وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور" يحي فارس" بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

أثر الاقتصاد غير الرسمي على سوق العمل في الجزائر وسبل إدارته

دراسة قياسية للاقتصاد غير الرسمي

مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية وبنوك

من إعداد الطالب :

وليد فرجاني

فريدة شاقر

تحت إشراف:

أ.ب/علي مكيد

السنة الجامعية 2017/2016

...ويقول العماد الأصفهاني

"إِنِّي رَأَيْتُ أَنَّهُ لاَ يَكْتُبُ أَحَدٌ كِتَابًا فِي يَوْمِهِ إِلاَّ قَالَ فِي غَدِهِ :لَوِ غَيْرَ هَذَا لَكَانَ أَحْسَن، وَلَوْ قُدِّمَ هَذَا لَكَانَ أَفْضَل، وَلَوْ تُرِكَ هَذَا لَكَانَ أَجْمَل، وَهَذَا مِن أَعْظَمِ العِبَرِ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِيلاَءِ الْنُّقْصِ عَلَى جُمْلَةِ البَشَرِ."

كتاب خريدة القصر وجريدة العصر

تشكرات

الحمد لله الذي بحمده تتم الصالحات والصلاة والسلام على خير البرية والأنام

في الماضي والحاضر وفيما هو آت

فالشكر الأول والآخر والظاهر والباطن لله سبحانه وتعالى الذي آتانا من العلم ما لم نكن نعلم،

ومنحنا الصبر والعقل لإتمام هذا العمل.

نتقدم بأرقى عبارات الشكر الجزيل إلى الأستاذ والمشرف "مكيد علي" الذي لم يبخل علينا بالنصائح

و قدم لنا يد المساعدة و العون عند حاجتنا له .

دون أن ننسى شكر الأستاذة "طمراوي حياة" التي كانت لنا الأخت والصديقة عرفانا على ما

قدمته لنا من مساندة وعلى دعمها المتواصل لنا طوال هذه الفترة.

شكـــــــرا

إهـــــداء

الحمد لله الذي خلقني فسواني وإلى مذكرتي فهداني

أهدي ثمرة جهدي المتواضع خالصة لله تعالى الذي ألهمني الصحة والعافية والقدرة والصبر على إتمام هذا العمل .

أهديها إلى نفسي التي صمدت وقاومت، فرحت وبكت، تعبت وسهرت على إنجازها ولأنني لم ولن أجد أحدا يقدرني أكثر مني.

إلى القلب الذي يعيش قربي يمضي معي في دربي ونبضه من حبي، يبقى معي كظلي ويظل ينشدو باسمي، أنا بنور حبه المتدفق وحنانه الفياض، سألته من أنت فقال قلب الأم، إلى الروح الملائكية ذات الحروف الذهبية: أمي، ثم أمي، ثم أمي فشكرا لأنك أمي.

إلى الذي رباني على الفضيلة والأخلاق وكان لي درعا أحتمي به من نائبات الزمان وتحمل عبأ الحياة والعشاق حتى لا أحس بالحرمان، قرة عيني، سندي وعوني في الشدة والرخاء، معلمي ومرشدي: أبي أطال الله في عمره.

إلى من لا يمكن رد جميلهما ولا تقدير حبهما، اللهم أحفظهما وأجعلهما راضين عني.

إلى عماد أسرتي، شرايين قلبي: إخوتي وزوجاتهم، أخواتي وأزواجهن.

إلى رياحين الجنة وبراعم العائلة: محمد، رانيا، رونق، عبد الجليل، فدوى، إحسان، رؤيا، عبد القادر.

إلى كل عائلتي الكبيرة: جدي وجدتي رحمهم الله.

أعمامي وعماتي، أخوالي وخالاتي، وكل أولادهم.

إلى كل من يحمل اسم: فرجاني، بلخير، مخلوفي، عيداني، عبدون

إلى أختي فريدة رفيقتي في هذا العمل

صغيرا كان أو كبيرا.

إلى جميع الأصدقاء والزملاء في جميع أطوار الدراسة.

إلى كل زملائي وزميلاتي في العمل.

إلى كل من سكن قلبي ولم يكتبه قلمي.

إلى كل من ساعدني بكلمة رفعت معنوياتي.

إلى كل من حمل لي ذرة ود ومحبة في قلبه.

إلى كل من وسعته ذاكرتي ولم تسعه مذكرتي.

وإذا كنت قد أهديت ثمرة جهدي هذا لكل من سبق ذكرهم مرة، فإنني أهديها ألف مرة إلى صديقي عبد القادر وزكريا وحميد وكل عائلتهم وأحبابهم فهم أحبابي.

ولـــيد

إهـــــداء

الحمد لله الذي خلقني فسواني وإلى مذكرتي فهداني

أهدي ثمرة جهدي المتواضع خالصة لله تعالى الذي ألهمني الصحة والعافية والقدرة والصبر على إتمام هذا العمل .

أهديها إلى نفسي التي صمدت وقاومت، فرحت وبكت، تعبت وسهرت على إنجازها ولأنني لم ولن أجد أحدا يقدرني أكثر مني.

إلى القلب الذي يعيش قربي يمضي معي في دربي ونبضه من حبي، يبقى معي كظلي ويظل ينشدو باسمي، أنا بنور حبه المتدفق وحنانه الفياض، سألته من أنت فقال قلب الأم، إلى الروح الملائكية ذات الحروف الذهبية: أمي، ثم أمي، ثم أمي فشكرا لأنك أمي.

إلى الذي رباني على الفضيلة والأخلاق وكان لي درعا أحتمي به من نائبات الزمان وتحمل عبأ الحياة والعشاق حتى لا أحس بالحرمان، قرة عيني، سندي وعوني في الشدة والرخاء، معلمي ومرشدي: أبي ... أطال الله في عمره.

إلى من لا يمكن رد جميلهما ولا تقدير حبهما، اللهم أحفظهما وأجعلهما راضين عني.

إلى عماد أسرتي، شرايين قلبي: إخوتي وزوجاتهم، أخواتي وأزواجهن.

إلى رياحين الجنة وبراعم العائلة: محمد، أشرف، عبد الحي، عبد الرحيم، وصال، غدير، هاريا، رهف.

إلى كل عائلتي الكبيرة: جدي وجدتي أطال الله في عمرهما.

أعمامي وعماتي، أخوالي وخالاتي، وكل أولادهم.

إلى كل من يحمل اسم: شاقر، قشي، جعادة، بن شهرة، العقون، خرناوطي، مصطفاوي، عباركة، بومخلف، فرجاني.

صغيرا كان أو كبيرا.

إلى جميع الأصدقاء والزملاء في جميع أطوار الدراسة.

إلى رئيسي في العمل صحراوي مقاتلي وكل عائلته.

إلى كل زملائي وزميلاتي في العمل.

إلى كل من سكن قلبي ولم يكتبه قلمي.

إلى كل من ساعدني بكلمة رفعت معنوياتي.

إلى كل من حمل لي ذرة ود ومحبة في قلبه.

إلى كل من وسعته ذاكرتي ولم تسعه مذكرتي.

وإذا كنت قد أهديت ثمرة جهدي هذا لكل من سبق ذكرهم مرة، فإنني أهديها ألف مرة إلى زوجي وإلى كل عائلته وأحبابه فهم أحبابي.

فريدة

فهرس المحتويات:

شكر وتقدير	
الإهداء.	
فهرس المحتويات.	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال.	
فهرس الملاحق.	
المقدمة العامة	
الفصل الأول: الإطار النظري للاقتصاد غير الرسمي.	
تمهيد الفصل الأول	2
المبحث الأول : ماهية الاقتصاد غير الرسمي.	3
المطلب الأول : تعريف الاقتصاد غير الرسمي، خصائصه ونشأته.	3
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الاقتصاد غير الرسمي.	9
المطلب الثالث: علاقة الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصاد الرسمي.	14
المبحث الثاني : طرق قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي، ومؤشراته.	19
المطلب الأول : طرق تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي.	20
المطلب الثاني : مؤشرات قياس الاقتصاد غير الرسمي.	21
المطلب الثالث: حجم الاقتصاد غير الرسمي في العالم.	30
المبحث الثالث: مظاهر الاقتصاد غير الرسمي والآثار الناجمة عن استفحاله.	33
المطلب الأول: مظاهر وأشكال الاقتصاد غير الرسمي والظواهر المحيطة به.	33
المطلب الثاني: الآثار الناجمة عن استفحال الاقتصاد غير الرسمي.	40
المطلب الثالث: رأس المال غير المنتج والفقر وواقع المؤسسات في الاقتصاد غير الرسمي.	46
ملخص الفصل الأول	52
الفصل الثاني: تأثير الاقتصاد غير الرسمي على سوق العمل.	
تمهيد الفصل الثاني.	54
المبحث الأول:مفاهيم عامة حول العمل.	55
المطلب الأول:مفهوم العمل وتطوره	55
المطلب الثاني : أنواع العمل والسكان النشطون.	62

فهرس المحتويات:

المطلب الثالث: سوق العمل	66
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول البطالة.	73
المطلب الأول: تعريف البطالة وأنواعها.	74
المطلب الثاني: قياس البطالة.	81
المطلب الثالث:أسباب البطالة وآثارها	87
المبحث الثالث: التشغيل غير الرسمي كظاهرة حتمية للاقتصاد غير الرسمي.	93
المطلب الأول:تعريف ومكونات التشغيل غير الرسمي.	93
المطلب الثاني: دوافع وأبعاد التشغيل غير الرسمي.	99
المطلب الثالث: أرقام ومعطيات عامة حول التشغيل غير الرسمي.	106
ملخص الفصل الثاني	110
الفصل الثالث : تأثير الاقتصاد غير الرسمي على سوق العمل في الجزائر.	
تمهيد الفصل الثالث.	112
المبحث الأول: واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.	113
المطلب الأول: عرض الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر والظواهر المحيطة به.	113
المطلب الثاني: أمثلة عن مقاربات قياسية للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.	122
المطلب الثالث: آثار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.	125
المبحث الثاني: تحليل سوق العمل في الجزائر.	129
المطلب الأول:الإطار المؤسسي لسوق العمل في الجزائر.	129
المطلب الثاني:واقع القوى العاملة بالجزائر.	132
المطلب الثالث:توزيع القوى العاملة في الجزائر.	141
المبحث الثالث: التشغيل غير الرسمي في الجزائر.	147
المطلب الأول: أبعاد تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.	147
المطلب الثاني:مميزات وخصائص التشغيل غير الرسمي في الجزائر.	152
المطلب الثالث: الصور الاجتماعية للتشغيل غير الرسمي بالجزائر.	161
ملخص الفصل الثالث	169
الفصل الرابع: دراسة قياسية للاقتصاد غير الرسمي.	170
تمهيد الفصل الرابع.	**170**
المبحث الأول: لمحة عن التحليل القياسي.	171

فهرس المحتويات:

المطلب الأول مفهوم الاقتصاد القياسي وهدفه.	171
المطلب الثاني: مهام الاقتصاد القياسي، تطبيقه واستخدامه.	178
المطلب الثالث: الاقتصاد القياسي والنماذج الرياضية.	179
المبحث الثاني: أثر بعض المتغيرات المستقلة على الاقتصاد غير الرسمي.	183
المطلب الأول: تحليل الانحدار الخطي.	183
المطلب الثاني: فرز واختيار مؤشرات النموذج القياسي للظاهرة المدروسة.	189
المطلب الثالث: تقدير نموذج الاقتصاد غير الرسمي.	197
المبحث الثالث: الإدماج أو المواجهة.	205
المطلب الأول: الاستراتيجيات المتخذة من قبل الجزائر في مجال الحد من الاقتصاد غير الرسمي وتحسين بيئة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	205
المطلب الثاني: الرسمية واللارسمية.	213
المطلب الثالث: الوسائل الضرورية لتحسين إنتاجية الاقتصاد غير الرسمي.	220
ملخص الفصل الرابع	224
خاتمة عامة.	226
المراجع.	233
الملاحق.	239

قائمة الجداول والأشكال والملاحق:

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	المصطلحات والتسميات المستعملة للتعبير عن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.	03
02	الفرق بين الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد غير الرسمي.	16
03	اتجاه نمو الاقتصاد غير الرسمي للفترات 1988-2000، 2000-2005.	31
04	نتائج قياس الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج الإجمالي الوطنيف في دول مختارة.	33
05	نتائج قياس الاقتصاد غير الرسمي في بعض دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من 1989-2007.	34
06	رأس المال غير المنتج في العقارات على مستوى 179 دولة نامية سنة 1997.	50
07	مكونات القطاع غير الرسمي والتشغيل غير الرسمي.	93
08	مكونات التشغيل غير الرسمي.	93
09	تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 1977-1990.	100
10	أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 1998-2004 .	101
11	أهم المؤشرات الاقتصادية الفترة2005-2008.	102
12	المؤشرات الاقتصادية بالجزائر في الفترة 2013-2017.	103
13	تطور نسبة البطالة في الجزائر للفترة (1985-2000).	104
14	مؤشر الفساد في الجزائر الفترة2003 - 2016 .	105
15	حجم التهرب الضريبي في الجزائر خلال الفترة (1990-2006).	108
16	تطور التشغيل الرسمي وغير الرسمي في الجزائر خلال الفترة1992-2003.	108
17	نسب غير المسجلين في الضمان الاجتماعي حسب الوضعية المهنية الفترة (1992-2001).	109
18	تطور بنية التشغيل غير الرسمي والمقدرة خلال الفترة 1992-1996 (بالآلاف).	109
19	تقدير الدخل الخفي في الجزائر خلال الفترة (1970-2004).	110
20	البطالة والعمل في القطاع غير الرسمي في دول منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي خلال الفترة (1990-2005).	111
21	تطور الشغل ب(الآلاف)في مختلف القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (1967-1978)	122
22	تطور قيمة الديون الجزائرية خلال الفترة (1980-1989).	124
23	توزيع الغلاف المالي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 .	126
24	توزيع العمالة في الجزائر وفقاً للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة (1967-2008).	128

قائمة الجداول:

25	توزيع العمالة حسب فئات العمر في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2008) .	130
26	توزيع العمالة في الجزائر حسب الجنس خلال الفترة(2000-2008).	130
27	توزيع العمالة في الجزائر حسب المنطقة السكنية خلال الفترة (2000-2008).	131
28	تطور البطالة في الجزائر حسب فئات العمر خلال الفترة(2000-2008).	132
29	توزيع البطالين في الجزائر حسب الجنس خلال الفترة(2000 -2008).	133
30	توزيع البطالة في الجزائر حسب المنطقة السكنية خلال الفترة (2000-2008).	133
31	نسبة الطبقة النشطة العاملة في القطاع غير الرسمي حسب الحالة المهنية .	140
32	تقسيم التشغيل غير الرسمي من خلال عدّة ميزات(%).	145
33	توزيع اختبار D.W.	166
34	نتائج تقدير نموذج البطالة بطريقة المربعات الصغرى .	176
35	نتائج تقدير نموذج الاقتصاد غير الرسمي باستعمال طريقة Backward.	181
36	أجهزة دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار والتشغيل .	190

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	مختلف النشاطات الرسمية وغير الرسمية حسب pierre pastieau.	17
02	التدرج السلمي للأنشطة داخل السوق الموازية.	18
03	حجم الاقتصاد غير الرسمي حسب المؤشرات الأربعة المختلفة.	29
04	مجموعة الأنشطة غير الرسمية.	36
05	دالة عرض العمل.	64
06	دالة الطلب على العمل.	66
07	التوازن في سوق العمل.	68
08	تحديد المفهوم الرسمي للبطالة.	70
09	تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة (2000 -2007).	104
10	تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة (2004-2015).	105
11	حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة (1988-2006).	102
12	معدل تزود الفرد بالسعرات الحرارية يوميا في 11 بلدا عربيا 2002 -2004 و1990-1992.	112
13	الاعتماد على المواد الغذائية المستوردة الخاصة ب 15 بلدا عربيا السنة2005 .	113
14	تطور التشغيل غير الرسمي بالنسبة للرسمي بالجزائر خارج قطاع الزراعة (%).	131
15	تطور نسبة القطاع غير الرسمي بالنسبة للناتج الداخلي الخام (PIB%).	131
16	الخطوات التي يجب إتباعها في تحليل القياسي لنموذج اقتصادي.	153
17	الخطوات التي يتم إتباعها في التحليل القياسي لنموذج اقتصادي.	155
18	تطور الاقتصاد غير الرسمي في الفترة 1975-2014.	167
19	تطور معدلات البطالة في الفترة 1975-2014.	168
20	تطور إجمالي عدد السكان في الفترة 1975-2014.	169
21	تطور إجمالي الناتج الداخلي الخام في الفترة 1975-2014.	170
22	تطور كتلة الأجور الحقيقية في الفترة 1975-2014.	170
23	تطور حجم الاستثمارات في الفترة 1975-2014.	171
24	تطور معدل التضخم في الفترة 1975-2014.	172
25	تطور عامل التكنولوجيا في الفترة 1975-2014.	173
26	تطور أسعار البترول في الفترة 1975-2014.	174

قائمة الأشكال:

27	التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.	180
28	اختبار فرضية تجانس الخطأ العشوائي	180
29	توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط وحسب الجنس الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في 2009/12/21.	187

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
01	جدول متغيرات الدراسة.	248
02	جدول يخص المتوسط والوسيط والقيم الصغرى والكبرى وكذا الانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة	249
03	جدول يخص معامل التحديد، معامل التحديد المصحح، واختبار ديربن واتسن قبل إزالة بعض المتغيرات.	250
04	جدول يخص اختبار فيشر قبل إزالة بعض المتغيرات.	250
05	جدول يخص معامل التحديد، معامل التحديد المصحح، واختبار ديربن واتسن بعد إزالة بعض المتغيرات.	251
06	جدول يخص اختبار فيشر بعد إزالة بعض المتغيرات.	251

قائمة الملاحق:

مقدمة عامة:

المقدمة:

تعتبر مسألة الاقتصاد غير الرسمي من أهم الجوانب التي أثارت اهتماما كبيرا في دراسات الباحثين والمفكرين الاقتصاديين، هذه الظاهرة وإن اختلفت تسميتها بين: الاقتصاد الموازي، الاقتصادي الباطني، القطاع غير الرسمي، السوق السوداء، الاقتصاد المخفي، ...الخ، باعتبارها ظاهرة اقتصادية، اجتماعية، وسياسية، تعاني منها وبدرجات غير متفاوتة كل الاقتصاديات في العالم، ولسنوات عديدة بدأت منذ ثلاثينات القرن العشرين ساد الاعتقاد أنه من خلال إيجاد التوليفة المناسبة بين السياسات الاقتصادية واستغلال الموارد المتاحة سوف تتحول اقتصاديات الدول المتخلفة إلى اقتصاديات حديثة وديناميكية وفي إطار هذه العملية سيختفي الاقتصاد غير الرسمي الذي يميز الاقتصاديات المتخلفة إلى اقتصاديات حديثة وديناميكية وفي إطار هذه العملية سيختفي الاقتصاد غير الرسمي الذي يميز الاقتصاديات المتخلفة، مادام الاقتصاد الرسمي ينمو ويستوعب عمالة أكثر، لكن وخلافا للتوقعات لم تتمكن العديد من البلدان من تطوير اقتصاد قادر على توفير فرص عمل كافية لسكانها الذين ينمون بسرعة، ولم تختلف مظاهر الاقتصاد غير الرسمي بل زادت انتشارا.

تعد الجزائر من أهم البلدان التي تعاني من هذا المشكل، ويرجع ذلك إلى التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، والتي تزامنت مع كل فترة تاريخية مر بها، ولعل أهم مرحلة ميزت هذا الأخير هي فترة ما بعد منتصف الثمانينات، التي شهدت فيها الجزائر أزمة اقتصادية حادة، انجر عنها بروز عدّة سلبيات كان لها تأثيرا كبيرا على مردودية الاقتصاد الوطني، مما دفع بالجزائر للتوجه إلى إصلاحات حملت في طياتها تغيير نظام الاقتصاد الموجه المتبع، وتبني نظام اقتصاد السوق، هذه المرحلة الانتقالية كان لها هي الأخرى انعكاسا سلبيا على الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تمخض عنه آثارا مختلفة مست مجموعة الأسواق المكونة للاقتصاد الوطني، وفي مقدمتها سوق العمل الذي يعتبر أهمها، بصفته العصب الحساس للعملية الإنتاجية نظرا لما ينتجه من سلع وخدمات تحدد مستوى الناتج الوطني، والذي بدوره يعبر عن قوة ومستوى التطور الاقتصادي للبلد المعني.

يتكون سوق العمل كغيره من الأسواق من طالبي العمل وعارضيه، حيث سعت الجزائر جاهدة للوصول إلى تغطية أكبر قدر من طلبات العمل المتزايدة سنة بعد سنة، وذلك من خلال المخططات والبرامج التي تحد من البطالة التي أصبحت أكثر معالم السوق بروزا.

خلال السبعينات وبروز الثمانينات كان الاقتصاد الجزائري يشهد استثمارات واسعة أدت إلى امتصاص أيدي عاملة بمستويات عالية، ومع انخفاض أسعار البترول خلال النصف الثاني من الثمانينات انخفضت مستويات التنمية وتقلصت استثمارات الدولة، وبذلك عرفت البطالة ارتفاعا حادا يعاني منه الاقتصاد الجزائري إلى حد الساعة ، كما أن برامج التعديل الهيكلي الذي تبنته الحكومة خلال فترة التسعينات أثقل كاهن الاقتصاد الوطني وذلك جراء التسريح الجماعي للعمال قصد تقليص الإنفاق العمومي وتخفيض تكاليف كتلة الأجور لدى المؤسسات العمومية، حيث امتدت تداعيات تلك السياسة إلى سنوات طويلة.

المقدمة:

فلم تجد اليد العاملة الجزائرية مأوى لها سوى لجوئها لعالم التشغيل غير الرسمي في ظل محدودية الاقتصاد الرسمي في توليد فرص العمل من جهة، والبدائل التحفيزية التي تبناها السوق الموازي من جهة أخرى، والتي يرى فيها الفرد ملاذا وإشباعا لم يكن ليحصل عليه لو بقي ينشط تحت سقف الاقتصاد الرسمي، لتجد الحكومة الجزائرية نفسها في الأخير مجبرة على التعايش مع فكرة اللارسمية، فلا هي قادرة على تغيير مسار اقتصادها وتوجيهه توجيها سليما يخدم مساعيها التنموية ولا هي قادرة على احتوائه لإعادة إدخال ما أمكن من ثروة غير مستغلة في دائرة الاقتصاد الرسمي، وبين هذا وذاك تبقى الإصلاحات والبرامج المنتهجة في سبيل احتواء هذه الظاهرة غير مجدية في ظل إخفاقات سوق العمل على تدارك البطاليين.

فالبحث الذي نحن بصدد تناوله يتواءم مع المقاربة الليبرالية المطالبة بالبحث عن سبل دمج القطاعين ببعضهما لنكون بذلك بعيدين وإلى حد كبير عن المقاربة الخاصة بظروف العمل داخل الدول المتقدمة والمطالبة بتدخل الحكومة لكسر حلقات القطاع غير الرسمي وإدماجه وانصهاره في قالب الرسمية.

ومن هذا المنطلق ارتأينا الانطلاق في البحث عن كيفية تحقيق هذه المعادلة والكشف عن خباياها والوصول إلى التحكم فيها إن أمكن.

1. إشكالية البحث:

في ظل الظروف الراهنة للاقتصاد الوطني، وبناءا على المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وأمام خضوع سوق العمل لمختلف صدمات العرض والطلب وكذا تفاعل الجهود المتلفة لفك شفرة الشغل من خلال مختلف الأجهزة التي لا تزال هزيلة لحد الساعة رغم الجهود المبذولة.

ومن خلال ما سبق الإشارة إليه يمكن طرح الإشكالية العامة التالية:

كيف يؤثر الاقتصاد غير الرسمي على سوق العمل في الجزائر؟ وما هي سبل إدارته؟

لمعالجة هذه الإشكالية والعمل على الإحاطة بالجوانب التي تشكل محاور هذا الموضوع، عملنا على تحليلها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1/ هل يمكن اعتبار الاقتصاد غير الرسمي بالنسبة لحالة الجزائر هو شر لا بد منه؟ وما هي أوجه الضرر التي يلحقها به؟

2/ هل ظاهرة سوق العمل غير الرسمي تجد مصدرها في عدم قدرة الاقتصاد الرسمي الوطني على الاستجابة لاحتياجات التشغيل، المترتبة على الضغط الديمغرافي الكبير، أم أن ذلك راجع إلى عدم فعالية المكون التشغيلي للنموذج التنموي الوطني؟

3/ في ظل الظروف البيئية الاقتصادية الحالية بالجزائر هل يمكن اعتبار الاقتصاد غير الرسمي مكملا أم منافسا للاقتصاد الرسمي؟

4/ ما هي أهم الطرق القياسية المستعملة في تقييم واستشراف الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر؟

2. فرضيات البحث:

1/ الاقتصاد غير الرسمي هو حتمية تفرضها الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة، وإدماجه في النسيج الرسمي سيؤثر إيجابا على الاقتصاد الوطني ككل.

2/ تفكك هيكل الاقتصاد الرسمي واعتماده المباشر على مداخيل النفط كمصدر رئيسي لتمويله من جهة وتزايد الاحتياجات الوطنية للتشغيل بفعل التأثير الديمغرافي من جهة أخرى، جعل الاقتصاد الوطني غير قادر على الاستجابة لمتطلبات سوق العمل في الجزائر.

3/ يمكن اعتبار الاقتصاد غير الرسمي منافسا وليس مكملا للاقتصاد الرسمي وذلك في ظل الظروف التي يمر بها هذا الأخير من تفكك وعدم قدرته على مواكبة متطلبات سوق العمل في الجزائر.

4/ تستعمل العديد من الطرق القياسية في تقييم واستشراف آثار الاقتصاد غير الرسمي على سوق العمل والتي تعطي النظرة الحقيقية لآثاره على سوق العمل في الجزائر.

3. دوافع اختيار الموضوع:

إن دوافع اختيار معالجة هذا الموضوع دون غيره من المواضيع العلمية الأخرى كمحور بحث، له عدة أسباب فضلا عن أهميته التي سوف نشير إليها، هناك أسباب ذاتية لهذا الاختيار وأخرى موضوعية نوردها فيما يلي:

1/ الأسباب الذاتية:

- الرغبة الملحة في البحث أكثر في الموضوع خاصة وأنه لا يحظى كثيرا بالاهتمام.
- كونه ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد ومظهر من مظاهر تفكك الاقتصاد الوطني.

2/ الأسباب الموضوعية:

- تستدعي الضرورة أحيانا البحث في نقيض الشيء لمعرفة كيف يعمل أصل الشيء، وما هي الآثار التي ينتجها، وأن ندرك ما نعنيه بالمشروعية بما يحدث في مجال عدم المشروعية.
- على حسب حدود إطلاعنا، قلة الأبحاث في هذا الجانب خاصة ما تعلق بربط هذه الظاهرة بسوق العمل.

4. أهمية البحث:

- إن اختيار موضوع الاقتصاد غير الرسمي وتأثيره على سوق العمل لم يأت بالصدفة، وإنما جاء كنتيجة حتمية لكونه من أهم القضايا الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية ذات

الاهتمام الدولي الواسع، خصوصا مع ما يفرضه التوجه الحالي نحو التنمية المستدامة، إلى جانب بحثه في كيفية تأثير الاقتصاد غير الرسمي على سوق العمل من خلال تحليل مختلف الآثار السياسية والاجتماعية.

- تظهر أهمية الموضوع كذلك من أهمية عنصر العمل لما له من تأثير على العملية الإنتاجية من جهة، ومن جهة أخرى تسليط الضوء على أبعاد التأثيرات المتوقعة لكبر حجم الاقتصاد غير الرسمي ومعالجتها بالشكل العلمي المناسب.
- نسعى من خلال بحثنا إلى إثراء الرصيد البحثي الوطني فيما يتعلق بالموضوع المطروح وتوفير مرجع متواضع للاقتصاديين الجزائريين طلبة وباحثين بما فيهم صناع القرار خاصة فيما يتعلق بإدراج القطاع غير الرسمي في النسيج الرسمي بالشكل الذي يحقق الاستخدام الأمثل لمختلف الموارد الاقتصادية والبشرية العاطلة في تحسين أداء سوق العمالة الذي يبقى متذبذبا حتى في ظل وجود برامج إنعاش اقتصادية وأجهزة توفير مناصب الشغل.

5. **أهداف البحث:**

باعتبار أن جملة البحوث والدراسات المقدمة القائمة على ضرورة إدماج القطاع غير الرسمي في المسار الرسمي خاصة من باب التصدي للتشغيل غير الرسمي، فان دراستنا تهدف إلى محاولة تقديم إجابة للمشكلة الجوهرية التي تواجه اقتصاد الجزائر المتمثلة في قضية الشغل إضافة إلى:

- إبراز مدى الثروة الكامنة المادية الموجودة في الاقتصاد غير الرسمي وغير المستغلة؛
- تسليط الضوء على خصائص الاقتصاد غير الرسمي وكيف أن إهمال شريحة كبيرة وحساسة من المجتمع، وإبعادها عن قضايا صنع السياسات يؤدي إلى قصور الرؤية في التخطيط التنموي المستدام؛
- دراسة الأسباب التي أدت إلى تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر؛
- أهمية الموضوع وحداثته وقلة الدراسات فيه،
- التنامي المستمر والمتزايد لهذه الظاهرة خاصة في الآونة الأخيرة؛
- أهمية تركيز السياسات على الأسباب وليس على الآثار، أي الأسباب التي دفعت إلى تفشي الاقتصاد غير الرسمي والناتجة عن فشل السياسات في الاقتصاد الرسمي؛
- دراسة نوعية الأساليب المستعملة من طرف السلطات اتجاه هذه الظاهرة.

6. **منهج البحث:**

إن المناهج المتبعة في هذا البحث هي:

- **المنهج التاريخي:** الذي تعرض فيه المسار التاريخي لتطور الاقتصاد غير الرسمي وكذا سوق العمل؛
- **المنهج الوصفي التحليلي:** الذي نصف ونعرف فيه ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي وتأثيره على سوق العمل وكذا جمع البيانات وتحليلها قصد معرفة أعمق وأشمل للظاهرة؛

- **المنهج الإحصائي:** الذي سنستعمل فيه أدوات القياس الاقتصادي لكونها تعتمد على المنطقية في الوصول إلى النتائج وتحليلها بعيدا عن التحيز؛

7. الدراسات السابقة:

تستمد الدراسات السابقة أهميتها من كونها الموجه الأساسي للباحث الذي يحدد من خلاله تموضع دراسته بالنسبة لباقي الدراسات، حتى لا تكون دراسته إعادة لأعمال غيره من الباحثين، ولأجل إعداد هذه الدراسة، قمنا بالاطلاع على بعض الدراسات التي اقتربت في طرحها من موضوع دراستنا، وقمنا بعرضها وقد حاولنا قدر المستطاع حصر الدراسات السابقة وتوظيفها في دراستنا، وفيما يلي استعراض لأهمها:

- دراسة رشيدة حمودة: استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين تجربتي الجزائر ومصر، رسالة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص الإدارة الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فقد تناول البحث التطرق إلى الاقتصاد غير الرسمي وآثاره على أبعاد التخطيط للتنمية المستدامة وكذا استراتيجيات إدارته في ظل تحديات التنمية المستدامة آخذا الجزائر ومصر كدراسة حالة على ذلك للسنة الجامعية 2011-2012؛
- دراسة قارة ملاك: إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب المكسيك، تونس، والسنغال، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوره في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد المالي، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، وقد تناولت الآثار الايجابية والسلبية التي يخلفها الاقتصاد غير الرسمي، وآفاقه المستقبلية خاصة في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية كالجزائر للسنة الجامعية 2009-2010؛
- دراسة بورعدة حورية: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، دراسة سوق الصرف الموازي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المدرسة الدكتورالية في الاقتصاد وإدارة الأعمال، وقد تطرق البحث إلى العوامل والأسباب الدافعة لانتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، حجمها، مظاهرها، كيفية الحد منها، ووضعية الصرف الموازي بالجزائر للسنة الجامعية 2013-2014؛
- دراسة عطار عبد الحفيظ: التشغيل غير الرسمي بين الدافع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في أنثرو بولوجيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، معهد الثقافة الشعبية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، وتكلم هذا البحث عن الوجه الاقتصادي لظاهرة التشغيل غير الرسمي من خلال إبراز النشاطات غير الرسمية كالعمل الذي ينصب في التشغيل غير الرسمي الذي لا تحكمه قوانين وكذا مستقبله في إطار الاقتصاد الرسمي للسنة الجامعية 2009-2010؛

- دراسة بن طاجين محمد عبد الرحمان: دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، وقد عالج في موضوعه ظاهرة البطالة من منظورين أولهما الإطار النظري من تعريف وتطور وأسباب بالإضافة إلى نتائجها وطرق قياسها وثانيهما فاهتم بالجانب القياسي للظاهرة محل الدراسة للسنة الجامعية 2010-2011؛
- دراسة بلعربي عبد القادر: الجزائر بين البطالة والقطاع غير الرسمي، دراسة قياسية بمنطقة تلمسان الحضرية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، وقد تكلم عن مدى مساهمة القطاع غير الرسمي في مواجهة البطالة بالقدر الكافي الذي يتناسب مع الآمال المعقودة عليه للسنة الجامعية 2009-2010؛
- دراسة مولاي بوعلام: البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2014، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الدكتور يحي فارس المدية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير للسنة الجامعية 2015-2016.

8. هيكل البحث:

بهدف الاجابة على إشكالية البحث المتمثلة في أثر الاقتصاد غير الرسمي على سوق العمل في الجزائر وسبل إدارته، ولإثبات الفروض قسم البحث بالاضافة إلى المقدمة والخاتمة إلى أربعة فصول حيث:

- سنتناول في الفصل الأول الاطار النظري للاقتصاد غير الرسمي: ماهيته، تطوره، طرق قياس حجمه، مؤشراته، ونتائج قياسه، إضافة إلى توضيح العلاقة بينه وبين الاقتصاد غير الرسمي؛
- أما في الفصل الثاني فنتعرض لتأثير الاقتصاد غير الرسمي على سوق العمل عن طريق عرض مفاهيم عامة حول، البطالة والتشغيل غير الرسمي كظاهرة حتمية للاقتصاد غير الرسمي؛
- في حين نخصص الفصل الثالث لاستعراض واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، تحليل سوق العمل في الجزائر، وكذا التشغيل غير الرسمي في الجزائر؛
- وفي الأخير في الفصل الرابع على دراسة الاقتصاد غير الرسمي دراسة قياسية تحليلية كمية.

9. مراجع البحث:

نظرا لأهمية الموضوع في الحياة الاقتصادية، والذي يعتبر كحتمية مست مجمل دول العالم وكذا رغبتنا الملحة على الاطلاع في فحو هذا الموضوع اعتمدنا على بعض المراجع التي قد تفيدنا في توسيع أفكارنا حول الموضوع والتي نذكر منها:

- د. حيان أحمد سلمان، الاقتصاد الخفي، مجلة الاقتصاد والنقل، عدد 7، سوريا، 2006.
- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، دار الجامعة الجديدة، بدون طبعة، الإسكندرية،2006 ؛
- إبراهيم توهامي، إسماعيل قيرة، عبد الحميد نليمي، العولمة والاقتصاد غير الرسمي، دار الهدى، الجزائر، 2004؛
- د.سوزي عدلي ناشد، الاتجار في الشر بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى،سوريا، 2008؛
- بورعدة حورية، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص الاقتصاد الدولي، جامعة وهران، 2013-2014؛
- قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسنغال، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتورة في الاقتصاد، تخصص الاقتصاد المالي، جامعة قسنطينة، 2009-2010.

الفصل الأول:

الإطار النظري للاقتصاد

غير الرسمي.

تمهيد الفصل:

لم يكن الاقتصاد غير الرسمي محط اهتمام الاقتصاديين حتى أربعة عقود الأخيرة، بحيث تبين أن كل البلدان متقدمة منها ومتخلفة معنية بهذه الظاهرة، ومنذ بروزه كمفهوم في أوائل السبعينات، و الاقتصاد غير الرسمي ودوره في التنمية الاقتصادية محل نقاش كبيرين، بحيث يعتبر من جهة مصدرا لكسب العيش للكثير من الفئات الاجتماعية غير المندمجة في النشاط الرسمي، كما يمثل مجموعة من مشاريع تتميز بقوتها ومرونتها خاصة في الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، ومن جهة ثانية فهو يهدد سلطة وإيرادات الدولة، من خلال الالتفاف والتجاهل العمدي للقوانين و التشريعات والضرائب مما يقلص من إيرادات الميزانية العامة وبالتالي يؤثر على حجم الإنفاق العام للدولة.

وتزداد أهمية الاقتصاد غير الرسمي من خلال ما يمثله حجمه كقيمة مضافة وكنسبة مئوية من إجمالي الناتج الوطني الإجمالي، إذ بلغت نسبته 33.6% من إجمالي الناتج المحلي ل 151 دولة في العالم وذلك سنة 2005 وبلغت النسبة أقصاها في دول إفريقيا 42.8% وفي أمريكا اللاتينية 42.2% وفي دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 14.8%، ومع زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي خاصة في الدول النامية زاد الاهتمام بتحليله وفهم أسبابه وآثاره مما يساعد و يسمح بتفسير أسباب فشل خطط وسياسات التنمية في الاقتصاد الرسمي.

يهدف هذا الفصل إلى تحديد الإطار النظري للاقتصاد غير الرسمي، وذلك عبر تحليل العناصر الاسترشادية الأساسية الآتية:

ماهية الاقتصاد غير الرسمي.

1. تعريف الاقتصاد غير الرسمي، خصائصه ونشأته.
2. العوامل المؤثرة في الاقتصاد غير الرسمي.
3. علاقة الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصاد الرسمي.

طرق قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي، ومؤشراته.

1. طرق تقدير الاقتصاد غير الرسمي.
2. مؤشرات قياس الاقتصاد غير الرسمي.
3. حجم الاقتصاد غير الرسمي في دول العالم.

مظاهر الاقتصاد غير الرسمي والآثار الناجمة عن استفحاله.

1. مظاهر وأشكال الاقتصاد غير الرسمي والظواهر المحيطة به.
2. الآثار الناجمة عن استفحال الاقتصاد غير الرسمي.
3. رأس المال غير المنتج والفقر وواقع المؤسسات في الاقتصاد غير الرسمي.

المبحث الأول: ماهية الاقتصاد غير الرسمي.

قبل التطرق إلى ماهية وخصائص الاقتصاد غير الرسمي نشير إلى أن ظهور هذا الأخير سبق نشأة الدول والاقتصاد الرسمي المرتبط بها في حد ذاته، فمن الناحية التاريخية عندما كان الأفراد يعيشون في مجموعات بشرية صغيرة لا ترق لمرتبة الدولة، كان على الأفراد أن يقوموا بأنشطة اقتصادية وتجارية من زراعة ورعي وتبادلها من خلال المقايضة، ولم تكن هناك حاجة للحصول على ترخيص من أي جهة للقيام بمثل هذه الأنشطة، أو دفع ضرائب أو مستحقات جرّاء القيام بهذه الأنشطة.[1]

المطلب الأول: تعريف الاقتصاد غير الرسمي، خصائصه ونشأته.

إن هناك اختلاف واضح بين المختصين والباحثين عندما يتعلق الأمر بالاقتصاد غير الرسمي من حيث مفهومه ونشأته، ومردّ هذا الاختلاف يرجع في الغالب إلى تباين المعايير المجتمعية والحضارية التي تستخدم في فرز ما هو غير رسمي من الممارسات والسلوكيات وما هو مبرّر ومقبول منها، وبناءا على جملة التعاريف والصيغ المتعلقة بهذا المفهوم تتبلور الخصائص الرئيسية التي تميزه عن القطاع الرسمي.

الفرع الأول: مفهوم الاقتصاد غير الرسمي.

من أجل ضبط المفهوم الحقيقي والدقيق لمصطلح الاقتصاد غير الرسمي، تجدر الإشارة إلى ضرورة تدقيقه وتحديد الوجهة والجانب الذي يعالجه هذا المفهوم، لذلك ارتأينا عرض مجموعة من التسميات المطلقة على هذا النوع من النشاط الاقتصادي ومن ثم تحديد تعريف هذا الأخير.

1/ مختلف التسميات ومصطلحات الاقتصاد غير الرسمي: لقد تعددت التسميات المطلقة على هذا النشاط الاقتصادي ولخصها الاقتصادي Jean-Charles Willard (1989) في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): المصطلحات والتسميات المستعملة للتعبير عن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.

- Economie non officielle.	- Economie non observée.
- Economie non déclarée.	- Economie cachée.
- Economie dissimulée.	- Economie souterraine.
- Economie submergée.	- Economie clandestine.
- Economie parallèle.	- Economie secondaire.
- Economie autonome.	- Economie duale.

[1]- وائل نوارة، الاقتصاد غير الرسمي كأحد أعراض ظهور الدولة الموازية، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، 2005 ، متاح على الموقع-www.cipe arabia.org/files/art1401.pdf ، شوهد بتاريخ 2017/01/22 .

- Economie grise.	- Economie occulte.
- Economie marginal.	- Economie noire.
- Economie invisible.	- Economie irrégulière.
- Contre-économie.	- Economie périphérique.
- Economie illégal.	- Economie de l'ombre.
- Economie non enregistrée.	- Economie informelle.

Source: D'après Jean-Charles WILLARD"l'économie souterraine dans les comptes nationaux", revue Economie et statistiques N°226, novembre ,parice, 1989.

يضم الاقتصاد غير الرسمي عدة أنواع حسب هذا الجدول، ويمكن تقسيم ما استخدم من مصطلحات لتسمية هذه الظاهرة إلى ثلاثة أنواع:[1]

أ/ المجموعة الأولى: تشير إلى مفهوم السرية، حيث أطلق العديد من المصطلحات للدلالة على سرية الظاهرة أبرزها: اقتصاد تحت الأرض أو الاقتصاد التحتي Economie souterraine، اقتصاد أسود Economie noire، اقتصاد سري Economie cachée، اقتصاد الأبواب الخلفية أو الاقتصاد الخفي Economie cachée.

وتعطي المسميات السابقة انطباعا بأن أنشطة الظاهرة تعتبر غير مشروعة كما تشير للطبيعة السرية لها، لكن لا يمكن الجزم بأن كافة مفردات الظاهرة بمثابة أعمال غير مشروعة، ويرجع ذلك إلى وجود بعض الأنشطة المشروعة، بيد أنها غير معلنة ولا تدخل ضمن الحسابات القومية، فمثلا بالنسبة للأنشطة غير المشروعة فتتمثل في الاتجار بالسلع المسروقة والاتجار في المخدرات، القمار، التهريب ....الخ، أما بالنسبة للأنشطة المشروعة وغير المعلن عنها للسلطات الحكومية فتتمثل مثلا في دخل الأعمال الحرة الذي لا يتم الإبلاغ عنها، الأجور والمرتبات والأصول التي يحصل عليها الفرد من الأعمال غير المبلغ عنها، التخفيضات والمزايا التي تمنح للموظفين بطرق غير علنية وغير رسمية.

ب/ المجموعة الثانية: تشير إلى مفهوم اللانظامية حيث توحي هذه المجموعة بلا نظامية الظاهرة، ومن ابرز المصطلحات التي استخدمت لتسمية الظاهرة طبقا لذلك المفهوم، الاقتصاد غير الرسمي Economie non officielle، الاقتصاد اللانظامي، الاقتصاد غير المرصود، الاقتصاد غير المنظم، هذا المفهوم اعتبره الكثير من المنظرين مفهوما ضيقا لأن اللانظامية ليست حكرا على الأنظمة غير المشروعة بل كثيرا ما تخص قطاع الصناعات الصغيرة، الباعة المتجولون، والأعمال اليدوية والحرفية وهي غير قانونية لأنه ليس لها تسجيل إداري ولا ترقيم اجتماعي ولا تخضع لقوانين الدولة وهي بالإضافة إلى ذلك ليست مجردة في السجلات الإحصائية الوطنية.

[1] – عاطف وليم اندراوس، الاقتصاد الظلي: المفاهيم، المكونات، الأسباب، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص12-13.

ج/ المجموعة الثالثة: تشير إلى العلاقة بينه وبين الاقتصاد الرسمي، ومن أبرز المفاهيم التي استخدمت لتحديد ظاهرة اقتصاد الظل أو الاقتصاد الموازي، Economie parallèle، ويعبر هذان المفهومان عن علاقة الاقتصاد الرسمي بتلك الظاهرة باعتبارها عملية ديناميكية تؤثر وتتأثر بالاقتصاد الرسمي، ويفضل الكثيرون استخدام أحد مفاهيم هذه المجموعة باعتبار أن معظم عناصر الظاهرة هي نتيجة رد فعل للسياسات المعلنة في الاقتصاد الرسمي.

2/ تعريف الاقتصاد غير الرسمي: اختلفت التعاريف الخاصة بالاقتصاد غير الرسمي باختلاف وجهات النظر لمختلف الأخصائيين الاقتصاديين والمنظمات الاقتصادية الدولية، وسنحاول ذكر أكبر عدد من التعاريف:

أ/ تعريف صندوق النقد الدولي: يعرف الاقتصاد غير الرسمي كالآتي " يسمى اقتصاد الظل بالاقتصاد الخفي، أو الاقتصاد غير الرسمي أو الموازي، وهو لا يشمل الأنشطة المشروعة فقط بل يشمل أيضا أشكال الدخل التي لا يبلغ عنها والمتحصلة من إنتاج وبيع السلع والخدمات المشروعة، سواء من المعاملات النقدية او المعاملات التي تتم بنظام المقايضة، ومن ثم فان الاقتصاد غير الرسمي يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة إذا لم تبلغ بها السلطات الضريبية...الخ".[1]

ب/ تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: تستعمل هذه المنظمة مصطلح الاقتصاد غير الملاحظ والذي يتشكل من أربع أنواع هي: الإنتاج تحت الأرض، الإنتاج غير المشروع، القطاع غير الرسمي، مؤسسات القطاع العائلي الموجهة للاستهلاك النهائي.

- الإنتاج الخفي: يعبر عن أنشطة منتجة ومشروعة لكنها عمدا تختفي عن أنظار السلطات العامة لتجنب دفع الضرائب أو لتجنب تطبيق بعض اللوائح التنظيمية؛
- الإنتاج غير المشروع: عبارة عن أنشطة منتجة تولد خدمات ومنتجات ممنوعة من طرف القانون أو أنها غير قانونية عندما تمارس من قبل منتجين ليس لديهم ترخيص؛
- إنتاج القطاع غير الرسمي:عبارة عن أنشطة منتجة تمارس من قبل مؤسسات غير نظامية تابعة للقطاع الأسري، ليست مسجلة و/أو حجمها أقل مما هو معتاد فيما يتعلق بعدد العاملين ولديها منتج قابل للتسويق؛
- إنتاج القطاع الأسري الموجه للإنتاج النهائي الخاص: عبارة عن أنشطة إنتاجية تترجم في صورة استهلاك أو تراكم للسلع والخدمات عن طريق الأسر التي تنتجها وتستهلكها هي.[2]

[1] – فريديريك شنايدر، دومينيك إنستي، الاختباء وراء الظلال، "نمو الاقتصاد الخفي"، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد 30 ، مارس2002 صندوق النقد الدولي ، واشنطن، ص02، (نسخة إلكترونية)متاح على الموقع<http://www.imf.org/external/pubs/ft/issues/issues30/ara/issue30a.pdf> : شوهد بتاريخ 2017/02/23.

[2] – Organisation De Coopération Et De Développement Économique, Manuel sur la mesure de l'économie non observée, Service des Publications de l'OCDE, Paris, France, 2003, P.13 (en line) http://www.oecd.org/dataoecd/9/20/32016147.pdf consulté le :08/01/2017.

ج/ تعريف المكتب الدولي للعمل: حسب مكتب العمل الدولي لا يوجد تعريف مقبول عالميا ينطبق على الاقتصاد غير الرسمي تماما، ومع ذلك فمن المتفق عليه أن هذا المصطلح يشمل عدد معتبر من العمال، والمؤسسات والمقاولين (أصحاب المشاريع) يشترط فيهم على الأقل توفر المعايير السبعة التالية: [1]

- الملكية العائلية للمؤسسات؛
- نشاطات على نطاق صغير؛
- اكتساب مهارات من خارج النظام الرسمي؛
- استخدام تقنيات كثيفة العمل ومكيفة وفقا للموارد المحصل عليها؛
- أسواق ذات المنافسة غير المنظمة (سوق تنافسي غير مقنن)؛
- استعمال الموارد المحلية الخاصة (التمويل الذاتي، غياب الاقتراض من البنوك)؛
- سهولة دخول السوق (سهولة الحصول على عمل داخل هذا القطاع بسبب غياب أية قيود).

نلاحظ أن هذا التعريف قد أضاف صفة عدم الاعتراف التي يضعها أصحاب الاقتصاد غير الرسمي في القانون لكونه يفرض عليهم تكاليف مرهقة، كما ميز التعريف بين الاقتصاد غير الرسمي والرسمي باعتبار الأخير جزء لا يتجزأ من الكل.

د/ تعريف النظام المحاسبي للأمم المتحدة SCN93: يعتبر نظام المحاسبة الاقتصاد غير الرسمي تلك المجموعة من المعاملات والأنشطة الخفية غير الظاهرة، وغير المدمجة في الحسابات الوطنية وغير المسجلة سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة، ولذلك يطلق على أنشطة الاقتصاد الخفي بالأنشطة السوداء، غير الرسمية أو غير النظامية، وتتواجد في كل بلدان العالم المتقدم والنامي على حد سواء، كما يعرف القطاع غير الرسمي على انه مركب من مجموعة وحدات اقتصادية مخفية في شكل مؤسسات فردية تنتمي لقطاع العائلات، لا توظف أجراء بصفة دائمة بل بصفة مؤقتة، وبالتالي تخلق مشكلا في عملية ضبط المجاميع الحسابية في جدول المحاسبة الوطنية.[2]

من خلال كل التعاريف السابقة الذكر يمكننا إعطاء تعريف شامل للاقتصاد غير الرسمي على انه: ظاهرة واقعية ظهرت في مختلف أنحاء العالم، يوظف كل من لا يجد فرصة عمل في الاقتصاد الرسمي، ويمتاز بتنوع القطاعات (التجارية، الإنتاجية، الخدماتية،..الخ)، تتم فيه العلاقات بين مختلف المتعاملين في إطار غير رسمي (عدم احترام القواعد والقوانين الخاصة بالعمل، بالدفع والتحصيل، حساب الاستغلال والأرباح، الاقتراض، ....الخ)، فهو يشمل كل الأنشطة الخارجة عن الإطار الرسمي سواء كانت تمارس خارج الإطار القانوني أو أنشطة ممنوعة من طرف القانون أو أنشطة شرعية لكن جزء منها أو معظمها مخفي.

[1] - Bureau Internationale Du Travail, Méthodes et Instruments d'Appui au Secteur Informel en Afrique Francophone, Genève, Bureau international du Travail, 2004, p.6 www.socialalert.org/pdf/ consulté le site : 04/05/2011.

[2] - بورعدة حورية، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص الاقتصاد الدولي، جامعة وهران، 2013-2014، ص20-21.

الفرع الثاني: خصائص الاقتصاد غير الرسمي.

من التعاريف السابقة يمكن أن نحدد ونحلل أهم خصائص الاقتصاد غير الرسمي من خلال جانبين هما:

1/ من الجانب الكلي: يتميز الاقتصاد غير الرسمي بعدة سمات يمكن من خلالها تصنيفه وتمييزه عن الاقتصاد الرسمي ونذكر منها:[1]

أ/ الافتقار إلى التنظيم: يتسم الاقتصاد غير الرسمي في غالبيته بالتحرر من القيود التنظيمية التي يتسم بها الاقتصاد الرسمي في اغلب إجراءاته من حيث: تنظيم العمل، نمط الإنتاج، والتوزيع وعملية التسويق.....الخ.

ب/المرونة: عدم خضوع الاقتصاد غير الرسمي للقوانين الرسمية أدى به إلى إتباع قواعد أكسبته سمات أخرى منها: [2]

- مرونة العمل: يتضح عنصر المرونة من جهة أوقات العمل اليومي والإجازات بحسب نوع النشاط ووفقا لحاجة ظروف العمل المختلفة، ففي الاقتصاد غير الرسمي تطول ساعات العمل بسبب الدخل المنخفض والاعتماد على الأعمال كثيفة العمل؛
- مرونة الأجر: تتوقف هذه الأخيرة حسب طبيعة النشاط الاقتصادي الممارس والقطاع الذي ينتمي إليه، وبحسب قيمة الحد الأدنى للأجر المعمول به في النشاط الرسمي؛
- مرونة نظم السوق: فهي تعتمد على العلاقات الشخصية والعائلية والتعاقدات غير الرسمية في الإنتاج والتبادل لصعوبة إيجاد قنوات للاتصال والتسوية على قنوات أوسع.

ج/ صغر حجم المشروع: يتسم العمل في هذا من النشاط الاقتصادي غالبا بصغر حجم المؤسسة إن وجدت، ففي حالة الباعة المتجولون على سبيل المثال لا يوجد مشروع على الإطلاق، كما انه لا يوجد مكان محدد لممارسة النشاط الاقتصادي، أما فيما يخص عدد العمال فهو لا يتجاوز بضعة عمال.

د/تدني مستوى المهارة للعاملين: الأعمال الممارسة في هذا الاقتصاد غالبا ما تحتاج إلى مستويات مهارية متدنية، يستطيع من خلالها العمال تبادل مواقع العمل، ومن السهل في إطارها اكتساب مجموعة مختلفة من المهارات المتنوعة المطلوبة لانجاز العمل، بحيث أن المستوى التعليمي ليس شرطا من شروط الحصول على فرص عمل في هذا القطاع، وغالبا ما يتسم العاملون بتدني مستوياتهم المهارية، بحيث يحصلون عليها من خلال التدريب داخل منشآت هذا القطاع (على يد صاحب العمل أو المالك).

[1] - Socialalert, the informal economy (en line) on site www.socialalert.org/pdf/1808brochENGred.pdf p12 Consulted 25/02/2017.

[2] - قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسنغال، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتورة في الاقتصاد، تخصص الاقتصاد المالي، جامعة قسنطينة، 2009-2010،ص16-17.

إضافة لما سبق توجد خصائص ثانوية نوجزها فيما يلي:[1]

- عدم توفر الأمان الوظيفي والسلامة المهنية؛
- التمييز بين الأطفال والنساء والكبار؛
- قلة الانتساب إلى الضمان الاجتماعي أو عدمه، فالعاملون لا يتمتعون بالتأمين الصحي ولا يستفيدون من منح التقاعد، أو التأمين على الأمراض او البطالة؛
- انعدام أو قلة التمثيل العمالي؛
- لا يوجد أي التزام تجاه الدولة سواء من خلال تسديد الضرائب أو الرسوم؛
- سهولة الدخول والخروج إلى النشاط الاقتصادي غير الرسمي سواء كان إنتاجيا أو مهنيا.

2/ من الجانب الجزئي:

ويشتمل على وحدات اقتصادية غير رسمية وكذا مؤسسات غير رسمية واهم خصائصه:[2]

- عدم الاعتراف بالطرق القانونية والتنظيمية؛
- استحالة التمتع أو الحصول على المنافع العامة والخدمات مثل: القروض، المعلومات التجارية، التدريب؛
- العمال معرضون لتدخل السلطات وللمضايقات من قبل الشرطة لأنهم يعتبرون عادة كعمال غير قانونيين؛
- استبعاد مبيعات هذه المؤسسات من الإحصاءات الرسمية، حتى لو كانت مساهمتهم الاقتصادية أعلى من المؤسسات الرسمية؛
- صاحب العمل هو المدير ولا يوجد فصل بين الإدارة والملكية، لاعتماده على النمط العائلي في عمل وحداته؛
- التقليد وعدم كفاية رأس المال.

الفرع الثالث: نشأة الاقتصاد غير الرسمي.

لو سلطنا الضوء على المراحل التي مرت بها المجتمعات، للاحظنا أن بروز الاقتصاد غير الرسمي سبق الاقتصاد الرسمي والدولة في حد ذاتها، ومع تنامي المجتمعات وكثرة النزاعات نتيجة لتعارض المصالح أصبحت المجتمعات في حاجة إلى من ينظم شؤونهم ويحمي مصالحهم، لذلك تنازلوا عن جزء من حرياتهم العامة لصالح هيئة عامة تضطلع بهذه المهمة.

وهنا ظهرت الدولة كأداة إدارية وتشريعية بالاتفاق الضمني بين أفراد المجتمع لتنظيم شؤونهم وتقديم الخدمات العامة لهم مقابل تسديد جزء من مداخلهم لفائدتها، وهكذا أصبحت تلك الأنشطة تخضع للقوانين والتشريعات الإدارية أو ما يعرف بالاقتصاد الرسمي.

[1] – حيان أحمد سلمان، الاقتصاد الخفي، مجلة الاقتصاد والنقل، عدد 7، سوريا، 2006، ص64.

[2] – نسرين عبد الحميد، الاقتصاد الخفي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2008 ،ص32-33.

لكن مع تطور الدولة وسيادتها وتحول وظيفتها من دولة حارسة إلى دولة متدخلة ومن ثمة دولة استكشافية نتيجة تزايد نفقاتها كان لزاما عليها أن تبحث عن مصادر تمويل ميزانيتها عن طريق إعطاء أهمية بالغة للاقتطاعات الضريبية وهذا بتوسيع القاعدة الضريبية،بإخضاع كل الأفراد الذين يزاولون نشاطات مربحة للضريبة،ويتم ذلك من خلال إلزامهم بالتصريح بنشاطاتهم، وأن أي نشاط غير مصرح به يعتبر نشاطا غير قانونيا يعاقب عليه.

وكما هو معروف فإن الهدف الأساسي للفرد من قيامه بالنشاطات الاقتصادية والتجارية هو تعظيم العائد، ونظرا لأن القوانين والإجراءات الإدارية التي فرضتها الدولة تحد إلى حد ما إمكانية تحقيق هذا الهدف، هذا ما أدى إلى تجاوز هذه القوانين لتوجد أنشطة غير رسمية سواء كانت ظاهرية أو سرية، وهكذا ظهر ما يسمى بالاقتصاد غير الرسمي الناتج عن الحاجة إلى تجنب القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي ومنه يمكن اعتبار هذا الأخير آفة اقتصادية مخالفة للقانون تضخمت وتغلغلت في مختلف المعاملات الاقتصادية رغم عدم مشروعيتها.

ولقد ظهر مفهوم الاقتصاد غير الرسمي لأول مرة من خلال دراسة قام بها المكتب الدولي للعمل BIT، في كينيا سنة 1972 حول التشغيل، ولكن في الحقيقة هذا المصطلح كان قد استخدم سنة من قبل ذلك من قبل الاقتصادي Keith-Hart أي سنة 1971 خلال ندوة أقيمت في معهد دراسات التنمية بجامعة Sussex، وقد دار موضوع الندوة حول البطالة داخل المدن في إفريقيا، بالإضافة إلى مقالة أخرى كتبها سنة 1971 حول الدخل غير الرسمي في غانا ولكن لم تصدر إلا سنة 1973.[1]

المطلب الثاني: العوامل التي أدت إلى بروز الاقتصاد غير الرسمي واستفحاله.

هناك مجموعة من العوامل المتعددة والمتشابكة التي ساهمت في ظهور وتكوين ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في دول العالم، وبما أن هذه الظاهرة اقتصادية ولكن لها أبعاد سياسية واجتماعية، فمن المتوقع أن تكون أسبابها سياسية واجتماعية إلى جانب الاقتصادية.

تختلف هذه الأسباب من دولة إلى أخرى مما يؤدي إلى اختلاف حجم هذه الظاهرة من دولة إلى أخرى.

ومنه يمكن حصر أهم العوامل والأسباب المؤدية إلى بروز الاقتصاد غير الرسمي واستفحاله فيما يلي:

الفرع الأول: العوامل الاقتصادية.

وهو ما يطلق عليه في الأنظمة الليبرالية بمفهوم الانحراف الاقتصادي، والذي يعود سببه الرئيسي إلى التدخل المفرط للدولة في الحياة الاقتصادية، مما نتج عن ذلك مشاكل اقتصادية ودوافع تؤدي إلى بروز القطاع غير الرسمي، ونذكر منها ما يلي:

[1] – د. بريشي عبد الكريم، مداخلة بعنوان الاقتصاد غير الرسمي بين الطرح النظري والواقع العلمي، ملتقى وطني حول: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر-الآثار وسبل الترويض، جامعة سعيدة، يومي 20-21 نوفمبر 2007.

1/ندرة السلع: فمن أحد الأسباب الرئيسية المؤثرة في نمو النشاط الاقتصادي هو نقص عرض السلع الاستهلاكية والكمالية وسهولة التلاعب في السلع التي توفرها المؤسسات الحكومية والتي يفترض أن يتم توزيعها من خلال المنافذ المختلفة التي تتولى الحكومة الإشراف عليها، بحيث أن النظام الخاص بالأسعار عادة ما يكون غير مناسب ولا يعكس مستوى الندرة، فالسلع الأساسية تباع بأسعار مدعمة وتؤدي هذه الأسعار المنخفضة إلى زيادة الطلب عليها، وهذا ما يؤدي إلى ازدهار أنشطة الاقتصاد غير الرسمي إما من خلال إعادة بيع هذه السلع بصورة غير قانونية أو من خلال محاولة إعادة إنتاج هذه السلع في دوائر الاقتصاد غير الرسمي للوفاء باحتياجات الطلب عليها.[1]

2/العبء الضريبي: تلعب الضرائب دورا هاما في تكوين ونمو الاقتصاد غير الرسمي، إذ يتزايد الحافز نحو التحول إلى العمل في الاقتصاد غير الرسمي إذا كانت الأنشطة في الاقتصاد الرسمي تتعرض للمزيد من الضرائب من وقت لآخر، ويجد قرار الانضمام إلى الاقتصاد عير الرسمي مبرره الأول في التهرب من الضرائب على أساس الموازنة بين العقوبات التي قد يتعرض لها الفرد في حالة اكتشاف هذا التهرب وكافة المخاطر الأخرى، وبين الدخول الإضافية التي ستعود إليه من التهرب، آخذا في الاعتبار مدى استعداده لتحمل المخاطرة. وبناءا على هذه الموازنة يتخذ الفرد أو الهيأة قراره بالتهرب أو عدم التهرب، إذ أن نمو العبء الضريبي سواء كان ذلك بالنسبة للضرائب المباشرة أو غير المباشرة يؤدي إلى رفع نسبة الضرائب إلى الناتج القومي وهو ما يدفع إما إلى تجنب الضرائب أو التهرب منها، وارتفاع هذه الأخيرة من شأنه تحويل بعض الأنشطة إلى الاقتصاد غير الرسمي حيث تصبح غير مسجلة وبالتالي لا تدفع عليها ضرائب،[2] ويوجد مدخلان أساسيان لتحليل التهرب الضريبي هما مدخل تعظيم المنفعة المتوقعة ومدخل تعظيم الدخل المتوقع.

فبالنسبة لتعظيم المنفعة المتوقعة نجد أن الفرد يختار بين بديلين، الأول أن يقر عن دخله الفعلي بكامله، والثاني أن يصرح بأقل من دخله الفعلي، فإذا اختار الأول يتعين عليه أن يتحمل المبلغ الكلي للضريبة، وإذا اختار الثاني فيمكنه أن يدفع أقل من مبلغ الضريبة، لكن عليه مواجهة احتمال ضبطه ومعاقبته بالجزاءات التي يقررها القانون الضريبي، وتكون هنا المشكلة هي تعظيم المنفعة المتوقعة من الدخل بعد الضريبة أو العقوبة المفروضة فيما لو تم ضبطه.

أما بالنسبة لتعظيم الدخل المتوقع فيفترض هذا المدخل أن المكلف يهدف إلى تعظيم دخله المتوقع بعد الضريبة والغرامة، وبالتالي تكون مشكلة المكلف تعظيم دالة الدخل.[3]

[1] – بورعدة حورية، مرجع سبق ذكره، ص28.
[2] – نفس المرجع، ص 28-29.
[3] – عاطف وليم اندراوس، مرجع سبق ذكره، ص 38.

3/ البنية الاقتصادية والأزمات الاقتصادية: مما لا شك فيه أن سياسات الاستقرار والتعديل الهيكلي (سنوات الثمانينات والتسعينات) في الكثير من البلدان النامية أدت إلى ظهور الفقر، البطالة، ..الخ، التي ساهمت في زيادة وتوسع الاقتصاد غير الرسمي.

إضافة إلى أثر التعديل الهيكلي على توسيع رقعة الاقتصاد غير الرسمي، نجد أن الأزمات الاقتصادية تؤثر أيضا على زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي، فمثلا ظهور الأزمة المالية في النصف الثاني من سنوات التسعينات في الكثير من الدول الآسيوية أثر بشكل كبير على نموها الاقتصادي.

ومن خلال هذا نلاحظ أن الأزمة الاقتصادية تؤثر على مداخيل الأفراد بالانخفاض، مما يؤدي إلى التوجه نحو العمل في النشاطات غير الرسمية لتعويض النقص في الدخل وتحسينه.[1]

4/ هيكل النمو الاقتصادي: ففي بعض البلدان يكون معدل النمو الاقتصادي محدود، أو يوجد هناك نمو لكن لا يرافقه خلق لمناصب شغل جديدة، هذا ما يخلق اختلالا في إمكانية تشغيل البطالين،مما يدفعهم للجوء إلى العمل في القطاع غير الرسمي من أجل توفير حاجياتهم.[2]

5/ دور المؤسسات الصغيرة في خلق الاقتصاد غير الرسمي: تعتبر المشروعات الصغيرة مسئولة بدرجة كبيرة عن نمو وازدهار الاقتصاد غير الرسمي،فالمشروعات الصغيرة تميل إلى إجراء معاملاتها باستخدام النقود السائلة، ومن المعلوم أن مجالات الأعمال التي تقوم على استخدام النقود السائلة في إجراء المعاملات تسهل من الأنشطة الخفية، ولهذا نجد أن أي محاولة للتطبيق القسري النظم الضريبية يترتب عليها إفلاس عدد كبير من المشروعات الصغيرة، لأن هذه الأخيرة تنشأ أصلا في ظل افتراض عدم وجود ضرائب. [3]

6/ تطور قطاع السياحة والحرف التقليدية: عادة ما يكون قطاع السياحة وخاصة الحرف التقليدية مرتعا للنشاطات غير الرسمية نظرا للطابع الموسمي للأول وكذا صغر حجم النشاط وانحصار رقعته بالنسبة للثاني.

الفرع الثاني: العوامل الإدارية.

تلعب هذه العوامل دورا هاما في بروز واستفحال ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، وتتمثل أساسا في البيروقراطية التي تعرفها الأنظمة الإدارية لغالبية دول العالم، وتنحصر هذه العوامل في ما يلي:[4]

1/ اللوائح والإجراءات الإدارية: إن تعقد الإجراءات الإدارية الضرورية لخلق نشاط اقتصادي معين والمتمثلة في استخراج الوثائق مرورا بإيداعها حتى مرحلة الحصول على السجل التجاري ورخصة الاعتماد، وكذا إجراءات

[1] – بورعدة حورية، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[2] – قارة ملاك، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[3] – بن يوب لطيفة وبوغرارة بومدين وغربي ناصر صلاح الدين، أثر المشروعات الصغيرة على الاقتصاد غير الرسمي، ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، المركز الجامعي سعيدة، يومي 20-21 أفريل 2007.

[4] – عاطف وليم اندراوس، مرجع سبق ذكره، ص47-69.

الحصول على قروض بنكية، كلها عوامل تشكل الحاجز الأول أمام تجسيد كثير من المشاريع الاقتصادية وبالتالي تمثل الدافع الأول للتوجه نحو الاقتصاد غير الرسمي، كما تشكل الضمانات التي تطلبها البنوك الحاجز الأكبر في ذلك، كل هذا من شأنه عرقلة المتعاملين الاقتصاديين من تأسيس شركات أعمال أو استثمار، مما يدفع بهم إلى محاولة التهرب من رقابة الدولة وعدم الخضوع للتسجيل الرسمي والإجراءات الإدارية.

2/ النظم والقيود الحكومية: تفرض هذه القيود إما بهدف تنظيم ممارسة أعمال معينة، رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية للأفراد وضمان مستويات مناسبة من المعيشة، أو الحد من توسع بعض النشاطات الاقتصادية في قطاعات معينة، فإذا كانت هذه القيود مصحوبة بغرامات مرتفعة ونظام فعال للرقابة فقد تحول دون توسع مثل هذه الأنشطة، فكلما زاد ضبط النشاط الاقتصادي زادت محاولة التهرب من لوائح التدخل الحكومي وتتعلق هذه الأخيرة بالأسواق التالية:

- التدخل الحكومي في السوق السلعي: ويكون ذلك بفرض الرقابة على الأسعار بوضع حدود قصوى لها، فيضطر البائعون إلى تحويل جزء من إنتاجهم إلى السوق الموازية لتحقيق أرباح أكبر من خلال البيع بسعر أعلى من السعر المحدد من طرف الحكومة؛
- التدخل الحكومي في سوق الصرف الأجنبي: حينما تحاول الحكومة أن تضع سعرا للصرف الأجنبي، يتم على أساسه تداول السلع والخدمات والأصول المالية، وحينما يعكس ذلك السعر تقييما مبالغا فيه للعملة الوطنية يفوق كثيرا السعر الذي تعكسه السوق الحرة للصرف الأجنبي، فمن المتوقع أن تنشأ سوقا موازية للصرف الأجنبي، بحيث عندما يوضع سعرا إداريا للصرف الأجنبي أقل من سعر التوازني، يمكن لبائعي الصرف الأجنبي تحقيق أرباح كبيرة عن طريق تحويل مبيعاتهم من الصرف الأجنبي للسوق الموازي؛
- التدخل الحكومي في أسواق الائتمان: ويكون ذلك عن طريق وضع حد أقصى لسعر الفائدة يقل عن السعر التوازني في ظل حرية سوق الائتمان، فقد يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على الأموال القابلة للإقراض عند السعر المحدد لأسعار الفائدة، في حين ينخفض عرض تلك الأموال وتنشأ مؤسسات التمويل غير الرسمية ويتجه إليها طالبو الائتمان؛
- التدخل الحكومي في سوق العمل: ويأخذ صورا شتى، فقد تتدخل الحكومة في تحديد حد أدنى لمعدل الأجر يفوق المعدل التي تعكسه قوى السوق، وقد تتدخل بتحديد حد أقصى لساعات العمل، أو منع بعض الفئات من دخول السوق الرسمية للعمل كالمتقاعدين، الأجانب، المسنون وغيرهم، ويؤدي كل هذا إلى تشجيع العمال نحو التوجه إلى العمل في السوق الموازية خاصة عندما يتحقق لهم مدر أجر في السوق الرسمية أدنى من المعدل الموجود في السوق الحرة.

3/الحضر: يقصد به منع القانون لممارسة بعض الأنشطة مما يدفع بالأفراد إلى ممارستها سرا، ومن أمثلة هذه الأنشطة تجارة المخدرات، ألعاب القمار غير المشروعة،...الخ، مما يلاحظ على مثل هذه الأنشطة أنها تدرّ عوائد كثيرة على أصحابها لكنها تخلق في نفس الوقت آثارا سلبية كبيرة على النشاط الاقتصادي وعلى المجتمع.

4/ الفساد البيروقراطي: يستخدم بعض الموظفين العموميين سلطتهم في الحصول على مكاسب خاصة، يطلق على هذه الظاهرة اسم الفساد المالي والإداري، وتتعدد صور الاستغلال للوظائف العامة في سبيل الحصول على الرشاوى، كإرساء العقود للأفراد المستعدين لدفع مبالغ من تحت المائدة، والتلاعب في منح التراخيص لممارسة بعض الأنشطة كالاستثمار، الاستيراد والبناء، أو الإعفاء من لوائح معينة أو الحصول على الخدمات العامة التي لا تتوافر بسهولة.

الفرع الثالث: العوامل الاجتماعية.

إن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي هي ظاهرة اقتصادية أدت إلى ظهورها دوافع وأسباب اقتصادية، لكن هذا لم يمنع من وجود أسباب اجتماعية ساهمت بشكل أو بآخر في بروز هذه الظاهرة والتي أثرت بشكل كبير في زيادة حجمها: [1]

1/ أثر الفقر على زيادة الاقتصاد غير الرسمي: هناك علاقة قوية تربط بين ظاهرة الفقر وظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، بحيث كلما زادت حدة الفقر زاد توسع حجم القطاع غير الرسمي، كون أن الفرد فقير لا يعني بالضرورة أنه بطال، وإنما من الممكن قد يكون فقره ناتج عن عدم كفاية الدخل المتحصل عليه، ولهذا فإننا نلاحظ أن الدول الأكثر فقرا تحتوي على معدلات مرتفعة من الاقتصاد غير الرسمي.

2/ النمو الديمغرافي: عند تحليل نمو الاقتصاد غير الرسمي، لا يمكن إهمال مؤشر النمو الديمغرافي في الدول النامية، حيث أن نمو الاقتصاد غير الرسمي مرتبط بالفائض في اليد العاملة والتي لم يستوعبها سوق العمل الرسمي، إضافة إلى وجود عامل جد مهم في زيادة نمو حجم القطاع غير الرسمي وهو النزوح الريفي المتزايد نحو المدن، باعتبار أن المهاجرين نحو المدن والباحثين عن العمل في القطع الرسمي لتحسين مداخلهم عادة ما ينتهي بهم الأمر إلى العمل في القطاع غير الرسمي لعدم توفر مناصب شغل أو لعدم تأهيلهم.

3/ دخول المرأة عالم الشغل: تعلم المرأة أصبح يساهم بدوره في زيادة حدة البطالة، وبالتالي تنامي الاقتصاد غير الرسمي، إذ أصبحت تتقلد اليوم مناصب كانت في السابق حكرا على الرجال فقط.

الفرع الرابع: العوامل السياسية.

يعتبر العامل السياسي عاملا أساسيا في ظهور الاقتصاد غير الرسمي ونموه، إذ أن ضعف المؤسسات الحكومية في تأدية مهامها خلال مراحل الاستقرار السياسي خاصة في ظل غياب الشرعية التي تدعم الحكومة، من شأنه أن يؤدي إلى اتساع حجم الأنشطة الموازية، ويلاحظ ذلك في العديد من الدول التي عانت أو لا تزال تعاني من

[1] – بن يشو فتحي، جدلية المقاربات النظرية والمنهجية للاقتصاد غير الرسمي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، 2007-2008 ، ص23-24.

ظاهرة الإرهاب، وكذا النزاعات والحروب الأهلية وما سبباه من تدمير للبنية الاقتصادية وتعطيل مسار التنمية في تلك الدول.

أفرزت هذه الأوضاع أنشطة غير شرعية عديدة كما غابت الدولة في هذه الفترة عن القيام بوظيفة الرقابة على النشاط الاقتصادي، ولم يعد يهمها الأمر سوى توفير الأمن والطمأنينة لها ولرعاياها.

ومنه يمكننا القول أن غياب الاستقرار السياسي متزامن مع التحرير الاقتصادي غير المراقب من قبل الدولة من شأنه أن يترك الحقل فارغا وحرا أمام نمو واتساع الأنشطة غير الرسمية.[1]

بالإضافة إلى جملة العوامل التي سبق ذكرها، يمكن أن تكون هناك عوامل أخرى تساهم في بروز الاقتصاد غير الرسمي ولا تصنف ضمن العوامل السالفة الذكر، والتي نذكر منها العولمة وأثرها على نوعية الأنشطة الممارسة، بالإضافة إلى نوعية التعاملات الاقتصادية خاصة في مجال التبادل والاستثمارات، ومدى قدرة المؤسسات المحلية على الصمود اتجاه هذه العولمة، إذ نجد أن هناك مؤسسات ومناجل مواكبة المنافسة الدولية تلجأ إلى البحث عن اليد العاملة الرخيصة من البلدان النامية التي توفر بطرق غير قانونية استغلالها لأقصى درجة ممكنة.[2]

المطلب الثالث: علاقة الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصاد الرسمي.

هناك العديد من الصلات بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي بحيث لا يستطيع أن يقوم الاقتصاد غير الرسمي كقطاع لوحده وهذا لعدة اعتبارات نذر منها: [3]

- يعتمد الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي في عملية التموين والحصول على اليد العاملة ذات المهارة وهذا بمحفزات مالية نتيجة انعدام تكاليف العمالة؛
- يقوم الاقتصاد غير الرسمي بتوزيع منتجاته في الأسواق الرسمية بجانب المنتجات الرسمية؛
- يعتبر الاقتصاد الرسمي مرجعا للاقتصاد غير الرسمي في عملية تسعير منتجاته، حيث تكون الأسعار فيه منخفضة مقارنة بالاقتصاد الرسمي، كما أنه يعتمد على علامات مقلدة ذات سمعة جيدة في السوق الرسمية.

إذن فالاقتصاد غير الرسمي هو بمثابة الجسم الطفيلي الذي ينخر الاقتصاد الرسمي، ومن هذا المنطلق فقد ظهرت ثلاث تيارات فكرية تتناول العلاقة بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي، وهي:

- التيار الثانوي (Les dualists) ؛
- التيار البنيوي (Les Structuralistes) ؛
- التيار القانوني (Les légalistes).

[1] – بورعدة حورية، مرجع سبق ذكره، ص 34-35.
[2] – قارة ملاك، مرجع سبق ذكره، ص 38-39.
[3] – بورعدة حورية، مرجع سبق ذكره، ص 24-25.

بالنسبة للتيار الأول يرى بأن الاقتصاد غير الرسمي هو اقتصاد هامشي ليس له علاقة مباشرة مع القطاع الرسمي، وهو يشكل مصدر رزق لشريحة الفقراء، وقد ظهر هذا الاقتصاد لأن النمو الاقتصادي والتطور الصناعي لم يوفقا في امتصاص معدلات البطالة العالية في بعض الدول.

أما التيار البنيوي فيرى أن هذا الأخير هو نابع من الاقتصاد الرسمي، وان الرأسماليين الذين لهم نفوذ في الاقتصاد الرسمي يحاولون إضعاف علاقات العمل بين القطاعين وبالتالي جعل اليد العاملة غير الرسمية تحت تبعيتهم من أجل تخفيض تكلفة العمل وتحسين جو المنافسة.

وبالنسبة للتيار القانوني فانه يعتبر أن العمل غير الرسمي أو بالأحرى الأنشطة غير المصرح بها هي بمثابة رد فعل عقلاني في المبالغات القانونية المفروضة من قبل الإدارة.

إن طبيعة العلاقة بين القطاعين متعددة وتكمن مجالات هذه العلاقة في التموين، الإمدادات المالية، المنافسة، اليد العاملة،....الخ.

عموما يمكن حصر هذه العلاقة في ثلاث نقاط رئيسية وهي:

1/ قد تتواجد علاقات عامة بين القطاعين؛

2/ علاقات بين العاملين الذين ينتمون مرة إلى القطاع الرسمي ومرة أخرى إلى القطاع غير الرسمي؛

3/ بعض الأنشطة التي لا يمكن تصنيفها كلية ضمن القطاع الرسمي ولا ضمن القطاع غير الرسمي بالكامل وإنما يمكن وصفها بشبه الرسمية (نجد هذا النوع من الأنشطة خاصة في المجال الحرفي والتجاري، فأغلبية التجار والحرفيين يملكون بطاقات مهنية وسجل تجاري، لكنهم يصرحون بدخل يكون أقل من الدخل الحقيقي وذلك تفاديا لدفع الضرائب).

كما يمكن القول أنه من بين أهم الوظائف الهامة في العلاقة بين القطاعين هي وظيفة التموين، فهذه الأخيرة تربط القطاع غير الرسمي بالقطاع الرسمي لأن نسبة معتبرة من الأنشطة غير الرسمية تمون عبر طرق رسمية.

أما في المجال المالي فيلاحظ أن العلاقة بين القطاعين تكون جد مهمة ولو أننا نستطيع القول بأن الاقتصاد الرسمي يكون له النصيب الأكبر من الربح مقارنة بالقطاع الآخر لأنه يستخدم جزءا كبيرا من وفرات الاقتصاد غير الرسمي، ومعنى ذلك أن القطاع الرسمي يستخدم مدخرات الأفراد والهيئات الذين يعملون في الاقتصاد غير الرسمي المودعة في البنوك ويوظفها في شكل قروض، في حين أن أصحاب الاقتصاد غير الرسمي لا يستفيدون كثيرا من القروض لعدة أسباب أهمها: عدم ثقة البنك فيهم نظرا لعدم توفر وثائق تثبت مهنتهم، قلة أو ندرة الضمانات...الخ، فنجدهم عادة ما يعتمدون في تمويل أنشطتهم على التوفير الشخصي أو مساعدة الأقارب...الخ .

أما من ناحية اليد العاملة فيلاحظ وجود تدفق معتبر لهذه الأخيرة من القطاع الرسمي إلى القطاع غير الرسمي بسبب عدم توفر مناصب الشغل في القطاع الأول، إذ نجد أن خريجي الجامعات وأصحاب الشهادات الذين لم يحصلوا على عمل يتجهون مباشرة إلى المهن غير الرسمية وذلك بغرض تلبية حاجاتهم.[1]

بالإضافة لما سبق ذكره فقد أوردت المنظمة العالمية للعمل (OIT) عدة مميزات تساعد على التفرقة بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي:[2]

- الفرق بين المؤسسات على مستوى الاقتصاد الكلي والمؤسسات غير المتجانسة؛
- مرونة العمل: فبعض الأنشطة يمكن أن تمارس بالموازاة بعقود رسمية وأخرى بعقود غير رسمية؛
- سهولة حواجز ممارسة الأنشطة غير الرسمية مقارنة بالأنشطة الرسمية (المؤهلات، رأس المال، القروض، ...الخ)؛
- يلعب القطاع غير الرسمي دور كبير في استيعاب المهاجرين بدون وثائق، بالإضافة إلى كونه يستقبل أيضا المتعاملين الاقتصاديين المستبعدين من القطاع الرسمي؛
- إن مستويات الدخول الخاصة بالأنشطة غير الرسمية كون متأرجحة، فأحيانا تكون مرتفعة وأحيانا تكون منخفضة، عكس دخول الأنشطة الرسمية التي تكون في الغالب نوعا ما تتميز بالاستقرار؛
- الاستجابة إلى القواعد والقوانين لأن القطاع غير الرسمي يمكن أن يتناقص إذا أصبحت القوانين أقل صرامة؛
- في القطاع الرسمي تدفع الضرائب والرسوم، أما في القطاع غير الرسمي فلا تدفع لا ضرائب ولا رسوم.

ويمكن توضيح أهم الفروق الموجودة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): الفرق بين الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد غير الرسمي.

أهداف الاقتصاد الرسمي	أهداف الاقتصاد غير الرسمي
الأهداف الرئيسية:	**الأهداف الرئيسية:**
-تحقيق أقصى حد من الأربح في السوق.	-تحقيق مداخيل في السوق.
-دخول مقنن، وجود نقابات.	-سهولة الدخول و عدم احترام القواعد.
-تطبيق تشريع العمل.	-انعدام تشريع العمل.
-الاستفادة من القروض الوطنية والأجنبية.	-التمويل الذاتي.
-دفع الضرائب و الرسوم.	-عدم دفع أي رسوم أو ضرائب.
-أجور و عقود العمل.	-التشغيل الذاتي، الأجرة على الوحدة المنتجة.
تنظيم السوق:	**تنظيم السوق:**
-حواجز عند الدخول.	-غياب الحواجز عند الدخول.

[1] - قارة ملاك، مرجع سبق ذكره، ص 41-42.

[2] - Bureau Internationale Du Travail, opt cit, p 12.

-علامات مسجلة، منتجات معيارية.	-منتجات تقليدية.
-أسواق محمية (الحصص، الرخص، الرسوم).	-أسواق غير محمية.
التكنولوجيا:	**التكنولوجيا:**
-عصرية و مستوردة.	-تقليدية، مكيفة، منشأة.
-الاستعمال المكثف لرأس المال.	-الاستعمال المكثف للعمل.
-التربية الرسمية لازمة.	-تمهين غير رسمي.
-إنتاج نطاق واسع.	-وحدات إنتاجية صغيرة و متنوعة.

المصدر :المجلس الاقتصادي والاجتماعي :الاقتصاد غير الرسمي أوهام وحقائق، تقرير لجنة علاقات العمل، الجزائر،جوان2004.

كما يمكننا توضيح هذه العلاقة الوثيقة بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي مع الإشارة إلى النشاطات غير الرسمية التي تتمثل في:[1]

- النشاطات غير المرئية "غير المراقبة" وتتمثل في السرقة، التهرب من التأمينات، النصب والاحتيال؛
- نشاطات الغش أو التدليس والتزوير Activités frauduleuses وتتمثل في التهرب الضريبي، العمل في السوق السوداء، تزوير وإخفاء الوثائق وكذلك انتحال الصفة والتدليس؛
- النشاطات غير مسوقة وتتمثل في العمل المنزلي، العمل المجاني.

إن تحول العديد من الأفراد من السوق الرسمي إلى السوق غير الرسمي بغرض القيام بنشاط موازي فيها أو لأجل اقتناء حاجاتهم منها، يزيد من مساهمتهم في تطوير الأسواق الرسمية وبقائها والزيادة من أهميتها، نظرا لإقبال العديد من الأشخاص إليها، وقد مست ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي الأسواق التالية:

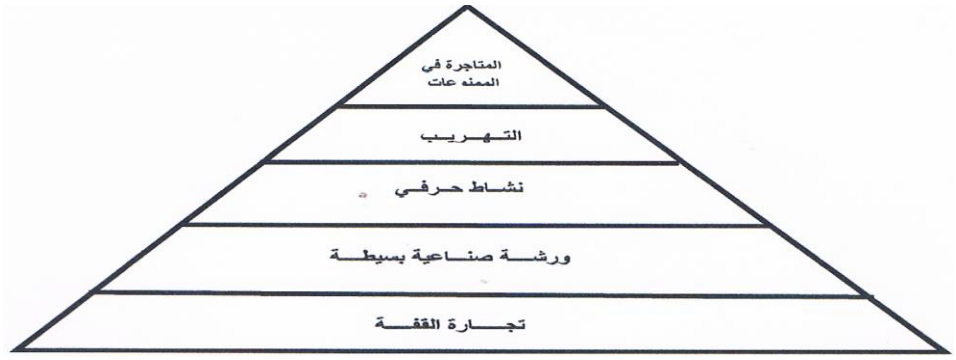
1/ السوق غير رسمي للسلع والخدمات: يعد هذا السوق المكان المفضل لجميع الطبقات، أثرياء أو محدودي الدخل، وهذا بفضل الوفرة الكبيرة في السلع والخدمات التي تتميز بعامل الندرة في الأسواق الرسمية من جهة وانخفاض الأسعار من جهة أخرى، ولا تشمل السوق الموازية على بائعي الرصيف فقط، بل حتى المؤسسات الإنتاجية التي لا تقوم بواجباتها الجبائية، وشبه الجبائية من خلال تهربها من القيام بالتصريحات اللازمة التي يقرها القانون وهذا مرتبط أساسا بالتكلفة المرتفعة الناجمة عن هذا التسجيل، فعدم التسجيل القانوني يؤدي إلى فرض غرامات وعقوبات ولكنها جد منخفضة مقارنة بالأرباح الريعية المحققة، وهو عامل مشجع للولوج إلى مثل هذه الأعمال.[2]

ويمثل الشكل التالي التدرج السلمي للأنشطة داخل السوق الموازية.

[1] - pierre pestieau, l'économie souterraine, edition hachette, paris, 1995, p31-33.

[2] - عزوز بن علي وبوزيان عبد الباسط، الاقتصاد الموازي والسياسات المضادة له في الجزائر، ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، المركز الجامعي سعيدة، يومي 20-21 نوفمبر 2007.

الشكل رقم (02): التدرج السلمي للأنشطة داخل السوق الموازية.



المصدر: عزوز بن علي وبوزيان عبد الباسط، الاقتصاد الموازي والسياسات المضادة له في الجزائر، ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، المركز الجامعي سعيدة، يومي 20-21 نوفمبر 2007.

من هذا الشكل يتضح جليا أن تدفق السلع والخدمات للسوق الموازي يأتي أساسا من: [1]

أ/ الحرف: تمثل إنتاج منزلي أو عائلي تقوم به في أغلب الأحيان ربات البيوت، حيث تعتبر الأعمال المنزلية من أقدم النشاطات الإنتاجية، واستمرارا لبعض الأعمال الحرفية التقليدية والتي يتم تسويق معظمها في السوق الموازي.

ب/ ورشات بسيطة أو مؤسسات صغيرة غير خاضعة للضرائب: وهي وحدها تزود السوق الموازي بإنتاج السلع والخدمات التجارية المشروعة، والخالية من معايير الإنتاج والأمن ورداءة النوعية، لأنها تستعمل تكنولوجيا بسيطة ولكن سعرها تنافسي في السوق.

ج/ التهريب: وهو أحد أهم الأساليب التي تزود السوق الموازي بالسلع والخدمات وهو نوعان:

- تهريب السلع المشروعة والتي قد يمنع استرادها تحقيقا لأهداف اقتصادية كحماية المنتج المحلي؛
- تهريب السلع غير المشروعة كالخمور، الأسلحة، المخدرات، ...الخ.

2/ السوق النقدي الموازي: إن سوق النقد الموازية هي تلك السوق التي تعمل خارج أي نطاق إداري، والمتعاملين فيها يتهربون من التصريح بمصادر أموالهم كم يتهربون من دفع الضرائب المفروضة على تعاملاتهم في هذا السوق، ويتمثل الاقتصاد غير الرسمي في السوق النقدي فيما يلي:[2]

- النقود الائتمانية التي تستعمل كوسيلة دفع وتسوية للعمليات المختلفة في هذا السوق هي خارج نطاق النظام البنكي، إذ هي نقود يكتنزها أصحابها للتعامل بها في السوق الموازية أو لأجل المضاربة بها، وهذا التسرب يمهد الطريق لتكوين أرصدة نقدية لاستعمالها في تسوية المعاملات الخفية عن نطاق الرقابة الضريبية سواء كانت هذه المعاملات شرعية أو غير شرعية؛

[1] – عزوز بن علي وبوزيان عبد الباسط،مرجع سبق ذكره.
[2] – نفس المرجع.

- سوق الصرف الموازية:هي تلك السوق التي يتم فيها تداول العملات الأجنبية دون الخضوع لرقابة السلطات النقدية، نظرا لما تفرضه هذه الأخيرة من قيود بسبب زيادة الطلب على النقد الأجنبي لمواجهة العرض المحدود منه؛
- ولا يقتصر المتعاملون داخل هذه الأسواق على الأفراد فقط بل حتى المؤسسات والبنوك تشكل أطرافا فاعلة فيه.

3/ سوق العمل الموازي: يتشكل سوق العمل الموازي من مجموعة الأفراد رجالا كانوا أو نساء والذين يمارسون عملا إما في البيت أو في مؤسسة غير شرعية أو نشاط تجاري في السوق السوداء من أجل الحصول على عوائد، وغالبا ما تكون العلاقة التي تربط العامل بالمستخدم وفق عقد عرفي، وهذه الحالة تجعل من العامل أجير يأخذ صفة الموظف الخفي.

ومن أهم ما يميز هذا السوق ما يلي: [1]

- المرونة: حيث يلقى فيه البطالون والباحثون عن العمل من المتقاعدين والمعوقين على حد سواء ملاذا في الحصول على عمل داخل هذا القطاع؛
- عنصر العمل في القطاع غير الرسمي يتسم يضعف مستوى التحصيل العلمي؛
- الافتقار إلى شكل من أشكال التأهيل المهني؛
- أجور متدنية مقابل أيام عمل طويلة وقد تكون الأجور عينية؛
- عدم توفر شبكات ضمان وإجازات مدفوعة الأجر للعاملين والعاملات؛
- فرصة العمل مهددة بالضياع أما العرض الكبير للأيدي العمالة نتيجة لتفاقم ظاهرة البطالة؛
- الأعمال التي يتم القيام بها تتراوح بين الأعمال الموسمية إلى الأعمال شبه الدائمة.

[1] – عزوز بن علي وبوزيان عبد الباسط، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثاني: طرق قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي، ومؤشراته.

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي بمثابة متغير، ومن الصعوبة التوصل إلى تقدير دقيق لحجم هذا النشاط الاقتصادي لأنه أصلا ظاهرة خفية، إلا أن ذلك لا يمنع من محاولة التوصل إلى تقدير ما لحجم الاقتصاد غير الرسمي، لأن ذلك يسمح بتعديل الحسابات الوطنية والمؤشرات الرئيسية ذات الصلة بالنشاط (اليد العاملة، التشغيل، المداخيل،....الخ) وغيرها من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، لذلك سيتم في هذا الجزء تبيان أهم طرق قياس الاقتصاد غير ارسمي واحدث نتائج قياسه التي تم التوصل إليها في بعض الدول.

المطلب الأول: طرق تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي.

إن أكبر الصعوبات والتحديات التي تواجه الخبير والباحث الاقتصادي هي كيف يمكن أن نجعل من شيء يتم في الخفاء شيء قابل للقياس كميا ؟ أو أن نتمكن من معرفة أمر غير معروف "know the unknown"، فلا يمكن لشخص يعمل في الاقتصاد غير الرسمي أن يتطوع لتقديم معلومات عن نشاطه غير المشروع، وأن يقع في احتمال تعرضه للعقوبة بسهولة، وبالتالي فهذه الفئة تحاول إخفاء أنشطتها بكل الأشكال، لكن هذه الأنشطة تترك آثارا في بعض النواحي من الاقتصاد الرسمي، وأنه فقط من خلال هذه الآثار أمكن تطوير نماذج وطرق تحليليه لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي.[1]

وتتباين تقديرات الاقتصاد غير الرسمي حسب الطريقة المتبعة في التقدير، وليست هناك طريقة مثلى يمكن اختيارها، بسبب الافتقار إلى المعلومات الكافية حول هذا النشاط الاقتصادي، فكل منهج يتسم بجوانب قوة وضعف، وبهدف توفير معطيات دقيقة حول طبيعته قام الاحصائيون باقتراح عدة طرق محاولة منهم للتقرب من قياس هذا النشاط الاقتصادي، ونذكر من أهمها:

الفرع الأول: المناهج المباشرة.

تعتمد المناهج المباشرة في الحصول على معلومات ول الاقتصاد غير الرسمي مباشرة من طرف العاملين فيه، ووفقا لهذه الطريقة تحسب القيم التقديرية للدخول الناتجة عن مختلف الأنشطة الفرعية لدولة ما، والمرتبطة بالاقتصاد غير الرسمي، ثم تجمع هذه القيم الجزئية لتعطي تقديرات حول قيمة هذا الاقتصاد، وتعتبر هذه الأساليب غير دقيقة بحيث ترتكز على التقديرات التي يمكن أن يتحصل عليها الباحث من خلال دراسته لكل قطاع،[2] ويشمل هذا النوع من المناهج الطرق التالية:

[1] – رشيدة حمودة، إستراتيجيات اذارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة دراسة مقارنة بين تجربتي الجزائر ومصر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التسيير، تخصص الادارة الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011-2012 ، ص26.

[2] – Dennis DUCKE, Gabor IVANY, Mark KAN, The Shadow Economy- A critical Analysis, USA,2007, p. 16.

1/طريقة الاستجواب أو المسح بالعينات: يتم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من واقع بيانات المسح، بحيث تكون مختارة ومصممة بشكل جيد، وتقوم على أساس إجابات تطوعية للمبحوثين، الذين يكونون في الغالب مترددين وغي مستعدين للتزويد بالمعلومات المطلوبة من خلال تقديمهم للحد الأدنى منها، ومن ثم فالإجابات المعتمدة على المعلومات التطوعية يجب أن تمحص وتدرس وتعالج لأنها سريعة التقلب بطبيعتها، وكما هو الحال في جميع الدراسات الاستبيانية فان دقة النتائج تتوقف على مدى دقة الأسئلة ومدى تجاوب المبحوثين معها إضافة إلى سرية الإجابات.

أهم ميزة في هذه الطريقة هي المعلومات التفصيلية التي يمكن الحصول عليها عن هيكل الأنشطة في الاقتصاد غير الرسمي وطبيعة العمالة فيه.[1]

تضم هذه الطريقة أنواع التحقيقات التالية:

أ/التحقيقات الخاصة بالقطاع المنزلي (الأسر): يتم جلب المعلومات مباشرة من الأفراد في هذا النوع من التحقيق، وتتمثل أساسا في:

- تحقيقات حول اليد العاملة(العمل): ويكون في شكل استمارات خاصة لسبر الآراء تستعمل في القطاع المنزلي؛
- التحقيقات الخاصة بالاستهلاك: وتستعمل من أجل تقدير الاستهلاك (ميزانية الأسر) والدخول، كما يأخذ بعين اعتبار هذا النوع من التحقيقات طبيعة العمل أيضا.[2]

ب/ التحقيقات الخاصة بالمؤسسات: تخص بالأساس إنتاج السلع والخدمات كما تقدم عرض حول وضعية اليد العاملة في كل قطاع، والميزة الأساسية لهذه الطريقة تكمن في المعلومات التفصيلية التي يمكن الحصول ليها بخصوص هيكل وتركيب الاقتصاد غير الرسمي، بحيث أن دقة النتائج تتوقف على مدى استعداد ورغبة المستجوبين مع قوائم الاستبيان للتعاون في إطار الدراسة المرغوب القيام بها، ويتردد أغلب الذين يتم مقابلتهم في الاعتراف بسلوكهم الذي ينم عن الغش والخداع كما أن إجاباتهم لا يمكن الوثوق بها تماما مما يجعل من الصعب تقدير حجم العمل المعلن عنه.

وأفضل ما في هذه الطريقة أنه يتم استخدام الاستبيانات للحصول على إجابات ممن يتم مقابلتهم عما إذا كانوا قد شاركوا في النشاط غير الرسمي كمنتجين كبائعين أو مشترين.[3]

ج/ التحقيقات المختلطة أو على مرحلتين: وهي تحقيقات تخص الأسر والمؤسسات، تنجز على مرحلتين:

[1] - Dennis DUCKE, Gabor IVANY, Mark KAN, ibid, p18.

[2] - قارة ملاك، مرجع سبق ذكره، ص 45-46.

[3] - بورعدة حورية، مرجع سبق ذكره، ص 41.

- المرحلة الأولى: تتعلق بتعريف مؤسسات القطاع غير الرسمي وأصحابها من خلال إحصاء السكان (تحقيق حول الأسر).
- المرحلة الثانية: وتتمثل في اختيار عينة من مالكي المؤسسات وإعطائهم استمارة استبيان بهدف الحصول على معلومات تخص مؤسساتهم.

يعاب على هذه الطريقة بكونها معقدة ومرتفعة التكاليف، لذا فلا يمكن إجراؤها بشكل منتظم ومتكرر.

د/ التحقيق 3 ، 2 ، 1: يكون مثل هذا النوع من التحقيق قائما على أساس مختلف أنظمة التحقيقات التي تجمع بين الأسر والمنتجين غير الرسميين، ويتم على ثلاث مراحل:

- مرحلة التشغيل: يهدف هذا النوع إلى التحقيق الذي يركز على الأسر إلى تحديد عرض العمل وقدرة إدماج الأفراد في سوق العمل.
- مرحلة القطاع غير الرسمي: يتم تحديد مكونات النشاط الاقتصادي للوحدات الإنتاجية غير الرسمية من خلال إجراء تحقيق لدى أعوان القطاع غير الرسمي بالتركيز على سلوكياتهم في مجال التشغيل، الأسعار، الإنتاج، الاستثمار والمنافسة.
- مرحلة الاستهلاك: يهتم بتحليل استهلاك الأسر إذ يسمح خاصة بتحديد مصدر الطلب الموجه للقطاع غير الرسمي، وهو بذلك يمارس من زاويتين:
  - تقدير قيمة نفقات مختلف الأسر حسب المنتجات؛
  - تقييم أهمية القطاعين الرسمي وغير الرسمي من خلال النفقات التي تقوم بها الأسر.[1]

2/ طريقة تدقيق الحسابات الضريبية: تحاول طريقة تدقيق الحسابات الضريبية أن تكشف عن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي من خلال تحليل التناقضات الموجودة بين الدخل المصرح به للسلطات الضريبية والدخل الحقيقي، ولكشف التهرب الضريبي تختار السلطات المالية عينة من أشخاص وتجبرهم تحت ضغط العقوبات الجزائية بالإقرار بدخولهم الخاضعة للضريبة، ومن خلال الاختلافات بين الدخول المبلّغ عنها والدخول الحقيقية، ومن خلال الفحص الدقيق والمراجعة يتم التوصل إلى نسبة التهرب الضريبي، ومن ثم إلى حجم الاقتصاد غير الرسمي، وقد أعطى هذا المدخل في قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي نتائج تكاد تكون دقيقة إلى حد قيمة الدخول التي يتم إخفاؤها من قبل المتعاملين.

وفي دراسة أجريت في الو.م.أ على عينة مكونة من 50000 فرد من دافعي الضرائب، والتي تمت مراجعة وتدقيق حساباتهم، تبين أن عملية إخفاء المستوى الحقيقي للدخل ترتفع لبعض الأفراد إلى مستويات خطيرة، ربما تصل إلى 60% والمشكلة في هذه الطريقة هي أن أفراد العينة لم يتم اختبارهم بطرقة عشوائية،ولكن تم الاختيار

[1] – قارة ملاك، مرجع سبق ذكره، ص 47.

على أساس من هم الأكثر احتمالا من غيرهم لأن يتهربوا من الضرائب، وبناءا عليه فالنتائج المحصل عليها غير ممثلة للمجتمع.

ولهذا السبب فانه من الأمور المشكوك فيها أن يؤدي هذا الأسلوب إلى معلومات كافية عن مستوى وحجم الاقتصاد غير الرسمي، وأخيرا فان تقديرات الاقتصاد غير الرسمي يمكن أن تتأثر بسهولة بالتغيرات التي تحدث في أساليب كشف التهرب الضريبي وهيكل الضريبة وكذلك التشريعات الضريبية.[1]

الفرع الثاني: المناهج غير المباشرة.

تسمى أيضا بمناهج "المؤشرات" وهي في الغالب مداخل في الاقتصاد الكلي، وتستخدم مؤشرات اقتصادية عديدة عن تطور الاقتصاد غير الرسمي بمرور الوقت،[2] وتتضمن خمس مؤشرات تترك آثارا على الاقتصاد غير الرسمي وهي:

1/ إحصاءات الحسابات الوطنية: يسمى أيضا أسلوب الفروق المكشوفة، ويعتمد هذا الأسلوب على قياس الفارق بين الدخل (الموارد) والإنفاق (الاستخدامات)، وبمعنى أن هذا الأسلوب لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي يقوم على أساس أن معاملات الاقتصاد غير الرسمي لن تظهر في صورة دخل ولكنها ستظهر في صورة إنفاق أي أن الدخول المخفاة سوف تتحول إلى إنفاق عاجلا أم آجلا، وإذا ما كان ذلك صحيحا فان هذه الفروق بين الدخول المسجلة والإنفاق تعطينا معلومات حول الاقتصاد غير الرسمي، أكثر من ذلك فان تغيرات السنوات في حجم هذه الفروق بين الدخل والإنفاق تشير إلى الاتجاه العام للاقتصاد غير الرسمي.[3]

ووفقا لهذا المدخل يمكن تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي على مستويين الأول يقوم على أساس المقارنة بين الدخل والإنفاق على المستوى الجزئي، والثاني يتناول القضية على المستوى الكلي.

أما الانتقادات الموجهة لهذا المنهج فهي أن كل الأخطاء المتخفية وراء حسابات الناتج الوطني تسبب خطأ في الإحصاءات وبالتالي عدم دقة تقديرات الاقتصاد غير الرسمي.[4]

2/ إحصاءات القوى العاملة: يمكن النظر إلى انخفاض مشاركة العمالة في الاقتصاد الرسمي كمؤشر على زيادة أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، وذلك مع افتراض أن القوى العاملة تشارك بنسبة ثابتة عموما، وبالتالي فان انخفاض حجم المشاركة في الاقتصاد الرسمي يمكن اعتباره مؤشر على تزايد الأنشطة في الاقتصاد غير الرسمي، وأحد نقاط

---

[1] - Dennis DUCKE, Gabor IVANY, Mark KAN, Ibid, p19-20.

[2] - Freidrich Schneider: shadow Economies and Corruption all over the world: New Estimation for 145Countries, july 2007 http://www.lawrence.edu/fast/finklerm/shadeconomycorruption_july2007.pdf seen 04/01/2017. P. 39.

[3] – بورعدة حورية، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[4] – عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، دار الجامعة الجديدة، بدون طبعة، الإسكندرية، 2006 ، ص60.

* – Edgar.feige أستاذ فخري للاقتصاد في جامعة ويسكون سون مادي سون في الولايا ت المتحدة الأمريكية، له أزيد من ثمانيين منشورا من كتب ومجلات العلمية سمي بأب التحليل في الاقتصاد الخفي the father of Underground Economy analysis بسبب ، أبحاثه حول العالم حول الاقتصاد الخفي لمدة ثلاثين سنة.من بين مؤلفاته

ضعف هذا المنهج تكمن في أن الاختلافات في نسب المشاركة يمكن أن يرجع إلى أسباب أخرى غير الاقتصاد غير الرسمي، إضافة إلى كون الأشخاص يمكن أن يشاركوا في الاقتصاد غير الرسمي ويملكون وظائف في الاقتصاد الرسمي في نفس الوقت.

3/ منهج المعاملات: طور هذا المنهج من قبل إ.فيغ (E.feige)* ، ويقوم هذا المنهج على افتراض أن هناك علاقة ثابتة عبر الزمن بين حجم المعاملات والناتج الإجمالي الوطني، كما تلخصه معادلة فيشر (ficher) التالية:

$$M.V=P.T$$

حيث M: كمية النقود (الرصيد النقدي المتاح)؛

V: سرعة دوران النقود (سرعة تداول المعاملات)؛

P: المستوى العام للأسعار؛

T: إجمالي حجم المعاملات أو المبادلات (حجم المعاملات الحقيقية).

تعبر العلاقة (P.T) عن حجم المعاملات الكلي أو الطلب الكلي، أما العلاقة (M.V) فتعبر عن الناتج الوطني الإجمالي الاسمي (الرسمي + غير الرسمي) أو عرض النقود، لذلك يتم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بطرح إجمالي الناتج الوطني الرسمي من إجمالي الناتج الوطني الاسمي، كم يفترض هذا المنهج وجود سنة أساس لا يوجد فيها اقتصاد غير رسمي والتي تكون ثابتة عبر الزمن ويفترض أيضا أن جميع المعاملات التي تتم في الاقتصاد الوطني لا بد وأن تكون نقدية مستبعدا في ذلك صورة المقايضة،[1] ويشير فيغ (feige) أنه قد اختار سنة 1939 كسنة أساس في الو.م.أ، أين يكون الاقتصاد غير الرسمي فيها مساويا للصفر، وافترض أن نسبة قيمة المعاملات إلى قيمة الناتج الوطني الإجمالي خلال سنة الأساس هي ثابتة وتقدر ب 10.3%، ثم قام باستخدام هذا الأسلوب على الو.م.أ في عامي 1976،1978، وانتهى إلى التقديرات التالية:[2]

- إن حجم الاقتصاد غير الرسمي خلال سنة 1976 قد تراوح ما بين 13.2%و21.7% من الناتج الإجمالي الوطني؛
- إن حجم الاقتصاد غير الرسمي خلال سنة 1978 قد تراوح ما بين 25.5%و33.1% من الناتج الإجمالي الوطني.

ولقد تعرضت هذه الصيغة لعدة انتقادات أهمها:[3]

[1] - Friedrich SCHNEIDER and Dominik ENSTE, Op., Cit. p 40-41.

[2] - عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي :مرجع سابق، ص 68-72.

[3] - Freidrich SCHNEIDER, Shadow Economies and Corruption all over the world: New Estimation for 145Countries. Op, Cit. p. 41.

- تعتبر صيغة جذابة من الناحية النظرية إلا أنها صعبة التطبيق.؛
- عدم وجود اقتصاد غير رسمي في سنة الأساس لا أساس له من الصحة؛
- الخطأ في افتراض ثبات نسبة المعاملات من الناتج الوطني الرسمي خلال فترة محددة؛
- عدم دقة المعلومات المتاحة عن حجم الاقتصاد غير الرسمي، وهي مسألة من الصعب تحقيقها في المعاملات النقدية.

4/ منهج الطلب على النقود: اقترح فيتو تانزي (vito tanzi)* هذه الطريقة انطلاقا من النظرية الكمية الحديثة لفريدمان، حيث أن الزيادة في حجم الاقتصاد غير الرسمي تؤدي بالضرورة إلى زيادة الطلب على النقود، ومن أجل معرفة الحجم الزائد من طلب النقود الناتج عن زيادة الاقتصاد غير الرسمي لا بد من تقدير حجم الطلب على النقود السائلة في الو.م.أ خلال فترة ما بين 1929 و 1976، وتوصل إلى أن معدل الضريبة ذو أثر معنوي موجب على الكمية التي يحتفظ بها الأفراد من النقود السائلة.

ولقد افترض أنه إذا كانت معاملات الاقتصاد غير الرسمي تتم باستخدام النقود السائلة فقط والذي ينشأ بسبب الرغبة في التهرب الضريبي، فان تغير معدل الضريبة في النموذج لا بد أن يعطي تقديرا لكمية النقود السائلة المرتبطة بوجود اقتصاد غير رسمي.

ويعتبر الطلب على النقود أحد الطرق المستخدمة بشكل كبير،وتم تطبيقه على كثير من دول التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، وعلى الرغم من الاستعمال الواسع لهذا المنهج إلا أن أكثر الانتقادات الموجهة إليه تمثلت في:[1]

- تتم كل الصفقات في الاقتصاد غير الرسمي نقدا؛
- أغلب الدراسات تركز على عامل واحد فقط، وهو عبء الضريبة كسبب في وجود الاقتصاد غير الرسمي، لكن هناك عوامل أخرى مثل اللوائح والإجراءات الادارية؛
- سلوك المكلفين اتجاه سياسة الدولة والضريبة لم تؤخذ بعين الاعتبار، لأن البيانات الموثوق فيها في أغلب الدول غير متاحة، وربما تكون هذه العوامل تؤثر بنسبة أكبر من تأثير العامل الذي تناولته أغلب الدراسات.

*- تلقى فيتو تانزي الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة هارفارد. قبل الانضمام إلى صندوق النقد الدولي في عام 1974، وكان حيث كان يعمل مديرا لإدارة الشؤون المالية، أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد في الجامعة الأميركية. كما كان عضو هيئة التدريس في جامعة جورج واشنطن ومستشار للبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة ، ومنظمة الدول الأمريكية ، ومعهد ستانفورد للأبحاث. وقد نشرت له العديد من الكتب منها : الضريبة على الدخل الفردي والنمو الاقتصادي (مطبعة جامعة جونز هوبكنز، 1969)؛ التضخم وضريبة الدخل الشخصي (مطبعة جامعة كامبريدج، 1980)؛ الاقتصاد السري في الولايات المتحدة والخارج (لكسينغتون الصحافة ، 1982)؛ الضرائب ، والتضخم وأسعار الفائدة (صندوق النقد الدولي، 1984)؛ المالية العامة في البلدان النامية (إدوارد إلغر، 1991)، والضرائب في عالم دمج (بروكينجز، 1995). لديه العديد من الكتب تحريرها، وآخرها هو توزيع الدخل وارتفاع معدل النمو الجودة (معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا برس ، 1998).وسيتم نشر الكتاب المقبل على نمو الإنفاق العام وإصلاح للدولة من قبل مطبعة جامعة كامبريدج. وقد كتب عددا كبيرا من المقالات في المجلات المهنية الرائدة، مثل مراجعة الاقتصادية الأمريكية، ومجلة الاقتصاد السياسي، ومراجعة الاقتصاد والاحصاء ، مجلة الاقتصادي، مجلة الاقتصاد العام، وغيرها الكثير. اهتماماته الرئيسية هي التمويل العام والتنمية الاقتصادية، والاقتصاد الكلي. في الفترة 1990-1994، وكان رئيس المعهد الدولي للمالية العامة.

[1]- Freidrich SCHNEIDER, Opt, Cit. p. 40-45.

5/ منهج المدخلات المادية (استهلاك الكهرباء): جاء منهج المدخلات المادية في ظل انتقادات الموجهة إلى المناهج النقدية السابقة، وحسب هذا المنهج يوجد عدة طرق لقياس الاقتصاد غير الرسمي، أهمها طريقة كوفمان وكاليبيرذا.

قامت هذه الطريقة سنة 1996،حيث يتم قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي من واقع استهلاك الكهرباء، على افتراض أن استهلاك هذه الأخيرة هو أفضل مؤشر مادي للنشاط الاقتصادي ككل (الرسمي + غير الرسمي)، بمعنى أن النشاط الاقتصادي واستهلاك الكهرباء يتطوران بنفس الاتجاه والوتيرة.

إذا أخذنا حجم الكهرباء المستهلك بمناسبة النشاطات الرسمية المسجلة محاسبيا، ونقوم بإنقاصه من حجم الكهرباء المستهلك حقيقة (الحجم الكلي)، فإننا سنحصل على حجم الكهرباء المستهلك في النشاطات غير الرسمية، والذي يعتبر مؤشرا لقياس حجم النشاط غير الرسمي.[1]

إن هذه الطريقة وان كانت تبدو بسيطة فإنها تتعرض لانتقادات من عدة جوانب وهي:[2]

- ليس كل الأنشطة غير الرسمية تتطلب العمل بطاقة كهربائية مثل أنشطة الخدمات والأنشطة الفلاحية، إضافة إلى أن هناك نشاطات أخرى تعمل بطاقة غير الكهرباء (الغاز، البترول، الفحم)؛
- التطور التقني أدى إلى استعمال الكهرباء بطريقة فعالة في الوقت الحالي أكثر من أي وقت مضى وهذا في النشاطات الرسمية وغير الرسمية على حد سواء وبالتالي فان هذه المقاربة تعرف انحرافا نوعيا في تقدير الاقتصاد غير الرسمي؛
- إن افتراض وجود علاقة ثابتة ومحددة بين استهلاك الطاقة الكهربائية والإنتاج لا يحقق في جميع القطاعات مثلا : استهلاك الكهرباء يعتبر قليلا في القطاع الزراعي وبالتالي العلاقة بين استهلاك الكهرباء والإنتاج الزراعي لا تكون ثابتة ما دام الإنتاج يحدد بعوامل طبيعية، كما أن الطاقة الكهربائية بالإضافة إلى كونها تستخدم كسلعة وسيطية في الإنتاج هي أيضا سلعة استهلاك نهائي، وبالتالي فان تزايد استخدامها لا يعني بالضرورة زيادة جم الاقتصاد غير الرسمي.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس الاقتصاد غير الرسمي.

توجد أربع مؤشرات تم تطبيقها في عدد كبير من الدول، اثنان منها متعلق بإجمالي النشاط غير الرسمي في الدولة، أما الاثنان الآخران فيتعلقان بشكل خاص بالعمل غير الرسمي، كل منها له موطن ضعف باعتباره يمثل جانب فقط من اللارسمية، أما إذا أخذت كل المؤشرات معا، فيمكن الاقتراب كثيرا من تقدير الاقتصاد غير الرسمي.

[1] – رشيدة حمودة، مرجع سبق ذكره، ص32.
[2] – بورعدة حورية، مرجع سبق ذكره، ص 55.

وهذه المؤشرات هي :مؤشر شنايدر، مؤشر مؤسسة ميراث للأسواق غير الرسمية، مؤشر العمل الذاتي،

مؤشر عدم المشاركة في مخطط المنح ونبينها في الآتي:[1]

1/مؤشر شنايدر للاقتصاد غير الرسمي (The Schneider index of the shadow economy)

يضم مؤشر شنايدر كل من طريقة الديميمك ($DYMIMIC$), طريقة المدخلات المادية، وطريقة الطلب على النقود وذلك لتقدير حصة الإنتاج غير المصرح به لدى السلطات الضريبية، وهو يقيس الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج الوطني الإجمالي.

إذ أنه يقوم بتحديد الناتج الوطني الإجمالي ثم اللجوء للسلطات الضريبية لتحديد قيمة الإنتاج المصرح به لديها ومنه يقوم المختصون بخصم القيمة المصرح بها لمصلحة الضرائب من الناتج الوطني الإجمالي الذي يضم الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي والباقي يعبر عن الاقتصاد غير الرسمي باعتبار أن الإنتاج المصرح به يعبر عن الاقتصاد الرسمي.

2/ مؤشر مؤسسة ميراث للأسواق غير الرسمية (The Heritage Foundation index of informal markets)

يقوم مؤشر الأسواق غير الرسمية أساسا على الفهم أو الإدراك الذاتي والإذعان الكلي للقانون وبشكل خاص التأكيد على الدور الذي يلعبه الفساد في انتشار الاقتصاد غير الرسمي واستفحاله، يقسم هذا المؤشر من (1-5) أن أنه يكون على درجات معينة كما سنوضحه في الأتي:

- الدرجة الأولى: الدولة تتميز بالتنظيم في أسواقها المالية ومصارفها، بالإضافة إلى حسن التسيير الإداري فيها من ناحية عدالة القوانين والقانون الضريبي، وهذا ما نجده في الدول الأكثر تقدما، لذلك نجد أن الفساد يكاد يكون معدوما في هذه الدول، ومنه يعتبر اقتصادها غير الرسمي شبه معدوم؛
- الدرجة الثانية: الدول التي تعتبر أسواقها ذات تنافسية جيدة والتي تتميز بحسن سير الإدارات العمومية بها، غير أنها لا تملك التكنولوجيا المتطورة مثل سابقتها في التسيير بل تعتمد على العقل البشري، لذلك نجد بها

[1] - ELBADAWI Ibrahim & Norman Loayza, Informality, " Employment and Economic Development in the Arab World", Journal of Development and Economic Policies, Volume 10, No.2, July 2008, Arab Planning Institut, Kuwait, p35-36. on site: http://www.arab-api.org/jodep/products/mag/v10-2.pdf consulted 25/01/2017.

بعض الثغرات والتي هي سبب في وجود الفساد إلى حد ما، وبالتالي الاقتصاد غير الرسمي رغم انخفاضه إلى أنه موجود إلى حد ما؛

- الدرجة الثالثة: تتمثل في الدول الصناعية الناشئة التي بها أسواق رسمية ناشئة وإدارات تتحكم إلى حد ما في تنظيم المعاملات إلا أنها تعتمد على المورد الضريبي لذلك بدأ الفساد يتغلغل فيها والذي زاد من حدة الاقتصاد غير الرسمي؛

- الدرجة الرابعة: نجد فيها الدول المتخلفة والتي فيها أسواق تتميز بالفساد وكذا الإدارات ذات التسيير السيئ يزيد فيها الاعتماد على مورد الضرائب يعرف فيها الاقتصاد غير الرسمي مكانا له كمقابل للاقتصاد الرسمي؛

- الدرجة الخامسة: فيها الدول الأكثر تخلفا والتي لا توجد بها أسواق، الفساد فيها كبير، والدولة ليس لها مداخيل غير ما تجنيه من الضرائب المرتفعة أو العوائد الريعية نظرا لتفكك بنيتها التحتية وعدم القدرة على مسايرة التطورات الحاصلة في العالم لذلك فان الاقتصاد غير الرسمي يعتبر بديل للاقتصاد الرسمي المتفكك.

3/ مؤشر العمل الذاتي (Self- employment)

إن المؤشرات التي تركز على العمل غير الرسمي تتمثل في انتشار العمل الذاتي والافتقار إلى تغطية المعاشات، فهذا المؤشر يتحدد من خلاله نسبة العمل الذاتي إلى العمالة الكلية كما قدمها مكتب العمل الدولي.

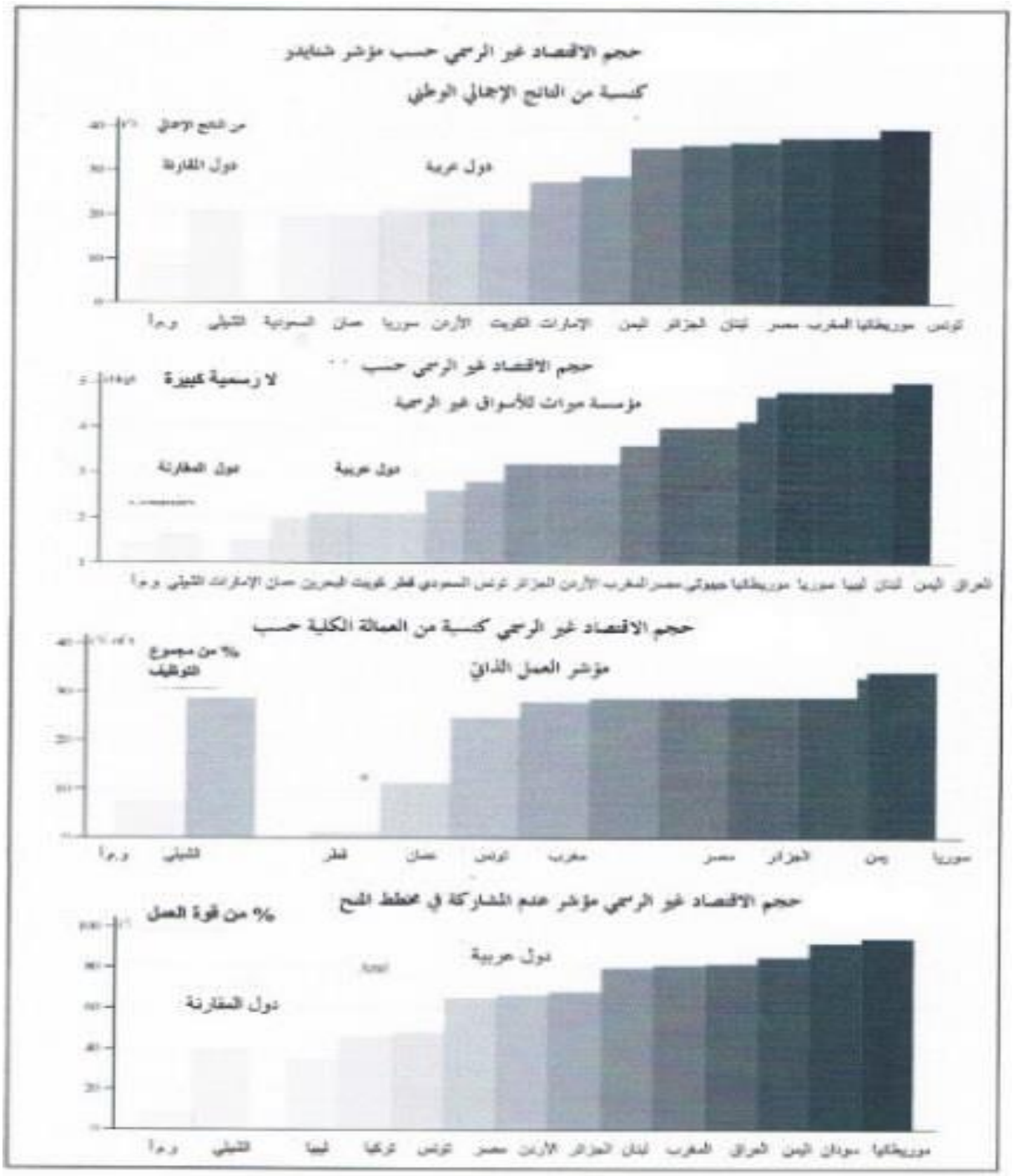
يركز هذا المؤشر على العمالة الرسمية وغير الرسمية والتي تؤثر على الطلب الكلي، بحيث ينظر إلى مدى استيعاب الدول لليد العاملة والتي تعبر عن العمل الذاتي أو التشغيل الرسمي، مقابل ذلك العمال خارج القطاع الرسمي والتي تعبر عن التشغيل غير الرسمي الممثل للاقتصاد غير الرسمي.

4/ مؤشر عدم المشاركة في مخطط المنح (Non-contributor to pension scheme).

يتحدد مؤشر عدم المشاركة في مخطط المنح من خلال حاصل قسمة قوى العمل غير المساهمة في المعاشات على عدد المستفيدين.

هذه المؤشرات مقدمة من قبل البنك الدولي للتنمية والمنحنيات التالية توضح نتائج قياس مختلف هذه المؤشرات كما يلخصه الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): حجم الاقتصاد غير الرسمي حسب المؤشرات الأربعة المختلفة.



Source: ELBADAWI Ibrahim & Norman Loayza, Informality, " Employment and Economic Development in the Arab World", Journal of Development and Economic Policies, Volume 10, No.2, July 2008, Arab Planning Institut, Kuwait, pp35-36. on site: http://www.arab-api.org/jodep/products/mag/v10-2.pdf consulted 25/01/2017.

حسب الشكل المركب وبمقارنة بعض الدول العربية بكل من الشيلي (دولة نامية) والولايات المتحدة الأمريكية (دولة متقدمة) صاحبتا أقل اقتصاد غير رسمي في العالم، نلاحظ أن حجم الاقتصاد غير الرسمي يختلف حسب كل مؤشر ويختلف معه ترتيب الدول فمثلا حسب مؤشر شنايدر نلاحظ تونس هي صاحبة أكبر نسبة من الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج المحلي الوطني أما حسب مؤشر الأسواق غير الرسمية فنجد أن العراق هي أكبر دولة

عربية ذات نسبة مرتفعة من اللارسمية وتبلغ فيها قيمة المؤشر حدوده القصوى الموافقة للرقم 5 أما حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من مجموع التوظيف فنجد أن سوريا هي التي تملك اكبر نسبة من العمل الذاتي من مجموع العمالة الكلية بنسبة تقدر ب 35% ، وتحتل موريتانيا المرتبة الأولى في مؤشر عدم المشاركة في مخطط المنح بنسبة تقترب إلى 99%من مجموع قوة العمل.

المطلب الثالث: حجم الاقتصاد غير الرسمي في العالم.

قام فريديريك شنايدر[1] *(Freidrich Schneider)* بحساب حجم الاقتصاد غير الرسمي في 145 دولة عبر العالم وكان ذلك على خمس فترات 1999-2000، 2000-2001، 2001-2002، 2002-2003، 2003-2004،2004-2005، وقسمت الدول 145 إلى سبعة مجموعات:37 دولة إفريقية، 28 دولة آسيوية،21 دولة من أمريكا الوسطى والجنوبية، 25 دولة من أوربا الوسطى والشرقية ودول الاتحاد السوفياتي سابقا و 21 دولة المنظمّة إلى منظمة التعاون الاقتصادي في ميدان التنمية، 10 دول في جزر جنوب غرب المحيط الهادي، وثلاث دول اشتراكية(الصين، الفيتنام، لاوس)أنظر الجدول أدناه الذي يوضح اتجاه نمو حجم الاقتصاد غير الرسمي خلال الفترات 1988-2000، 2000-2005.

الجدول رقم (03) : اتجاه نمو الاقتصاد غير الرسمي للفترات 1988-2000، 2000-2005.

الدول / السنوات	الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	معدل الاقتصاد غير الرسمي — القيمة المضافة بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج الوطني الرسمي باستعمال منهج ديجميك في القياس ومنهج الطلب على النقود (عدد الدول).				
غالبية الدول النامية	2000/1988 (1)	2000/1999	/2001 2002	/2002 2003	/2003 2004	/2004 2005
	44–35					
إفريقيا	–	41.3 (37)	42.3 (37)	43.2 (37)	43.2 (37)	42.8 (37)
وسط وجنوب أمريكا	–	41.1 (21)	42.1 (21)	43.4 (21)	43.0 (21)	42.2 (21)
آسيا	–	28.5 (28)	29.5 (28)	30.4 (28)	30.3 (28)	29.8 (28)
الدول التي تمر بمراحل انتقالية	30–21	38.1 (25)	39.1 (25)	40.1 (25)	39.5 (25)	38.8 (25)
دول منظمة OCDE الأكثر تقدما	16–14	16.8 (21)	16.7 (21)	16.3 (21)	15.6 (21)	14.8 (21)
جزر جنوب الباسيفيك	–	31.7 (10)	32.6 (10)	33.4 (10)	32.8 (10)	32.1 (10)
الدول الاشتراكية	–	19.8 (3)	21.1 (3)	22.3 (3)	22.3 (3)	22.0 (3)
المتوسط ل 145 دولة		34.3	34.9	35.2	34.5	33.6

Source: Freidrich SCHNEIDER, Shadow Economies and Corruption all over the world: New Estimation for 145 Countries, P. 34. http://www.lawrence.edu/fast/finklerm/shadeconomycorruption_july2007.pdf ,visited :04/01/2017.

فيما يخص قيم الجدول رقم (03) نلاحظ كبر حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية عموما وخاصة في دول إفريقيا (37) ثم تليها دول أمريكا اللاتينية، فالدول التي تمر بمراحل انتقالية وأقلها دول OCDE وذلك

[1] – فريديريك شنايدر (Freidrich Schneider) :اقتصادي نمساوي من الاقتصاديين القلائل الذين اهتموا بقياس الاقتصاد غير الرسمي ولديه كتابات عديدة في موضوعات اقتصاد الظل(غير الرسمي)و النظم الضريبية و الاقتصاد البيئي.

ب 43.2%، 43.4%، 30.4%، 40.1%، 16.3%، وهي تقابل أعلى النسب والتي لوحظت في 2002-2003 وبعد هذه السنة يلاحظ أن حجم الاقتصاد غير الرسمي تراجع في كل المجموعات السبع التي تم دراستها من قبل شنايدر، تم التوصل من خلال هذه الأبحاث إلى أربع نتائج رئيسية وهي:

1/ النمو الهائل لحجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول التي تمت دراستها فقد زاد بطريقة ملحوظة، كما هو موضح في الجدول، كما يلاحظ أن متوسط حجم الاقتصاد غير الرسمي في المجموعات السبع سجل زيادة ملحوظة تقدر ب35.2% من الناتج الوطني الإجمالي في سنة 2003/2002 وبعدها سجل تراجع في السنوات اللاحقة حتى وصل إلى 34.3% سنة 2004-2005 كما سجل تراجع في كل الدول محل الدراسة سنة 2003؛

ثانيا :أصبح الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة معقدة وواضحة إلى درجة كبيرة في كافة أنواع الاقتصاديات (النامية، الانتقالية، الاشتراكية، المتقدمة) وهذا راجع لعدة أسباب كما تم ذكرها؛

ثالثا :بالنسبة للدول المتقدمة جدا فالحكومات في هذه الدول قد لا تكون مهتمة إلى حد كبير بتقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي وذلك للأسباب الثلاثة التالية:

- قد تكون الخسائر الضريبية معتدلة، حيث يتم إنفاق ثلثي عوائد الاقتصاد غير الرسمي ضمن الاقتصاد الرسمي المباشر؛
- إن الأجر المكتسب في الاقتصاد غير الرسمي يعمل على رفع المستوى المعيشي لثلث السكان العاملين على أقل تقدير؛
- قد لا يمتلك الأفراد العاملون في الاقتصاد غير الرسمي الوقت الكافي للقيام بنشاطات أخرى كالخروج في مظاهرات.

أما على صعيد الدول فيمكن ملاحظة تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي من أرقام الجدول الموالي:

الجدول رقم(04): نتائج قياس الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج الإجمالي الوطني في دول مختارة.

الترتيب من 151	الدولة	منهج استهلاك الكهرباء 90/89 [1]	منهج النماذج متوسط 90-93 [2]	منهج النماذج(DYMIMC) والطلب على النقود[3]					[4]	
				1999 00-	2001/ 2002	2002/ 2003	2003/ 2004	2004 / 2005	2006	2007
-	نيجيريا	76.0	-	57.9	58.6	59.4	59.6	59.5	-	-
89	مصر	68.0	-	35.1	36.0	36.9	36.3	35.4	34.1	33.1
97	تونس	45.0	-	38.4	39.1	39.9	39.4	38.3	35.9	35.4
90	المغرب	39.0	-	36.4	37.1	37.1	37.3	36.7	33.1	33.1
76	الجزائر	-	-	34.1	35.0	35.6	34.8	33.9	31.0	31.2
55	جنوب إفريقيا	-	-	28.4	29.1	29.5	29.0	28.2	26.0	25.2
151	بوليفيا	-	65.6	67.1	68.1	68.3	68.0	67.2	62.8	63.5
147	البيرو	44.0	57.4	59.9	60.3	60.9	59.1	58.2	55.7	53.7
35	الشيلي	37.0	18.2	19.8	20.3	20.9	20.3	19.4	18.7	18.5
143	تايلندا	71.0	-	52.6	53.4	54.1	54.3	53.6	48.5	48.2
65	ماليزيا	39.0	-	31.1	31.6	32.2	32.0	31.4	30.0	29.6
24	السعودية	38.0	-	18.4	19.1	19.7	19.3	18.4	17.4	16.8
39	الهند	-	-	23.1	24.2	25.6	25.9	25.1	21.2	20.7
19	هونك كونغ	13.0	-	16.6	17.1	17.2	16.4	15.6	15.0	14.7
10	سنغفورة	13.0	-	13.1	13.4	13.7	13.0	12.1	12.4	12.2

Source: Freidrich SCHNEIDER, Shadow Economies and Corruption all over the world: New Estimation for 145 Countries, P. 25-22. http://www.lawrence.edu/fast/ finklerm/shadeconomy corruption_ july2007.pdf, visited :04/01/2017.

تعبر خانة الرقم على ترتيب الدول بالنسبة لحجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج الإجمالي الخام، من بين 151دولة والترتيب مأخوذ من الجدول رقم (04) وحسب النتائج نلاحظ أن الاقتصاد غير الرسمي بلغ أعلى مستوياته بالنسبة للدول الإفريقية في نيجيريا قدرت ب 76.0% من الناتج الوطني الإجمالي ثم في مصر 68% وذلك سنة 1989 وتبقى نيجيريا هي الأعلى نسبة في الدول (37) محل الدراسة ويلاحظ أن جنوب إفريقيا هي الأقل نسبة إذ تبلغ حصة الاقتصاد غير الرسمي فيها 28.2% سنة 2004-2005 لتستقر في سنة2007 عند 31.2% و 33.1% في الجزائر ومصر على التوالي.

أما أمريكا اللاتينية فتتصدر بوليفيا المرتبة الأولى حيث وصل حجم الاقتصاد غير الرسمي حسب طرق القياس المختلفة أعلى مستوياته سنة 2002-2003 بنسبة تقدر ب 68.3% تليها بنما والبيرو بنسبة 65.3% و 60.9% وذلك لنفس السنة ، وتتمتع الشيلي بأقل حصة من الاقتصاد غير الرسمي إذ تبلغ 20.9% سنة 2002-2003.

أما الدول الآسيوية فيلاحظ أن تايلندا تحتل المرتبة الأولى بنسبة وصلت 71.0% سنة 1989-1990 وفي أحدث تقدير(حسب ما تحصل عليه الباحث) وصلت 53.6% سنة 2004-2005 كما تبلغ أعلى مستوياته كذلك في الفيليبين وسيري لانكا 44.3% و 48.8% سنة 2004-2005 لوحظ أن هونغ كونغ وسنغافورة تتمتعان بأقل نسبة تقدر ب 17.2% و 13.7% على التوالي في أعلى مستوى لهما وذلك سنة 2002-2003.

كما يوضح الجدول الموالي نتائج قياس الاقتصاد غير الرسمي في بعض دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (*OCDE*) وفقا لما وجدته الباحثة من أحدث الإحصاءات .

الجدول رقم(05): نتائج قياس الاقتصاد غير الرسمي في بعض دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من 1989-2007.

الترتيب	OCDE	المنهج المادي 89/90 (1)	منهج الطلب على النقود حسابات (شنايدر)		منهج الطلب على النقود		منهج النماذج(DYMIMC) والطلب على النقود(5)					(6)	
السنوات			/89 90 (2)	/90 93	متوسط /94 95 (3)	متوسط 97/96 (4)	199 00/9	2001 02/	/2002 03	200 04/3	/2004 05	2006	2007
56	اليونان	21.2	-	-	29.6	-	28.7	28.5	28.2	27.4	26.3	26.4	26.5
02	و.م.أ	10.5	6.7	8.2	9.2	8.8	8.7	8.7	8.4	8.2	7.9	8.4	8.4
17	إيرلندا	20.7	11.0	14.2	15.4	16.0	15.9	15.7	15.3	14.8	14.1	15.5	15.4
08	بريطانيا	13.6	9.6	11.2	12.5	13.0	12.7	12.5	12.2	11.7	10.3	12.3	12.2
01	سويسرا	10.2	6.7	6.9	6.7	7.8	8.6	9.4	9.4	9.0	8.5	8.3	8.1
30	النرويج	9.0	14.8	16.7	18.2	19.4	19.1	19.0	18.4	17.6	16.8	18.2	18.0
04	النمسا	15.0	5.1	6.1	7.0	8.6	9.8	10.6	10.9	10.1	9.3	9.6	9.5
21	فلندا	13.3		-	-	-	18.1	18.0	17.4	16.4	15.8	15.0	15.0

Source: Freidrich SCHNEIDER, Shadow Economies and Corruption all over the world: New Estimation for 145 Countries, P. 27 http://www.lawrence.edu/fast/finklerm/shadeconomycorruption_july2007.pdf ,visited :04/01/2017.

من خلال الجدول رقم (05) والخاص بدول منظمة التعاون الاقتصادية فأول ما تمت ملاحظته هو توافر البيانات عبر السنوات بالمقارنة مع الدول النامية وهذا راجع إلى أن أولى القياسات تمت بشكل أساسي في دول المنظمة وتم تجريب كل الطرق على دول المنظمة ما سمح بتكوين هذه السلسلة الزمنية.

أما بالنسبة لحصة الدول فتصدرت كل من اليونان وإيطاليا وإسبانيا المراتب الأولى بنسب تقدر ب 26.3%، 23.2%، 20.5% من الناتج الوطني الإجمالي وذلك على التوالي.وكانت أقل نسبة للاقتصاد غير الرسمي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا بنسبة تقدر ب 7.9% و 8.5% على التوالي وذلك سنة 2004-2005، وبلغت 8.4% و 8.1% في 2007 على التوالي حيث لوحظ ارتفاع بمعدل 6% في أمريكا وتصدرت المرتبة الثانية من أصل 151 دولة.

المبحث الثالث: مظاهر الاقتصاد غير الرسمي والآثار الناجمة عن استفحاله.

يتضح الاقتصاد غير الرسمي من خلال الصور الأشكال التي يظهر عليها إذ أنه يتأثر بعدة ظواهر محيطة به وهو بدوره له تأثيرات على مجالات شتى، فله تأثير على الجانب الاقتصادي من المنظور الكلي والجزئي بالإضافة إلى الجوانب الاجتماعية والسياسية المرفقة له، وتأثيراته منها ما هو ايجابي ومنها ما هو سلبي كأي ظاهرة من الظواهر.

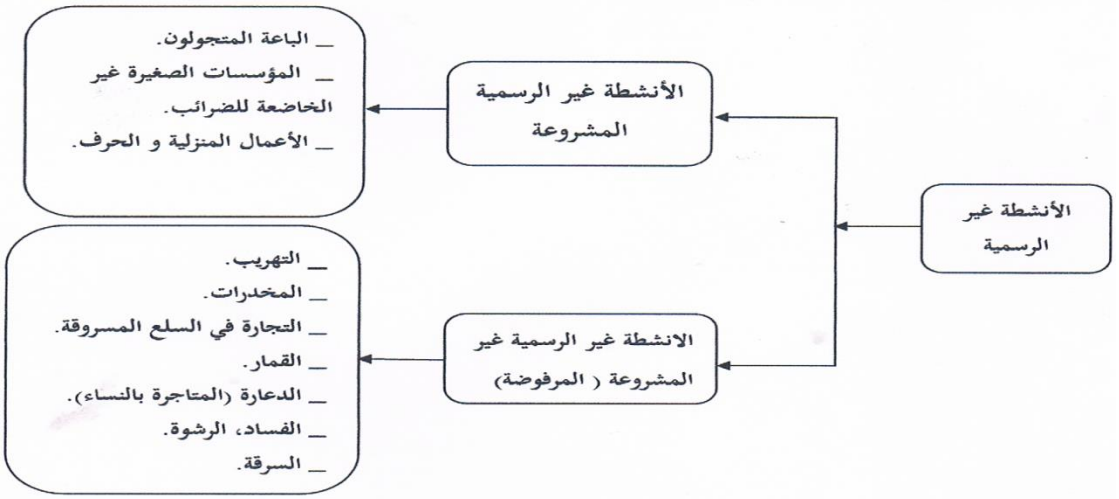
المطلب الأول: مظاهر وأشكال الاقتصاد غير الرسمي والظواهر المحيطة به.

يكاد الاقتصاد غير الرسمي يغطي كل مجالات النشاط الإنتاجي والخدمي والتجاري في الدول عامة وعلى وجه الخصوص في الدول النامية، إذ أن له عدة صور وأشكال تمثله والتي يمكن من خلالها التفرقة بينه وبين الاقتصاد الرسمي، كما تحيط به مجموعة من الظواهر والتي تزيد من حدته واستفحاله.

الفرع الأول: مظاهر وأشكال الاقتصاد غير الرسمي.

يعبر الاقتصاد غير الرسمي عن مجمل العمليات والأنشطة غير المصرح بها، وهذه الأخيرة تتفرع إلى صنفين أساسيين، وكل صنف يتضمن مجموعة من الأنشطة والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (04): مجموعة الأنشطة غير الرسمية.



المصدر :إبراهيم توهامي ,إسماعيل قيرة ,عبد الحميد نليمي " العولمة و الاقتصاد غير الرسمي"،دار الهدي ــ الجزائر، 2004، ص 101.

1/ الأنشطة المشروعة: هي أنشطة مشروعة مسجلة إداريا لا تخالف قوانين الدولة ولكنها غير معلنة، إذ أنها غير معلومة للدولة، حيث أن أصحابها لا يصرحون بالمداخيل التي يحصلون عليها من وراء هذه الأعمال وذلك تجنبا لتحمل العبء الضريبي، ويعمل في هذه الأنشطة عدد لا بأس به من اليد العمالة بمختلف شرائحها ممن يفضلون الربح السهل والوافر، ويشمل هذا النوع من الأنشطة الأعمال التالية:[1]

أ/ الأعمال المنزلية (الحرف): يمثل الإنتاج العائلي أو المنزلي مجموع الأعمال والنشاطات غير السوقية، التي تقوم بها في أغلب الأحوال ربات البيوت، إذ تعتبر الأعمال المنزلية من بين أقدم نشاطات الإنتاج، ونمط هام من أنماط التشغيل وهو استمرار لبعض الأعمال الحرفية التقليدية التي كان يقوم بها الآباء والأجداد.

كما يعرف الديوان الوطني للإحصاء العمل المنزلي على أنه "كل نشاط يقوم به الفرد سواء كان رجلا أو امرأة يمارس عملا داخل إطار البيت ويستفيد من هذا النشاط، حيث انه يسمح له بالحصول على عائد، ويتمثل هذا النشاط في إنتاج السلع والخدمات لصالحه أو لصالح المستخدم ويكون ذلك في إطار عقد عرفي لا يخضع لأي مراقبة مباشرة.

ب/المؤسسات الصغيرة غير الخاضعة للضرائب: وهي وحدة لإنتاج السلع والخدمات التجارية المشروعة، وتتميز بصغر حجمها واستخدام النقود السائلة في إبرام معاملاتها مما يسهل لها التهرب من الضرائب.

[1] – إبراهيم توهامي، إسماعيل قيرة، عبد الحميد نليمي، العولمة والاقتصاد غير الرسمي، دار الهدى، الجزائر، 2004، ص101-102.

كما تتميز بإنتاج سلع وخدمات لا تحترم معايير الإنتاج، الأمن، رداءة والنوعية، لكن سعرها تنافسي في السوق.

ج/ الباعة المتجولون: هم عمال يمارسون نشاطات شرعية غير مصرح بها، وهم لا يستفيدون من تشريع العمل، ونتيجة لذلك لا يستفيدون من الحماية، ويتمثلون في تلك الفئات التي تتجول في الشوارع دافعين أمامهم عربات تحمل بضائعهم، وأيضا يتجولون في الشوارع والمواصلات حاملين بضائعهم في أيديهم وأيضا صغار الباعة في الأسواق العشوائية وغير العشوائية، كل هذه الفئات تمارس نشاطات ترد عليهم مداخيل لا تدخل في الحسابات القومية.

2/ الأنشطة غير المشروعة: وهي مجمل النشاطات غير المسجلة إداريا، وهي عمليات غير قانونية، مالية وغير مالية، تتم بالمخالفة لقوانين ولوائح ونظام الدولة وتمارس خفية وبعيدا عن رقابة السلطات الرسمية، وينتج عنها مداخيل كبيرة ويتداولونها داخل الوطن وغالبا ما يودعونها في البنوك على أنها من مصدر مشروع وهو ما يطلق حاليا بعمليات تبييض الأموال وإظهارها في صورة مشروعة.

ومن بين هذه الأنشطة:

أ/ أنشطة الجريمة: وتشمل عمليات إنتاج وتهريب وتوزيع السلع غير المشروعة كالخمور، الأسلحة، عمليات الرشوة، القمار والدخول في الأعمال القذرة كالمتاجرة بالنساء وفتح بيوت الدعارة وغيرها من الأنشطة التي تعتبر بأنها غير مشروعة وغير مرغوبة، تحاربها القوانين الدولية في كل مناطق العالم. [1]

ب/ أنشطة مخالفة للوائح التي تضعها الدولة لتحقيق أهدافها: ففي بعض الأحيان يكون للدولة أهداف تنموية القصد منها تشجيع الإنتاج المحلي والوصول بالنشاط الاقتصادي إلى درجة معينة من الاستقرار، فتمنع دخول بعض السلع بالطريقة الرسمية فنجد أنها تدخل بطريقة غير رسمية، لذلك فهي تقوم بالتعامل مع سلع وخدمات مشروعة بطرق غير مشروعة كالآتي: [2]

- تهريب السلع المشروعة: والتي كما قلنا يمنع استزادها تحقيقا لأهداف اقتصادية لحماية المنتج المحلي المشجع وترشيد استخدام الموارد النادرة من العملة الصعبة؛

[1] – عاطف وليم اندراوس، مرجع سبق ذكره، ص17-18.

[2] – د.سوزي عدلي ناشد، الاتجار في الشر بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى،سوريا، 2008، ص19.

- أنشطة الاتجار في السوق السوداء للعملة الأجنبية وذلك في الدول التي تتبع نظاما إداريا للرقابة على سوق الصرف الأجنبي.

الفرع الثاني: الظواهر المحيطة بالاقتصاد غير الرسمي.

للاقتصاد غير الرسمي مظاهر وأشكال كما ذكرنا تحيط به مجموعة من الظواهر التي تؤثر عليه وتزيد من حدته واستفحاله كظاهرة طفيلية لها تأثيرات على اقتصاديات الدول لذلك سنتناول هذه الظواهر في هذا المخل.

1/ النشاط المخفي: النشاط المخفي، النشاط غير الشرعي، غير المصرح به، المتاجرة باليد العاملة،...الخ، تعتبر من أهم أشكال النشاط المخفي عن السلطات والهيئات المعنية، وهو يعبر عن كل النشاطات التي تمارس خارج الإطار القانوني، من قبل أفراد أو هيئات يوظفون عندهم أشخاص غير مصرح بهم.

حسب النظرية الاقتصادية في الغش الضريبي والمطورة من طرف عدة باحثين كالباحث قاري بيكر (**Gary Becker**)الذي تحصل على جائزة نوبل ، فقد أعطى بعض التوضيحات حول السؤال التالي :ما هي العوامل المؤثرة على اتخاذ القرار لممارسة العمل المخفي؟ وقد كانت الإجابة على هذا السؤال كما يلي " : يعتبر العمل المخفي من بين الأنشطة التي تتطلب المجازفة ، لأن هناك احتمال غير ضعيف هو حالة اكتشاف المصالح الضريبية لهذا العمل، و بالتالي ما يتحمله صاحبه من عقوبات وغرامات .من جهة أخرى، يسمح مثل هذا النوع من العمل بتخفيض العبء الضريبي وبالتالي زيادة الدخل مع الاحتفاظ بالامتيازات الاجتماعية. "[1]

نستطيع أن نقول بأن العمل المخفي يشبه لعبة اليناصيب في مرحلتين[2]:

- **المرحلة الأولى**: الفرد يتخذ قرار حول حجم الكلي لساعات العمل المراد تحقيقه.
- **المرحلة الثانية** : الفرد يتخذ قرار المخاطرة باختيار تحويل جزء من هاته الساعات إلى عمل مخفي.

أما اللجنة الأوروبية فتعرف العمل المخفي كما يلي "هو كل الأنشطة التي لها صلة بالعمل الشرعي، لكن غير مصرح بها لدى السلطات العمومية."[3]

2/ الفساد: تتميز الرشوة بالشمولية أي أنها تمارس من جهتين :العارض والطالب، على أن يأخذ كل منها حصته، وفي حالة ردع أحد الطرفين عن قراره تعتبر الصفقة ملغاة.

توجد عدة تعاريف للرشوة، أحدها معترف به على الساحة الدولية (تستعمله منظمة الشفافية الدولية) (**Transparency international**) "الرشوة هي تجاوز قوانين السلطات العمومية أو الخاصة من أجل قضاء المصالح الشخصية"[4]

---

[1] - Marc Debarc Hatier: Les milliards de l'ombre: L'économie souterraine, Imprimerie Maury, Paris, 1992, p11.

[2] - op cit, p12.

[3] - قارة ملاك، مرجع سبق ذكره، ص 18-19.

[4] - Philippe Montigny: Lutter contre la corruption un impératif pour le développement du Bénin, Edition L'harmattan, France, 2001; p28.

يولد الفساد تشوهات اقتصادية في القطاع العام عن طريق تحويل استثمار المال العام إلى مشروعات رأسمالية تكثر فيها الرشاوى، إذ يلجأ المسئولون إلى حيلة زيادة التعقيدات الفنية لمشاريع القطاع العام لإخفاء أو لتمهيد الطريق لهذه التعاملات غير المشروعة، مما يؤدي إلى تشويه استثمار المال العام الذي سيؤثر على ميزانية الحكومة.

يمكن ذكر أهم الظروف التي تساعد على الفساد فيما يلي:[1]

- غياب الديمقراطية أو عجزها؛
- انعدام الشفافية في الحكومة مما يؤثر على صنع القرار؛
- ضعف المساءلة وانعدام الإدارة المالية الملائمة؛
- هيمنة القطاع العام على الاستثمارات الكبرى؛
- ضعف سلطة القانون قرارات تطبيقه.

إن أشكال الفساد الأكثر شيوعا هي[2]:

أ/الرشوة: حسب منظمة الشفافية الدولية يدفع هذا النوع من الرشوة من أجل :

- الحصول على موارد نادرة، أو من أجل عدم دفع نفقات(هذا النوع يضم كل القرارات البيروقراطية، التي عن طريقها يتحصل الراشي على ما يطلبه)؛
- الحصول على خدمة غير ناذرة، لكن الوصول إليها يتطلب طرق ملتوية ، وفي هذه الحالة يلجأ الراشي إلى الأعوان الإداريين (يغطي كل ما يمس خاصة الضرائب والرسوم المتعلقة بالدخول المرتفعة)؛
- الحصول على وثائق هامة.

ب/ التعامل بالإجراءات الإدارية: هذا النوع من التعامل يهدف إلى الاستفادة من بعض التحيز عند تطبيق الإجراءات الإدارية.

ج/الابتزاز: هو قيام المسئول السياسي شخصيا بالاستفادة من الأموال العامة بطرق غير قانونية، وهو ما نطلق عليه اسم سوء استغلال المنصب.

3/ تقليد العلامات التجارية: يقصد به أن المقلد يبحث عن طريقة تجعل منتجاته تتميز بالمماثلة مع المنتجات الأصلية، كأن يختار علامة مشابهة لعلامة مشهورة أو تحاكيها من حيث الشكل، وعادة ما تكون هذه العلامة مسجلة ولها حماية قانونية فيحدث التباس في ذهن الجمهور أو المستهلكين.

وتجدر الإشارة إلى التفرقة بين المصطلحين :تقليد العلامات التجارية والقرصنة، فالأولى تتعلق بمساس حقوق الملكية الصناعية، أما الثانية فتتعلق بمساس حقوق المؤلف.

وعموما يمكن تعريف تقليد العلامات التجارية كما يلي :

(هو استعمال بدون حق لأحد عناصر الملكية الصناعية المحمية من طرف القانون[3]).

---

[1] - Philippe Montigny: op cit, p28-29.

[2] - عبد الله محمد الحلو، الجهود الدولية والعربية لمكافحة جريمة تبييض الأموال، مكتبة الحلبي الحقوقية، لبنان، 2007، ص30.

[3] - قارة ملاك، مرجع سبق ذكره، ص 20-22.

وينقسم تقليد العلامات التجارية إلى نوعين: [1]

أ/التقليد الاحتيالي للعلامة: هو إعادة إنتاج يشبه العلامة الخاصة بالغير، مما يخلق نوعا من الالتباس في ذهن المستهلك خاصة عندما لا يجد المنتجين متوفرين في آن واحد، ويكون هذا النوع من التقليد إما في التشابه الاسمي و الذي نقصد به التشابه في كتابة العلامة أو التشابه في نغمة الكلمة، مثلا في الألبسة الرياضية التشابه يكون بين **ABIBAS**و**ADIDAS**.

ب/التقليد المطابق للعلامة: يطابق مثل هذا النوع من التقليد إعادة إنتاج سلعة أو تقديم خدمة تحمل نفس شعار العلامة المعروفة، وذلك بدون طلب ترخيص من صاحب العلامة الأصلية، وأحيانا لا يلاحظ الفرق واضحا بين العلامتين.

4/ تبيض الأموال: عرفت تجارة المخدرات انتشارا ورواجا كبيرين إذ يتم المتاجرة بها في أسواق خاصة فيجري بيعها يوميا بكميات هائلة، ونظرا للرائحة التي تتميز بها المخدرات تجعلها تلتصق تلقائيا بالأموال المدفوعة ثمنا لها، وبالتالي يصبح الورق النقدي له رائحة تميزه عن النقد الورقي العادي.

وتفاديا لانكشاف أصحاب هذه الأموال لدى إيداعهم لها في البنوك يقومون بغسلها وتنظيفها وإزالة روائح المخدرات منها حتى لا ينكشف سرها مستعملين بذلك إما الغسيل بعملية التبخير، أو بعض المواد المزيلة لروائحها، ليصبح في الأخير الورق النقدي ليس له أية رائحة وبالتالي يمكن إيداعه في البنك بأمان

إذن فمصطلح (غسيل الأموال) في البداية كان يعني إزالة الروائح القذرة عن هذه الأموال حتى لا يتعرف على مصدرها ويشتبه في أنها ناتجة عن مصادر المخدرات ونحوها، ثم تطور هذا المفهوم ليصبح يعني استعمال وسائل مالية وحيل من أجل إضفاء شرعية قانونية على الأموال المكتسبة من مصادر قذرة غير مشروعة.

ولتبييض الأموال أسباب نذكر منها:[2]

- محاولة المجرم إعطاء أمواله الفاسدة صفة المشروعية و التنصل من عالم الجريمة وما قام بارتكابه من جرائم سابقة أدت إلى هذه الثروة التي يرغب في تبييضها، ومن ثم فإنه يرغب في قطع الصلة ما بين الثروة المحققة ومابين مصدرها الإجرامية حتى يحس بالأمان ؛
- التسابق بين البنوك لجذب المزيد من الأموال و اكتساب العملاء، وزيادة معدلات الأرباح من خلال فروق أسعار الفائدة الدائنة، وكذلك الصرف الأجنبي وكل ما يرتبط بالعولمة والمنافسة غير الشريفة بين البنوك، كما حدث لبنك انترا في لبنان في الستينات وبنك آل خليفة في الجزائر عام 2003 و غيرهما؛
- الفساد الإداري إذ يقوم بعض المسئولين باستغلال سلطاتهم للحصول على عمولات أو رشاوى مقابل تسهيل تمرير صفقات معينة، أو إعطاء تراخيص حكومية لبدء نشاط استثماري؛

[1] – مرجع سبق ذكره، ص 22-28.

[2] – عبد الله محمد الحلو، مرجع سبق ذكره، ص 32-33.

- ارتفاع معدلات الضرائب والرسوم على الأنشطة الاقتصادية مما يدفع بالبعض إلى محاولة التهرب من هذا العبء الضريبي، واللجوء إلى طرق غير شرعية لإخفاء أموالهم؛
- التجارة في الممنوعات وعلى رأسها التجارة في المخدرات التي تعتبر أكبر آفة اقتصادية تتداول ما بين الشعوب وهي أكبر مصدر للدخول غير المشروعة بالإضافة إلى بعض الأنشطة المحرمة مثل أندية القمار والتجارة في السلاح...الخ؛
- تشجيع بعض الدول لعمليات غسيل الأموال والتي يطلق عليها بدول الجنات الضريبية كجزر بهاماس وبعض دول أمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى البنوك السويسرية التي تقدم تسهيلات كبيرة لمن يريد إيداع أمواله عندها.

5/ التهرب الضريبي: يتفرع التهرب الضريبي إلى نوعين هما :[1]

أ/ الغش الضريبي: هو التهرب غير المشروع ، ويعني ذلك مخالفة المكلف للأحكام والنصوص القانونية بوسائل الغش والاحتيال على القانون(كامتناع المكلف عن تقديم بيان بدخله، أو تقديم بيان خاطئ،...الخ)بغية التوصل إلى عدم الالتزام بدفع الضريبة.

ب/التجنب من الضريبة: وهو يعني التهرب المشروع الذي يقوم به المكلف وذلك باستغلاله بعض الثغرات القانونية للتوصل إلى عدم الالتزام بدفع الضريبة المترتبة عليه.

يتخذ الغش الضريبي عدة صور وهي: [2]

- بالنسبة للضرائب المباشرة: يستعمل هذا النوع بصفة عامة أصحاب المهن الحرة (كالأطباء، المحامين، التجار،...الخ) إذ يقومون بتقديم الإقرار مع تقديم الدخل بقيمة أقل من القيمة الحقيقية، كما يقوم أصحاب الشركات عند تحديد وعاء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بتزوير دفاتر الحسابات والميزانية وحسابات النتائج وتضخيم التكاليف، وهذا بقصد تخفيض الأرباح المفروضة عليها الضرائب، ويتم الغش الضريبي أيضا عن طريق إخفاء المظاهر الخارجية التي ينص المشرع على فرض الضريبة على أساسها، ومثال ذلك قيام الممول بإخفاء جزء كبير من التركة عن المصالح الضريبية؛
- بالنسبة للضرائب غير المباشرة: هو قيام الشخص بإخفاء المادة الخاضعة للضريبة كما هو الحال بالنسبة للسلع المصدرة أو المستوردة، والتي تكون محلا لفرض الضرائب الجمركية، أو أن يقوم صاحب هذه السلع بإعطاء تصريح يتضمن قيمتها لكن تكون هاته الأخيرة أقل مما عليه في الواقع.

عموما يمكن ذكر أشكال وطرق التهرب الضريبي فيما يلي[3]:

- ✓ كل من يمارس نشاط يحقق له دخل دون أن يعلم عنه المصالح الضريبية؛
- ✓ زيادة النفقات والتكاليف على نحو وهمي بغرض تقليل الأرباح وبالتالي تقليل الضرائب المفروضة عليها؛

[1]- Philippe Montigny: op it, p33-37.

[2] – قارة ملاك، مرجع سبق ذكره، ص 28-32.

[3] - Geert Derlue: Fraude Fiscale , Edition Maklu s.a, Belgique, 2007, p10.

✓ فتح سجلات تجارية بأسماء وهمية أو تابعة لأشخاص متوفون.

وللتهرب الضريبي أسباب يمكن حصرها فيما يلي:[1]

- الأسباب الاقتصادية :وهي مرتبطة ب:

✓ مستوى المعيشة والوضع الاقتصادي بشكل عام، فالوضع الجيد للاقتصاد لا يؤدي إلى التهرب من دفع الضريبة؛

✓ عدم الشفافية في الإجراءات الملازمة لكيفية تحديد الوعاء الضريبي ، بالإضافة إلى انعدام الضوابط الواضحة في كيفية تسيير العوائد الناجمة من التحصيل الضريبي؛

✓ كثرة الضرائب تقتل الضرائب.

- **الأسباب الأخلاقية** :ونعني بها درجة الوعي لدى الأفراد المكلفين بدفع الضرائب، فكلما كانت درجة الوعي كبيرة أدى ذلك إلى زيادة دفع الضرائب والعكس صحيح.

يخلف التهرب الضريبي آثارا جلية أهمها[2] :

- **أثر التهرب الضريبي على الخزينة العمومية** :إذ يؤدي إلى.

✓ نقص الإيرادات المالية وهذا ما يولد عجز الدولة على تنفيذ المشروعات الأساسية، بالتالي حرمان المواطنين من الاستفادة من هاته المشروعات؛

✓ عدم تحقيق العدالة في توزيع الأعباء العامة بين المواطنين حيث أن نقص أموال الخزينة العامة يحتم على الدولة فرض ضرائب جديدة، أو زيادة معدل الضرائب الموجودة سابقا مما يشجع على زيادة التهرب و بالتالي إلقاء العبء على الممونين.

- **أثر التهرب الضريبي على الصناعة الوطنية** :

حيث أن التهرب الضريبي له أثر على الصناعة الوطنية من خلال:

✓ المتهربون من دفع الضرائب يشجعون استيراد البضائع من الخارج مما يؤدي إلى إضعاف منتجات الصناعة المحلية؛

✓ التأثير على المنافسة بين المشروعات فالمؤسسة التي لا تدفع الضرائب تقل نفقاتها مما يجعل لها قدرة تنافسية أكثر.

المطلب الثاني: الآثار الناجمة عن استفحال الاقتصاد غير الرسمي.

للاقتصاد غير الرسمي كغيره من الظواهر آثار سلبية وأخرى ايجابية، ولأنه متعدد الأبعاد بشكل بالغ التعقيد فانه متعدد الآثار بشكل بالغ التعقيد كذلك.

ونظرا لما له من تأثير على اقتصاديات الدول، سنتناول الآثار السلبية في كل من البعد الاقتصادي بجانبيه الكلي والجزئي، البعد الاجتماعي والبعد السياسي إلى جانب الآثار الايجابية.

[1] – Antoine Ngakosso: Corruption, Fraude, Evasion fiscale et croissance, Edition L'harmattan,2009, p9-10.

[2] – قارة ملاك، مرجع سبق ذكره، ص 32-33.

الفرع الأول: الآثار السلبية.

إن وجود الاقتصاد غير الرسمي لا يؤدي فقط إلى تشويه بيانات الناتج الوطني الإجمالي وإنما يؤثر على معلومات معظم جوانب النشاط الاقتصادي مثل مستويات التشغيل والبطالة وأنماط توزيع الدخل الحقيقي في المجتمع ...الخ.

وفيما يلي سنتناول أهم الآثار السلبية الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية:

أولا:الآثار الاقتصادية:

يظهر تأثير الاقتصاد غير الرسمي في الجانب الاقتصادي على مستويين:

1/ على الاقتصاد الكلي: يؤدي استفحال هذه الظاهرة إلى فشل السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي بوقوع متخذ القرار في خطر وصف طرق علاج غير صحيحة، بسبب تشخيص غير سليم للمشكلة الاقتصادية وهذه الآثار تتمحور في:[1]

أ/ سوء تقدير حصيلة الضرائب: ويظهر ذلك في حصول بعض الأفراد على دخول دون دفع أية ضرائب عنها، مما يشكل إخلالا بقاعدة العدالة في فرض الضريبة، ويحدث ذلك عندما يقوم بعض الأفراد بإخفاء حقيقة دخولهم أو طبيعة وظائفهم التي يقومون بها وعدم الكشف عنها للإدارة الضريبية.

كذلك فان هناك بعض أشكال الضرائب مثل ضريبة القيمة المضافة والضريبة على المبيعات، لا يتم تحصيلها نتيجة التهرب الضريبي، وفي الوقت الذي ينمو ويزداد الاقتصاد غير الرسمي، فان ذلك يؤدي إلى فقدان جانب كبير من الإيرادات الضريبية باعتبارها مصدر مهم لإيرادات الدولة، ومن أجل تعويض هذا النقص في حصيلة الإيرادات الضريبية الناتج عن التهرب الضريبي، تضطر الحكومة إلى زيادة العبء الضريبي على هذه الأنشطة، وبهذا الشكل يصبح النظام الضريبي قائم في ظل وجود حجم كبير للاقتصاد غير الرسمي غير عادل، الأمر الذي يدفع الناشطين في القطاع الرسمي إلى التهرب الضريبي.[2]

ب/ التأثير على مصداقية البيانات والإحصاءات الرسمية: عندما يكون حجم الاقتصاد غير الرسمي كبيرا فستنخفض درجة مصداقية البيانات والإحصاءات الرسمية، ومن ثم تصبح المؤشرات الاقتصادية غير مناسبة لتخطيط السياسات الاقتصادية الملائمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وعندما تكون التوقعات غير مناسبة فان النتائج تأتي على عكس المتوقع لها.

ولأن القرارات الاقتصادية المرتبطة بالسياسة الاقتصادية التي تقوم أساسا على المؤشرات الاقتصادية الرسمية، والتي لا تأخذ الاقتصاد غير الرسمي بعين الاعتبار، فان كفاءتها يصبح مشكوكا فيها للاعتبارات التالية:[3]

- ✓ إن الإحصاءات المتحيزة لا تسمح بالتقييم الصحيح للأداء الاقتصادي العام، ومن ثم قد تؤدي إلى تشخيص غير سليم لطبيعة المشكلات الاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد؛

[1] – بن نوي مصطفى وعجيلة محمد، متطلبات الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الجزائري، الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (الآثار وسبل ترويضه)، المركز الجامعي بسعيدة، يومي20-21 نوفمبر 2007.

[2] – صفوت عبد السلام عوض الله، الاقتصاد السري، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص51.

[3] – حمدي عبد العظيم، غسيل الأموال في مصر والعالم، القاهرة، 1997، ص19.

✓ إن المعلومات غير الكاملة ينتج عنها سياسات غير سليمة، فالمعلومات المعطاة عن الأداء الاقتصادي الحقيقي قد تؤدي إلى اتخاذ إجراءات مكثفة أكثر من اللازم أو العكس، أو في بعض الحالات إلى سياسة مختلفة تماما عن السياسة المطلوب اتخاذها.

إن النتيجة الطبيعية للبيانات غير الصحيحة والسياسات غير المناسبة كما هو مبين في البندين أعلاه هي تطبيق سياسات غير مثلى، والتي سوف يترتب عليها آثار اقتصادية غير مناسبة، وبالتالي فان النتائج المترتبة على السياسة تكون أقل مما هو مطلوب، أو قد تكون النتائج معاكسة يعتمد ذلك على مستوى المحسوبات بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي ومستوى أدائهما الاقتصادي.

ومن المعروف أن السياسات التوسعية المغالى فيها تؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية، وفي هذه الأحوال قد تجد السلطات النقدية نفسها مجبرة على استيعاب معدل أعلى للتضخم، وذلك من خلال زيادة عرض النقود بمعدلات أعلى بكثير من تلك التي يجب أن تسود وفقا لمعدل التضخم الحقيقي، ومن شان هذه السياسات في مثل هذه الظروف أن تؤدي إلى رفع مستوى الأسعار بدلا من رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي أو مستوى التشغيل.

ج/ معدلات البطالة: يتسبب الاقتصاد غير الرسمي في إعلان معدل رسمي للبطالة مرتفع عن المعدل الحقيقي لها، مما قد يضطر بالحكومة إلى تطبيق سياسات الاقتصادية توسعية بشكل مبالغ فيه، حيث يؤدي عدم احتساب بعض الفئات التي تحصل على دخول من الأنشطة التي تمارسها في نطاق الاقتصاد غير الرسمي، ضمن الفئات العاملة في المجتمع واعتبارهم عاطلين على خلاف الواقع، الأمر الذي يؤدي إلى إعلان معدل مرتفع للبطالة ويعتبر معدل البطالة من الأمور الهامة والحيوية من الناحية السياسية.

ومن هنا تظهر أهمية الاقتصاد غير الرسمي في قدرته على توفير فرص عمل لهؤلاء الذين لم يتمكنوا من الحصول عليها في الاقتصاد الرسمي.[1]

د/ معدلات النمو الاقتصادي: عندما يتواجد الاقتصاد غير الرسمي فان معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد الوطني سوف تختلف عن معدل النمو المسجل، فإذا كان كل من الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي ينموان بصورة متوازنة، فان التحيز في المؤشرات عن النمو الفعلي يصبح صفرا، أما إذا تعدى معدل نمو الاقتصاد غير الرسمي معدل النمو الخاص بالاقتصاد الرسمي، فان معدل النمو الاقتصادي العام في الاقتصاد ككل يصبح أقل من الواقع والعكس.

ولهذا يتسبب وجود الاقتصاد غير الرسمي في تشويه المؤشرات الاقتصادية في صورة تقديرات أقل من الواقع، أو تقديرات مغالى فيها عن معدل النمو الاقتصادي، وعلى ذلك فان قياسات الناتج الوطني التي لا تأخذ الاقتصاد غير الرسمي في الحسبان تكون غير دقيقة.

[1] – عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص186.

ولقياس الأثر الذي يحدثه الاقتصاد غير الرسمي على النمو الاقتصادي، فان ذلك يتطلب دراسة الأثر على ظروف العرض والطلب في الاقتصاد غير الرسمي الناتجة عن التغير في أداء الاقتصاد الرسمي في مجالات النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم.

وذلك أن النمو البطيء للاقتصاد الرسمي ربما يؤدي من خلال تخفيض معدلات الزيادة في الدخول الحقيقية إلى زيادة الضغوط على الأفراد للبحث عن دخول إضافية، أو زيادة مصادر الدخول التي يحققونها وذلك من أجل المحافظة أو تحسين مستوياتهم المعيشية.

بصفة خاصة عندما يكون الاقتصاد غير الرسمي منافسا للاقتصاد الرسمي في تقديم أنواع السلع والخدمات، أو عندما تكون السلع والخدمات مدعمة من الحكومة بشكل كبير، وتقدم للمواطنين في الاقتصاد الأسود بأسعار منخفضة.[1]

هـ/ معدلات التضخم: ان وجود الاقتصاد غير الرسمي يعني أن معدل التضخم سيكون مغالى فيه، حيث ستميل الأسعار فيه إلى التزايد بمعدلات أقل عن تلك السائدة في الاقتصاد الرسمي، بصفة خاصة عندما يكون الاقتصاد غير الرسمي منافسا للاقتصاد الرسمي في تقديم نفس السلع والخدمات، فأحد جوانب الاستجابة للزيادة في الأسعار هو زيادة حجم النشاط في الاقتصاد غير الرسمي، إذ أنه من المتوقع أن تكون أسعار السلع في الاقتصاد غير الرسمي أقل من الأسعار في الاقتصاد الرسمي بأعبائه الضريبية والإجرائية، وعلى العكس من ذلك فان من المتوقع في حالة الدول النامية عندما تكون معظم السلع مدعمة أو تخضع للتسعير الجبري، أو تكون الخدمات محددة مع وجود فائض كبير في الطلب على السلع والخدمات، ففي مثل هذه الحالات يحدث تحيز في بيانات التضخم، لأن سلة السلع التي يحسب على أساسها الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لا تتعامل مع الاقتصاد غير الرسمي كحقيقة واقعية، وإنما يتم الحساب على أساس الأسعار الرسمية لهذه السلع والخدمات، وهكذا فانه يمكننا أنواجه حالتين إما المغالاة في معدلات التضخم أو أن تظهر معدلات التضخم بأقل من الواقع.[2]

و/ السياسة النقدية: يترتب عن الاقتصاد غير الرسمي زيادة الدوافع الأساسية للاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة لغرض إجراء المعاملات التي تتم في الاقتصاد غير الرسمي، إلا أن مثل هذا الطلب على النقود ليس حساسا للتغيرات في معدلات الفائدة، لأن الحاجة إلى تجنب دفع الضريبة والرغبة عن عدم الكشف عن ممارسة أنشطة غير رسمية قوية للغاية، وعلى ذلك يتسبب وجود الاقتصاد غير الرسمي في قلة مرونة الطلب على النقود بالنسبة لمعدل الفائدة في النشاط الاقتصادي ككل، ويتوقف ذلك على حجم الاقتصاد غير الرسمي.

والخلاصة هي أن وجود الاقتصاد غير الرسمي يترتب عليه تقديم بيانات غير حقيقية عن كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل معدلات النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، الاحتياطي النقدي وغيرها، مما ينتج عنها سياسات الاقتصادية غير فعالة.[3]

[1] – بن يشو فتحي، جدلية المقاربات النظرية والمنهجية للاقتصاد غير الرسمي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة تلمسان، 2007-2008،ص138.

[2] – بن يشو فتحي، مرجع سبق ذكره، ص139.

[3] – نسرين عبد الحميد، الاقتصاد الخفي،دار الوفاء لدنيا الطباعة، الاسكندرية، 2007، ص87.

2/ على الاقتصاد الجزئي: إن أثر الضرر الأكبر الذي ينتج من التهرب الضريبي يحدث نتيجة تأثيره على تخصيص الموارد وتوزيع الدخول، وذلك راجع إلى أن الضرائب تلعب دورا مهما في توزيع الدخول، وكذلك كأداة تخصيص الموارد.

أ/ الأثر على توزيع الدخل: إن زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي يؤثر على عدالة توزيع الدخل الوطني، حيث يترتب عن نمو هذا القطاع إحداث زيادة كبيرة في الدخول غير المشروعة التي يحصل عليها العاملين في هذا القطاع، وهو ما يعني حصول بعض الفئات على دخول كبيرة لا تتناسب مع طبيعة وحجم الأعمال التي تقوم بها، ومن ثم فان هذه الفئات تزداد ثراء نتيجة عدم مساهمتها في تحمل الأعباء العامة والتهرب الضريبي، هذا في الوقت الذي لا يحصل فيه أصحاب الدخول المشروعة أو الرسمية على زيادة مماثلة أو مواكبة للزيادة في الدخول المحققة في الاقتصاد غير الرسمي، إلى جانب تحملهم الأعباء الضريبية المرتفعة الهادفة إلى تمويل ذلك النقص في الحصيلة الناشئ عن تهرب البعض من عبء الضرائب، وهو ما يؤدي إلى الإخلال بالعدالة في توزيع الدخل الوطني، ومن ثم يبدد جهود الدولة من أجل تحقيق العدالة في توزيع الدخول بين فئات المجتمع.[1]

ب/ الأثر على توزيع الموارد: يؤثر وجود الاقتصاد غير الرسمي على أداء الاقتصاد الرسمي بعدة طرق وينتج عنه أثار سلبية على الكفاءة الاقتصادية، فعلى سبيل المثال إذا حدث نمو في الاقتصاد الوطني ككل بما في ذلك الاقتصاد غير الرسمي، فان الحاجة إلى المزيد من الخدمات العامة سوف يكون أكثر إلحاحا، وبما أن الضرائب هنا تجمع من الاقتصاد الرسمي فقط، فان مستوى الضرائب على الأنشطة التي تتم في الاقتصاد الرسمي ستزداد وتؤدي هذه الزيادة في الضرائب إلى دفع المزيد من الأنشطة إلى التحول نحو الاقتصاد غير الرسمي، حيث تزداد العوائد من التهرب الضريبي، مما يولد المنافسة غير العادلة بين الاقتصاديين بالشكل الذي يمكن الاقتصاد غير الرسمي من اجتذاب قدر أكبر من الموارد.

إن التوازن الذي سيصل إليه النشاط الاقتصادي في ظل وجود الاقتصاد غير الرسمي سوف يكون أقل من المستوى الأمثل، حيث سيتم توزيع الموارد بصورة تختلف عن هذا الوضع، فعلى مستوى التحليل الاقتصادي الجزئي يؤدي الاقتصاد غير الرسمي إلى تعديل أسلوب استخدام عناصر الإنتاج.[2]

ثانيا: الآثار الاجتماعية.

تكمن الآثار الاجتماعية فيما يلي:[3]

- ✓ يحقق الاقتصاد غير الرسمي إيرادات ومكاسب كبيرة لفئة من الناس ولكن على حساب الدخل الوطني، كما أنه يؤدي إلى آثار اجتماعية سيئة جدا، أبرزها زيادة الغني غنى وزيادة الفقير فقرا، كما يؤدي إلى سوء توزيع الموارد بين الناس؛

[1] – بن يشو فتحي، مرجع سبق ذكره، ص133.

[2] – محمد إبراهيم طه السقا، الاقتصاد الخفي في مصر، مكتبة النهضة، مصر، 1996، ص82.

[3] – بن يشو فتحي، نفس مرجع ، ص134-135.

- ✓ إن الاقتصاد الإجرامي وخاصة غسيل الأموال يؤدي بشكل مباشر إلى اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وزيادة التفاوت الاجتماعي؛
- ✓ حرمان العاملين في الاستفادة من التقاعد بسبب عدم تسجيلهم في مصلحة الضمان الاجتماعي؛
- ✓ إن أغلب العاملين في هذا النشاط الاقتصادي من الفئة الشابة والذين لا يملكون مستوى تأهيل عالي، والذين يحصلون على أجور أعلى مما يماثله في القطاع الرسمي، ولذلك قد تكون هذه بمثابة إغراءات للعمل في هذا الجزء من الاقتصاد وترافق معه مشاكل اجتماعية كثيرة؛
- ✓ إن الوضع المادي لبعض العاملين في هذا القطاع يتطور مع الزمن، لأنهم يستفيدون من كل خدمات الدولة ولا يسددون أي التزام تجاه خزينتها، ولذلك قد يكون وبحكم موقعهم وعلاقتهم مع أصحاب القرار الإساءة بشكل مباشر إلى أمور هامة مثل العلامة التجارية، تأمين سلع وخدمات لا يعكس سعر بيعها السعر الرسمي ...الخ؛
- ✓ إن هذا النشاط الاقتصادي يساهم في تهميش دور العلم والتعلم كمايير للنجاح، وذلك أن فئات كبيرة من العاملين في هذا القطاع تسربوا من المدارس سواء بعد الابتدائية أو الإعدادية ولاسيما أنهم يحصلوا على دخول تتجاوز أعلى الشهادات، ويرسخوا مفهوم أن الحصول على المال هو الغاية دون أي اعتبار للوسيلة، وينتقل هذا المفهوم إلى أولادهم وبالتالي يصبح عامل مشجع على انتشار الرداءة وتثبيط إرادة الاستحقاق بالكفاءة، الفعالية والتفوق؛
- ✓ انتشار نوادي القمار والأعمال الإباحية وبالتالي حصول خلل في منظومة القيم الاجتماعية، وزيادة معدلات الجريمة وازدياد أعداد المنحرفين .....الخ.

ثالثا: الآثار السياسية.

إن آثار هذا النشاط الاقتصادي تتجلى أيضا في استغلال المجرمين للأموال المتوفرة عندهم في تنفيذ مشاريعهم السياسية والانتخابية نتيجة لقدرتهم المالية، وقد يصبحون مؤثرين على صناعة القرارات السياسية، حيث أن زيادة قوتهم قد تؤدي إلى تراجع هيبة الدولة وبالتالي الإساءة إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي والنمو الاقتصادي.

كما تتدخل أحيانا مافيا الاقتصاد غير الرسمي في دواليب النظام الحاكم حتى يتمكنوا من تسهيل أعمالهم الخفية بطرق غير شرعية، وتجنيد بعض العاملين لحسابهم من خلال الرشوة والإكراميات وهذا يحدث الفساد السياسي.[1]

الفرع الثاني: الآثار الايجابية للاقتصاد غير الرسمي.

على الرغم من الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي إلا أنه يعد قطاعا بديلا وقت الأزمات ومصدر دخل مهم للطبقة الفقيرة، ولذلك فان الحجج المدافعة عن القطاع غير الرسمي تتمثل في الايجابيات المتعددة لهذا القطاع والمتمثلة فيما يلي:[2]

[1] – مرجع سبق ذكره، ص136-138.

[2] – نسرين عبد الحميد نبيه، الاقتصاد الخفي، دار الوفاء لدنيا الطباعة, الاسكندرية، 2007، ص95.

- ✓ ان قدرة هذا القطاع الاقتصادي على تجنب آثار الإجراءات التنظيمية مثل قوانين الحد الأدنى للأجور والضرائب تجعل هذا النوع من النشاط الاقتصادي أكثر ديناميكية، ومن ثم أكثر قدرة على الاستجابة بسرعة للتغيرات التي تحدث في ظروف السوق بالمقارنة بالاقتصاد الرسمي؛
- ✓ القدرة على تقديم السلع والخدمات بأسعار أقل وبالتالي تحقيق آثار توزيعية موجبة من خلال مساعدة محدودي الدخل؛
- ✓ يساعد على إيضاح التغيرات المطلوبة لكي يصبح الاقتصاد الوطني ككل في وضع تنافسي، وبالتالي مساعدة واضعي السياسات الاقتصادية على تبني عملية التعديل الهيكلي لكي يصبح الاقتصاد الوطني في وضع أفضل؛
- ✓ يترك فائضا اقتصاديا يسمح لقطاع الأعمال بالاستمرار والنمو في ظل سوء التقنين الإداري الحكومي، والمبالغة في الضرائب والرسوم التي تحد من نمو الأنشطة الاقتصادية القانونية؛
- ✓ يحدث القطاع غير الرسمي مناصب شغل جديدة وبأجور مماثلة للأجور القانونية، وهذا راجع لاعتماده مصدر لاستمرارية الحياة لشريحة اجتماعية واسعة، وبالتالي يساهم في تأمين الاكتفاء الذاتي؛
- ✓ يساعد الاقتصاد غير الرسمي في حل أزمة البطالة والتخفيف من حدتها في المجتمع، من خلال تأمين فرص عمل في هذا القطاع في الوقت الذي يعجز عنه القطاع الرسمي؛
- ✓ يساهم الاقتصاد غير الرسمي في تأمين دخول إضافية للعمال؛
- ✓ ويشير Duisburg إلى الاقتصاد غير الرسمي على أنه يلعب دور المهدئ الاجتماعي، ويقول أنه سواء كان الأمر هو استعادة أو المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، فان وجود اقتصاد خفي منتج ومرن أصبح أساسا لنجاح عملية الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الثالث: رأس المال غير المنتج والفقر وواقع المؤسسات في الاقتصاد غير الرسمي.

يتمتع الاقتصاد غير الرسمي بوجود رأس مال غير منتج إذا ما تم استغلاله فسيضيف مورد إضافي للثروة وسيتم إبراز مقدار رأس المال غير المنتج الموجود في الاقتصاد غير الرسمي ثم سيتم التطرق إلى الفقر وإلى المؤسسات غير الرسمية الريادية.

الفرع الأول: مقدار رأس المال غير المنتج في الاقتصاد غير الرسمي.

تم تقدير رأس المال غير المنتج في الاقتصاد غير الرسمي من خلال دراسة للاقتصادي البيروفي هرناندو دي سوتو، على بعض عواصم الدول النامية انطلق فيها من فكرة أن الدول النامية تملك أصول كامنة جاهزة لوضعها موضع الاستغلال فقط إذا أمكن التوصل إلى كيفية تحويلها إلى رأس مال يدر عائدا فقام " دي سوتو " مع باحثيه ومعاونيه في معهد الحرية والديمقراطية في البيرو بإجراء مسح في خمس من مدن العالم الثالث هي القاهرة وليما، ومانيلا، ومكسيكو، وبورت، في محاولة لتقدير قيمة ممتلكات الأشخاص في الاقتصاد غير الرسمي، وركز فريق البحث على الأصول المادية التي يمكن اكتشافها بسهولة وهي العقارات على خلاف الأغذية والأحذية وإصلاح السيارات وهي أنشطة يصعب حصرها وتقدير

قيمتها، فالمباني لا يمكن إخفاؤها ويمكن أن تحدد قيمتها بمجرد حساب تكاليف مواد البناء، وملاحظة أسعار بيع المباني المماثلة، وأكتشف خلال الدراسة طرق كثيرة للالتفاف حول القوانين العقارية سيتم ذكرها أولا ثم سيتم التطرق إلى قيمة رأس المال غير المنتج في الاقتصاد غير الرسمي.

1/ طرق الالتفاف حول القانون في الاقتصاد غير الرسمي حسب دراسة معهد الحرية والديمقراطية في البيرو والقاهرة:

حسب دراسة معهد الحرية والديمقراطية في البيرو فقد شكل الناس تعاونيات زراعية لشراء الممتلكات من ملاكها القدامى، وتحويلها إلى مستوطنات سكنية وصناعية، ونظرا لعدم وجود طرق قانونية سهلة لتغيير حيازة الأرض قام المزارعون في التعاونيات المملوكة للدولة بطريقة غير قانونية بتقسيم الأرض من الباطن إلى قطع أصغر ذات حيازة خاصة.

أما في القاهرة فقد قام قاطنو مشروعات الإسكان العام المكونة من أربعة أدوار ببناء ثلاث أدوار بصورة غير قانونية أعلى عماراتهم وباعوا الشقق للأقارب و غيرهم، كما قام المستأجرون القانونيون للشقق التي جمدت إيجاراتها في مطلع الخمسينات عند مبالغ تقل قيمتها عن دولار سنويا بتقسيم هذه الممتلكات إلى شقق أصغر، أجروها بسعر السوق، وقد يظل نوع من صكوك الملكية أو نوع من سجلات في أيدي القلة، لكن الوضع القانوني للملكية الحقيقية لهذه الأصول ابتعد كثيرا عن نظام التسجيل الرسمي، وكانت النتيجة أن معظم موارد الناس غير مرئية من الناحية التجارية والمالية فلا أحد يعرف حقا من يملك ماذا ؟ أو أين؟ ومن يمكن مساءلته؟ ومن هو المسؤول عن الخسائر؟ وبالتالي فمعظم الأصول المحتملة في هذه البلدان لم يتم تحديدها وتجسيدها، وبالتالي لا يمكن استخدامها للحصول على فائض القيمة من خلال الصفقات والمعاملات المتعددة وبالتالي فهي رأس مال غير منتج لا يدر عائدا، وأكتشف المعهد أنه في البيرو مثلا يعيش 53% من سكان المدن في مساكن غير رسمية أو كما يفضل ل" دي سوتو "أن يسميها خارج نطاق القانون مقابل 81%من سكان الريف، أما في مصر نجد النسبة في المدن 92% وفي الريف 83 %و كثير من هذه المساكن لا تساوي الكثير بالمقاييس الغربية لكن كثرة انتشارها تزيد قيمتها في مجموعها عن إجمالي ثروة الأغنياء.

2/ قيمة رأس المال غير المنتج حسب دراسة معهد الحرية والديمقراطية لسنة1997: بلغت قيمة العقارات الحضرية والريفية الخارجة عن نطاق القانون في البيرو مثلا والتي اعتبرت المختبر الذي انطلقت منه الدراسة سنة 1981 بحوالي 74 مليار دولار، ومثلت القيمة خمس أضعاف القيمة الإجمالية المتداولة في بورصة ليما قبل أزمة 1998 ويزيد 11 مرة عن قيمة المشروعات والمرافق الحكومية القابلة للخوصصة، وأربع عشر مرة قيمة كل الاستثمار الأجنبي المباشر للبلاد خلال تاريخها الموثق.

وفي مصر تبلغ قيمة رأس المال غير المنتج 240 مليار دولار ويمثل هذا قيمة كل الأسهم المسجلة في بورصة القاهرة بثلاثين مرة ويبلغ 55 مرة قيمة كل الاستثمار الأجنبي في مصر و في إسقاط على كل الدول النامية فقد قدرت 85 %من قطع الأراضي في الحضر و53.40% من قطع الأراضي في الريف، تتم حيازتها بطريقة لا

يمكن معها استخدامها لخلق رأس المال، وتبلغ قيمتها على الأقل 9.3 تريليون دولار أنظر الجدول أدناه الذي يمثل رأس المال غير المنتج في العقارات على مستوى 179 دولة نامية سنة 1997.

الجدول رقم (06): رأس المال غير المنتج في العقارات على مستوى 179 دولة نامية سنة 1997.

(الوحدة: % ، مليون دولار)

	الحضـــــــــري					
	إجمالي السكان (المليون)	سكان الحضر (%)	سكان الحضر (المليون)	المساكن الحضرية (المليون)	المساكن الحضرية غير الرسمية (المليون)[1]	قيمة المساكن الحضرية غير الرسمية (تريليون دولار)
آسيا	1747	29	503	101	75	1.75
إفريقيا	525	32	167	33	28	0.57
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	371	57	211	42	36	0.74
أمريكا الجنوبية	328	78	265	51	44	0.89
المكسيك، أمريكا الوسطى، والكاريبي	161	64	103	21	18	0.36
الصين، البلدان حديثة التصنيع، وشرقي أوربا	1611	38	619	124	105	2.16
الاجمالي الفرعي	4743		1859	372	316	6.48
بلدان نامية أخرى	191	39	75	15	13	0.26
الإجمالي	**4934**		**1934**	**387**	**29**	**6.74**
	الريفيـــــــــــة					
	المساحة الريفية (ألف هكتار)	انعدام الطابع الرسمي في المساحة الريفية (%)	المساحة الريفية غير الرسمية (ألف هكتار)	المساحة الريفية غير الرسمية أراضي محاصيل(ألف هكتار)	مساحة ريفية غير رسمية أراضي رعوية (ألف هكتار)	قيمة المساحة الريفية غير الرسمية[2] (تريليون دولار)
آسيا	489586	44	215164	147798	67365	0.59
إفريقيا	738639	50	368792	88166	280626	0.39
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	444665	40	177866	59660	118206	0.25
أمريكا الجنوبية	607407	49	297895	51006	246889	0.24
المكسيك، أمريكا الوسطى، والكاريبي	134541	53	71025	20813	50212	0.09
الصين، البلدان حديثة التصنيع، وشرقي أوربا	1151280	47	540142	188721	351421	0.80
الاجمالي الفرعي	3566118		169165	556164	1114719	2.36
بلدان نامية أخرى	359926	47	1840049	56308	112857	0.24
الإجمالي	**3926044**			**612472**	**1227576**	2.60
الإجمـــالي غير الرسمـــــي						**9.34**

(1) يقدر أن 85 % من المناطق الحضرية غير الرسمية وهي إما :- بنيت في انتهاك صريح للقانون أو لم تمتثل لإجراءات الحصول على الأراضي، أو كانت أصلا رسميا وأصبحت غير رسمية، أ, بنتها الحكومة دون التزام بالاشتراطات القانونية.

(2) استخدمت قيمة 3973 للهكتار من أراضي المحاصيل و 138 دولار للهكتار لأراض الرعي.

المصدر: دي سوتو هرناندو :سر رأس المال "لماذا تنتصر الرأسمالية في الغرب وتفشل في كل مكان آخر"، ترجمة :كمال السيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية ، 2002، ص37.

من أرقام الجدول نلاحظ الحجم الكبير لرأسمال غير المنتج في الدول بحيث نلاحظ ارتفاع قيمته في المناطق الحضرية في كل المناطق التي أجرى فيها المعهد الدراسة وتبلغ في مجموعها كما سبقت الإشارة 9.34مليار دولار أمريكي سنة 1997 وهذا الرقم له قيمته ووزنه الكبيرين إذ يمثل ضعف عرض النقود المتداولة في الولايات المتحدة، ويزيد 20 مرة عن إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل بلدان العالم الثالث والشيوعية في السنوات العشر بعد سنة 1989 و 46 مرة كافة قروض البنك الدولي في العقود الثلاثة الأخيرة (ابتداء من ثمانينات القرن الماضي)، و93 مرة مساعدات التنمية المقدمة لكافة (دول العالم الثالث في نفس الفترة).

3/ الطاقة الكامنة في رأس المال الموجود بالاقتصاد غير الرسمي: إن رأس لمال مثله مثل الطاقة، له قيمة راكدة وغير مستخدمة ويتطلب فهم ذلك تحديد وتثبيت الإمكانيات الاقتصادية الكامنة في أصل ما في شكل يمكن استخدامه لاستهلاك إنتاج إضافي .وخير مثال لفهم ذلك مثال البحيرة الجبلية التي تستخدم لصيد الأسماك و يمكن أن تستخدم لتوليد الطاقة التي يمكن من خلالها انتاج الكهرباء واستخدامها لخلق فائض القيمة، فالقيمة المضافة التي نحصل عليها من البحيرة ليست قيمة البحيرة نفسها بل هي عملية من صنع الانسان، وهذه العملية هي التي تتيح لنا تحويل البحيرة من مكان خاص بالتجديف وصيد الأسماك إلى مكان منتج للطاقة.

ويتساءل "دي سوتو" أنه إذا كانت الطريقة التي تحول الطاقة الكامنة في المياه إلى كهرباء معروفة، فإننا لا نعرف أين نجد عملية تحويل الإمكانية الاقتصادية لبيت ما إلى رأس مال .ويرجع هذا لأن العملية الأساسية لم توضع أساسا لخلق رأس المال وإنما لحماية الملكية العقارية وبقيت عملية خلق رأس المال عملية ضمنية مخبأة في تعقيدات النظم الرسمية للملكية.

4/ تحويل رأس المال المنتج إلى رأس مال غير منتج من خلال الملكية الرسمية : إن الملكية الرسمية هي التي تحدد وتثبت الأصول في وضع يتيح لنا إدراكها باعتبارها رأس مال منتج،وفي الغرب بدأ نظام الملكية الرسمي يحول الأصول إلى رأس مال، بوصف وتنظيم جوانب الأصول الأكثر فائدة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والاحتفاظ بهذه المعلومات في أنظمة للتسجيل ، وأصبحت أنظمة الملكية الرسمية تشكل المعنى الاقتصادي لأي أصل، أين يتولد رأس المال، وأي أصل لم تحدد جوانبه الاقتصادية والاجتماعية في نظام رسمي للملكية يصعب تحركه في السوق.

و ما يفتقر إليه الفقراء عموما هو سهولة الوصول إلى آليات الملكية .حتى يمكن استخدامها لإنتاج وضمان تأمين قيمة أعلى في السوق، ففي الغرب كل أصل(أرض، بيت ملك منقول) وكل زيادة في الإنتاج، وكل منتج وكل مبنى جديد له قيمة تجارية محددة ومثبتة " .فمثلما تحتاج البحيرة إلى محطة كهرومائية لإنتاج الطاقة، فإن الأصول تحتاج إلى نظام رسمي للملكية لإنتاج فائض القيمة، وبدونها ستصبح أصول البلدان النامية تشبه المياه الراكدة في البحيرة في أعالي الجبال أي أنها غير مستغلة.

الفرع الثاني: الوجه الآخر للفقر في الاقتصاد غير الرسمي والمؤسسات الريادية غير الرسمية.

للفقر صور عدة و تأخذ وجه آخر عندما يتعلق الأمر بالاقتصاد غير الرسمي يخص القدرات التي يملكها الفقراء كما سيتم توضيحه فيما سيأتي.

1/ الوجه الأخر للفقر ي الاقتصاد غير الرسمي : إن عبارة الفقر التي تصور الأشخاص المتسولين والمعدمين الذين ينامون فوق الأرصفة والأطفال الجوعى، تعكس فعلا مشاهد حقيقية لأولئك الذين يجب مساعدتهم ، لكنها ليست الصورة الأكثر دقة عن الفقر لأنها تصرف الاهتمام عن إنجازات الصعبة لأصحاب المشاريع الذين هم جزء من الثروة في مجتمعهم والذين غامروا بإنشاء مشاريع لم يتخيل أحد إمكان قيامها ويرفض" دي سوتو "وصفهم بأنهم مساهمون في مشكلة الفقر في العالم بحيث أنهم ليسوا المشكلة ولكنهم الحل.

ولا يتعلق الفقر فقط بانخفاض الدخل أو الإنفاق ولا بعدم التمكن من تلبية الاحتياجات الأساسية بل يعني أساسا الحرمان من القدرات البشرية واللازمة لضمان أحقيات الرفاه الإنساني، كما يعني العجز في التوصل لرأس المال المادي والبشري خاصة من حيث نوعية التعليم .كما تقيَّد النوعية المتدنية للرعاية الصحية إمكانية الوصول إلى وسائل بناء القدرات الإنسانية، هذا العجز في الحصول على رأس المال المادي والبشري معا، يؤدي إلى ضعف بناء قدرات هؤلاء الفقراء، و هامشية تمثيلها في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ما يزيد من حدة عجزها .ومن مظاهر ذلك عدم وجود دعم فعال ومتكامل للمشروعات الصغيرة والمصغرة هذه الأخيرة التي برغم الصعوبات التي تواجهها أثبتت نجاحا نسبيا في خلق فرص عمل حتى في ظروف الركود.

2/ الريادة والمؤسسات الصغيرة غير الرسمية : إن البدء في إقامة مشروع يتطلب جرأة حتى في أحسن الأوقات جرأة لتحمل المخاطر من حيث تخصيص المال الخاص وترجمة الفكرة إلى مشروع، وجرأة للخوض في المنافسة، وجرأة من حيث الدخول لمستقبل غير معلوم، ويُظهِر الرياديون هذه الجرأة عند ابتكارهم لمشاريعهم وأعمالهم الخاصة، هذه الابتكارات تعد بمثابة ركيزة قطاع الأعمال الخاص و قبل التطرق إلى مناخ المؤسسات في الاقتصاد غير الرسمي نعرج أولا على تعريف الريادة.

أ/ مفهوم الريادة: تعتبر الريادة من الحقول الواعدة والهامة في جميع اقتصاديات الدول وتعتبر عملية يستخدم من خلالها فرد أو مجموعة أفراد جهدا منظما، ووسائل للسعي وراء الفرص لتأمين قيمة، والنمو للمشروع بالتجاوب مع الرغبات والحاجات من خلال الإبداع والتفرد، ومفهومها مقترن دائما بالمخاطرة فروح المخاطرة لسيقة بالسلوك الريادي ، ويساهم الريادي في تطور التنمية بل هو حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية مثلما قاله جوزيف شومبيتر (*Joseph Schumpeter*) فهو يعتبر أي الريادي" الشخص المبتكر وخاصة في الميدان التكنولوجي ، وحسب شومبيتر فلريادة أبعاد كثيرة فكل مخترع أو مجدد أو منظم هو ريادي، والأهم هو أن دور الريادي يتمثل في إحداث تحول أو تغيير في سير التنمية"، والريادي هو الذي تتوفر فيه مهارة الإدارة وروح القيادة، وقادر على اتخاذ قرارات في ظروف غامضة وترتفع فيها نسبة المخاطرة ، والريادي ذو سلوك اقتصادي ولديه دافعية قوية لبلوغ الهدف.

ويشكل الاقتصاد غير الرسمي ملاذا للفقراء في كسب عيشهم كما يشكل ملاذا لمن بقوا لأسباب تتعلق بالتي تمت الإشارة إليها في الاقتصاد غير الرسمي ويحصلون على دخول في إطار مؤسساتهم الخاصة في منازلهم أو في أماكن بعيدة عن أعين الدولة ويتحملون بذلك المخاطر المترتبة عن ذلك لا وبل يمكن أن يكون لهم السبق في

توليد أشياء جديدة فيتحولون بذلك حسب هذا الطرح إلى رياديين أصحاب مؤسسات مصغرة في الاقتصاد غير الرسمي.

ب/ المؤسسات الريادية غير الرسمية: إن مؤسسات الأعمال المصغرة والصغيرة الحجم تشكل عوامل رئيسية دافعة للمنافسة والنمو وخلق فرص العمل وبخاصة في البلدان النامية، إلا أن ما يصل إلى 80% من النشاط الاقتصادي في تلك البلدان يحدث في الاقتصاد غير الرسمي من الاقتصاد و " الكثير من أصحاب منشآت الأعمال يبدأ أنشطة أعمالهم بسبب الحاجة وليس بهدف الوصول إلى العالمية .ويرى الفقراء في كثير من البلدان المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل أن بدء النشاط التجاري أو الحصول على فرصة عمل هو أكثر الطرق فعالية للخروج من براثن الفقر".

وفي العديد من البلدان النامية مازال أصحاب المشاريع والموظفين يواجهون قواعد متسمة بالجمود والصرامة المفرطة لتنظيم أسواق العمل، وأمام هذه القيود يختار الكثير من الشركات الابتعاد عن الاقتصاد الرسمي الخاضع للقوانين واللوائح، والعمل أو توظيف العمالة في الاقتصاد غير الرسمي"، حتى أولئك الذين تُراودهم الأفكار الريادية لم يتمكنوا من تجسيد أفكارهم إلا في إطار دائرة ضيقة ممن يعرفونهم ويثقون بهم ".

إذن فلمواجهة أو التخفيف من الفقر على نحو مستدام من خلال خلق فرص عمل منتجة ومربحة للعاطلين على العمل كليا والداخلين الجدد إلى سوق العمل، لابد من توفر عاملي تحفيز رئيسيين هما حشد جهود القطاع الخاص في نطاق بيئة استثمارية وتنظيمية محفزة ومسئولة اجتماعيا، وتوظيف كامل القدرات الإنتاجية ورأس المال البشري لجميع المواطنين، وهي عناصر أساسية لبناء اقتصاديات منافسة تولد قيمة مضافة محلية وعالمية، ويجب إبلاء اهتمام للمشاريع المصغرة والصغيرة غير الرسمية وكذا أصحاب المشاريع الريادية وإدراجهم ضمن الخطط التنموية ليس فقط للحد من الفقر بل ولضمان الرفاه المستدام.

ملخص الفصل:

مما تقدم طرحه في الفصل الأول يمكن أن نوجز العناصر التالية:

- ✓ صعوبة تعريف الاقتصاد غير الرسمي واختلاف وجهات النظر في تفسير علاقته بالاقتصاد الرسمي ما زاد من صعوبة ضبط تعريف موحد له، كما يعتبر العنصر النسوي وفئة الشباب والأطفال من أهم ما يميز خصائص العاملين في الاقتصاد غير الرسمي.
- ✓ تكتسي أهمية الاقتصاد غير الرسمي في كبر حجم العمالة التي يوظفها فهي تبلغ 60% من إجمالي القوى العاملة في العالم، كما تزداد أهميته من خلال ما يمثله حجمه كقيمة مضافة وكنسبة مئوية من إجمالي الناتج الوطني الإجمالي، كما تتعدد أسباب نمو حجم الاقتصاد غير الرسمي لكن أهمها هو عبء الضرائب والضمان الاجتماعي، وكثرة اللوائح والقوانين المنظمة لممارسة الأنشطة وتعقدها وهذا ما يترجم غالبا في زيادة التدخل الحكومي في الأسواق المختلفة و تدني كفاءة وجودة خدمات القطاع العام والعاملين فيه وهي ظروف تعتبر بمثابة أرض خصبة لنمو وانتشار الأنشطة غير الرسمية وانتشار الفساد.
- ✓ يوفر الاقتصاد غير الرسمي للتنمية الوطنية القدرة على الإبداع و يعتبر كمخزن للمبادرات القائم على مؤسسات القطاع الخاص، وكديناميكية مستقلة لبناء القدرات والمهارات المتخصصة وهذه القدرات هي غير مستغلة، كما يوجد في الاقتصاد غير الرسمي رأس مال طفيلي أثاره السلبية على الاقتصاد الوطني أكبر بكثير من آثاره الايجابية ويطلب من المنظومة الوطنية توفير مناخ اقتصادي ملائم لحثه على الاندماج في الاقتصاد الرسمي.
- ✓ مظاهر الفقر في الاقتصاد غير الرسمي لا تمثل الصورة الأكثر دقة له لأنها تصرف الاهتمام عن إنجازات أصحاب المشاريع الريادية الذين يمثلون جزءا من ثروة الاقتصاد غير الرسمي والذين يخاطرون بإنشاء مشاريعهم في ظروف صعبة ساهم في تكوينها الاقتصاد الرسمي، وعليه يجب ايلاء اهتمام للمشاريع المصغرة والصغيرة غير الرسمية وكذا أصحاب المشاريع الريادية وإدراجهم ضمن الخطط التنموية ليس فقط للحد من الفقر بل ولضمان الرفاه المستدام.

الفصل الثاني:

تأثير الاقتصاد غير الرسمي

على سوق العمل.

تمهيد الفصل:

يعتبر مشكل البطالة من أكبر وأخطر المشاكل الاقتصادية التي شهدها العالم قديما ولازال يشهدها في الوقت الحاضر، تظهر البطالة كنتيجة لاختلال قوى العرض و الطلب في سوق العمل كباقي الأسواق الأخرى، وقد أولى المفكرون الاقتصاديون منذ القدم اهتماما كبيرا لهذا المشكل، وذلك لما لعنصر العمل من تأثير على اقتصاد الدول والمجتمعات، لذلك فإن الرفع من النمو الاقتصادي عن طريق الزيادة في حجم العمالة، فالتقليل من حجم البطالة ومعدلاتها يعد من أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمخططين وواضعي السياسات الاقتصادية في أي مجتمع.

يهدف هذا الفصل إلى تحديد تأثير الاقتصاد غير الرسمي على سوق العمل، وذلك عبر تحليل العناصر الاسترشادية الأساسية الآتية:

مفاهيم عامة حول العمل.

1. مفهوم العمل وتطوره؛
2. أنواع العمل والسكان النشطون؛
3. سوق العمل.

مفاهيم عامة حول البطالة.

1. تعريف البطالة وأنواعها؛
2. قياس البطالة؛
3. أسباب البطالة وآثارها.

التشغيل غير الرسمي كظاهرة حتمية للاقتصاد غير الرسمي.

1. تعريف ومكونات التشغيل غير الرسمي؛
2. دوافع وأبعاد التشغيل غير الرسمي؛
3. أرقام ومعطيات عامة حول التشغيل غير الرسمي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول العمل.

لقد لقي سوق العمل من حيث الدراسة والتحليل اهتماما كبيرا سواء من الناحية الاقتصادية أو من الجوانب الأخرى، حيث كانت لهذه الدراسات طرق وأساليب متعددة في تحديد معنى العمل والبطالة، وسنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على أهم المفاهيم العامة المتعلقة بالعمل بالإضافة إلى بعض المفاهيم ذات الصلة.

المطلب الأول:مفهوم العمل وتطوره.

إن مفهوم العمل وجدت منذ القديم، وبالتحديد منذ نزول سيدنا آدم عليه السلام وزوجه إلى الأرض، وكانت لهما ذرية على سطح هذه المعمورة، وقد كان يعلم الكثير من العلم الذي

علمه العليم جل جلاله ومن علمه وطبيعة الأرض التي يتواجد عليها، ظهرت فكرة العمل لاستئناس هذه الطبيعة والحيوانات المتوحشة وتسخيرها لخدمته وفائدته وبدأت تتطور فكرة العمل مع تكاثر البشرية، وتطور فكر الإنسان ووسائل عمله، وصراعه الدائم مع الطبيعة من أجل الوجود، وضمان الراحة والرخاء والعيش الكريم له ولعائلته ولبلده ومنظمته في أيامه هذه.

الفرع الأول: مفهوم العمل ومكانته عبر العصور.

سنتطرق إلى مفهوم العمل حسب الحضارات فيما يلي:

1/ مفهوم العمل ومكانته في الحضارات القديمة: مع مرور السنين وتكاثر البشرية، وتعميرها لمختلف أرجاء الأرض، ظهرت الحضارات الأولى للبشرية وكان لكل منها نظرتها الخاصة للعمل، "ومما لاشك فيه أن هذه الحضارات القديمة، لم تقم من العدم، وكانت نتيجة عمل مضني قام به الإنسان في القديم، والعمل البشري هو مصدر الإنتاج والرخاء في أية مرحلة من التطور البشري "[1] "فالحضارة المصرية قامت على العمل، سواء الفلاحي لطبيعة المنطقة، أو بالنسبة إلى الصناعة التي ازدهرت في ذلك الوقت وعرفت مصر القديمة صناعة البرونز لإنتاج الأسلحة، وصناعة الأجر والإسمنت والزجاج والفخار، والخشب والجلد، واستعمال الكيمياء إلى جانب صناعة النسيج، وما الأهرام إلا دليلا على ذلك، كما أن "الكيمياء من المجالات التي برعوا فيها وكانوا روادا لها وأحسن شاهد على ذلك الجثث المحنطة أو ما يعرف بالمومياء التي تركوها محفوظة على حالها إلى يومنا هذا رغم مرور آلاف السنين عنها وقد كانت الكثرة من الصناعيين تتكون من الرجال الأحرار بالإضافة إلى القلة من العبيد كما كان أصحاب كل فئة من الفئات الصناعية تؤلف طبقة خاصة على شكل فرق تتبع رئيسا منهم أو مشرفا عليهم يؤجر عملهم جملة ويؤدي لأفرادها أجورهم"[2].

"أما الحضارة البابلية فقد اهتمت بالصيد واستخراج المعادن، كما أنه يجب الإشارة إلى أن الأجور كانت تحدد من طرف الدولة في الحضارة البابلية إلى جانب تحديد الأسعار كذالك وهذا بمقتضى قوانين الملك حمورابي الذي حدد أجور البنائين وضاربي الطوب، والخياطين والتجار والنجارين والرعاة، وغيرهم من الفئات العاملة الأخرى".[3]

ومن خلال ما سبق سرده يمكننا القول أن هذه الحضارة التي عمرت طويلا وسيطرت على العالم في تلك الفترة ما كانت لتولد وتنموا وتزدهر وتسود إلا بقوة العمل والعلم معا، بمعنى آخر فإن هذه الأمم كانت تقدس وتمجد العمل وتضعه في مرتبة عالية ليس للحاجة فقط بل للفخر وحب الرقي والازدهار.

أما الفينيقيين بطبيعتهم التجارية فقد استفادوا من اختراعات الحضارات التي كانت تجاورهم ويتعاملون معها، وهو ما يعرف في عصرنا الحالي باستيراد التكنولوجيا، "كما اشتهروا بصناعة الزجاج، والمعادن، والأسلحة، والحلي والمجوهرات".[4]

من جهتهم فقد كان الرومان يحتقرون العمل اليدوي الذي يقوم به العبيد، كما أنهم يميلون إلى العمل الفكري ولا يحبون البطالة، " وقد أشتهر أشراف الرومان بحب العمل الفلاحي، حيث كانوا يملكون أراضي واسعة ويقضون فيها أغلب أوقاتهم، أما الصناعات فقد نشأت في

---

[1] - أحمية سليمان، التنظيم القانوني لعلاقات العمل في الجزائر الجزء الأول مبادئ قانون العمل ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثانية ، بن عكنون الجزائر 2004 ، ص17.

[2] - نفس المرجع، ص17.

[3] - عماد لعلاوي،مفهوم العمل لدى العمال وعلاقته بدافعيتهم في العمل الصناعي من خلال إشباع الحوافز المادية، دراسة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم النفس وعلوم التربية، تخصص علم النفس العمل والتنظيم، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، 2011-2012، ص15.

[4] - أحمية سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 18.

البيوت، ثم انتقلت إلى الدكاكين حيث كانت تتمثل على وجه الخصوص في الصناعات المنجمية، وصناعة البرونز والخشب والسفن والأسلحة والأجر والفخار والنسيج"[1].

وهو نفس المنطق الذي اتبعه قبلهم اليونانيون، حيث قدموا العمل الفكري كالفلسفة والهندسة والطب والرياضيات وغيرها من العلوم، ورفعوا مكانتهم عاليا واحتقروا العمل اليدوي واعتبروه عذابا يمارسه العبيد والبشر المذنبين والمساجين، عدا الزراعة التي يرونها عملا نبيلا يليق بهم.

فهاتين الحضارتين رفعوا نوعا من العمل الفكري والفلاحي وقدسوه وافتخروا به، أما العمل اليدوي فلم يقدروه حق قدره واحتقروه، ولم ينصفوا العمال المشتغلين فيه.

وبالرجوع إلى الديانات السماوية السابقة، نجد أن أصحابها غيروا نظرة مجتمعاتهم إلى العمل، وأعطوه مرتبة عالية وقيموه وأنصفوا العمال، وأشادوا بأعمالهم وثمنوها.

فالديانة اليهودية شجعت العمل خاصة العمل اليدوي، والزراعة وتربية الماشية وذلك من خلال الأمثلة التي وردت في القرآن الكريم عن بني إسرائيل وأنبيائهم، فسيدنا موسى عليه السلام كان يرعى الغنم، وداوود عليه السلام كان حدادا، وفي عصر سليمان عليه السلام عرف اليهود أرخى فترات حضارتهم فقد سادوا العالم وشيدوا القصور وتفننوا في زخرفتها، واشتهروا بالزراعة وبرعوا في التجارة، كما أن يوسف ابن يعقوب عليهما السلام كان خبيرا في الزراعة.

وسارت الديانة المسيحية على نفس الدرب ، حيث كان المسيح عيسى ابن مريم عليهما السلام نجارا في منطقة الجليل، كانت تتمثل في إجبارية العمل، "فوضع القس سان بول مبدأ إجبارية العمل حيث قال :أن الذي لا يعمل لا يأكل"، وهذا يعني ضرورة العمل للكسب والعيش وإلزامية العمل لكل إنسان قادر.

وهذا يعني أن الديانات السماوية رفعت العمل إلى مكانة مرموقة وربطته بالعبادة، وقدرت العمال حق التقدير، حتى أن الأنبياء والرسل الموحى إليهم من الله عز وجل، كانوا من البشر الذين يعملون ويكسبون رزقهم وقوت عيالهم، بالكد والجهد حتى يقتدي بهم الناس لأنهم صفوة البشر، ويعملون بأيديهم ويتوكلون على الله حق التوكل، ولا ينتظرون الصدقات من أحد.

2/ مفهوم ومكانة العمل في العصور الوسطى: تبدأ مرحلة العصور الوسطى بسقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية سنة476 م، وبذلك تقسمت أوروبا إلى ممالك وإمبراطوريات صغيرة، وفي القرن الثامن للميلاد ظهرت جمعيات وتعاونيات استمرت في العهد الجرماني بالخصوص ذات طابع عائلي تجاري وصناعي، وفي أواخر القرن الحادي عشر ظهرت ولأول مرة كلمة travail, trvaillee, travailleur ولكن بمعنى أخر مغاير لما هو موجود الآن، وفي 1120م ظهرت كلمة عامل (ouvrier) ، وسنة 1050م وجدت كلمة (maître) وهو من يترأس مجموعة من العمال (ouvrier) وفي هذه الفترة بدأت تتشكل المصطلحات التي تعبر عن حالات العمل والعمال، نذكر منها في 1160م الفعل (gagner du pain) ويعني البحث عن الطعام، وبعدها (faire du profit) وهذا يعبر عن الضرورة أو الحاجة، وفي نفس السنة ظهرت كلمة (marchand) تاجر، وعام 1175م

[1] - نفس المرجع ، ص19.

صدر فعل (payer) بمعنى إعطاء ما ندين لصاحبه ، كما وردت كلمة (apprenti) أي المتعلم وكلمة (tache) للإشارة إلى عمل محدد ومأجور[1].

وفي 1190م ولد مصطلح (ouvrable) وهو نفس المعنى الموجود حاليا وهذا دليل على وجود أيام الراحة،[2] ومن خلال هذه المصطلحات يمكننا القول أنه في نهاية القرن 12 م بدأت تتجلى نوعا ما حياة اقتصادية بوجود أعمال، رؤساء عمال، عمال ومتعلمين وأيضا تجار مع أجرة للعيش، ومع قساوة الظروف بالكاد كانت الحاجات الأساسية فقط تشبع .

وقد عرفت أغلب دول أوروبا خاصة فرنسا وبريطانيا بنظام الإقطاع **(**ملاك الأراضي وهم من النبلاء والسادة، وعبيد الأرض وهم عمالها**)** ، وأستمر هذا النظام إلى غاية قيام الثورة الفرنسية سنة 1789م.[3]

3/ مفهوم ومكانة العمل في الفكر الاقتصادي الحديث: يتفق المفكرون الاقتصاديون المعاصرون على أن العمل هو العنصر الأساسي للإنتاج ويرتبط مفهومه بظواهر التعقد في الحياة الاجتماعية التي تنتج عن نمو المنتجات الصناعية وتعقد التنظيمات التي ارتبطت بهذا النمو، ولذلك أصبح معنى العمل في منظور الأفراد والجماعات يعني ببساطة وسائل وأساليب تهدف إلى تحقيق غاية للكسب في الحياة[4].

لكن هذا الاتجاه لا يعبر عن العمل، فالإنسان لا يعمل من أجل الكسب فقط، فهو يعمل من أجل تحقيق ذاته، وحاجته الأساسية والمكانة الاجتماعية، وتحقيق ما لم يحققه غيره.

ويعرف العمل بأنه سلوك أو نشاط أو صرف الطاقة، الذي يسير طبق خطة منظمة هادفة ويقتضي القيام بوظائف معنية ويستهدف تحقيق غرض إنتاجي معين، مقابل أجر مادي أو معنوي، ويشرط قي هذا وجود عقد مادي(مكتوب) أو معنوي بين مختلف أطراف العمل " فالاقتصاديون الغربيون أمثال آدم سميث، وريكاردو، يرون بأن العمل البشري هو مصدر قيمة الأشياء والخدمات".[5]

ومن خلال هذا نجد أن علماء الاقتصاد أعطوا مكانة عالية للعمل، ولكن حصروه في الإنتاج وتحقيق الربح فقط، ولم يهتموا بالقائم بالعمل وأسباب قيامه بهده الأعمال.

"وقد أوضحت الأبحاث الحديثة أن وجهات النظر هذه غير صحيحة فالعمل جزء جوهري في حياة الإنسان، مادام ذلك المظهر من الحياة الذي يعطيه المكانة ويربطه بالمجتمع..الخ، والعمل أساسا – نشاطا اجتماعي بوظيفته الأساسيتين من إنتاج البضائع التي يحتاجها المجتمع، ومن ربط الفرد بنمط العلاقات الداخلية التي يبنى عليها المجتمع، وقد رأينا أن للمكانة والوظيفة أهمية قاطعة في السعادة النفسية للفرد"[6].

من هنا يمكننا القول أن العمل يعتبر مكسب إنساني، والإنسان يعمل لاشباع حاجاته وتحقيق ذاته، وبلوغ مكانة ومركز اجتماعي، ويعمل لحبه للعمل وتحقيق السعادة النفسية والأمن والاحترام... الخ.

الفرع الثاني: تعريف العمل.

بعد التطرق إلى مفهوم العمل حسب الحضارات يمكننا أن نعطي تعريفا للعمل كما سيأتي.

---

[1] - société française de psychologie, psychologie du travail : que va devenir le travail, entreprise moderne d'édition, paris 1978, pp 19-23.

[2] - société française de psychologie (pierre goguelin) ,op, p23.

[3] - أحمية سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 21-23.

[4] - كمال عبد الحميد الزيات، العمل وعلم الإجماع المهني دار غريب، القاهرة – مصر 2001 ، ص137 .

[5] - أحمية سليمان، نفس المرجع، ص 23.

[6] - عبد الفتاح محمد دواير أصول علم النفس المهني وتطبيقاته، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان 1995 ،ص18-19.

1/ يعرف العمل على أنه ذلك المجهود الإنساني سواء كان فكريا أو جسديا، الذي يهدف إلى خلق المنفعة أو زيادتها أي أنه يتمثل في جهد يعود على صاحبه بثمار نافعة، ذلك هو المبدأ المشترك لجميع الأعمال، تختلف هذه الأعمال حسب نوعها ونظامها والهدف المقصود منها، فهناك العمل الفيزيولوجي وهناك أيضا عمل الابتكار والتفكير وهناك عمل الإدارة والتنظيم.[1]

2/ يعرف العمل على أنه النشاط الإنساني الشاق الملزم الذي يقدم من قبل الفرد خلال فترة زمنية معينة، ويعد العمل المصدر الأساسي لإنتاجية المجتمع وتطويره، كما اعتبره الاقتصاديون أمثال آدم سميث ودافيد هيوم أنه أساس ثروة الأمم وخلق كل ما هو ضروري لحياة الأمة ورفاهيتها.[2]

3/ العمل هو ذلك الجهد العضلي أو الفكري الذي يبذله الفرد لخلق منفعة ما، مقابل أجر يتلاءم والجهد المبذول من اجل تلبية حاجياته المتزايدة باستمرار.

بعدما تعرفنا إلى مفهوم العمل ومكانته عبر مختلف العصور والحضارات المتعاقبة، فقد تجلى لنا مفهوم العمل وطبيعته وأهم الدوافع إليه التي يمكننا حصرها في النقاط الآتية:

- العمل ضرورة اجتماعية واقتصادية في حياة الإنسان؛
- العمل عبارة عن حلقة تواصل بالمجتمع ويجنب الإنسان البطالة؛
- العمل يساعد الفرد على تحقيق الصحة النفسية والبدنية والعقلية؛
- بالعمل يستطيع الفرد إشباع حاجاته وتحقيق ذاته وبلوغ طموحاته؛
- العمل واجب وحق شرعي في كل المجتمعات ومقدس في بعضها وعبادة في مجتمعات أخرى؛
- بالعمل يمكن للإنسان أن يشعر بالسعادة.[3]

الفرع الثالث: المقابل المادي للعمل (الراتب).

قبل تحديد مفهوم وتعريف الراتب، يتوجب علينا الرجوع إلى التاريخ لمعرفة أصول الكلمة وما تعنيه، فنحو 1200 م ظهر مصطلح "Salaire" وهو ما يوازي القيمة التي تمكن من شراء الملح"[4]، أما في اللغة العربية فالكلمة موجودة من القديم وهي تحمل نفس المعنى الذي يوجد حاليا.

ويعتبر الرضا من أهم العناصر التي تتكون منها بيئة العمل، ويعتبر بعض الباحثين أن الراتب متغير من متغيرات بيئة العمل، والبعض الآخر يعالجونه كأحد دوافع العمل، إضافة إلى أنه العنصر الأساسي لإشباع الحاجات الفزيولوجية من مأوى ومأكل وملبس، كما يساهم في تحقيق الذات.

والدوافع الأساسية للعمل في خمسة هي :"الترقية، ساعات العمل، الراتب، الأمن، والعلاقات مع المشرف".[5]

1/ مفهوم الراتب والعوامل المؤثرة فيه: حاول الكثير من الباحثين في عدة مجالات من تحديد تعريف للراتب نورد بعضها، بحيث يمكننا تعريف الراتب بأنه "التعويض الذي يحصل عليه العامل مقابل النشاط المهني المشروع تحت تصرف الغير وقيامه بذلك النشاط لحساب الغير أو لمن يعمل لصالحه بأمره وتوجيهه، أو هو التعويض المادي لعمل الإنسان

---

[1] - طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار الصفا للنشر و التوزيع، الأردن، 1998 ، ص24.

[2] - محمد طاقة و آخرون، اقتصاديات العمل، الطبعة الأولى، إثراء للنشر و التوزيع،عمان ،الأردن، 2008 ، ص19.

[3] - عماد لعلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[4] - Société française de psychologie, OP cit, P 21, 22.

[5] - حمدي ياسين ، على عسكر، حسن الموسوي، علم النفس الصناعي والتنظيمي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الاولى، دار الكتاب الحديث، الكويت، 1999 ، ص106 .

الاكتسابي"[1]فمن خلال التعريفين نجد أن الراتب (أو المرتب) يمثل مقابل أو تعويض عن الجهد الذي يبدله الإنسان، سواء فكري أو عضلي أو كليهما، هذا في التعريف الأول، وفي الثاني يتضح أكثر المعنى بتحديد هذا التعويض بصيغة المادية لعمل الإنسان الاكتسابي، بمعنى العمل الذي يطلب فيه الشخص الكسب أي الربح أو ثمن جهده وعمله، لأنه إن لم يحدد نوع التعويض لا يمكننا أن نقول عنه مرتب.

وفي تعريف آخر نجد أن مصطلح الأجرة كان يطلق على "المقابل الذي يحصل عليه الفرد في اليوم، الساعة، أو الأسبوع" بينما مصطلح مرتب يستعمل في "المقابل الذي يتقاضاه الفرد شهريا ".

لكن المصطلحان حاليا أصبحا يستخدمان بدل بعضهما، فهما يدلان على نفس الشيء، أي على ما يتقاضاه الفرد سواء كان ذلك شهريا أو لفترة أقل من الشهر.

إذا كان التعريفين السابقين حددا الأجر على أنه تعويض مادي مقابل عمل الإنسان، فان التعريفين اللاحقين أضافا إليه عنصر آخر، هو المدة الزمنية، أي الساعة، اليوم، الأسبوع، أو الشهر وهذا ما يكمل ما سبق وذكرنا في التعليق عن ما جاء في تعريف الأجرة أو المرتب.

ومن خلال ما سبق يمكننا القول بأن التعاريف السابقة متكاملة، فان أردنا وضع تعريف إجرائي للأجرة أو المرتب فإننا نعرفه بأن "المرتب هو المقابل أو التعويض المادي لعمل الإنسان العضلي والفكري، لتحقيق الكسب وتلبية حاجاته المادية والمعنوية، ويكون هذا الأجر يوازي مجهود الفرد، ويتحصل عليه في فترة زمنية محددة (ساعة، يوم، أسبوع، شهر،...الخ) أو قد يكون بالقطعة، أي ما يعادل كمية إنتاج الفرد"[2].

وللأجور عدة تقسيمات فتبعا لطبيعتها نجد الأجور النقدية هي حجم المال الذي يدفع للعامل مقابل العمل المنجز ، أما الأجور العينية فتتمثل في الخدمات التي يقدمها صاحب العمل الى الأجراء مثل السكن، النقل...الخ.[3]

وتقسم كذلك حسب قدرتها الشرائية إلى الأجور الاسمية هي كمية النقود التي يحصل عليها الفرد مقابل العمل الذي يقدمه، أما الأجور الحقيقية فهي حجم السلع والخدمات التي يمكن للفرد أن يحصل عليها نتيجة إنفاقه للأجر الاسمي.[4]

وتقسم الأجور كذلك بناء على طريقة الدفع إلى الأجور على أساس الوقت تدفع على أساس وحدة زمنية محددة قد تكون ساعة أو يوم أو شهر، أما الأجر على أساس القطعة فهو المبلغ النقدي الذي يدفع للعامل نظير انجاز جزء من العمل أو بلوغ مرحلة معينة من الإنتاج.[5]

وإذا رجعنا إلى الناحية القانونية المؤسساتية للأجر، نجد أنه مرتبط بعقد العمل، حيث يقوم هذا الأخير على ثلاثة عناصر أساسية هي تنفيذ العمل، وعلاقة التبعية، والأجر، وهذا الأخير، هو ما يتقاضاه العامل مقابل العمل الذي يؤديه وتطبيقا لمبدأ (لكل حسب عمله) لا يمكن أن يتقاض العامل أجرا من مؤسسة، إلا إذا كان معينا في منصب عمل لديها، ويقوم فعلا بالأعمال المرتبطة.[6]

---

[1] - تركي بدوي، علاقات العمل في مختلف الصناعات، الطبعة الاولى، دار الفكر العربي، مصر 1991 ، ص61 .

[2] - حماد محمد شطا، النظرية العامة للأجور والمرتبات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982 ، ص14

[3] - عبد الفتاح بو خمخم، ادارة الموارد البشرية، مطبوعات جامعة منتوري قسنطينة 2001 ، ص49

[4] +[4]- نفس المرجع، ص 50.

[6] - المادة 133-134 من القانون الأساسي العام للعامل.

من خلال ما تم ذكره في ضوء المواد القانونية فانه لا يخرج عما سبق وذكرناه سابقا، أن الأجر هو المقابل المادي لعمل الفرد الذي يؤديه فعلا في مؤسسة يكون معينا فيها، والقانون الجزائري يوضح ذلك جيدا.

ونظرا لاعتبار الأجر من مسائل النظام العام، فهو يتخذ أبعادا اقتصادية واجتماعية، خصصت له عدة أحكام لتنظيمه وحمايته عن طريق إقرار مبدأ الدفع النقدي فقط، التحديد المركزي للحد الأدنى الوطني المضمون للأجور، امتياز الأجور عن جميع الديون، إلى جانب قواعد أخرى تجعل من الأجور التزاما قانونيا على صاحب العمل.[1]

وتنص المادة 80 من قانون علاقات العمل على "للعامل الحق في أجر مقابل العمل المؤدي، ويتقاضى بموجبه مرتبا أو دخلا يتناسب ونتائج العمل، وهذا لم يخرج عن قاعدة القانون الأساسي العام للعامل حيث تنص المادة 133 على :"يتقاضى العامل أجرا مقابل العمل الذي يؤديه ، و يشارك في نتائج المؤسسة، ويستفيد من الخدمات الاجتماعية، والحماية الاجتماعية ...الخ".[2]

لكن قانون علاقات العمل لسنة 1990 ألغى القانون الأساسي العام للعامل لسنة 1985لأنه كان يربط الأجور ويحددها بأهداف المخططات الحكومية، وهو من صلاحيات الحكومة أما قانون علاقات العمل لسنة " 1990 فيكرس مبدأ التحديد التفاوضي للأجور مختلف التعويضات لتحدد بصفة حرة بين العمال والمؤسسات المستخدمة، ذلك عن طريق التفاوض، الاتفاقات الجماعية، أو التصنيف المهني لمناصب العمل المحددة من قبل المؤسسة ".[3]

من خلال ما سبق من آراء المختصين والمواد القانونية السالفة الذكر، نرى الاهتمام الكبير للمشرع الجزائري بالأجر(المرتب)، والدور الذي يؤديه هذا المقابل النقدي حسب المواد 194 ، 137 ، 85 من قانون علاقات العمل لسنة 1990 ، فالأجر يقوم بوظيفة حيوية في مصلحة ملايين الأجراء، ويشكل عمليا مصدر الرزق الوحيد للعامل، فيجب أن يؤمن ما يكفي لعيشهم وأسرهم عيشا كريما .وهذا ما جاء في كل الدساتير السابقة للجزائر، حيث أنها تنص كلها على أن لكل مواطن جزائري الحق في العمل والحق في اجر يكافئ ويوافق ما يؤديه من عمل ويسد حاجاته وأسرته" .وكذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أعلن بأن لأي شخص يعمل، الحق في أجر عادل وكاف".[4]

2/ عناصر الراتب: يتشكل الراتب من عدة عناصر تكون كالآتي.

- الأجر القاعدي يساوي عدد النقط الممنوحة للوظيفة مضروب في قيمة النقطة؛
- الزيادة في الأجر الناتجة عن الساعات الإضافية، ويشترط أن لا تتعدى 20 بالمائة من المدة القانونية للعمل، ولا يقل أجر الساعة الإضافية عن 50 بالمائة من أجر الساعة العادي؛
- العلاوات :هي مبالغ مكملة للأجر تكون فردية وجماعية، فردية مثل المردودية الفردية، المخاطر مقابل ظروف العمل الصعبة...الخ، والجماعية لمكافئة العمل الجماعي، وتسهيل الاندماج في جماعات العمل؛

[1] - رشيد واضح، علاقات العمل في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر(2002)، ص64.
[2] - نفس المرجع، ص64-65.
[3] - رشيد واضح، مرجع سبق ذكره، ص65.
[4] - نفس المرجع، ص57.

- المكافئات السنوية :هي مبالغ مالية يلتزم صاحب العمل بدفعها سواء كان منصوص عليها في نظام الأجور أو لا، كالمكافئات السنوية للنتائج التي تحققها المنظمة (المشاركة في الأرباح).[1]

3/ المتغيرات التي تكون الأجر:

تتمثل متغيرات الأجر في:[2]

- الكفاءة :تحدد على أساس المستوى التعليمي، الخبرة والمهارات التي يمتلكها الفرد؛
- الوقت المستغرق في العمل :أي المدة الزمنية التي يقضيها الفرد في العمل؛
- الأقدمية :هي الفترة التي يقضيها الفرد في خدمة المنظمة، ومكافأة الأقدمية تمكن من الاحتفاظ بالمورد البشري وتثمينه؛
- الجدارة (الاستحقاق): هناك من الباحثين من يرى أن هذا العامل (المتغير) أساسي يجب أن يعتمد لتشخيص الأجور لإثارة دافعية الأفراد للعمل؛
- المردودية :تكون محددة للأجر في المؤسسات التي تعمل وفق مبدأ تايلور حيث تكون أساسا لتحديد المنحة التي تضاف إلى الأجر القاعدي؛
- استخدام ترتيب الوظائف في تحديد الرواتب: بعد القيام بتحليل العمل، وتقييم الوظائف، تأتي مرحلة ترتيبها وتصنيفها وفق درجات، وهذا يسهل في عملية تحديد الأجور، ذلك بوضع هذه الوظائف في فئات لكل منها أجر محدد، ويتأثر هذا بمجموعة من العوامل كحجم المنظمة وعدد الوظائف الخاضع للترتيب، وسياسة الترقية المعتمدة فيها، وهناك طرق مختلفة للتقييم هي:
- طريقة الترتيب :كل مجموعة من الوظائف تكون متقاربة من حيث أهميتها النسبية، تشكل فئة أجر؛
- طريقة الدرجات :تتحدد فيها فئات الأجر لدى إعداد التقييم وتوضع كل وظيفة في الفئة المناسبة لها؛
- طريقة مقارنة العوامل في تقييم الوظائف: يكون فيها عدد الوظائف الوارد في جدول التقييم مقسم على عدد الوظائف التي تضمنها الفئة للحصول على عدد الفئات؛
- طريقة النقط :ترتب فيها الوظائف تصاعديا أو تنازليا حسب الدرجة التي تحصلت عليها كل وظيفة، ثم تحدد الفواصل بين مجموعتين من الوظائف.

المطلب الثاني: أنواع العمل والسكان النشطون.

يُحقّق الأجر هدفاً شخصياً للفرد، من خلال تحقيق الهدف المادي، وزيادة الخيرات لدى الفرد وتطوره، ويعود على الجماعة بالتطور والتقدم، والنهوض الاقتصادي، والازدهار العمراني، وغيرها. تتعدّد أنواع العمل وتختلف حسب طبيعة العمل وطريقة أدائه، وكذلك الشريحة التي تمارسه، في هذا المطلب سنسلّط الضوء على أنواع العمل المختلفة بالإضافة إلى السكان النشطون.

الفرع الأول: أنواع العمل.

ينظر إلى تقسيم العمل من عدة زوايا فحسب طبيعة الشخص العامل نجد:[3]

[1] - عبد الفتاح بوخمخم ، مرجع سبق ذكره، ص50 -51.
[2] - نفس المرجع، ص52.
[3] - أحمد هني، دروس في التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1993 ، ص 56-57.

1/ نظام الرق: وهو يعني امتلاك واستخدام شخص ما لشخص آخر كما يشاء، ونميز نوعين من الرق :الرق قصد إنتاج الخيرات، يتم فيه استخدام المملوك في الزراعة والصناعة كما كان ذلك في أمريكا بعد استعمارها من طرف الأوروبيين، وانتهى بالحرب الأهلية الأمريكية سنة 1865 ، وهناك الرق المتعلق بالخدمات المنزلية الذي هو منتشر في جميع أنحاء العالم، وهو يزول تدريجيا.

2/ نظام العمل المضطر (العبودية): وهو يصف حالة وجود أسياد يهيمنون على رجال لديهم بقيود معينة لكنهم أحرار في المبدأ، يسمون بالعبيد ويخضعون لنظام العبودية.

ظهر هذا النظام في أوروبا بعد انهيار نظام الرق بسقوط الإمبراطورية الرومانية، حيث أدى إلى ظهور الرأسمالية والعمل بالأجرة في المصانع، ومن مميزات هذا النظام نجد:

- أن العبد يقوم بأعمال مجانية لسيده لاسيما خدمة الأرض؛
- الالتزام بالبقاء على قطعة أرضه ولا يغادرها؛
- في حالة زراعة العبد لقطعة أرضه الشخصية، يدفع قسط معين من الثمار لسيده.

3/ العمل بالأجرة: هو العمل الذي يسود اليوم في جميع أنحاء العالم، والذي يميزه عن العمل المضطر هو أن العامل حر في نفسه، أضف إلى ذلك أنه يتقاضى أجرة نقدية مقابل عمله لصاحب الورشة أو المصنع، ويقوم العامل بإبرام عقد العمل مع صاحب العمل بنص فيه مدة العمل وطبيعته وعمولته.

4/ أنواع أخرى للعمل: هناك أنواع أخرى للعمل، حيث نجد نظام الخمس الذي مبدؤه هو أداء عمل مقابل خمُس المنتوج، كذلك نجد العمل بالمكافئة و الذي يصف حالة العامل الذي يقوم بمهمة معينة مقابل مكافئة على انجاز العمل مهما كان الوقت الذي تتطلبه المهمة .

كما يمكن تقسيم العمل حسب المجال إلى:[1]

1/ الإدارة :يشمل هذا المصطلح الأعمال الإداريّة المختلفة، وهو العمل الذي يحتلّ المرتبة الأولى في التسلسل الوظيفي، والإداري هو العمل الذي يجعل الشخص مسئولا عن مجموعة من الأفراد، من حيث تنظيم عملهم والإشراف عليه وتوجيههم للقيام به، وتزويدهم بالخطط اللازمة للقيام بالعمل بصورة صحيحة، ومحاسبتهم على أخطائهم، ومكافئتهم على إنجازاتهم.

2/ التنفيذ: يأتي العمل التنفيذي بالمرتبة الثانية من التسلسل الإداري، وأصحاب هذا العمل يقومون بتنفيذ الخطط الإدارية، التي تصدر من أصحاب العمل الإداري، وهم مسئولون عن تنفيذ هذه الخطط لتحقيق النتائج المطلوبة فيها .

3/ الفكر: هذا النوع من العمل يعتمد على الثقافة الفكرية، ويحتاج إلى تركيز عالٍ؛ حيث يُنجز أصحاب العمل الفكري أعمالهم بالاعتماد على معارفهم الفكرية والعلمية في ميدان معين مثل الثقافة، الفن، التعليم، ...الخ، فهو عمل يعتمد بشكل كبير على النشاط العقلي والفكري .

4/ الإبداع: هذا النوع من الأعمال يعتمد على الفنّ والإبداع؛ حيث إنّ هذه الأعمال تقتصر على المبدعين والمتميّزين، وأصحاب المهارات العالية القادرين على الابتكار والاختراع، وهو ما يُسمّى بالعمل الاستكشافي .

5/ الأعمال اليدويّة: وهذا النوع من العمل هو العمل الذي يحتاج إلى نشاطٍ جسمانيّ وجهد عضلي، وهو النوع الغالب من أنواع العمل، والأكثر انتشاراً.

[1] - شلالي فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2005 مع محاولة اقتراح نموذج للتشغيل للفترة 2004 -2009، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005 ، ص10 .

ويمكن أن يأخذ العمل تقسيما آخر حسب الفئات كما يلي:[1]

- العمالة ذات الدوام الجزئي أو الكامل؛
- العمل الحر؛
- العمالة المؤقتة أو الدائمة؛
- عمالة بعقود وعمالة بدونها؛
- العمالة المهارة والعمالة غير الماهرة ؛
- العمل من المنزل.

الفرع الثاني: السكان النشيطون.

ويتمثل في مجموع الأشخاص الذين يصرحون أنهم يشتغلون مهما كان سنهم، ومجمل الأشخاص غير المشتغلين، البالغين سن العمل، القادرين على العمل ويبحثون عنه، ويشمل إجمالي السكان النشيطون(السكان المشتغلون + النشيطون العاطلون)، أما السكان النشيطون المقيمون فهم إجمالي النشيطون باستثناء النشيطون المقيمون في الخارج،[2] حيث تمثل القوى العاملة، العناصر البشرية العاملة عبر قطاعات الإنتاج أو قطاعات الخدمات في الدولة، وهي الجزء الهام من السكان الذين يعيشون مقابل أجر أو مرتب يتقاضونه ومن ثم فإن تحقيق أهداف المؤسسات بصفة خاصة وأهداف الدولة بصفة عامة يعتمد اعتمادا حتميا على هذه العناصر البشرية العاملة.

ويشير اصطلاح القوى العاملة إلى قطاعين من السكان، قطاع المشتغلين (أولائك الذين يعملون لقاء أجر) وقطاع المتعطلين (القادرين والراغبين والمستعدين للعمل في الحال لكنهم لا يجدون عملا) تأسيسا على ما تقدم فإن مفهوم القوى العاملة يتضمن مقومات ثلاثة هي:[3]

1/ قدرة الفرد على العمل؛

2/ رغبة الفرد في العمل؛

3/ إتاحة الفرد للعمل (توافر الفرد واستعداده للعمل).

المجتمع النشيط (السكان النشيطون) يشمل جميع الأشخاص القادرين على العمل الذين هم في حالة عمل أو بطالة أما فيما يخص أعضاء القوات العسكرية المقيمين المؤقتين، الأشخاص الذين هم في حالة احتياط، الأشخاص الذين هم في حالة بحث عن عمل، العمال ذوي الوظائف الفصلية والأشخاص أصحاب النشاطات المؤقتة فإن تصنيفهم يختلف حسب الدول .حيث أن بعض الدول تدمج هذه المجموعات كليا أو جزئيا في المجتمع النشيط، وبالنسبة للبعض الآخر يعتبرون عاطلين، ومن جهة أخرى فإن الطلبة، خادمات البيوت، المتقاعدين والأشخاص الذين يتحملون أعباء الآخرين لا يدخلون ضمن المجتمع النشيط[4].

وحسب الديون الوطني للإحصائيات ONS فإن السكان النشطون هم جميع الأشخاص المؤهلين القادرون على العمل والمندرجين في صفوف المشتغلين أو البطالين كما يلي:

✓ **النشيطون العاطلون :**حسب مكتب العمل الدولي (B.I.T) يعتبر كل شخص عاطلا عن العمل إذا توافرت فيه الشروط التالية: [5]

---

[1] - رونالد ايرنبرج، روبرت سميث، تعريب فريد بشير طاهر، اقتصاديات العمل، دار المريخ لنشر و التوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1993، ص36.

[2] - Gazier Bernard, Economie du Travail et de l'emploi, Edition Dalloz, PARIS, 1991, P 44.

[3] - منصور احمد منصور، تخطيط القوى العاملة بين النظرية و التطبيق، وكالة المطبوعات، الكويت، 1975 ، ص32-33.

[4] - Ahmed Zakane, Analyse de l'offre de l'emploi, Mémoire de magister, ISE, Alger, 1992, P 17.

[5] - Gazier Bernard, Op Cit, P 44.

- أن يكون بدون عمل، بمعنى أنه لا يزاول أي نشاط مقابل أجر نقدي أو عيني، ولو ساعة واحدة خلال الأسبوع السابق لليوم الأول من التعداد أو البحث؛
- كما يجب أن يكون متاح، إلا إذا كان به داء معين؛
- يبحث عن عمل، بمعنى أنه قام بالبحث عن العمل مرة أو عدّة مرات، بتقديم طلبات عمل خلال الأسبوع السابق لليوم الأول من التعداد أو البحث.

✓ **السكان المشتغلون:** هم مجموع الأشخاص الذين سبق لهم العمل (أو كان لهم نشاطا مدرًّا لجزء نقدي أو عيني) ستة أيام متتالية على الأقل خلال الشهر السابق لليوم الأول من التعداد أو البحث بما في ذلك الأشخاص الحائزون على إجازة مرضية أو راحة والأشخاص المتوقفين عن العمل منذ أقل من شهر والمعينين لعائلتهم والمتمهنين.

إن المشتغل هو ذلك الشخص الذي يمارس عملا أو يقوم بنشاط له عائد نقدي أو طبيعي وهذا خلال فترة زمنية معينة وهي فترة الاستقصاء[1].

إذاً يمكن تعريف القوى العاملة على أنها تلك النسبة من السكان الذين يبلغون سنا معينا (أربعة عشرة سنة" للمتهن "أو ست عشرة سنة حسب الأحوال)ويعملون في قطاعات الإنتاج أو الخدمات مقابل أجر، أو كانوا متعطلين يبحثون عن عمل ولديهم القدرة والرغبة والاستعداد للعمل.[2]

القوى العاملة = المشتغلين + المتعطلين.

حيث: المتعطلين (S.T.R) = (STR1) المتعطلين الذين اشتغلوا من قبل ويبحثون عن عمل. + (STR2) المتعطلين الذين لم يشتغلون من قبل ويبحثون عن عمل.

المطلب الثالث: سوق العمل.

يتكون أي سوق من جانبين جانب يمثل العرض وجانب يمثل الطلب، وأن الشيء موضوع التبادل في السوق قد يكون المنتج من سلعة أو خدمة، ففي سوق العمل تعتبر خدمة العمل محل التبادل في هذا السوق،[3] ولا يمكن فصلها عن من يقوم بتأديتها.

الفرع الأول: مفهوم سوق العمل.

يعرف سوق العمل بأنه "المكان الذي يجتمع فيه كل من المشترين والبائعين لخدمات العمل والبائع في هذه الحالة هو العامل الذي يرغب في تأجير خدماته، والمشتري هو الذي يرغب في الحصول على خدمات العمل"[4] وبعد حصول التطور في وسائل الاتصال المختلفة أصبح سوق العمل هو الإطار الذي تتم فيه عملية التبادل الاقتصادي، سواء كان هذا الإطار مكان أو أجهزة إلكترونية كالانترنيت أو الهاتف أو الفاكس.

كما يعرف سوق العمل على أنه "السوق المسئول عن توزيع العمل على الوظائف والتنسيق بين قرارات التوظيف المتاحة، ومن خلاله يمكن التنبؤ بحجم الطلب المتوقع على

[1] - بوبكر بن العايب، دراسة تحليلية لتطور التشغيل في الجزائر-منهجية التنبؤ باستعمال نماذج الانحدار الذاتي VAR، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003 ،ص02.

[2] - بن طاجين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير علوم اقتصادية، تخصص نمذجة قياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010-2011، ص9.

[3] - إبراهيم سليمان قطف ،علي محمد خليل ،مبادئ الاقتصاد الجزئي ،الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ، 2004 ،ص252.

[4] - مدحت القريشي ،اقتصاديات العمل ،الطبعة الأولى،دار وائل للنشر ،الأردن ، 2007 ،ص21.

الأيدي العاملة من قبل أصحاب الأعمال وكذلك يمكن تقدير العرض المتاح من العمالة من قبل أصحاب الأعمال وكذلك يمكن تقدير العرض المتاح من العمالة حسب المهن والاختصاصات المختلفة".[1]

إذاً يمكن تعريف سوق العمل بأنه "المكان الذي تتوفر فيه الموارد البشرية القادرة على العمل والباحثة عنه، وليس بالضرورة أن يكون هذا المكان منطقة معينة جغرافيا، وإنما أصبح المكان اليوم يتميز بطابع المكان الاقتصادي من جهة والعالمية من جهة ثانية".[2]

ويتكون سوق العمل من جميع المشترين و البائعين لعنصر العمل، وبعض هؤلاء المتعاملون قد لا يكونوا نشطين في أي لحظة معينة بمعنى أنهم لا يبحثون عن العمل أو لا يرغبون في تأجير عمال، و لكن في أي يوم سيكون هناك آلاف من المنشئات والعمال في سوق العمل يحاولون التعاقد .فإذا كان الحال كذلك بالنسبة للأطباء والمهندسين مثلا، حيث يبحث المشترون والبائعون عن بعضهم البعض على مستوى الدولة كلها، فإننا نصف السوق بأنه سوق العمل القومي، وإذا كان المشترون والبائعون يبحثون محليا فقط كما هو الحال بالنسبة للسكرتاريين وعمال إصلاح السيارات، يكون سوق العمل محليا.[3]

يمكن تعريف سوق العمل اقتصاديا بأنه الآلية أي تفاعل قوى الطلب والعرض على خدمات العمل (السلعة محل التبادل في سوق العمل) التي تتحدد من خلالها مستويات الأجور والتوظيف. من أهم ما يميز سوق العمل عن غيره من الأسواق ما يلي[4]:

- ✓ غياب المنافسة الكاملة: تعني عدم وجود أجر واحد للسوق مقابل الأعمال المتشابهة؛
- ✓ سهولة التمييز بين خدمات العمل، حتى ولو تشابهت سواء لأسباب عنصرية كالجنس واللون والدين، أو لأسباب اختلاف السن و الثقافة...الخ؛
- ✓ تأثر عرض العمل بسلوك العمال وتفضيلاتهم المختلفة (ساعات وقت الفراغ، مستوى الدخل، نوعية العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة) ؛
- ✓ تأثر سوق العمل وارتباطه بالتقدم التكنولوجي حيث تنعكس آثار التقدم التكنولوجي على البطالة في سوق العمل في أحد المظهرين التاليين:

- عندما تحل الآلة محل الأيدي العاملة، يتم إلغاء بعض الوظائف وبالتالي تظهر البطالة؛
- تغيير بعض الوظائف أو إلغاء بعضها نتيجة ظهور خبرات جديدة ومستوى تعليمي أعلى، ويمكن التقليل من البطالة الناتجة بإعادة تدريب وتأهيل العمال.

ويشترك سوق العمل مع باقي الأسواق الأخرى في كونه يتكون من جانبين: جانب الطلب و جانب العرض

الفرع الثاني: مؤشرات سوق العمل.

توجد عدة مؤشرات خاصة بسوق العمل، ويمكن إجمال هذه المؤشرات فيما يلي:[5]

1/ معدل النشاط (TA): يمكن تحديد معدل النشاط الإجمالي بقسمة عدد السكان النشطين على حجم السكان الإجمالي، وهو يعبر عن حجم القوى العاملة من كل مائة ساكن إلا أن هذا

---

[1] - محمد طاقة ،حسين عجلان حسن ، اقتصاديات العمل ،الطبعة الأولى،مكتبة الجامعة ،عمان ،الأردن ، 2008 ،ص31.

[2] - نفس المرجع، ص32.

[3] - رونالد ايرنبرج، روبرت سميث، تعريب فريد بشير طاهر، اقتصاديات العمل، دار المريخ لنشر و التوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1993، ص36.

[4] - نفس المرجع، ص37-38.

[5] - عبد الكريم البشير ،مداخلة بعنوان دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل– حالة الاقتصاد الجزائري،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،العدد السادس ، 2009 ،ص181

المعدل لا يعبر عن النشاط الحقيقي للسكان لأننا أدمجنا أفراد لا يسمح لهم القانون بمزاولة العمل في حساب هذا المعدل، لهذا نلجأ لمقياس أكثر دقة وهو معدل النشاط الصافي الذي يعبر عن حجم القوى العاملة من كل مائة فرد من السكان الذين هم في سن العمل أي:

$$\mathbf{TA}=\frac{PA}{PAT}.100$$

حيث:

PA: حجم السكان النشطين (القوى العاملة).

PAT: حجم السكان في سن العمل.

TA: معدل النشاط.

ويتوقف معدل النشاط على العوامل المؤثرة في البسط والمقام أي العوامل التيي تؤثر في حجم السكان النشيطين وحجم السكان في سن العمل، ونذكر منها:

- القوانين التي تحكم ظروف التوقف عن العمل (سن التقاعد العادي والمسبق)؛
- معدل الزيادة الطبيعية للسكان؛
- الظرف الاقتصادي وما يتميز به من ركود أو انتعاش.

2/ معدل الشغل (TO) ومعدل العمالة (TE):

أ/ معدل الشغل (TO): إن معدل الشغل عن مقياس يبين لنا عدد المشتغلين من كل 100 فرد مقيم، ومقلوبه عبارة عن معدل الإعالة والذي يبين عدد الأفراد الذين يعيلهم شخص واحد بالمتوسط، وتظهر أهمية هذا المؤشر في كون أن توفير منصب شغل واحد هو توفير لقمة العيش لعيال هذا الشخص ونعبر عنه رياضيا كالآتي: $\mathbf{TO}=\frac{PO}{PT}.100$

حيث:

TO: معدل الشغل.

PO: عدد الأفراد المشتغلين.

PT: عدد السكان الإجمالي= عدد السكان النشطين+عدد السكان غير النشطين أي:

$$\mathbf{PT=PA+PNA}$$

حيث:

PNA: عدد السكان غير النشطين (يشمل الأفراد الذين لا يسمح لهم القانون بالعمل والأفراد الذين هم في سن العمل ولا يعملون ولا يبحثون عن عمل بسبب المرض أو غيره من الأسباب، أو ينتظرون العودة لوظائفهم التي تم إيقافهم عنها بصفة مؤقتة).

PA: عدد السكان النشطين.

ب/ معدل العمالة (TE): هو نسبة السكان المشتغلين من السكان في سن العمل ويعكس مدى قدرة الاقتصاد الوطني على استخدام اليد العاملة الموجودة، ونعبر عنه رياضيا كالآتي:

$$TE = \frac{PO}{PAT}.100$$

يعرف السكان العاملين حسب المكتب العالمي للعمل بأنهم "مجموع الأفراد من الجنسين الذين صرحوا أنهم زاولوا نشاطا اقتصاديا بالمقابل على الأقل ساعة واحدة خلال الفترة المرجعية رغم تصريحهم أنهم عاطلون خلال فترة المسح"[1].

3/ معدل البطالة (TC): يعرف معدل البطالة كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للسكان النشطين (القوى العاملة) ونعبر عنه رياضيا كالآتي:[2]

$$TC = \frac{STR}{PA}.100$$

حيث:

TC: معدل البطالة.

STR: عدد الأفراد العاطلين.

PA: عدد السكان النشطين=عدد الأفراد المشتغلين+عدد الأفراد العاطلين

أي: **PA=PO+STR**

يعرف السكان العاطلين حسب مفهوم المكتب العالمي للعمل بأنهم مجموع الأفراد القادرين على العمل والذين هم في سن العمل وقد صرحوا خلال المقابلة:[3]

- أنهم بدون عمل بمعنى أنهم لا يزاولوا أي نشاط اقتصادي خلال الفترة المرجعية؛
- أنهم مستعدين للعمل خلال فترة لا تتجاوز 15 يوما، وفي حالة المرض يمدد الأجل إلى شهر؛
- أنهم يبحثون عن العمل بشكل جدي؛
- أنهم بدون عمل ومستعدين له وقد وجدوا عملا سيشغلونه لاحقا.

إذا كان هذا المعدل صغير، فهذا دلالة على أن سوق العمل قريب من التشغيل الكامل أما إذا كان هذا المعدل كبير معناه أن سوق العمل في حالة اختلال.

الفرع الثالث: عرض العمل.

ستناول في هذا الفرع مفهوم عرض العمل ثم نتعرض إلى العوامل المحددة له.

1/ مفهوم عرض العمل: نعني به عدد العمال الراغبين في عرض خدماتهم من العمل عند مستويات الأجور المختلفة،[4] وبعبارة أخرى هو مجموع ساعات العمل التي يرغب العاملون في تقديمها لأغراض الإنتاج لقاء أجر معين وخلال فترة زمنية معينة، فبالنسبة لعرض العمل

---

[1] - Activité,Emploi &chômage au 3*éme* trimestre,1997,p1.

[2] - 2Blanchard et Daniel Cohen, Macro économie, 4*éme* édition ,France,p26.

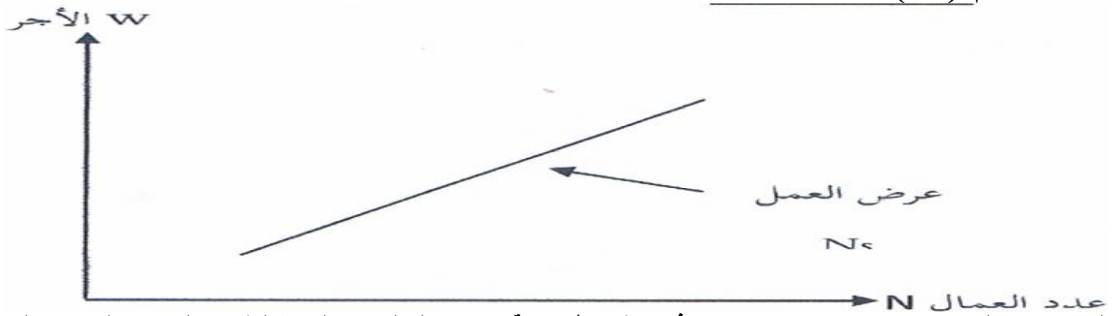
[3] - Michael Burda ,charles wyplosz,Macro économie,3*éme* édition ,paris ,France,2003,p81.

[4] - ضياء مجيد الموسوي ،النظرية الإقتصادية التحليل الإقتصادي الكلي ،الطبعة الثانية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 1992 ،ص77.

فإنه يصدر عن العمال (أو العائلات)، حيث أنه لا يمكننا الفصل بين خدمة العمل والعامل الذي يقدمها ذاته، فظروف العمل وطبيعته وعدد الساعات الأسبوعية للعمل وطلب العامل نفسه لوقت فراغ، كلها عوامل إلى جانب عامل الأجور والتكاليف تدخل في تحديد ظروف عرض العمل.[1]

كما يقصد بعرض العمل عدد الأيدي العاملة المتمثلة بالجهد المعروض فعلا أو المستعد للعمل خلال فترة زمنية معينة، وهو يمثل ذلك الجزء من المجموع الكلي للسكان الذي تقع أعمارهم ما بين 15-65 سنة[2]. وتكون دالة عرض العمل وفقا للشكل التالي:

الشكل رقم (05): دالة عرض العمل.



المصدر :رونالد ايرنبرج، روبرت سميث، تعريب فريد بشير طاهر، اقتصاديات العمل، دار المريخ لنشر و التوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1993 ، ص 52.

وقد جرى تقسيم عرض العمل وفقا لما جاءت به توصيات هيئة الأمم المتحدة بهذا الخصوص وكما يلي:[3]

أ/ أصحاب العمل: وهم الأفراد الذين يديرون نشاطا اقتصاديا معينا لحسابهم الخاص ويشغلون آخرين تحت أمرهم وإدارتهم.

ب/ العاملون لحسابهم: وهو العمال الذين يديرون نشاطا اقتصاديا لحسابهم الخاص دون أن يقوموا بتأجير آخرين.

ج/ الأجراء: وهم الذين يعملون في الأنشطة الاقتصادية العامة أو الخاصة ويحصلون لقاء عملهم على أجر.

د/ العمال العائليون: وهم الأشخاص الذين يقومون بالعمل تحت إدارة أحد أفراد الأسرة بمقابل أو بدون مقابل.

2/ محددات عرض العمل:

يتأثر عرض العمل بمجموعة من العوامل منها:[4]

أ/ حجم السكان: يؤثر حجم السكان على عرض العمل إذ كلما يزداد معدل نمو السكان يزداد عدد الأشخاص القادرين على العمل.

ب/ عدد سنوات العمل: يتوقف طول فترة العمل على القوانين التي تحدد سن العمل فلا بد من تحديد سن عمل للذكور والإناث في أية دولة من الدول لأجل إتاحة الفرصة للآخرين.

ج/ عرض ساعات العمل: غالبا ما يقاس عرض العمل بساعات العمل عوضا عن عدد العمال، حيث يزداد عرض العمل بزيادة عدد الساعات المخصصة للعمل.

---

[1] - نعمة الله نجيب إبراهيم، نظرية اقتصاد العمل، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، 1997، ص13-14.
[2] - محمد طاقة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص47 .
[3] - نفس المرجع، ص47-48.
[4] - حربي محمد عريقات ،مبادئ الإقتصاد ،التحليل الجزئي ،الطبعة الأولى،دار وائل للنشر ، عمان ،الأردن ، 2005 ،ص205 .

د/ عرض المهارات: إن التزايد في عرض المهارات يؤدي إلى زيادة العرض الفعلي من العمل بجعل العمال أكثر إنتاجية، ويمكن اكتساب المهارة بشكل نظامي من خلال التعليم وبرامج التدريب أو غير نظامي من خلال العمل ذاته.

ه/ المفاضلة بين الأجر ووقت الفراغ: يعمل العامل من أجل الحصول على أجر معين وكل ساعة يعملها تعني فقدان ساعة من أوقات فراغه، لذا فكل عامل يفاضل بين الأجر الإضافي الذي يحصل عليه مقابل زيادة عمله وبين وقت الفراغ الذي يتمتع به عند تقليل كمية عمله.

الفرع الرابع: الطلب على العمل.

يحتل جانب الطلب على العمل أهمية أكبر من جانب العرض، فمستوى التوظيف في أي اقتصاد يتحدد أساسا بمستوى طلب المشروعات على عنصر العمل أكثر مما يتحدد بعرض العمل، فالحالة العادية هي التشغيل غير الكامل حيث توجد أيدي عاملة قادرة على العمل وراغبة فيه ولكن لا توجد فرص العمل التي تستطيع استيعابها، لذلك فانه غالبا ما يكون الطلب على العمل هو المحدد الرئيسي لحجم العمالة.

1/ مفهوم الطلب على العمل: يمثل الطلب على العمل في المستوى الإجمالي لقدرة الاقتصاد الوطني على توظيف الأيدي العاملة عند مستويات الأجور المختلفة، بينما من وجهة نظر صاحب العمل فان الطلب على العمل يعكس رغبة صاحب العمل في توظيف عنصر العمل عند أجر حقيقي معين وفي فترة زمنية معينة ومكان معين، والطلب على العمل هو طلب مشتق، فصاحب العمل لا يستأجر العمال بغرض الإشباع المباشر من استئجارهم، ولكن بغرض الإسهام في إنتاج سلعة معينة لبيعها.[1]

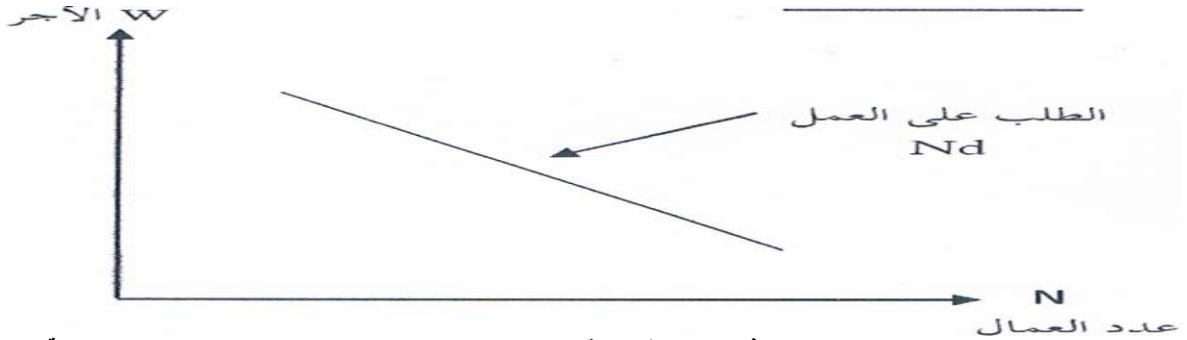
إن الطلب على العمل يتمثل في طلب المنتج لخدمات العمل، كما أن طلب المنتج لخدمة العمل يعتمد على طلب السوق للسلعة التي يساهم العامل في إنتاجها، لذلك يعرف الطلب على خدمات العمل بأنه طلب مشتق، بمعنى أنه مشتق من الطلب على السلعة النهائية التي يساهم العامل في إنتاجها[2].

فالطلب على العمل هو عبارة عن كمية الجهود البشرية المطلوبة من قبل أصحاب (أرباب) العمل مقابل أجر معين، و عليه يمكن القول بأن الطلب على العمل يتحدد وفقا لأهداف الإنتاج المقررة في الخطة إذا كانت الدولة تتبع أسلوب الإنتاج

المخطط، و بناءا على الطلب المستقبلي على السلع و الخدمات،[3] وتأخذ دالة الطلب على العمل الشكل التالي:

الشكل رقم (06):دالة الطلب على العمل.

[1] - محمد عزيز ،محمد عبد الجليل أبو سنينة ،مبادئ الإقتصاد ،الطبعة الأولى، منشورات جامعة قان يونس ،ليبيا ، 2002 ،ص414 .
[2] - نعمة الله نجيب إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص11-13.
[3] - محمد طاقة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 49.



المصدر :رونالد ايرنبرج، روبرت سميث، تعريب فريد بشير طاهر، اقتصاديات العمل، دار المريخ لنشر و التوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1993 ، ص48.

2/ محددات الطلب على العمل: هناك العديد من العوامل التي تؤثر في الطلب على العمل وأهم هذه العوامل هي:[1]

أ/ الطلب على منتجات العامل: الطلب على العمل هو طلب مشتق من الطلب على منتجات العامل لذلك فان أي زيادة في الطلب على المنتجات التي يشترك العامل في إنتاجها تؤدي إلى زيادة في الإنتاج وبالتالي زيادة الطلب على العمل والعكس صحيح.

ب/ الإنتاجية الحدية: كلما زادت الإنتاجية الحدية للعامل كلما زاد الطلب على العمل كذلك، ومما يساهم في رفع الإنتاجية الحدية هو التدريب، الرعاية الصحية، الاجتماعية والنفسية، فالمسكن غير الصحي وسوء الحالة النفسية تجعل العامل مكتئبا، وهذا من شأنه أن يقلل من الكفاية الإنتاجية، فينخفض الطلب على العمل.

ج/ معدل الأجر: الأجر باعتباره تكلفة استخدام عنصر العمل بالنسبة للمشروعات فيعتبر من العوامل الأساسية التي تحدد الطلب على العمل وبالتالي حجم العمالة في الاقتصاد.

د/ مستوى الطلب الكلي في سوق المنتجات: يرتبط حجم الإنتاج ارتباطا طرديا بمستوى الطلب الكلي، فالتغيرات في مستوى العمالة لا تعكس دائما التغيرات في الأجر ولكنها يمكن أن تكون انعكاس لما يطرأ على حجم الطلب في سوق المنتجات من تغيرات، ففي حالة الانتعاش الاقتصادي يشجع على زيادة الإنتاج وبالتالي طلب عمل إضافي لتمويل هذه الزيادة والعكس صحيح في حالة الانكماش الاقتصادي.

ه/ الاستثمار: يزداد الطلب على العمل كلما ازداد حجم الاستثمارات في البلد، حيث أن زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة الإنتاج، أي زيادة في معدل النمو الاقتصادي وبالتالي في الطلب على الأيدي العاملة.

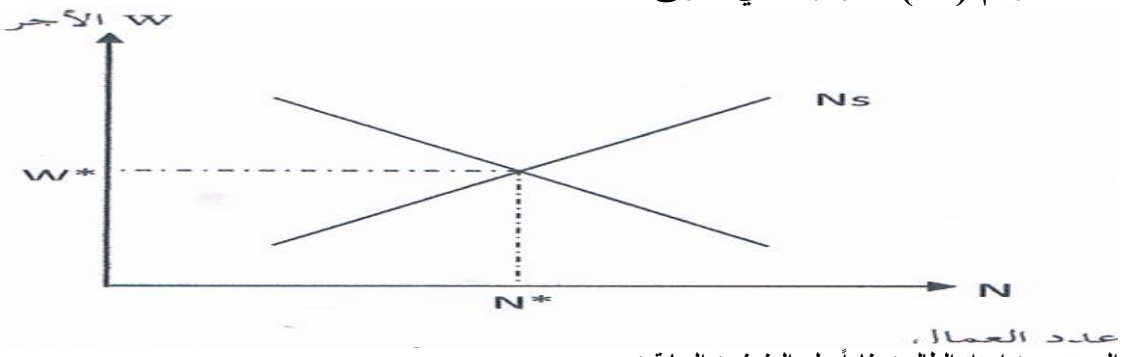
و/ التطور التكنولوجي: إن التطور التكنولوجي يمكن أن يؤثر سلبا أو إيجابا في الطلب على الأيدي العاملة وذلك حسب نوع التطور المحقق، فإذا كان التطور التكنولوجي يؤدي إلى استخدام تكنولوجيا كثيفة رأس المال في العملية الإنتاجية فهذا يؤدي إلى إحلال عنصر رأس المال محل عنصر العمل في العملية الإنتاجية وبالتالي ينخفض الطلب على العمل، العكس عندما يكون التطور التكنولوجي من النوع كثيف عنصر العمل فانه يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل بسبب ارتفاع نسبة مدخلات العمل في الإنتاج.

[1] - إسماعيل محمد هاشم ،مبادئ الإقتصاد التحليلي ،دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،بيروت، 1988 ،ص383 -385.

الفرع الخامس: التوازن في سوق العمل.

يتحدد التوازن في سوق العمل عند تقاطع منحنى العرض مع منحنى الطالب على العمل، وهكذا يتحدد حجم العمل المستخدم في السوق، ويكون ذلك وفقا للشكل التالي:

الشكل رقم (07):التوازن في سوق العمل.



المصدر :من إعداد الطالبين بناءاً على المنحنيين السابقين.

ويلاحظ من الشكل السابق أن نقطة تقاطع منحنيي طلب وعرض العمل، تقابل النقطة n* على المحور الأفقي، حيث تمثل النقطة n* مستوى العمالة عند التوازن، كما يقابلها على المحور العمودي النقطة w* و التي تمثل بدورها مستوى الأجر عند التوازن.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول البطالة.

البطالة مشكلة اقتصادية، كما هي مشكلة نفسية، اجتماعية، أمنية وسياسية، وجيل الشباب هو جيل العمل والإنتاج، لأنه جيل القوة والطاقة والمهارة والخبرة، و إن تعطيل تلك الطاقة الجسدية بسبب الفراغ، لاسيما بين الشباب، يؤدي إلى أن ترتد عليه تلك الطاقة لتهدمه نفسياً مسببة له مشاكل كثيرة، وتتحول البطالة في كثير من بلدان العالم إلى مشاكل أساسية معقّدة، ربما أطاحت ببعض الحكومات، فحالات التظاهر والعنف والانتقام توجه ضد الحكام وأصحاب رؤوس المال فهم المسئولون في نظر العاطلين عن مشكلة البطالة، وتؤكد الإحصاءات أنّ هناك عشرات الملايين من العاطلين عن العمل في كل أنحاء العالم من جيل الشباب، وبالتالي يعانون من الفقر والحاجة والحرمان، وتخلف أوضاعهم الصحية، و عجزهم عن تحمل مسؤولية أسرهم، كما تفيد نفس الإحصاءات العلمية أنّ للبطالة آثارها السيّئة على الصحة النفسية، كما لها آثارها على الصحة الجسدية.

المطلب الأول: تعريف البطالة وأنواعها.

لا شك أنه من المنطقي قبل التوصل لإعطاء تعريف شامل للبطالة لابد أولا تحديد مفهوم من هو العاطل عن العمل Unemployed. إن من أهم صفات العاطل أنه لا يعمل، لكن هذا المفهوم يعتبر غير كاف حيث هناك أفراد لا يعملون لأنهم غير قادرين على العمل وبالتالي لا يمكن اعتبارهم عاطلين عن العمل مثل الأطفال والمرضى والعجزة وكبار السن و اللذين أحيلوا على التقاعد وهم الآن يقبضون المعاشات، كما أن هناك بعض الأفراد القادرين على العمل ولكنهم لا يعملون فعلا و مع ذلك لا يجوز اعتبارهم عاطلين لأنهم لا يبحثون عن العمل not seeking work، مثل الطلبة اللذين يدرسون في الثانويات و الجامعات و المعاهد العليا ممن بلغوا سن العمل ولكنهم لا يبحثون عن عمل بل يفضلون تنمية قدراتهم و مهاراتهم بالدراسة، و لهذا لا يصح إدراجهم ضمن العاطلين. كذلك هناك بعض الأفراد

القادرين عن العمل لكن لا يبحثون عنه لأنهم أحبطوا تماما discouraged، لأن جهودهم في البحث عن العمل في الفترة الماضية لم تُجْدِ، كما أن الإحصاءات الرسمية لا تدرجهم ضمن العاطلين، و بالمقابل هناك أفراد آخرين قادرين على العمل و لكنهم لا يبحثون عن عمل لأنهم في درجة من الثراء تجعلهم في غنىً عن العمل، فهؤلاء أيضا لا يعتبرون عاطلين.[1]

الفرع الأول:تعريف البطالة.

يمكن أن تعرف البطالة على أنها:

1/ الفرق بين حجم العمل المعروض (بموجب مستويات الأجور الجارية وظروف العمل السائدة) وحجم العمل المأجور[2] .

2/ الفرق بين عروض العمل من القوى العاملة وطلب الشركات و المؤسسات من العمالة، وتكون البطالة عندما تفوق عروض العمل الطلبات، ووفقا لمكتب العمل الدولي فإن البطالين هم أشخاص يفوق سنهم قدرا معينا وتتوفر فيهم شروط محددة.[3]

3/ تعرف البطالة على أنها عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين فيه والقادرين عليه، أي أنها تعني صفة العاطل عن العمل، بشكل عام يمكن القول عن الشخص أنه عاطل عن العمل إذا توفر فيه الشرطين :القدرة على العمل والبحث عنه[4].

4/ وأدق تعريف للبطالة هو أن العاطلين عن العمل هم القادرون و المؤهلون على العمل، ومستعدون للقيام به ولكنهم عاجزون عن العثور على العمل المناسب، وأما الاقتصاديون فيعتبرون العاطلين عن العمل هم أولئك الأشخاص الذين يرغبون في العمل ولا يستطيعون أن يجدوا أي فرصة عمل تتناسب مع طبيعة مؤهلاتهم العلمية وحتى الخبرة العلمية[5].

وعلى العموم يمكن التفريق بين مفهومين للبطالة، المفهوم العلمي و المفهوم الرسمي للبطالة فيما يلي:[6]

❖ **المفهوم العلمي للبطالة:** يمكن تعريف البطالة وفقا للمفهوم العلمي بأنها الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمع قوة العمل فيه استخداما كاملا و/أو أمثلا، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع اقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه.

ووفقا لهذا المفهوم يوجد بعدين للبطالة الأول هو عدم الاستخدام الكامل للقوى العاملة، أما الثاني هو عدم الاستخدام الأمثل لها .

❖ **المفهوم الرسمي للبطالة:** وفقا لهذا المفهوم تتمثل البطالة في الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، عند مستويات الأجور السائدة، وللتوضيح أكثر يمكن الاستعانة بالشكل التالي:

الشكل رقم (08): تحديد المفهوم الرسمي للبطالة.

[1] - الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر المشكلات المعاصرة، د. رمزي زكي، عالم المعرفة، الكويت 1998، ص15.

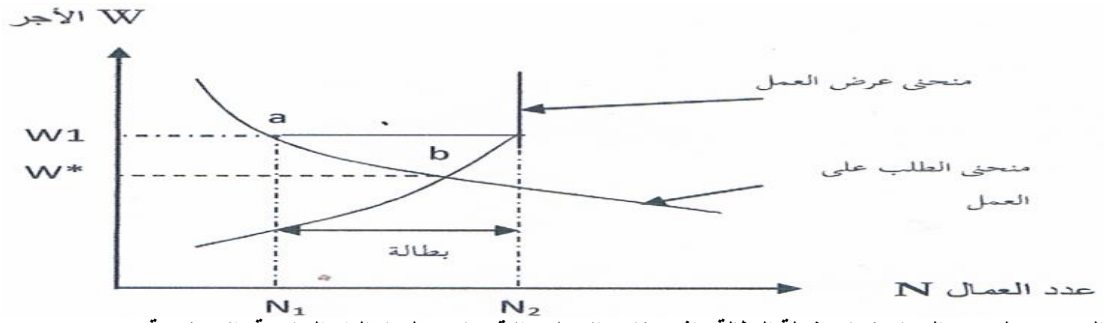
[2] - محمد طاقة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص141 .

[3] - Académie limoges, chômage, 17/01/2017, http://www.lycarsonvalbrive.aclimoges. fr/secosoc/ breve. php3?id_breve=216.

[4] - مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2000 ، ص237 .

[5] - مصطفى سلمان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص237.

[6] - علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة واثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005 ، ص8-9.



المصدر: علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة واثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005 ، ص03.

من الشكل يتضح أن منحنى عرض العمل يكون أكثر مرونة عند مستويات الأجور المخفضة، وتقل المرونة تدريجيا حتى تنعدم عند مستوى التشغيل الكامل، في المقابل فإن منحنى الطلب على العمل ذو الميل السالب وعند مستوى الأجر السائد وليكن (w1) يكون التوظيف الفعلي المحدد بالطلب على العمل هو (N1) بينما مستوى التوظيف الكامل؛ فيتمثل بالمستوى (N2) وبالتالي فإن الفرق بين المستويين يمثل حجم البطالة، وهي في الشكل ممثلة بالمسافة (N2-N1) .

يمكن تعريف البطالة وفقاً للمعيار الرسمي على أنها تلك البطالة التي تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل ومؤهلين له (بالنوع و المستوى المطلوبين) وراغبين فيه وباحثين عنه، وموافقين على الولوج فيه في ظل الأجور السائدة، ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة، ويلاحظ أن هذا التعريف هو المتفق عليه دوليا، ويقتضي أن تتوفر فيه المعايير الثلاثة الآتية معا كي يعد الفرد عاطلا خلال فترة البحث[1]:

- **أن يكون الفرد بدون عمل** : ويدخل تحت هذا المعيار الأفراد الذين تجاوزت أعمارهم السن المحددة لقياس السكان الناشطين اقتصاديا، ولا يعملون سواء كان ذلك بمقابل أجر أم لحسابهم الخاص؛
- **أن يكون الفرد متاحا للعمل** :يتضمن الأفراد الذين يرغبون في العمل ومستعدون له بأجر أو لحسابهم الخاص خلال فترة البحث؛
- **أن يكون الفرد باحثا عن العمل** :ويقوم هذا المعيار على أن يكون الفرد قد اتخذ خطوات جادة للبحث عن عمل بأجر أو لحسابه الخاص.

والهدف من تحديد هذه المعايير الثلاثة هو محاولة تقديم تعريف محدد وأكثر شمولية للبطالة يصلح للتطبيق في مختلف دول العالم.

5/ تعريف البطالة حسب المكتب الدولي للعمل: تتكون فئة البطالين من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 59 سنة، ووجدوا أنفسهم في يوم معين أو أسبوع معين في الفئات التالية[2]:

- بدون عمل :أي الذين لا يعملون مقابل أجر؛
- متاح للعمل :أي الذين باستطاعتهم القيام بالعمل فورا ؛
- يبحث عن العمل :أي الذين اتخذوا خطوات محددة خلال فترة معينة للبحث عن عمل مأجور.

6/ تعريف البطالة حسب الديوان الوطني للإحصائيات: حسب الديوان الوطني للإحصائيات ONS مصطلح" بدون عمل" يقصد به "بطال" ويتمثل في الشخص الذي يستوفي، في آن واحد على الشروط التالية[1]:

[1] - علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص3-5.

[2] - Bureau International du Travail, La normalisation du travail, (Nouvelle série 53. Genève, 1953), P 48-49.

- أن يكون في سن العمل أي ما بين 16-60 سنة؛
- بدون عمل أثناء فترة التحقيق؛
- أن يكون قام بالبحث الجاد عن العمل؛
- أن يكون متاحا ومستعدا لأي عمل أثناء فترة الإسناد.

مما سبق يمكن اعتبار فرد أنه بطال إذا كان عمره يتراوح في مجال محدد، وقادر على العمل ويبحث عنه بجدية، وكان خلال الفترة المرجعية (فترة الاستقصاء) بدون عمل.

7/ التعريف الدولي لمصطلح البطالة والموافق عليه أثناء المؤتمر الدولي الثامن لإحصائيات العمل: فيرى أن العاطلين عن العمل هم الأشخاص الذين لا يتجاوز سنهم حدا معينا ويجدون أنفسهم في يوم معين أو أسبوع معين داخل أحد الفئات التالية[2]:

✓ العمال المستفيدين من العمل والذين بلغ عقد عملهم نهايته أو أنه تعرض لتعليق مؤقت وتكون هذه الفئة في بحث عن عمل مقابل مكافئة؛

✓ الأفراد القادرين على العمل ما لم يتعرضوا إلى مرض مزمن خلال الفترة القياسية وهم بصدد البحث عن عمل مقابل مكافئة، كما أنهم لم يعملوا من قبل أو أن العمل الذي قاموا به لم يكن مأجورا أو أنهم توقفوا عن العمل لمدة معينة؛

✓ الأفراد المعاقبين بالطرد من عملهم دون تعويض ولمدة غير محددة؛ وبهذا فان الأفراد الذين لا يمكن إدراجهم ضمن فئة البطالين هم هؤلاء الذين ينتمون إلى إحدى الفئات التالية:

- الأفراد الذين يعملون لحساب عائلاتهم دون مقابل وتوقفوا عن العمل ولا يبحثون عن عمل مقابل مكافئة؛
- الأفراد الذين ينوون إنشاء شركة أو مستثمرة فلاحية لحسابهم الخاص ولم ينجزوه بعد كما أنهم لا يبحثون عن عمال بمقابل.

الفرع الثاني: أنواع البطالة.

إن كانت وضعية البطال في الدول المتقدمة منحصرة في الشروط التي قام بضبطها المكتب الدولي للعمل، فان الأمر ليس كذالك بالنسبة للدول المتخّلفة بحيث أن الحد بين عالم الشغل والبطالة صعب الفهم، كما أنه من غير الممكن الحديث عن البطالة في وجود حرف غير مضبوطة مثل البائعين المتجولين أو البيع بالعجالة كما ورد في تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2005 ، أيضا وجود حارسي سيارات واسكافيين وبعض الحرف الأخرى التي يعرفها الجميع والتي تساهم بشكل أو بأخر في الحركة الاقتصادية بما تذرفه من عوائد .فمن زاوية المجتمع وحسب أبعاد الشغل فان وضعية هذه الفئة تبقى متكافئة مع وضعية البطالين كون أن مساهماتهم في الناتج الداخلي الخام تبقى ضئيلة وإن كانت غير معدومة، وهذا نفسه ما يجعل الفرد بطالا بالنسبة إلى مفهوم التشغيل داخل الدول المتقدمة، وأما بالنسبة للدول النامية فان وضعيته تتوقف على دخله من حيث مساهماته في إعانة أسرته وفي الناتج الداخلي الخام، وهو نفسه ما يصعب مهام تحصيل أرقام صحيحة وإحصائيات دقيقة حول البطالة ويدفع الباحثين إلى التحدث عن البطالة المقّنعة. وعليه سنحاول تقديم التصنيفات المستمدة من البطالة والتشغيل الكامل والتي تنقسم حسب كثير من المهتمين إلى ثلاثة أقسام رئيسية في حين أن المتبقية فلا تكون إلا فرعية:

---

[1] - Lakel Samira, L'Emploi et le chômage en algerie, Mémoire d'ingénieur, INPS, Alger, 1998, P.10.

[2] - بلعربي عبد القادر، الجزائر بين البطالة والقطاع غير الرسمي دراسة قياسية بمنطقة تلمسان الحضرية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة، أبي بكر بلقايد تلمسان، 2009-2010، ص23.

1/ البطالة الاحتكاكية: Chômage frictionnel

هي بطالة اختيارية تنشأ بسبب الحركة المستمرة للأفراد بين مختلف المناطق والوظائف بحثا عن فرص عمل تتماشى مع ميولا تهم واستعداداتهم فهي تتوافق في ذلك مع الوقت الضروري الفاصل بين التوقف الإرادي عن النشاط ومباشرة نشاط مهني آخر، كما تنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل وأصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل، وبالمقابل فإن الحصول على فرصة عمل يستلزم وقت يتم فيه البحث عن الإمكانيات المتاحة والمفاضلة بينهم.

والملاحظ أنه كلما توفرت المعلومات لدى الطرفين كلما انخفضت المدة التي يتعطل فيها الباحث عن العمل وقصرت الفترة التي ينتظر فيها صاحب العمل حتى تتوفر له العمالة المطلوبة، ويندرج ضمن هده الفئة الأجراء الذين يتركون نشاطاتهم المهنية والمتوافدين الجدد إلى سوق العمل من الذين انهوا دراستهم والعائدون إلى سوق العمل بعد فترة انقطاع، وغالبا ما يكون هذا النوع من البطالة ممتدا لفترات قصيرة مما يساعد على رفع مستوى الكفاءة في الاقتصاد.

ويشير هذا النوع من البطالة إلى وجود أفراد يبحثون عن عمل لأول مرة أو يبحثون عن وظيفة أفضل من سابقتها، وهنا يرتبط مفهومها بالتفتيش أو البحث عن وظيفة مناسبة ويطلقون عليها" بطالة البحث".[1]

2/ البطالة الهيكلية: Chômage structurel

هذا النوع من البطالة ، يقدم تفسيرات أفضل للوضعية المعاشة، هي تحدث عندما يتحقق نوع من الاختلال الهيكلي على مستوى المناطق أو القطاعات الإنتاجية وأنواع العمل المختلفة في المجتمع مما يؤدي إلى إحداث اختلال بين العمالة والطلب عليها، فقد يرتفع الطلب على العمالة في إحدى القطاعات وينخفض في الأخرى، نفس ما حدث في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة أين انتعشت الصناعات النسيجية عالية التكنولوجيات التي أدت إلى تزايد الطلب على اليد عاملة عالية التأهيل الفني والمهارة، حدث هذا في نفس الوقت الذي تراجعت فيه الصناعات التقليدية وتراجع الطلب على العاملين فيها.

فالبطالة الهيكلية ناجمة عن تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد تجعل إمكانيات ومؤهلات الأفراد العاملين غير مناسبة للمجتمع بسبب تغير هيكل الاقتصاد ككل مما يجعل من التعطل أمرا طويل المدى نسبيا هذا إذا ما اختاروا إعادة التأهيل والتأقلم مع الوضع الجديد وهي النوع السائد في الجزائر، كما يعود سبب حدوث البطالة الهيكلية إلى عدم مرونة السياسة الجبائية أو الأنظمة المتبعة بقدر كاف يساهم في توسيع أنشطة الملتزمين ويحفزهم على خلق وظائف جديدة كما أنها تحدث بسبب افتقار البطالين إلى مهارات وخبرات تمكنهم من ممارسة الوظائف الجديدة.

كما تدعى بالبطالة البنيانية، ويشير هذا النوع إلى البطالة الناشئة عن تغيرات هيكلية في النشاط الاقتصادي بحيث تصبح مؤهلات الأفراد العاطلين غير متوافقة مع متطلبات الوظائف الشاغرة بالرغم من تساوي كليهما في العدد، ومن أهم أسباب ظهورها نجد:

- التغيرات في هيكل الطلب: يترتب على زيادة الدخول الحقيقية للأفراد، زيادة الطلب على السلع وخاصة السلع الكمالية والحديثة منها عن السلع التقليدية (نقص الطلب على السلع التقليدية)، مما يؤدي إلى ظهور بطالة هيكلية في الحالة الثانية دون إمكانية استيعابها في الأولى؛

[1] - محمد علي الليثي و آخرون، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 1997 ، ص257-258.

- التقدم الفني (التكنولوجي) المطرد: يؤدي التقدم التكنولوجي إلى استخدام فنون إنتاجية ونوعيات جديدة من السلع تحل محل الفنون الإنتاجية و السلع القديمة، ويترتب على ذلك تسريح العمال في الحالات الأخيرة، دون أن يكونوا قادرين على الالتحاق بالوظائف التي استحدثها التطور التكنولوجي لاختلاف مؤهلاتهم؛
- التغير في الهيكل العمري للسكان وزيادة نسبة صغار السن والإناث في القوة العاملة: مع زيادة النمو السكان تزداد نسبة الشباب صغار السن حديثو التخرج و الإناث في قوة العمل وهي فئات قليلة الخبرة، مما يترتب عليه زيادة البطالة الهيكلية بين تلك الفئات لعدم توافر الخبرات و المؤهلات اللازمة لشغل الوظائف الشاغرة لديهم[1].

3/ البطالة الدورية: Chômage Cyclique

يرتبط هذا النوع من البطالة بالدورة الاقتصادية حيث تضم هذه الأخيرة مرحلتين:

مرحلة رواج، يتجه فيها حجم الشغل والتوظيف إلي التزايد والتوسع حتى يصل إلى منتهاه ببلوغه نقطة الذروة (قمة الرواج) ليبدأ النشاط الاقتصادي بعدها في الهبوط فيدخل النشاط الاقتصادي مرحلة انكماش وما أن يبلغ الهبوط منتهاه بالوصول إلى نقطة القاع حتى يبدأ النشاط في الارتفاع والتوسع، وعادة ما تؤدي فترات الانكماش إلي تراجع حاد في المشتريات من السلع المختلفة وتزداد المخزونات غير المرغوب فيها فيكون رد فعل أرباب العمل بذلك هو خفض الإنتاج الذي يترتب عنه انخفاض الدخل الوطني والإنفاق الاستثماري و من تم انخفاض الطلب على العمالة و يأخذ هذا الانخفاض في البداية صورة خفض ساعات العمل ليليه تسريح العمال ومن تم ارتفاع معدل البطالة، وبشكل دقيق فان البطالة الدورية تحدث نتيجة انخفاض مستوى النشاط خلال الدورة التجارية أو الاقتصادية، أي أنها تظهر عندما ينخفض الطلب الكلي على العمالة وعلى مستوى الاقتصاد في المجموعة ويعود السبب في ذالك إلى:

- عدم كفاية القدرة الشرائية للأفراد المستهلكين؛
- نقص الطلب على السلع الإنتاجية مع كل ما تحمل من أسباب تتمثل في انخفاض معدل الربح .

كما يمكن تقسيم البطالة إلى أشكال فرعية مثل:

✓ **البطالة القسرية (الصريحة):** تتمثل في وجود أفراد قادرين على العمل ولا يشغلون أية وظائف، وبالتالي يكون وقت العمل بالنسبة لهم صفرا، وإنتاجيتهم معدومة، وتمثل البطالة السافرة أكثر أشكال البطالة ذيوعا بوصفها الصورة الواضحة للبطالة، ويمكن التمييز بين نوعين من البطالة السافرة، البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية.

- **البطالة الإجبارية:** Chômage Involontaire

وتعتبر البطالة إجبارية عندما لا توجد وظائف للأفراد من القوى العاملة رغم أنهم مؤهلون ويرغبون في العمل بالنوعية السائدة في السوق وبالأجر الممنوح، ويمتد هذا النوع من البطالة ليشمل غالبية القطاعات والأنشطة الاقتصادية في المجتمع، كما أنها لا تنحصر في مهن أو تخصصات علمية معينة، ويظهر هذا النوع من البطالة عقب إخفاق النظام الاقتصادي في تدارك أو في امتصاص كمية العمل المتاحة عند مستوى الأجر الجاري حتى ولو كان الأفراد غير العاملين قادرين وراغبين في العمل، وحسب" **كينز**" فانه يكون هناك

[1] - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، دار معيد للكتب، مصر، 1997 ، ص 236-238.

بطالين لا إراديين إذا حدثت زيادة خفيفة في مستويات أسعار السلع الاستهلاكية أمام الأجر الاسمي.[1]

- **البطالة الاختيارية أو الإرادية:** Chômage Volontaire

تنشأ عند عزوف فئة من القوى العاملة عن العمل بسبب تدني مستويات الأجور السائدة أو لأسباب شخصية، اجتماعية أو جغرافية غير أن هذا النوع من البطالة يختفي بمجرد ظهور وظائف مناسبة ذات أجور عالية تتوافق ومؤهلات هؤلاء العاملين .

كما تنشأ هذه الأخيرة حين يختار العامل الفراغ و يرفض بإرادته ومعرفته تلك الوسائل أو السبل التي لو اتبعها لاستطاع أن يحصل على عمل،[2] ومن أمثلة على ذلك الأغنياء العاطلون، الفقراء المتسولون والأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون عن أجور عالية فيها ولا يرغبون في الالتحاق بوظائف مماثلة بأجور اقل لتعودهم على الأجور المرتفعة.[3]

✓ **البطالة الموسمية:** Chômage Saisonnier

وتشمل جملة النشاطات غير الثابتة، وهي تعود إلى التذبذب في حجم ومدى النشاط الاقتصادي على مدار السنة أي أنها تتمثل في زيادة عرض العمال خلال مواسم معينة من السنة كفترات تخرج الطلبة من الجامعات أو العاملين في الزراعة أو الفنادق أين يشتد الطلب على العمالة التي تبقى في حالة بطالة قبل انطلاق وبعد انقضاء الموسم.

وتنشأ هذه البطالة بسبب قصور الطلب على العمال في مواسم معينة، وتنتشر أكثر في الدول النامية كثيفة السكان التي تعتمد بدرجة كبيرة على اليد العاملة في العملية الإنتاجية كالنشاط الزراعي، حيث يزداد الطلب على العمال في مواسم الزراعة و الحصاد وما بين تلك الفترتين يكون جزء من العمال في حالة تعطل.[4]

✓ **البطالة المقنعة:** Chômage Déguisé

لقد استخدم مصطلح البطالة المقنعة ولأول مرة من طرف الاقتصادي" **روبينسون**" خلال أزمة الثلاثينيات، وبعدها قام " **نوركس**" بربطها بوضعية قطاع الفلاحة داخل دول العالم الثالث، ويقصد بالبطالة المقنعة زيادة حجم المشتغلين في مؤسسة ما أو في قطاع ما عن الحد اللازم للإنتاج بكفاءة، حيث أن العدد الزائد يؤدي إلى تخفيض الإنتاجية الحدية لوحدة العمل إلى درجة تصبح فيها مساوية للصفر وسالبة أحيانا، وبالتالي فان اقتطاع هذا الجزء لا يؤثر على حجم الإنتاج ويعني ذلك[5]:

- عمالة زائدة غير ضرورية، قد يؤدي وجودها إلى التأثير السالب على عملية الإنتاج؛
- فالتشغيل غير الكامل لجزء من القوى العاملة يؤدي إلى عدم الاستفادة من كل المهارات المتاحة والممكنة للعاملين في أداء الأعمال التي يشغلونها مع بقاء القدر المتبقي دون استغلال، ويتمثل ذلك إما في انخفاض ساعات العمل الفعلية التي يعملها العامل أو في تدني إنتاجيته، أو في المحدودية البالغة للمهام الموكلة إليه، وذلك كله قياسا بالمعدلات السائدة محليا أو دوليا في ذات الفرع من الإنتاج محل الاعتبار، كما يمكن اعتبار البطالة المقنعة على أنها مقدار قوة العمل التي لا تعمل بشكل فعلي في النشاط المنتج.

---

[1] - علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره،ص17 .
[2] - محمد طاقة وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص142 .
[3] - عبد القادر محمد عبد القادر عطية 1997 ، مرجع سبق ذكره، ص231 .
[4] - علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص16 .
[5] - نفس المرجع، ص30.

إن البطالة المقنعة توجد حيث يعمل الأفراد بأقل من الطاقة الإنتاجية المفترضة لهم، أو في حالة وجود أعداد من العاملين في بعض القطاعات دون أن يترتب على وجودهم ناتج صافي أو إضافي، بل في بعض الأحيان يترتب عن توظيفهم نقص الناتج الكلي (قانون تناقص الغلة)، أي أنه من الممكن الاستغناء عنهم ولا يؤدي ذلك إلى نقص في الناتج الكلي، و البطالة المقنعة لا تظهر غالبا في النسبة المئوية لمجموع البطالة، لأن أكثر إحصائيات البطالة تشير فقط إلى عدد الأفراد العاطلين عن العمل كليا.[1]

- ✓ **البطالة الفنية:** ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة لترك بعض العاملين عملهم لينتقل إلى عمل آخر أو منطقة أخرى، وهكذا خلال هذه الفترة يكون الفرد في حالة بطالة، ومن الأمثلة أيضا قد يتم الاستغناء عن بعض العمال بسبب التحسينات التي تطرأ على نظام العمل من مكائن أو طرائق الإنتاج[2].
- ✓ **البطالة المؤقتة:** يشير هذا النوع من البطالة إلى هؤلاء الذين ينتقلون من عمل لآخر، من مهنة لأخرى أو من مشروع لآخر، و يتضح هذا المثال أكثر من خلال العمالة التي تعمل في تركيب المصانع الجديدة من ذوي التخصصات في هذا المجال، وهذا النوع من العمالة يضطر إلى الانتظار بعض الوقت بين عمل و آخر، أو ترك العمل من جهة و الالتحاق به في جهة أخرى.[3]

المطلب الثاني: قياس البطالة.

شكلت البطالة مصدر قلق اجتماعي جرى على نطاق أوروبا الصناعية بأكملها، حيث بدأ التفكير جديا في البحث عن معيار لقياس البطالة وأول من بدأ بذلك هو المجلس الأعلى للعمل بفرنسا حيث قام بإجراء دراسة شاملة لهذه المشكلة احتوت دراسة الإحصاءات المتعلقة بالبطالة وتقدير التكاليف اللازمة لإدارة صندوق رسمي للتأمين ضد البطالة.

وامتدت الدراسة إلى الدول الأجنبية وتبين لفرنسا أن عدم قابلية اتخاذ الإحصاءات للمقارنة وأثيرت هذه المشكلة في دورة 1895 للمعهد الإحصائي الدولي في بيرن، ودعا إلى تنظيم الإحصاءات الدولية المتعلقة بالبطالة، وفي عام 1919 تأسست منظمة العمل الدولية (ILO) وتم تحديد معايير البطالة سنة 1925 المتمثلة في التالي:[4]

- ✓ عدد العمال المؤمنين ضد البطالة.
- ✓ عدد الأشخاص الذين يتلقون إعانة عن البطالة.
- ✓ جملة الإعانات المدفوعة خلال السنة.

وبعد الكساد الذي حصل في الثلاثينات من القرن الماضي، انتقل التركيز من البطالة كمشكلة اجتماعية إلى خلق فرص عمل كمهمة اقتصادية. وكان الشاغل الرئيسي للولايات المتحدة هو قياس عدد الأشخاص الباحثين عن العمل، وذلك للحصول على بيانات حديثة، وأدى ذلك إلى وضع ما يعرف بإطار قوة العمل وإلى القياس المشترك للعمالة والبطالة .

وفي عام 1947 بمناسبة المؤتمر السادس لإحصائي العمل لـ Ilo، أدخل قياس العمالة والبطالة بناءا على إطار قوة العمل. ومنذ ذلك التاريخ أدخلت بعض التعديلات على

---

[1] - محمد طاقة وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 143.

[2] - صديق الشريف، عقود ما قبل التشغيل و اكتساب هوية العامل، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية جامعة الجزائر، 2007 ، ص3 .

[3] - نفس المرجع، ص4.

[4] - د أ. منصور أحمد منصور، تخطيط القوى العاملة بين النظرية والتطبيق، وكالة المطبوعات، الكويت، 1975، ص15.

المعايير الدولية واستمرت حتى سنة 1982، حيث اعتمدت المعايير السارية في الوقت الحالي (Ilo) 1983.[1]

إنّ الهدف الرئيسي من قياس البطالة هو الحصول على مؤشر شامل عن الأداء الاقتصادي وأوضاع السوق، ويدل ارتفاع مستوى البطالة على انخفاض عرض العمل أي أن الاقتصاد الوطني بكامله لا يعمل كما يجب، ومعدل البطالة هو عبارة عن نسبة الأشخاص الذين لا يعملون إلى مجموع قوة العمل وحجم قوة العمل يساوي عدد العاملين + عدد العاطلين.

الفرع الأول: مصادر البيانات.

اعتماد مسوح الأسر المعيشية أكثر ملائمة لقياس البطالة وفقا لمعايير دولية متعلقة بإحصاءات البطالة هو أن تكون قابلة للتطبيق من حيث المبدأ، إذا قورنت بغيرها من المصادر مثل سجلات التأمين ضد البطالة أو سجلات مكاتب التوظيف. حيث يعتبر مسح الأسر المعيشية المصدر الوحيد الذي من خلاله يتم قياس مشترك للعماله والبطالة كما يقتضي إطار قوة العمل. يشترط في المسوح أن تصمم الاستبيانات تصميما سليما وأن تغطى كل سكان البلد وكل فئات العاملين، ويجب ربط النتائج المحصل عليها بالخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأفراد والعائلات، والأسر المعيشية والتي تحصل عليها من نفس المسح، وهذه الإمكانيات تكون عموما محدودة جدا في حالة مصادر البيانات الأخرى.

سجلات التأمين ضد البطالة، وسجلات مكاتب التوظيف تتوفر بسهولة ويسر لدى الجهات الإدارية وتستخدمها معظم الدول الصناعية وبعض الدول النامية لحساب البطالة بتكاليف تكاد لا تذكر، وبعض الدول تستغل العدد الكبير من المعلومات المتوفرة في السجلات الإدارية المعتادة فتستخدمها لتستخلص منها إحصاءات البطالة في المناطق الصغيرة، لكن بيانات البطالة المسجلة ليست لها أهمية عامة كمصدر من مصادر البيانات القابلة للمقارنة دوليا. وفي كثير من الدول النامية منها لا توجد حتى الآن أي نظم للتأمين ضد البطالة أو أية مكاتب لتبادل العمالة، وأن وجدت فإن مجال تغطيتها غالبا ما يكون ناقصا ومقصورا على بعض المناطق وبعض الفئات السكانية.[2]

وزيادة على ذلك، فإن اعتماد آية نتائج إحصائية على النصوص والأحكام القانونية والإدارية والتنظيمية والأحكام التي تختلف من بلد إلى آخر، وتكون عرضة للتغيير مع الزمن بالإضافة إلى اختلاف التعريفات تجعل هذه المصادر غير ملائمة لتطبيق المعايير الدولية وتحد من قابليتها للمقارنة، بيانات القوى العاملة بالعينة: تتميز بكونها تصدر بشكل شبه سنوي إلا أنه يعاب عليها تغيرات العينة.

الفرع الثاني: التعريف القياسي للبطالة.

[1] - المواد 3،5،6،7،8، مكتب العمل الدولي جونيف موسوح السكان الناشطين اقتصاديا، العمالة والبطالة، 1996، 95-110.
[2] - د. محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة: أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القوي في ظل الجات والعولمة، مصر، 2003، ص05.

حسب منظمة العمل الدولية (ILO) (1983) تم التعريف القياسي للبطالة وفقا لثلاثة معايير لا بد من توفرها في وقت واحد، هي بدون عمل، ومتاح في الوقت الراهن للعمل ويبحثون عن عمل، خلال فترة مرجعية محددة كما يلي:[1]

1/ معيار بدون عمل: ويعني انعدام تام للعمل أثناء الفترة المرجعية. ولم يكن غائبا عن العمل بصفة مؤقتة، وهذا المعيار يضمن الفصل بين حالة العمالة وحالة البطالة. وبالتالي لا يمكن تصنيف الشخص الذي يقوم بعمل عارض في الوقت الذي كان يبحث فيه عن عمل بأنه بطال.

2/ معيار يبحث عن عمل: ويعني اتخاذ خطوات محددة في فترة قريبة محددة أيضا للبحث عن عمالة بأجر أو عمالة للحساب الخاص. هذا المعيار **لا** يأخذ مدة العمالة ونوعها بعين الاعتبار، ويشمل هذا المعيار البحث عن عمالة للحساب الخاص، أو عمالة بدوام جزئي، أو مؤقت أو موسمي أو عمل وقتي ويشمل عموما أي نوع من العمل تعتبره المعايير الدولية نشاطا اقتصاديا، ومفهوم النشاط الاقتصادي المعتمد من طرف المؤتمر الدولي لـ ((Ilo 1982) لقياس السكان الناشطين اقتصاديا، يعرف بدلالة إنتاج السلع والخدمات وفق نظام الحسابات الوطنية التابع للأمم المتحدة.

وطبقا للمعايير الدولية، فإن الخطوات المحددة للبحث عن عمل يجب أن تكون قد اتخذت ضمن فترة قريبة محددة، ولا بد أن تحدد استبيانات المسموح طول مناسب لفترة بحث العمل في ضوء الظروف الوطنية لكل بلد ومراعاة الفوارق الزمنية في طلبات الوظائف لكل بلد.

3/ معيار الإتاحة: لكي يصنف كعاطل يجب أن يكون متاحا للعمل يعني قادرا أو مستعدا للعمل إذ توفرت له الفرصة، ويستبعد الذين لا يستطيعون البدء في العمل في تاريخ لاحق بسبب بعض العراقيل، لأن ضم غير المتاحين يؤدي إلى رفع معدل البطالة.

فترة الإتاحة: وفقا للمعايير الدولية صيغت الإتاحة أثناء الفترة المرجعية المحددة عادة بأسبوع أو يوم واحد، لكن في الحقيقة كثير من الدول تفضل زيادة 15 يوم أو الأسبوعين التاليين، لأن كل الأشخاص ليسوا قادرين على البدء في العمل فور عرضه عليهم.

الفرع الثالث: كيفية قياس البطالة.

يعد معدل البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية وتقيم فعالياتها ولا يمكن علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي لها، تقوم الدول خاصة المتقدمة بحساب معدلات البطالة بصفة دورية ومنتظمة كأن تكون شهرية أو فصلية أو سنوية وذلك بإتباع أسلوب العينات وليس الإحصاء العام، نظراً لما يتطلبه ذلك من وقت طويل وتكاليف باهظة، يتم أخذ عينة ممثلة من الفئة النشطة من السكان ويقدر من خلالها عدد العاطلين عن العمل ثم يحدد معدل البطالة.

عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية، كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع (الفئة النشطة) عند نقطة زمنية معينة وذلك باستخدام الصيغة التالية:[2]

[1] - . محمد علاء الدين عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص06-09.

[2] - Gregory. N. M, (2006), " Macroéconomie ", De Boeck, Paris, 3 eme édition, p 42.

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{الفئة النشطة}}.100$$

أو كما ذكرنا في المبحث السابق:

$$TC = \frac{STR}{PA}.100$$

حيث:

TC: معدل البطالة.

STR: عدد الأفراد العاطلين.

PA: عدد السكان النشطين=عدد الأفراد المشتغلين+عدد الأفراد العاطلين أي:

PA=PO+STR

تتكون الفئة النشطة من الأفراد الذين هم في سن العمل القادرين والراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا يعملون، إذاً:

الفئـة النشطـة= العاملـون +العاطلـون

يقصد بالعاملين كل من يشتغل عملاً بدوام كامل أو جزئي وحتى إن كان يعمل ساعة أو ساعتين باليوم مقابل أجر عند الغير أو في مؤسسة، وأما العاطلون فهم الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه، ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم.

أما بالنسبة للأفراد الذين يستبعدون من الفئة النشطة هم[1]:

- الأفراد دون سن معينة : وهم الأفراد الذين دون سن العمل القانوني وهو 15-16 سنة فما دون ذلك، وهو الأمر الذي يختلف من دولة إلى أخرى؛
- الأفراد فوق سن معينة : هي سن التقاعد أو المعاش،وهو 65 سنة فما فوق؛
- الأفراد من فئات معينة:

– هي الفئات غير القادرة على العمل لأسباب مختلفة مثل المرضى والعجزة وطلبة المدارس؛

– الأفراد الذين لا يطالبون المجتمع بوظائف رغم مقدرتهم على العمل مثل ربات البيوت أو الأفراد الذين لا يبحثون عن العمل ولا يرغبون فيه وذلك باختيارهم في ظل الأجور السائدة؛

– الأفراد الذين يتوقفون عن البحث عن العمل بسب حالة اليأس التي تصيبهم نتيجة عدم توفر فرص العمل المناسبة لهم.

الفرع الرابع: انتقاد طريقة حساب معدل البطالة.

إن مثل هذه الإحصاءات عن البطالة باستخدام الصيغة السابقة الذكر قد لا تتوفر فيها الدقة والمعلومات الكافية عن البطالة، خاصة في الدول النامية لهذا نجد انتقادات مختلفة حول طريقة حساب معدلات البطالة لعدة أسباب نذكر أهمها:[2]

- قد تكون معدلات البطالة المحتسبة بهذه الطريقة أعلى من المعدلات الحقيقية، نظراً لصعوبة التعرف على توفر القدرة والرغبة والاستمرار في البحث للأفراد العاطلين عن العمل؛

[1] - علي عبد الوهاب نجا، "البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها :دراسة تحليلية تطبيقية"، الدار الجامعية الإسكندرية، 2005، ص12.

[2] - نزار سعد الدين عيسى وإبراهيم سليمان قطف، "الاقتصاد الكلي :مبادئ وتطبيقات"، دار الحامد للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، 2007، ص 245.

- يزداد عدد العمال الذين يعملون أقل من عدد الساعات اليومية المعتادة في فترات الركود أي أن استخدامهم غير الكامل إما لعدم وجود عمل يشغلهم خلال الساعات اليومية وهو ما يطلق عليه بالبطالة المقنعة أو لكونهم يعملون بدوام جزئي أو متقطع والسبب في ذلك، غالباً، كون أصحاب العمل لا يفرطون بعمالهم المدربين أو الماهرين بمجرد انخفاض الطلب على إنتاجهم وإنما يحافظون عليهم لحين انتعاش الحالة الاقتصادية وهم يمثلون إمكانيات فائضة وغير مستغلة لا تظهرها معدلات البطالة الإجمالية،
- لا تعطي معدلات البطالة الإجمالية صورة واضحة للبطالة في القطاعات المختلفة، لذا يستحسن العمل على احتساب معدلات البطالة للأعمار المختلفة أو بالنسبة للرجال أو النساء، لفئات اجتماعية مختلفة ولقطاعات اقتصادية منفصلة كقطاع الإنشاءات والقطاع الصناعي أو الزراعي أو التجاري ولفئات الأعمار المنفصلة للقوة العاملة للوقوف على الوضع الحقيقي للبطالة وتأثيراتها الاجتماعية؛
- لا تعتمد تأثيرات البطالة في المجتمع على المعدل الإجمالي فحسب وإنما أيضاً على الفترة التي يبقى العامل خلالها بدون وكلما تطول هذه الفترة تكون عمل بحيث يصعب التعرف على تلك الفترة، تأثيرات البطالة أكثر حدة وأكثر مأساوية؛
- أن معدلات البطالة لا تؤشر البطالة الحقيقية لأن إجمالي القوى العاملة يتغير مع تغير حالة النشاط الاقتصادي حيث ينخفض من يرغب في العمل في حالة الركود الاقتصادي، بحيث لا يشجع الوضع على دخول عمال جدد إلى القوى العاملة ولا يشجع العمال العاطلين على الاستمرار بالبحث عن فرص العمل، ويحصل العكس في حالة الانتعاش الاقتصادي، وهو الأمر الذي يؤثر على نسبة البطالة.

على الرغم من بساطة الصيغة لحساب معدلات البطالة والانتقادات الموجهة لها باتصافها بعدم الدقة إلاّ أنها الصيغة التي تعتمد وتأخذ بها جميع الدول، وكذلك منظمة العمل الدولية عند المقارنة بين معدلات البطالة فيما بين الدول المختلفة وفي داخل الدولة الواحدة على مدى الفترات الزمنية المختلفة[1].

إن قياس البطالة يكون أكثر صعوبة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة وذلك للأسباب التالية[2]:

- ضعف الجهاز الإحصائي وعدم توفر بيانات سليمة لدى الجهات الرسمية والتي يستدل منه على حجم البطالة وذلك لعدم وجود إعانات تحفز المتعطلين على تسجيل أنفسهم من ناحية، أو لعدم توفر وسائل ملائمة لجمع المعلومات على النحو يسمح بتكوين قواعد بيانات يمكن الاعتماد عليها من ناحية أخرى؛
- الوزن النسبي لما يسمى بالاقتصاد الخفي أو الموازي غير القانوني أكبر في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، ولا تدخل أنشطة هذا الاقتصاد في الإحصاءات الرسمية، ومن ثم فإن البيانات المتعلقة بهذا القطاع في الدول النامية تكون أقل من حقيقتها؛
- عدم وجود إحصاءات وبيانات دقيقة عن القطاع غير المنظم في الدول النامية، وهو عادة قطاع حضري يضم المشروعات الصغيرة والحرفيين العاملين لحسابهم الخاص ومحلات الإصلاح والمقاهي وما شابه ذلك، رغم زيادة الوزن النسبي لهذا القطاع في الدول النامية.

[1] - فليح حسن خلف، " الاقتصاد الكلي"، جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007 ، ص336 .
[2] - علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص12.

تختلف طريقة قياس معدل البطالة من دولة إلى أخرى ويتمثل أهم الاختلافات باختصار في النقاط التالية:[1]

- السن القانوني للعمل وسن التقاعد أي الحد الأدنى والحد الأعلى لعمر العامل، حيث تختلف الحدود حسب تشريعات في كل بلد وذلك لقياس السكان النشطين؛
- الفترة الزمنية المحددة للبحث عن عمل، حيث أن بعض الدول تحددها بأربعة أسابيع كما هو الشأن بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، بينما تحدد بأسبوع واحد في اليابان وأسبوعين في كندا حتى يحسب الفرد متعطلاً؛
- كيفية التعامل إحصائياً مع الخرجين الجدد، وكذلك مع الأفراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة أو ما يعرف بالعمالة الموسمية أو المؤقتة؛
- تبيان مصادر البيانات المستخدمة في قياس معدل البطالة، حيث تعتمد بعض الدول على تعداد السكان فيها، بينما يعتمد الآخر على مسوح العمل كالعينات، ودول أخرى تلجأ إلى إحصائيات مكاتب العمل من خلال إعانات البطالة المقدمة للعاطلين.

المطلب الثالث: أسباب البطالة وآثارها.

بعدما تطرقنا إلى تعريف البطالة، أسبابها وقياسها نتعرف فيما يلي على الأسباب التي تؤدي إلى نشوء البطالة أو حتى زيادة حدتها والتي بدورها تؤدي إلى آثار وخيمة على الاقتصاد من كل مستوياته وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: أسباب البطالة.

تعدُّ البطالة مِنْ أهمّ الأزمات التي تُهدّدُ استقرار المُجتمعات، وتوجدُ مَجموعةٌ مِنَ الأسبابِ التي تُؤدّي إلى ظهورها، والتي تختلفُ مِنْ مُجتمعٍ إلى آخر، ومِنْ أهمها: الأسبابُ السياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة، ولكلٍّ منها مُؤثراتٌ ونَتائجُ سلبيّةٌ تُؤثّرُ على المُجتمع. ونقدم فيما يلي عرضا مختصرا عن هذه الأسباب[2] :

1/ الأسباب السياسيّة: الأسباب السياسيّة للبطالة هي كافّةُ المُؤثّرات المُرتبطة بالبطالةِ والمُتعلّقة في السّياسةِ الخاصّة لدولةٍ ما، ومِن أهمها:

- ✓ انخفاضُ القدرةِ على دعمِ قطاعِ الأعمال من جانب الحكومات المختلفة، انتشارُ الحروب والأزمات الأهليّة في الدّول؛
- ✓ غياب تأثير التّنمية السياسيّة على الوضع الاقتصاديّ والاجتماعيّ في الدُّولِ النّامية.

2/ الأسباب الاقتصاديّة: الأسباب الاقتصاديّة للبطالة من أكثر الأسباب انتشاراً وتأثيراً على البطالة، والتي تُؤدّي إلى رفع مُعدّلاتها الدوليّة، ومن أهمّ هذه الأسباب:

- ✓ زيادة عدد المُوظّفين مع قلّة الوظائف المعروضة، وهي من المُؤثّرات التي تنتجُ عن الرّكودِ الاقتصاديّ في قطاع الأعمال، وخصوصاً مع زيادة أعداد خريجِي الجامعات، وعدم توفير الوظائف المُناسبة لهم؛
- ✓ الاستقالة من العمل والبحثُ عن عملٍ جديد؛ وهي بطالةٌ مُؤقّتة، والتي تشملُ كلّ شخصٍ تخلّى عن عمله الحالي بهدف البحث عن عملٍ غيره، ولكنّه يحتاجُ إلى وقتٍ طويل للحصول على عمل، لذلك يُصنّفُ في فترةِ بحثه بأنّه عاطلٌ عن العمل؛
- ✓ استبدالُ العمال بوسائل تكنولوجيّة كالحاسوب، والتي أدّتْ إلى زيادةِ المَنفعة الاقتصاديّة على الشّركات بتقليل نفقات الدّخل للعمّال، ولكنّها أدّتْ إلى ارتفاعِ نسبة البطالة؛

[1] - نفس المرجع، ص13-14.

[2] - جمال حسن، أحمد عيسى السراحنة، مشكلة البطالة وعلاجها، دار اليمامة للطبع والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2000 ، ص176-181 .

- ✓ بعض السياسات الاقتصادية المرتبطة بعملية التنمية تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة فقد اهتمت بلدان نامية كثيرة خلال الستينات والسبعينات بتنمية الصناعات الكبيرة التي تعتمد على تقنيات حديثة مكثفة لرأس المال أي موفرة للعمل وبالتالي كانت ظاهرة البطالة تزداد حدة مع عملية تنمية النشاط الإنتاجي بدلا من انخفاضها؛
- ✓ تنتاب البلدان النامية حالات من الركود الاقتصادي في بعض السنوات بسبب ظروف أو سياسات اقتصادية فعندما يحدث ركود اقتصادي في البلدان المتقدمة ينجم عنه ركود اقتصادي في البلدان النامية، فالبلدان المتقدمة تستورد جانبا كبيرا من السلع الأولية من البلدان النامية فحينما يحدث الركود في البلدان المتقدمة وترتفع معدلات البطالة يحدث ركود أيضا في البلدان النامية وترتفع معدلات البطالة فيها عن المعدلات السائدة؛
- ✓ تفاقم آثار الثورة العلمية والتكنولوجية على العمالة حيث حلت الفنون الإنتاجية المكثفة لرأس المال محل العمل الإنساني في الكثير من قطاعات الاقتصاد القومي ومن ثم انخفاض الطلب على عنصر العمل البشري؛
- ✓ انتقال عدد من الصناعات الموجودة بالبلاد الرأسمالية المتقدمة إلى الدول النامية، من خلال الشركات الدولية للاستفادة من العمالة الرخيصة في البلاد مما أثر على أوضاع العمالة المحلية في هذه الصناعات في البلاد الرأسمالية المتقدمة؛
- ✓ لجوء الكثير من الحكومات الرأسمالية إلى انتهاج سياسات انكماشية، فكان طبيعياً أن يتم تحجيم الإنفاق العام الجاري الاستثماري في مختلف المجالات؛
- ✓ الاستعانةُ بموظّفين من خارج المُجتمع، وهي التي ترتبطُ بمفهوم العمالة الوافدة سواءً في المِهَن الحرفيّة، أو التي تحتاجُ إلى استقدامِ خُبراءٍ من الخارج، ممّا يُؤدّي إلى الابتعادِ عن الاستعانةِ بأيّ مُوظّفين أو عمّال مَحليّين.

3/ الأسباب الاجتماعيّة: الأسباب الاجتماعيّة للبطالة هي الأسباب المُتعلّقةُ بالمجتمع الذي يتأثّرُ بكلٍّ من الأسباب السياسيّة والاقتصاديّة الخاصّة بالبطالة، ومن أهمّ الأسباب الاجتماعيّة:

ارتفاع مُعدّلات النموّ السُكانيّ مع انتشارِ الفقر، بمعدلات أكبر من البلدان المتقدمة ومن ثم نمو قوة العمل بمعدلات أكبر مما يستلزم خلق فرص متزايدة باستمرار، وهذا لا يتحقق في غالبية البلدان النامية وهو الذي ما يُقابله عدم وجود وظائفَ أو مِهَن كافية للقوى العاملة، فكما هو معلوم فان إن ارتفاع عدد السكان دون القدرة على استثمارهم في عملية الإنتاج يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة ؛

- ✓ غياب التنميّة المَحليّة للمُجتمع، والتي تعتمدُ على الاستفادةِ من التّأثيرات الإيجابيّة التي يُقدّمها قطاع الاقتصاد للمُنشآت؛
- ✓ عدم الاهتمامِ بتطوير قطاعِ التّعليم، ممّا يُؤدّي إلى غيابِ نشر التّثقيف الكافي، والوعي المُناسب بقضيةِ البطالة بصِفَتِها من القضايا الاجتماعيّة المُهمّة؛
- ✓ زيادة أعداد الشّباب القادرين على العمل مع شعورهم باليأس؛ بسبب عدم حصولهم على وظائفَ أو مهنٍ تُساعدهمُ في الحصولِ على الدّخل المُناسب لهم؛
- ✓ غياب التّطوير المُستمرّ لأفكارِ المشروعات الحديثة، والتي تُساعدُ على تقديمِ العديد من الوظائف للأفراد القادرين على العمل؛
- ✓ ظاهرة البطالة المقنعة التي انتشرت في الأجهزة الحكومية وفي الشركات العامة المملوكة للدولة، فكانت بسبب سياسة التوظيف الرسمية التي اتبعتها بعض الحكومات في البلدان النامية (الجزائر) بالنسبة للخريجين من المعاهد العليا والجامعات؛

الفرع الثاني: آثار البطالة.

البطالة ليست إهدارا للقوى العاملة المتوّفرة فحسب بل هي أيضا إهدار للموارد البشرية ومختلف الموارد الطاقية، كون أن الاقتصاد الوطني يعمل بأقل من طاقاته الحقيقية مما يؤدي إلى انخفاض كمية الإنتاج وحجم الإيرادات العامة والأجور وحجم الادخار والاستهلاك، فلو تم إدماج كل هذه الطاقات لتمكن كل من البطالين والمؤسسات، ومختلف المتعاملين الاقتصاديين من الحصول على أجور وأرباح، ويمكن التفرقة بين نوعين من آثار البطالة؛ آثار اقتصادية وأخرى اجتماعية:

1/ آثار اقتصادية: إن الآثار الاقتصادية التي تترتب على البطالة كثيرة و مهمة، إذ هي خسارة للاقتصاد الوطني حيث تتمثل في انخفاض قيمة الإنتاج الذي كان بالإمكان تحقيقه والدخل الذي كان يمكن للمتعطلين الحصول عليه، وفي هذه الحالة يلجأ المتعطلون عن العمل إلى إنفاق ما سبق وأن ادخروه، وانخفاض الدخل أو عدم وجود دخل يترتب عليه انخفاض مستوى الإنفاق و من ثم يؤثر كذلك على صحة الأفراد مما يترتب عليه انخفاض إنتاجيتهم في حالة عودتهم إلى العمل مرة أخرى، أيضا في حالة وجود ركود اقتصادي و الذي يعني وجود بطالة و ركود حركة الإنتاج و البيع و الشراء ينخفض معدل الاستثمار الذي يعتبر بمثابة المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، ومنه يمكن استخلاص أن الآثار السلبية على الاقتصاد هي انخفاض معدل نمو الناتج الإجمالي والتنمية الاقتصادي كما يمكننا تفصيل تأثيرها في الآتي:[1]

أ/ على مستوى الناتج الداخلي الخام: يمثل مجموع السلع والخدمات المنتجة خلال سنة وله علاقة تبادلية مع البطالة فانخفاض هذه الأخيرة ينجم عنه ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي والعكس صحيح وهذا ما يمكن ربط حدوثه بعدة أسباب هي:

- ✓ **تأثير البطالة على الطاقة الإنتاجية:** بالنظر إلى مكونات الناتج الداخلي الخام المتمثلة في كل من الاستهلاك، الاستثمار والإنفاق الحكومي، و غيرها من المتغيرات الاقتصادية، يلاحظ أن أي تراجع في الدخل يتسبب في تراجع مستويات الاستهلاك مما سيكون له تأثير مباشر على انخفاض الناتج الداخلي الخام، وهذا ما تشير إليه مختلف الدراسات والبيانات الإحصائية، التي تبين أن الاستهلاك الكلي الجزائري قد انخفض بشكل كبير خاصة بعد ارتفاع البطالة ومستويات الأسعار المرفقة بتدني واضح في القدرات الشرائية.
- ✓ **تأثير البطالة على الطلب الكلي:** من الجدير أن ننوه من جديد إلى ما ذكرناه سابقا، بأن البطالة تعتبر خسارة

وضياعا للطاقة الإنتاجية في نفس الوقت، ذلك لأن النشاط الاقتصادي لا يستفيد من فئة البطالين، خاصة المؤهلين من فئة الشباب الحامل للشهادات، وبغض النظر عن حجم التكاليف التي تصرفها الدولة عن التعليم، فإن البطالة في الجزائر تمس بشكل كبير فئة المتعلّمين كما سيأتي الحديث عنها في الفصل الأخير.

ب/ على مستويات الأجور: فبمجرد أن يتخلى الاقتصاد الوطني على جزء من العمالة، تصبح هذه الأخيرة عالة على أسرها وعلى المجتمع نفسه بسبب دفعها لتكاليف التسريح، مما سيؤثر على دخل الفرد ودخل العائلة وادخارها وعلى الاستثمار ككل.

[1] - جمال حسن، أحمد عيسى السراحنة، مرجع سبق ذكره، ص183-185.

ج/ على مستويات الادخار: فمتى طالت مدة البطالة فإننا نستحضر قانون العرض والطلب لنقول أنه عندما يكون الطلب على العمل أصغر من عرضه فالنتيجة ستكون تدني الأجور خاصة في القطاع الخاص، مما يؤثر حتما على مستويات الادخار.

ونفس الشيء ينطبق على الدول المتقدمة فأمام حدة المنافسة وتكافئها على جميع المستويات سواء من حيث الجودة أو النوعية والسعر، فإن فرص الربح تتضاءل وتقل المداخل الأمر الذي يدفع ببعض المؤسسات إلى الاستثمار داخل الدول النامية من أجل استدراك معدل الأرباح وتسمى هذه العملية بإعادة انتشار الفروع الصناعية وهي حلّ مسكّن لتلك المؤسسات الراغبة في محفزات تنافسية جديدة وسهلة، كما تسمح للبلد المستقبل من الاستفادة من عملية تحويل التكنولوجيات في نفس الوقت، وإذا كانت هذه العملية إيجابية للدول النامية فإنها تبقى سلبية للدول المتطورة، ذلك لأن توفير أي منصب عمل في الدول المستقبلة يقابل بفقد منصب عمل داخل الدولة المتقدمة وهذا يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية ومن تم تفاقم الأزمة التي ما تلبث إلى أن تمتد لتأخذ أبعاد إضافية[1] .

وهكذا فبمجرد أن تجد هذه المؤسسات أسواق عمل متدنية الأجور فإنها تسرع بنقل فروعها أو وحداتها إلى دول المحيط لتجد دول المركز نفسها محاصرة بنسب بطالة بسبب التكاليف العالية لليد عاملة لهذه الدول، وبعد مضي فترة معتبرة من الوقت تقوم هذه المؤسسات بإعادة نقل هذه الأيدي العاملة ضعيفة الأجور إلى مركزها الأصلي مما ينجم عنه انخفاض الطلب على العمل الذي ينعكس سلبا على الإنتاج وعلى استمرارية المؤسسة في نشاطها الاقتصادي.[2]

2/ الآثار الاجتماعية: لا يوجد شيء أثقل على النفس من تجرع مرارة الحاجة والعوز المادي، فهي تنال من كرامة الإنسان ومن نظرته لنفسه وعلى الخصوص عندما يكون الفرد مسئولا عن أسرة تعول عليه في تأمين احتياجاتها المعيشية.

وتؤكد الإحصاءات أنّ هناك عشرات الملايين من العاطلين عن العمل في كل أنحاء العالم من جيل الشباب، وبالتالي يعانون من الفقر والحاجة والحرمان، وتخلف أوضاعهم الصحية، أو تأخرهم عن الزواج، وإنشاء الأسرة، أو عجزهم عن تحمل مسؤولية أسرهم كما تفيد الإحصاءات العلمية أنّ للبطالة آثارها السيّئة على الصحة النفسية، كما لها آثارها على الصحة الجسدية، إنّ نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل يفتقدون تقدير الذات، ويشعرون بالفشل، وأنهم أقل من غيرهم، كما وجد أن نسبة منهم يسيطر عليهم الملل، وأنّ يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة، وأنّ البطالة تعيق عملية النمو النفسي بالنسبة للشباب الذين ما زالوا في مرحلة النمو النفسي، كما وجد أن القلق والكآبة وعدم الاستقرار يزداد بين العاطلين، بل ويمتد هذا التأثير النفسي على حالة الزوجات، وأنّ هذه الحالات النفسية تنعكس سلبياً على العلاقة بالزوجة والأبناء، وتزايد المشاكل العائلية. وعند الأشخاص الذين يفتقدون الوازع الديني، يقدم البعض منهم على شرب الخمور و تعاطي المخدرات، بل ووجد أن 69% ممن يقدمون على الانتحار، هم من العاطلين عن العمل و نتيجة للتوتر النفسي، تزداد نسبة الجريمة، كالقتل والاعتداء، بين هؤلاء العاطلين، بالإضافة إلى ضعف الانتماء للوطن،

[1] - مجيد علي حسن، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2004 ، ص3 .
[2] - نفس المرجع، ص4.

وكراهية المجتمع، وصولا إلى ممارسة العنف والإرهاب ضده، فضلا عما تمثله البطالة من إهدار للموارد الكبيرة التي استثمرها المجتمع في تعليم هؤلاء الشباب ورعايتهم صحياً واجتماعياً.[1]

بالإضافة إلى ذلك هناك آثار سلبية على الأوضاع الاجتماعية يمكن تلخيصها فيما يلي:[2]

- ✓ الجريمة والانحراف، فهناك عدد لا بأس به من العاطلين عن العمل، تسوء بهم الأحوال فيضطروا للانحراف عن السلوكات السليمة في سبيل توفير احتياجاتهم من مأكل ومشرب وملبس، لاسيّما إن كان الشخص ضعيف النفس من الداخل، ولا يوجد وازع داخليّ يردعه عن أداء المفاسد؛
- ✓ تعاطي المخدرات، فقد تتسبّب البطالة بتعاطي بعض العاطلين عن العمل المخدرات والحشائش، نتيجة للتدهور والمعاناة النفسيّة التي يعانونها من يأسهم في إيجاد عمل يوفر لهم متطلبات الحياة الأساسية، ويحقّق لهم الرضى عن النفس، والشعور بقيمتها ودورها في المجتمع، فيلجئون لتعاطي المخدرات لاعتقادهم بأنّها ستنسيهم مشاكلهم وهمومهم، ويجدر بالذكر أنّ شاشات التلفزة ساهمت في تعزيز هذه الفكرة بشكل غير مباشر، عندما ركزّت على أنّ نسيان الهموم والمشاكل هو أحد أسباب تعاطي المخدرات، فأصبحت تلك هي الصورة الذهنية عن المخدرات، والتي سرعان ما تحضر للشخص (ضعيف النفس إن صحّ التعبير) في حالة إحاطته بالمشاكل والهموم؛
- ✓ الهجرة: أدّت البطالة إلى هجرة عدد كبير من العاطلين عن العمل إلى دول أخرى؛ في سبيل إيجاد ما افتقدوه من فرص للعمل في وطنهم، كما هو الحال مع دول الخليج العربي، التي أصبحت مستقطبة لعدد كبير من العاطلين عن العمل من الدول الأخرى؛ لما تحتويه من ثروات طبيعيّة بكميات كبيرة كالنفط، تتيح استثمار شركات كبرى لعدّة مجالات فيها، مما يتطلب المزيد من الأيدي العاملة، وهو ما يسعى له أولئك العاطلين عن العمل؛
- ✓ يترتب على ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع ضياع جزء كبير من الإنتاج و هو ذلك الجزء الذي كان يمكن أن يتحقق في حالة استخدام هؤلاء المتعطلين و لا شك أن هذا يقلل من رفاهية المجتمع ككل؛
- ✓ لا تؤثر البطالة على جميع أفراد المجتمع بالتساوي وإنما عادة ما تتأثر الطبقات الفقيرة من العمال بدرجة أكبر، و هذا يعني أن البطالة تعيد توزيع الدخل في غير صالح الطبقات الفقيرة؛
- ✓ تترك البطالة أثرا سيئا عند العاطلين فهي توتر أعصابهم وتزيد من سوء حالتهم النفسية، فيؤثر هذا على نفسية أسرهم وأولادهم، وبهذا يزداد عدد المنحرفين، وكذلك ارتفاع معدلات الانتحار والإجرام.

3/ الآثار الأمنية و السياسية: نلاحظ أحيانا بعض الفئات العاطلة و التي يكون قد نفذ صبرها ولم تعد تؤمن بالوعود والآمال المعطاة لها و هي ترفع شعار التململ والتمرد، و مع ذلك لا يمكن لومها ولكن لا يعني ذلك تشجيعها على المس بممتلكات الوطن وأمنه، ولكن لابد

[1] - مجيد علي حسن، عفاف عبد الجبار سعيد، مرجع سبق ذكره، ص5-6.
[2] - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، دار معيد للكتب، مصر، 1997، ص317-318.

أن نلتمس لهم العذر، فمقابل مرارة ظروفهم هناك شواهد لفئات منغمسة في ترف المادة، ومن الطبيعي أن ينطق لسان حالهم متسائلا أين العدالة الاجتماعية والإنصاف؟ كما أن سياسة العنف المفرط في مقابل حركة العاطلين لا تخلق إلا المزيد من العنف والاضطراب وتفاقم الأزمة . فهناك حاجة إلى التعقل وضبط الموقف والنظر إلى القضايا من منظور واسع وبعين تقصي الأسباب في محاولة لتفهم موقف الآخرين ، حيث أن مبدأ إرساء أركان الحكم الصالح والعدالة الاجتماعية تملي على الجميع تكريس حق إبداء الرأي ورفع راية المطالبات بالوسائل السلمية المشروعة، كما أنها تلزم الأطراف المعنية متمثلة بالحكومة باحترام هذه الحقوق واتساع الصدر للآراء المختلفة، لأن المواطن في نهاية المطاف لا يطالب إلا بحق العيش الكريم والحفاظ على كرامته وإنسانيته في وطنه، وهي من جوهر حقوق المواطن والتي يجب على الحكومة أن تكفلها وتحرص عليها، لا أن تفاقمها فتكون هي والقدر مجتمعان على المواطن المستضعف.[1]

المبحث الثالث: التشغيل غير الرسمي كظاهرة حتمية للاقتصاد غير الرسمي.

لقد شهد مفهوم" الاقتصاد غير الرسمي" عدّة تناقضات في الأوساط الجامعية والفكرية لذا ظهر مفهوم "التشغيل غير الرسمي" سنة 2003 ليحوي جميع المناصب غير المحمية سواء في القطاع الرسمي أو غير الرسمي، ممّا جعله يلقي تقبلا واسعا في تحليل أسواق العمل للدول النامية.

المطلب الأول: تعريف ومكونات التشغيل غير الرسمي.

إن التعريفات السابقة للاقتصاد غير الرسمي كانت مبنية حول خصائص المؤسسات ولا تتمركز حول علاقات العمل أو التحالفات المهنية.

الفرع الأول: تعريف التشغيل غير الرسمي.

إنّ" التشغيل غير الرسمي كمفهوم لا يتوقف عند "الاقتصاد غير الرسمي" بل يتعداه إلى المؤسسات المندمجة داخل القطاع الرسمي والتي يهدف إلى تطويرها والتقليل من تكاليفها، فالقطاع الرسمي يشغّل عمالا مؤقتين عن طريق الوكالات أحيانا دون تقديم عقود ثابتة، حيث نجد عدد من العمال المنزليين يتقاضون عائدا نقديا لقاء قيامهم بأعمال معينة، ففي سنة 2003جاء المؤتمر الدولي لخبراء الإحصاء ليوسّع مفهوم القطاع غير الرسمي أو بعبارة أصحّ لينشئ مفهوما جديدا أكثر شمولية ألا وهو "التشغيل غير الرسمي" حيث تمّ إدراج عدد من النشاطات المأجورة غير الرسمية الممارسة خارج إطار القطاع غير الرسمي، وعلى أساس هذا التعريف الجديد فإن" التشغيل غير الرسمي "يخص مجموعتين هامتين:[2]

1/ مجموعة العمال المستقلين: المستخدمين، العاملين لصالحهم الخاص، العمال العائليين بدون مقابل.

2/ **الموظفين الذين يمارسون نشاطا غير رسمي:** موظفو المؤسسات داخل القطاع غير الرسمي، العمال الموسمين الذين يشتغلون لدى صاحب عمل ثابت، العمال داخل المنزل

[1] - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص319.
[2] - عطار عبد الحفيظ، التشغيل غير الرسمي بين الدافع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، أطروحة لنيل الدكتوراه في الأنثروبولوجيا، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2009-2010، ص30-31.

(ربّات البيوت) والعمال المؤقتين داخل القطاع الرسمي الذين لا يتمتعون بالحماية أو المزايا المتعلقة بالتشغيل الرسمي.

كما نجد فئة العمال المنزليين (عمال خارجون عن إطار المؤسسة معظمهم نساء)، الذين يشغلون عملا غير رسمي لكن لا يمكن تصنيفهم.

إن مصطلح "الاقتصاد غير الرسمي" يأخذ مفهومه من وحدة الإنتاج كأداة للملاحظة على عكس مفهوم" التشغيل غير الرسمي" الذي يستكشف مدلوله من الوظيفة في حدّ ذاتها كوحدة قياس للملاحظة.

ويتميز التشغيل غير الرسمي بعدة خصائص نوردها فيما يلي:[1]

- **الطابع غير القانوني:** يدخل في إطار غير رسمي كلّ نشاط يمارس بصفة دائمة أو مؤقّتة من طرف أشخاص غير مقيّدين في الإحصائيّات الخاصّة بالتّشغيل (المؤسسة غير مسجّلة)، وهنا يجب التّفريق بين أشخاص أو مؤسسات تتميّز "بالضّعف" و هي مهددّة بالغلق أمام الصعوبات الضريبيّة والمنافسة ، بحيث يبقى الطابع غير القانوني من أهم عوامل البقاء.
- **نقص كثافة رأس المال:** وتتمثّل في نقص رأس المال (المادي) و اليد العاملة (عدد سنوات الدراسة ، التّأهيل المهني ....الخ) ولكن قد نجد بعض الأعمال الحرفيّة الّتي تدخل في إطار القطاع غير الرّسمي و الّتي تتطلّب تأهيلا حقيقيا، في هذه الحالة نجد نقص في رأس المال لكن هناك مستوى هام يخصّ التّأهيل المهني، إنّ المعرفة المهنيّة للحرفي تكون أهم منه عند العامل داخل المصنع رغم أنّ الإنتاجيّة عند هذا الأخير تكون أكبر (استعمال الآلات الحديثة).
- **الحجم:** إنّ كلّ الدراسات الميدانيّة تستثني من القطاع غير الرّسمي كلّ مؤسسة يزيد عدد عمّالها عن حجم معيّن (10أفراد على الأكثر) هذا المعيار لا يشمل فقط العمّال المأجورين بل هناك أفراد غير مأجورين مساهمين في هذا العمل مثل:

-المساعدين العائليين؛

-المتربصين؛

-الأفراد الذين يعملون بصفة مؤقّتة أو لمرّة واحدة فقط (Tâcherons)؛

-صاحب المؤسسة.

هناك أيضا نوع من الخلط ما بين العامل المستقل و المؤسسة الصغيرة ، حيث يجب التّمييز بين نشاط عائلي(لا يتطلّب مصاريف أخرى) ونشاط يستخدم فيه الشّخص عمّال مأجورين أو حتّى متربصين (يتطلّب تكاليف ونفقات أخرى) وهو بالتالي ينتقل من التّشغيل الذاتي إلى المؤسسة الصغيرة.

فنجد أن سوق العمل غير الرّسمي يتألّف من أفراد تقوم بنشاطات لمصلحتها الشّخصيّة وأفراد تعمل في مؤسسات صغيرة، هدفها تأمين الخدمات للأشخاص الّذين يتميّزون بإنتاجيّة بسيطة.

- **معيار مستوى العائد:** إن العائد المتحصل عليه من جراء العمل في التشغيل غير الرسمي يكون كبيرا مقارنة بمقابله في التشغيل الرسمي نظرا لاستفادته من التهرب الضريبي أو العمل في نشاطات ممنوعة قانونا كتهريب المخدرات وتبييض الأموال...الخ.
- **عدم التّسجيل:** إنّ النشاطات غير المسجّلة هي جزء من التشغيل غير الرّسمي فهي تتهرّب من القوانين و التنظيمات الرسميّة الّتي لها علاقة بالأجر الأدنى والخاصّة

[1] - P.BODSON et P.MARTELOY, politiques d'appui au secteur informel dans les pays en DVP, Economica,1995,p 5.

بالاشتراكات والتّعويضات الّتي تخصّ ميدان الصحّة و التّقاعد، حيث أنّ عدم التّقييد و التسجيل لهذه النشاطات يعمل على جعل هذه الخاصية كتعريف مستعمل بكثرة في الإحصائيّات، فمفهوم الاقتصاد غير المسجل يؤثر بشكل هام في كل الإحصائيات التي تعنى بالعمل و التّشغيل، و الّتي تؤثّر بصفة مباشرة على المحاسبة الوطنيّة، و بالتالي فهو يعمل على إبراز النشاطات الخفيّة في البلدان المصنّعة خاصّة.

- **سهولة الدّخول للقطاع غير الرّسمي:** إن ممارسة نشاط داخل الاقتصاد غير الرسمي لا تعيقه بصورة واضحة الصعوبات و التّنظيمات الخارجيّة و هذا يعبر عن ميزة خاصّة بنشاطات هذا النوع من النشاط الاقتصادي، إذ تعتبر هذه كثابت من الثوابت الّتي اعتمدت عليها المنظّمات الدوليّة في تحليلاتها خلال السّبعينات و حتّى منتصف الثمانينات، و ذلك لاعتقاد أنّ الفائض من اليد العاملة الّذي يأتي من الرّيف يلجأ إلى النشاطات غير الرسميّة، غير أنّ القطاع غير الرّسمي لا يتكوّن من النازحين فقط، لكن هناك بعض الصعوبات الّتي تعوق دون الدّخول لهذا القطاع ، يمكن تصنيفها إلى نوعين:[1]

- **الحواجز الماليّة:** (رأس المال،الوسائل الماديّة) و هي متفاوتة بين المستخدمين و الأجراء و المتربصين.

- **الحواجز غير الماليّة :** إنّ أهم ما يميّز هذه الأخيرة لا يمكن للاقتصاديين التحكم فيه و تعتبر الدّراسة الأنثربولوجيّة ذات أهميّة في إلقاء الضّوء على هذه الصّعوبات : منها مثلا:

* وجود الطبقات الشّعبيّة (Les castes): تمثّل عامل هام لتشابك مركّب لطبقات المجتمع و هي تلعب دور هام في منع أو السماح ببعض النشاطات غير الرّسميّة ؛
* الصعوبات الناتجة عن الانتماء العرقي؛
* الدين: كذلك يعتبر عامل مهم باشتراكه مع عوامل أخرى كالانتماء الجغرافي، القومي ...الخ.
* عامل التّأهيل (فرق بين الشهادات و التّأهيل أو الكفاءة).

بالإضافة إلى مجموعة من الخصائص التي جاء بها Sethmaman كما يلي:[2]

- استخدام 10 أشخاص على الأكثر في المؤسسة؛
- عدم تطبيق القواعد القانونية والإدارية؛
- استخدام المساعدين العائلين؛
- غياب توقيت الأيام ثابتة للعمل؛
- غياب قروض مؤسساتية؛
- تكوين مدرسي يقل عن 6 سنوات دراسة؛
- في بعض الأحيان غياب الطاقة الميكانيكية والكهربائية؛
- خاصية التنقل والظرفية لهذه النشاطات.

بينما قدّم B.Lautier خصائص مركبة للتشغيل غير الرّسمي ممثلة في :[3]

- قيام هذا النشاط في وحدات صغيرة الحجم (أقل من 5 أو 10 عمال)؛
- غياب قانون رسمي ينظّم هذا النشاط؛
- مشاركة أفراد العائلة في القيّام بهذا النشاط؛

[1] - Charmes .J , 1990 , Une revue critique des concepts , définition et recherches sur le secteur informel , in Salomé et Schawartz (éd.) 1990,p 11-51

[2] - MENI Malikwisha, "L'importance du secteur informel en RDC",Bulletin de l'ANSD, volume 1,Kinshasa,Décembre 2000.p 04.

[3] - BOUNOUA C., Une lecture critique du secteur informel dans les pays du tiers monde ,les cahiers du CREAD N°30. 1992,p 91-107

-أوقات و أيّام القيام بهذا النّشاط غير ثابتة؛
-مكان القيّام بهذا النّشاط غير ثابت مؤقّت وحتّى مخفي؛
- استعمال قليل أو منعدم للتيّار الكهربائي؛
- نشاط لا يعرف نظام القروض؛
- البيع يكون مباشرة نحو المستهلك في غالب الأحيان؛
- غياب التّجهيزات و الآلات الحديثة؛
- غياب أيّ معلومات تخصّ إنتاج هذه السّلع؛
- إعداد و تحضير المواد أو السّلع دون مراعاة القواعد الصحيّة؛
- أسعار السلع و الخدمات منخفضة؛
- اللّجوء للموارد المحليّة؛
- سهولة ممارسة هذه النشاطات؛
- غياب أيّ قانون ينظّم السوق؛
- إنتاجيّة ضعيفة؛
- غياب أيّ حماية اجتماعيّة؛
- الأجر المحصّل عليه هو أقل من الأجر الأدنى؛
- عدم استقرار العوائد المحصّل عليها؛
- إعادة البيع لبعض السلع عند إعادة تصليحها أو صيانتها.

هذه الخصائص تبرز عدد هام من أنواع هذه النشاطات ، أي ما لا يقل عن 200 نشاط، هذه النشاطات تتمثل فيما يأتي:[1]

- **أداء الخدمات :** و يمكن تقسيمها إلى خدمات شخصيّة وخدمات ماديّة فالخدمات المقدّمة في النّوع الأوّل يمكن استبدالها سواء ببدائل مادية كالآلات أو خدمات يمكن عدّها منزليّة أو بمثابة هواية، كما أن أهميّة هذه النشاطات متفاوتة حسب العوائد المحصّل عليها في إطار غياب سياسة اجتماعيّة للدّولة، أمّا النوع الثاني فيعتمد على وسائل ماديّة متفاوتة الأهميّة، حيث أن ممارسة هذه النشاطات تصطدم بحواجز تبدو أكثر صعوبة وتتمثّل في التّأهيل الفنّي أو الحيازة على رأس مال أولي للانطلاق في هذا النشاط، ورغم تفاوتها فإنّ العوائد المحصّلة هي أكبر من مثيلاتها في ا لنوع الأول.
- **الوحدات الإنتاجيّة الصغيرة:** ويمكن تحديدها في تحويل المواد والسلع المسترجعة و الموجّهة لاستهلاك الأفراد ذوي الدّخل الضعيف والمتوسّط بالإضافة إلى الأعمال الحرفية والتي تتطلب رأس مال أدنى وتأهيل فني بالإضافة إلى محل ثابت، كما أنّ احتياجاتها من المواد الأوليّة قد تأتي من القطاع الصناعي الرسمي، أو من التجار والأسواق العامّة، وهي تتميّز بغياب اللّجوء لعمليّة القرض وتعتمد على الادخار أو المساعدة من الوسط العائلي، بينما العوائد المحصّل عليها فهي لتغطيّة تكاليف الإنتاج وذلك لتعرّضها خاصّة للمنافسة الوطنيّة و الدّوليّة، ويرجع الفضل في بقاء هذه النشاطات في إطار المنافسة خاصّة إلى استخدام المتربّصين والمساعدين العائليين،كما نجد أشكالا أخرى تتمثّل في العمل داخل المنزل، الصناعيين والتجار وعمال البناء، وهم يمثّلون منتجين مستقلين في حالة شبه مأجورين.
- **التّجارة و النّقل:** هذا النّوع من النشاط يعمل على نقل السلع المصنّعة وتوجيهها للمشترين، و يختص في تجارة التّجزئة التي تشمل البائعين المتجولين والمقيمين وحتّى

[1] - BOUNOUA C, op cit, p91-97.

أصحاب المحلاّت وقد تكون هذه السّلع حتّى من مصدر غير مشروع كالسرقة، بالإضافة نشاطات أخرى تمس مجال النّقل المتعددة.

- **الإنتاج التجاري البسيط:** وهو يمثّل شكل أو نمط من أنماط الإنتاج شبه الرأسمالي داخل القطاع الحديث ، ممّا يسمح بتحويل القيمة من القطاع الأوّل نحو الثاني، في إطار هذا التّفكير فإنّ المؤسسة الصغيرة هي في مواجهة الكبيرة وميكانيزم السيطرة لهذه الأخيرة مما يحتم عليها اقتناء المواد الأوّليّة بأغلى الأسعار بسبب المنافسة، عن طريق هذا الميكانيزم الذي يتمثّل في تخفيض أسعار قوّة العمل فإنّ الوحدة الإنتاجيّة البسيطة تتمكّن من البقاء.

الفرع الثاني: مكونات التشغيل غير الرّسمي.

إن التشغيل غير الرسمي يحتوي كل الوظائف غير الرسمية، سواء كانت تمارس داخل مؤسسات القطاع الرسمي أو القطاع غير الرسمي أو لدى العائلات وذلك خلال فترة مرجعية معينة، ويحتوي التشغيل غير الرسمي على الفئات التالية[1]:

- العاملين لصالحهم الخاص داخل مؤسساتهم في القطاع غير الرسمي؛
- أرباب العمل لمؤسسات داخل القطاع غير الرسمي(مستخدمين)؛
- عاملين عائليين داخل المجال الأسري، داخل القطاعين الرسمي أو غير الرسمي؛
- أعضاء لتعاونيات إنتاج غير رسمية،
- موظفين يمارسون وظائف غير رسمية سواء داخل القطاع الرسمي أو غير الرسمي أو العائلات (بمقابل)؛
- عاملين لصالحهم الخاص يقومون بإنتاج سلع ذاتيا (للاستهلاك النهائي داخل العائلة).

وعليه فإن التشغيل غير الرسمي يميّز الوظائف التالية خارج القطاع غير الرسمي وهي:

- الموظفين الذين يمارسون وظائف غير رسمية داخل مؤسسات القطاع الرسمي أو العاملين المنزليين المستخدمين من طرف العائلات بمقابل؛
- العاملين العائليين داخل المجال الأسري في القطاع الرسمي؛
- العاملين لصالحهم الخاص الذين يقومون بإنتاج سلع للاستهلاك النهائي الذاتي داخل العائلة.

الجدول رقم(07): مكونات القطاع غير الرسمي والتشغيل غير الرسمي.

[1] - Nations Unies : Conseil économique et social,étude sur la mesure du secteur informel et de l'emploi informel en Afrique, Décembre 2007 p 12.

نوع وحدة الإنتاج	مناصب حسب الحالة المهنية							
	أعضاء في تعاونيات إنتاجية		موظفون		عمال عائليين تساعد في المؤسسة العائلية	مستخدمين		عمال لصالحهم الخاص
	رسمي	غ رسمي	رسمي	غ رسمي	غ رسمي	رسمي	غ رسمي	رسمي	غ رسمي
مؤسسات القطاع الرسمي	------- -------	////////// //////////	---- ---- –	2	1	------ ------ --	////////// /	------ ------ --	////////// //////
مؤسسات القطاع غ الرسمي*	8	8	7	6	5	////////// //////	4	////////// //////	3
العائلات **	//////////	//////////	---- --	10	////////// //////////	//////////	////////// /	//////////	9

/// وظائف (حسب التعريفات) لا توجد في نوع "وحدة إنتاج"

--- وظائف رسمية

وظائف غير رسمية

Source: NATIONS UNIES : Conseil économique et social,étude sur la mesure du secteur informel et de l'emploi informel en Afrique, Décembre 2007 p 13.

*حسب الندوة 15 لخبراء إحصاء العمل (عدا العائلات التي تستخدم عمال في المنزل بمقابل).

**عائلات لها إنتاج يستعمل بصورة نهائية (خاص) وعائلات تستخدم عمال في المنزل بمقابل.

(1-6) (8-10) تشغيل غير رسمي

(3-8) التشغيل داخل القطاع غير الرسمي

(7) وظائف رسمية في مؤسسات القطاع غير الرسمي

(1-2-9-10) التشغيل غير الرسمي في القطاع غير الرسمي

ويعرف "التشغيل غير الرسمي" في الوقت الراهن بنفس خصائص العمل "المحترم" عدا عدم التسجيل وغياب أي عقد أو حماية، و يمثل الجدول التالي توضيحا شاملا لهذا المفهوم.

الجدول رقم (08): مكونات التشغيل غير الرسمي.

التشغيل			
غير الرسمي	الرسمي		
نشاطات غير رسمية في مؤسسات القطاع الرسمي	قطاع رسمي	رسمية	المؤسسة
قطاع غير رسمي	نشاطات رسمية في مؤسسات القطاع غير الرسمي	غير رسمية	

Source: NATIONS UNIES : Conseil économique et social,étude sur la mesure du secteur informel et de l'emploi informel en Afrique, Décembre 2007 p 13.

ويعبّر الجدول عن حقيقة تداخل التشغيل غير الرسمي مع القطاع غير الرسمي الذي يعتبر أحد وأهم مكوناته، بحيث أننا نجد نشاطات غير رسمية داخل القطاع غير الرسمي بالإضافة إلى نشاطات رسمية داخل مؤسسات تنتمي لهذا القطاع.

ومن جهة مقابلة نرى وجود نشاطات رسمية داخل القطاع الرسمي وأخرى غير رسمية أيضا، مما يؤدي بنا إلى استساغة طريقة تهدف إلى مقارنة التشغيل غير الرسمي مع التشغيل

داخل القطاع غير الرسمي أين يسمح لنا هذا بتمييز التشغيل غير المصرح داخل القطاع الرسمي، هذا الجزء الغائب في التعاريف والمفاهيم السابقة.
وبصورة عامة نجد: [1]

- **تشغيل غير رسمي داخل القطاع غير الرسمي:**
  - عمال أحرار : للصالح الخاص، مستخدمين، عمال عائليين؛
  - مستخدمين وموظفين بمقابل داخل مؤسسات صغيرة (أقل من 5 عمال أو موظفين).
- **تشغيل غير رسمي داخل القطاع الرسمي:**
  - موظفين بمقابل ليس لهم حماية اجتماعية؛
  - عمال في المنزل بمقابل ليس لهم حماية.

إنّ البحوث حول فئة السكان النشطين تعتبر مصدرا جيدا للتقييم الكمي لحجم التشغيل غير الرسمي، فبداية من الثمانينات كان يتمّ قياس التشغيل في القطاع غير الرسمي على أساس بحوث مباشرة، وحتى لو أن المعطيات المتعلقة بالتشغيل داخل القطاع غير الرسمي متوفرة لدى العديد من الدول فإن التي لها علاقة بالتشغيل غير الرسمي ليست كذلك.
حيث توجد متغيرات خاصة يجب أخذها بعين الاعتبار منها العمل الحر الذي يجب إضافته للتشغيل للحصول على السكان النشطين، هذه الأهمية التي يحتويها داخل التشغيل غير الرسمي تجعل من الصعوبة التصنيف والتقسيم بين قطاع رسمي/غير رسمي، تشغيل رسمي/غير رسمي.

المطلب الثاني: دوافع وأبعاد التشغيل غير الرسمي.

إن توجه الأفراد نحو التشغيل غير الرسمي ناتج عن الرغبة في تحقيق ما عجزوا عن تحقيقه من رغباتهم اللا متناهية والتي تعتبر لهم دافعا لتحولهم بالعمل في هذا المجال وسيتم تقسيم هذه الدوافع إلى ما سيأتي:

الفرع الأول: دوافع اقتصادية.

يمكن حصر هذه الدوافع فيما يأتي:[2]

1/ تعدّدية النشاط: حتّى و إن برزت الازدواجية في القطاع غير الرّسمي إلاّ أنّه تبقى بعض الخصوصيّات تنقص حتّى نحصل على نظريّة كاملة, من أهم هذه الخصوصيّات " تعدديّة النشاط "و تتمثل في كون وجود أفراد لا يقومون بنشاط داخل القطاع غير الرّسمي فقط بل في نفس الوقت و بشكل مماثل بعمل داخل القطاع الرّسمي (القيام بنشاط واحد في قطاعين وفي فترة واحدة)، إن "تعددية النشاط" لا تميّز سوق العمل في اقتصاديات الدّول الناميّة فقط بل توجد حتّى في الدّول المصنعة و لكن ليس بنفس الحدة الّتي تعرفها دوّل العالم الثالث أين نجد أفرادا يشغلون مناصب إداريّة هامّة وفي نفس الوقت لها نشاطات أخرى في القطاع الموازي (غير الرّسمي).

2/ النمو الاقتصادي: و يتمثل في بروز أهميّة القطاع غير الرّسمي داخل الاقتصاد الوطني ، فحسب Charmes "هناك استنتاج لعلاقة عكسيّة بين حجم التّشغيل في القطاع غير الرّسمي و مستوى الناتج الداخلي العام للفرد الواحد (P.N.B)" ، هذه العلاقة العكسيّة إذا وجدت قد يصعب تفسيرها، فحسب charmes دائما "انطلاقا من هذه الملاحظات، يمكن الاستنتاج

[1] - CHARMES Jacques, Secteur informel, emploi informel, économie non observée: méthodes de mesure et d'estimation appliquées aux économies en transition. L'exemple de la Moldavie, CEEED, Versailles,2005 p 04.
[2] - عطار عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره، ص75-77.

بخاصيّة النمو الّتي يعرفها القطاع غير الرّسمي : فكلّما زاد عدد العاملين كلّما قلّت العوائد المحصلة"[1].

نفس المعطيات يمكن ملاحظتها من وجهة ثانية، فالدول الّتي لها نمو اقتصادي هام هي الدّول المتميّزة بقطاع رسمي متطوّر وواسع وقطاع غير رسمي أقل تطوّرا وأقل أهميّة، ففي البلدان الصناعيّة بصفة عامّة يستخدم القطاع غيرالرسمي من 5% إلى 12% من اليد العاملة، بينما هذه النسبة تزيد بصورة جدّ هامة في الدّول الناميّة و تمثل من 20% حتّى 60%وأكثر، فحسب هذه الرؤية الّتي يجب التحقق منها و إثباتها، فإنّ للقطاع غير الرّسمي أسباب عديدة لا تنحصر خاصّة في

التنظيم المتعلّق بالتسجيل وتسيير المؤسسات، الأجر الأدنى و الضمان الاجتماعي بل هناك أثر وتأثير لغياب النمو الاقتصادي (غير كافي) الذي يمتص الفائض في اليد العاملة.

ولقد كان للأزمة الاقتصادية الأخيرة سنة 2008 أثر كبير على التشغيل في العالم بأسره، فبعد فترة النمو الكبيرة التي عرفتها دول عديدة والتي سمحت بخلق مناصب شغل مثل سنة 2007تقدما قارب الثلث بالمقارنة مع سنة 1990، أدّى ذلك إلى فظ التشغيل الرسمي لعدد هام من الأفراد إلى سبيلين لا ثالث لهما إما البطالة أو التشغيل غير الرسمي، كما يجدر بالذكر أن الأزمة مسّت القطاع غير الرسمي كذلك في الجانب الذي له علاقة مع التشغيل الرسمي.

3/ التنمية والفقر: تنتشر الأعمال غير المستقرة والتي تفيد في البقاء على قيد الحياة وتضمن العيش الأدنى في عدد كبير من الدول (1.7 مليار فرد)[2] نتيجة غياب التشغيل الرسمي وتسريح عدد هام من العمال الرسميين جراء الأزمات التي تتعرض لها الدول من خلال سياسة الإصلاحات الهيكلية، دون نسيان الفئة الهامة من النساء والأطفال التي تمارس هذه النشاطات، فنظرة "التنمية" للتشغيل غير الرسمي هي رؤية سلبية كونه لا يمثل سياسة دائمة بل يشكل عبء اجتماعي ثقيل ويمثل تحدي كبير فيما يخص النفقات العمومية وعليه فإن النشاطات غير الرسمية تعيش وسط فضاء الفقر والعوز وهي بالتالي تشكل علاقة إيجابية بين زيادة الفقر وحجم التشغيل غير الرسمية.

وتذهب النظريات، التي تشرح أسباب التشغيل غير الرسمي إلى اتجاهين من طبيعتين مختلفتين، إذ تعتمد على مفهوم التنمية والنماذج الاقتصادية، فإذا كان نموّ الإنتاج في التشغيل الرسمي غير كافي، فإن النشاطات غير الرسمية تتوسع وتتطور كلما زادت العمالة "غياب التنمية"، في هذه المرحلة يقدم التشغيل الرسمي عددا محدودا من الوظائف أما التشغيل غير الرسمي بالمقابل عن طريق الديناميكية المعروفة بها يسمح بتغطية هذا العجز وتوفير مناصب شغل، أما الرؤية الثانية فتوضح أنّه ينبغي البحث عن الأسباب داخل المؤسسات التنظيمية وما تحويه من قوانين، هيئات مكلفة بتنظيم سوق العمل، الحماية، حقوق الملكية....الخ، وبصفة عامة قد تشكل مجموعة من الأسباب:

- ✓ فالنموّ ينتج زيادة في التشغيل غير الرسمي أحيانا وذلك بسبب الإجراءات المعقدة والبيروقراطية، وأحيانا أخرى تكون هذه النشاطات عديمة الإنتاجية وبسيطة تفيد البقاء وهذا طبعا لا يساهم في التنمية؛

[1] - P.BODSON, politiques d'appui au secteur informel dans les pays en DVP , Economica , 1995 ,p 20.
[2] - JUTTING .J,LAIGLESIA.R,JUAN .R,l'emploi informel dans les pays en développement , études du centre de développement , OCDE ,2009 p 13.

✓ إن الرؤية ليست جديّة نحو التشغيل غير الرسمي بصفته يعبّر عن التهميش وليس عن رغبة (سبب الإجراءات الإدارية)؛

✓ العلاقة عكسية بين العائد الفردي وحجم التشغيل غير الرسمي، فكلما كانت الدول فقيرة كلما كان هذا الأخير منتشر، حيث تتميز فترات التنمية والنمو الاقتصادي بزيادة التشغيل الرسمي (انتقال الأفراد من التشغيل غير الرسمي نحو الرسمي)، لكن ليس بالضرورة فقد تبرز حالات عديدة تناقض هذه الزيادة (مثلا الهند في سنوات التسعينات صاحبت مرحلة النمو زيادة في التشغيل غير الرسمي)[1] عند وجود علاقة إنتاجية وطيدة بين التشغيلين الرسمي وغير الرسمي.

الفرع الثاني: الأبعاد الاجتماعية والثقافية.

في ظل الإصلاحات الهيكليّة التي تفرضها المنظمات الدوليّة كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي على الدّول الناميّة كالجزائر، فإن هذا أدّى إلى ظهور نتائج سلبيّة تمثلت في زيادة البطالة (بسبب تسريح العمال و غلق بعض المؤسسات)، تدنيّ مستوى المعيشة في مواجهة ارتفاع الأسعار، التي تخص المواد الأساسيّة، إنّ القطاع غير الرسمي له قدرة لا ينكرها أحد في خلق مناصب الشغل و العوائد في فترات الأزمة نظرا للديناميكيّة والمرونة التي يتمتّع بها هذا الأخير، و يبقى أنّ التشغيل غير الرسمي يزداد عندما ينقص في القطاع الرّسمي، (نقص التشغيل العام الذي تقوم به الدّولة) وخاصة في المؤسسات العموميّة، بالإضافة إلى الصعوبات التي تعرفها الحماية الاجتماعية والدّور المحدود الّذي يمثله التضامن الاجتماعي، تتلخص الأبعاد الاجتماعية للتشغيل غير الرسمي في:[2]

1/ مرونة التشغيل غير الرسمي: وتتمثل في مرونة خارجيّة تخص تجاوزات لا تعبأ بالحواجز القانونيّة والإداريّة الموجودة في القطاع الرسمي، وهناك مرونة العوائد المتحصّل عليها، أين لا يتوفر الأجر الأدنى (Annulation du SMIG)، فالأجر معرض لأيّ زيادة أو نقصان ممكنة، بالإضافة إلى انعدام ما يسمى" بتسريح العمال".

إن هذه المرونة تبرز حالة تميّز عددا هاما من الأفراد تتمثل في سهولة الانتقال من نشاط لآخر والتي تعتبر مؤشر لمرونة كبيرة داخل سوق العمل، سواء كان هذا الانتقال أفقيا أو عموديا، داخل نفس المؤسسة أو نحو مؤسسة أخرى، كما نجد انتقال بين القطاعات (من الزراعة إلى الصناعة مثلا)، أو انتقالات مهنية (من مساعد إلى رئيس داخل نفس القطاع) أو حتى من حالة عدم العمل إلى حالة النشاط.

كما قد يشمل الانتقال تنقلا جغرافيا، سواء لمسافات قصيرة (من الضواحي نحو وسط المدن) أو أخرى طويلة داخل نفس البلد (نزوح داخلي)أو بين عدة بلدان (نزوح خارجي)، إنّ هذا الانتقال هدفه الحصول على دخل أكبر وعليه فإن زيادة العائد قد ينشأ من:

- زيادة في ساعات العمل؛
- زيادة في الإنتاجية.

وهذا لا يعني أن التنقل يكون في اتجاه واحد (من التشغيل غير الرسمي نحو الرسمي) وإنما قد يحدث العكس أو حتى نحو حالة البطالة، وتعتبر الزيادة في الدخل معتبرة إذا كان الانتقال نحو العمل الحر وليس المأجور، كما نجد اتجاهات أخرى تتمثل في الانتقال من العمل المأجور في القطاع غير الرسمي نحو العمل المأجور داخل القطاع الرسمي ولا نجده

[1] - KUCERA .D , XENOGIANI .T, Les causes de la persistance de l'emploi informel , études du centre de développement , OCDE ,2009 p 65.

[2] - عطار عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره، ص77-82.

بصورة هامة نحو العمل الحر في القطاع غير الرسمي، فالمرونة التي يكسبها هذا الانتقال تعود بالفائدة فالفرد الذي لا يترك التشغيل غير الرسمي بسرعة قد يمكث فيه لمدة طويلة، فهناك عوامل كثيرة لها تأثير في هذا التحول وهي تخص الحماية الاجتماعية، ثبات المنصب (استقرار المنصب رغم عدم وجود زيادة في الأجر).

قد يعترض التحول في سوق العمل مجموعة من المعوقات منها:

- غياب نشاطات إنتاجية ذات جودة أين تكمن صعوبة الانتقال نحو التشغيل الرسمي أو العمل الحرفي؛
- التكلفة المرتفعة التي تصاحب عملية البحث عن عمل (غياب تأمين عن البطالة)؛
- حجم رأس المال المتوفر؛
- عوامل أخرى، كالتعليم، حجم العائلة، الإمكانيات البسيطة، كذلك الجنس والعرق؛
- البيئة المؤسساتية والقانونية للبلد.

2/ عرض جودة التصرّف والتضامن: إنّ القول بجودة التصرّف تأتي من مصدر غير ثابت، وتتمثل في محاولة توضيح وإبراز الإبداع الذاتي مع عدم القدرة على اتّخاذ تقنيات تخصّ الإنتاج، ويظهر التضامن كعامل بعيد عن الإطار الاقتصادي، الشيء الذي يذهب بنا للنقاش المطروح في بداية الستينات حول الخاصيّة غير الوظيفية لشبه المشغلين، ولكن بداية من الثمانينات اتجه الاهتمام نحو العلاقات الاجتماعية، ممّا أبرز مصطلحات جديدة ك "الاقتصاد الشعبي" خاصة في أمريكا اللّاتينيّة، والتي أصبحت تطمح إلى أن تصبح مرادفا للاقتصاد غير الرسمي(في نهاية الثمانينات)، وهي تعبر عن منطق غير رأسمالي حيث تعتبر الوسيلة الوحيدة للمحتاجين للخروج من الحالة المزريّة التي هم فيها و هذا لا يتم عن طريق التحسيس السياسي و إنما يتم ذلك في إطار اقتصادي، ففي التسعينات نجد العودة إلى فكرة غير وظيفيّة للاقتصاد غير الرسمي والتي لا تعطي أيّ شيء فيما يخص التراكم أو حتى فيما يخص التغيير التقني ولكن تسمح بالبقاء إذا كان "الاقتصاد الشعبي" غير رأسمالي بحيث أنّ التراكم لا يشكل الهدف الأساسي، فهذا لا ينفي أنّه عامل هام يدخل ضمن إستراتيجية المؤسسات الدوليّة التي لا تعمل على مواجهة النظام الرأسمالي.

3/ انعدام حقوق الملكية الرسمية: إن العمال غير الرسميين ليس لهم أملاك لذا يبقون في مستوى التشغيل غير الرسمي، ولو أنّهم كانوا يحوزون على سكن أو أرض، لكان بإمكانهم رهنها مقابل الحصول على قروض تمكنهم من تطوير نشاطاتهم، فنقص عامل رأس المال من أهم المعوقات على مستوى التشغيل غير الرسمي.

4/ ثقافة التهرب من التنظيمات التشريعية: إن عدم المشاركة في التشغيل الرسمي قد يأخذ مبررات ثقافية، فالعقد الاجتماعي بين الدولة والأشخاص قصد احترام المعايير التنظيمية من حيث كمية ونوعية الخدمات التي توفرها الدولة مقابل الرسومات والضرائب التي يقدمها الأشخاص قد يكون غير متوازن في معظم الأحيان، دون نسيان عامل درجة ميل الأشخاص لذلك فإذا كان الانتماء لحيّز التشغيل الرسمي له تكاليف موضوعية (قد تصل إلى الحبس والعقاب) فإن تكاليف أخرى من طبيعة "نفسية" متفاوتة بين الأشخاص لها الأثر الأكبر في عدم الدخول للقطاع الرسمي وهي قد تعبر عن نفس الحالة بالنسبة لما يسمّى ب" التشغيل الطوعي".

5/ النقص في الخدمات الاجتماعية: إن النقص الذي تشهده الخدمات الاجتماعية من حماية وضمان أثناء العمل وبعده قد يصاحبه زيادة في التصور من التشغيل الرسمي.

6/ العمل النقابي: إن توسع وتطور العمل النقابي من شأنه المساهمة في تكريس حقوق العمال في القطاع الرسمي، الشيء
الذي يسمح باستقطاب أعداد من العمال نحو التشغيل الرسمي.

7/ التنظيم البيروقراطي (الصلب): لقد بينت دراسات عديدة أن تقوية التنظيم البيروقراطي الحكومي في سوق العمل يؤدي إلى زيادة في حجم التشغيل غير الرسمي، إذ نص تقرير البنك الدولي سنة 2002 أنّ "عدد كبير من الدراسات تقول بأن حجم التشغيل غير الرسمي يتحدد بصورة كبيرة بتشوهات في التشريع أو عمليات الفساد" إذ نجد عدد الإجراءات التي تصاحب إنشاء مؤسسة في دولة متقدمة ككندا لا تتعدى المرحلتين على عكس ما يجري في الدول النامية التي قد تفوق عدد مراحل إجراءاتها الخمسة عشر إجراءا، وهذا عكس ما يروّج من أن العوامل الثقافية هي الدافع وراء التهرب التنظيمي والجبائي.

8/ العولمة: لقد أنشأت العولمة علاقة إنتاجية بين القطاع غير الرسمي بشقيه الحديث والتقليدي وبين والقطاع الرسمي على شكل تعاقدات إنتاجية التي تمارسها خاصة الشركات متعددة الجنسيات والتي تشمل قطاعات عديدة، كقطاع النسيج والجلود، قطاع الإلكترونيك ....الخ، حيث اعتمدت هذه الشركات لظروف اقتصادية بحتة نقل إنتاجها نحو البلدان النامية قصد الاستفادة من التكاليف المنخفضة لليد العاملة.

الفرع الثالث: السوق - التشغيل غير الرسمي - التشغيل الرسمي .

هناك علاقة وثيقة بين التشغيل الرسمي و غير الرسمي، حيث أنّ القطاع غير الرسمي رغم تفرّعاته وعدم تجانسه، يبقى لصيق بالقطاع الرسمي من عدّة نواحي بحيث أنّ نشاطات القطاع غير الرسمي ليس كل ما فيها غير مقبول ولو كان ذلك بشكل قليل.

وفي المقابل نجد نشاطات غير رسميّة حتّى في القطاع الرسمي، الشيء الذي قد يسمح بالقول بعدم وجود قطاع رسمي خالص (secteur formel pur)، إنّ تعدد الفروع داخل القطاع غير الرسمي و التي قد لا يوجد بينها عوامل مشتركة، قد لا يشكل مجموعها قطاع بأتم معنى الكلمة ولكن كلّ منها له علاقة خاصّة بالقطاع الرسمي:[1]

- فالنشاطات الخاصّة بالبيت تتأثر بدخل العائلات الذي يأتي من القطاع الرسمي؛
- و هناك عدد من الفروع قد تقوم حتّى بمنافسة القطاع الرسمي، فهي بالتالي تعتبر إما مكملة أو منافسة لنشاطات القطاع الرسمي (مثل بعض الأعمال الحرفيّة النادرة و الدقيقة ، ....الخ) كل هذا أدّى إلى القول بأن الاقتصاد غير الرسمي مرن و قابل للتكيّف ، الشيء الّذي أقرّه الجيل الثاني و الذي تمثل في الدّور الاجتماعي.

إنّ الاقتصاد غير الرسمي مهما كان النظام الاقتصادي يشمل فرعين هامين:[2]

– الإنتاج غير الرسمي التجاري (الموجه للتبادل) عن طريق النقود ويتمثل في خلق السلع والخدمات التجاريّة المنتجة عن طريق عمل مأجور سواء كان العامل مستقلا أو موظّفا مأجورا؛

– الإنتاج غير الرسمي غير التجاري(عكس الأوّل) هذا الإنتاج لا يبادل في السوق و هو ينتج من عمل غير مأجور، يذهب هذا الإنتاج إمّا للاستهلاك الذاتي أو عن طريق المقايضة أو حتّى دون مقابل مادي.

[1] - KUCERA .D , XENOGIANI .T, op cit, p67.
[2] - Idem, p 68.

إنّ معظم الباحثين أقروا بالدّور الهام التي تلعبه النشاطات غير الرسميّة داخل إطار السوق خاصّة في الدّول الناميّة، حيث هناك تحول الطلب من القطاع الرسمي نحو القطاع غير الرسمي ، اين نجد أنّ العائلات تمثل الطلب الأساسي وذلك نتيجة الأسعار المنخفضة للسلع داخل هذا القطاع مقارنة مع القطاع الحديث، و هذا موازاة مع انخفاض العوائد العائليّة، فالقطاع غير الرسمي يعمل على تلبيّة الطلبات التي لا يتمكن القطاع الرسمي من تلبيّتها، كما نجد أنّ نظام تكوين الأسعار يتميّز بعمليّة المساومة و توازن العرض و الطلب بالإضافة إلى المرونة مقارنة دائما مع أسعار القطاع الحديث «La flexibilité à la différence du secteur moderne qui cherche à maintenir son taux de marge » و إن كان البعض يحد من دور القطاع الرسمي ويجعله ظرفي فقط بحيث أنّه مع مرور فترة من الزمن سينعدم السوق غير الرسمي نتيجة نقص الطلب.

يعتبر السوق غير الرسمي عند هذا الأخير (في الدول الناميّة) محل منافسة و معرض لكل أنواع الغش و عدم الاستقامة بشكل واسع النطاق، لكن لماذا لم ينعدم أو يختفي السوق غير الرسمي ؟

إنّ البعض الآخر من الباحثين يعتبرون أن المجتمع المؤسس على مفهوم الجماعة (في هذه الدول) مبني على مجموعة من القواعد، الواجبات والحقوق التي تمثل المحرك الأساسي للعلاقات غير الرسميّة والتي تعمل على قهر كلّ سلوك قد يخلّ بالآداب و النظام العام كالغش مثلا.

فالسوق من جهة و التنظيم الاجتماعي من جهة ثانيّة هما مؤسستان تتميّز كلاهما بالطابع القيادي، و تشتملان على متغيّرات تؤثّر على أشكال التعامل في المؤسستين ، و بعيدا عن أنواع الرّدع فإنّ هذا التنظيم يرتكز أيضا على مفهوم" التضامن" الذي ينشأ من التبادل و التعاون اليومي، الشيء الذي يحد من السلوكيات السلبيّة ويضمن الثقة وحسن سير عمليّة التبادل بأقل التكاليف، هذه الثقة الناتجة عن الخاصيّة التكراريّة لعلاقات التبادل والتي تجعل من الفرد يسلك سلوكا رشيدا .

و إذا كان عامل النوعيّة و الجودة هو العامل المهم في تراجع الطلب، إلاّ أنّ ذلك لا يمثل الاعتبار الأساسي لأن هناك بدائل للسلع، كما أنّ اختيارات الأفراد قد تقاس على اختيارات الآخرين، كل واحد يأخذ بعين الاعتبار الشخص الآخر داخل السوق غير الرسمي، إنّ المحيط الاجتماعي يؤثر على السلوك الاقتصادي ويتبلور ذلك في الحصول على امتيازات خلال التبادل (من جانب العرض و الطلب)، والمحيط الاجتماعي من أهم العوامل التي تؤثر في اختيارات الأفراد و بالتالي بين السعر و الكميّة.

إنّ تنوع جودة السلع أمر يرجع فعلا لخاصيّة هذه السلع و لكن من جهة ثانيّة لمكانتهم في دالّة استهلاك الفرد، بالإضافة إلى عوامل أخرى خاصّة بالسوق، ف" الثقة والعلاقات الاجتماعية وعناصر تخص مرونة النشاطات لها اثر في إبرام الصفقة : خدمة العملاء شروط الدفع ، ...تعمل على جلب الطلب".[1]

من خلال التفرقة بين سوق التشغيل الرسمي وسوق التشغيل غير الرسمي نستنتج ما يأتي:[2]

[1] - J.B Boyabe, « marché informel »; une lecture critique du modèle d'AQUERLOF, tiers monde, vol 40 , n° 157,
1999 , pp 169-186.

[2] - عطار عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره، ص86.

- ✓ إن القطاع غير الرسمي و رغم الصعوبات التي تعوق وجوده و اختلاف مستويات جودة السلع و الخدمات التي يعرضها فهو يعمل على اهتلاك و مقاومة الصدمات التي تنتجها السياسات في إطار مرحلة الإصلاحات الهيكليّة التي تعرفها معظم الدّول الناميّة كالجزائر ،كما استطاع أن يفرض بقاءه حتى في مرحلة النمو التي تخص هده الدّول ؛
- ✓ إن إدماج النشاطات غير الرسمية في سياسة الحكومات من شانه أن يضفي عليها شرعية معينة عن طريق تقوية مزاياها والتقليل من أفاتها؛
- ✓ إن تسليط الضوء على دلك من شانه إضفاء وضوح بين القطاعين الأمر الذي يسمح بحصر مجال التشغيل غير الرسمي؛
- ✓ التكفل بظاهرة الفقر و محاربة عواملها و إدماج العاملين غير الرسميين الدين يعيشون في عوز داخل سياسات التكوين التعليم الحماية و الاندماج؛
- ✓ محاولة تكييف قوانين العمل و الضرائب و القضاء على التنظيم البيروقراطي لتسهيل هذا الاندماج خلق أكثر فرص عمل رسمية ؛
- ✓ إعادة الثقة في الدولة بعد فشل العديد من الإصلاحات.

المطلب الثالث: أرقام ومعطيات أساسية حول التشغيل غير الرسمي.

بعد تطرقنا إلى التشغيل غير الرسمي والدوافع التي تجعل الفرد يتجه نحوه سنعطي بعض الأرقام والمعطيات التي ستبين انتشاره على المستوى الدولي.

الفرع الأول: معطيات عامة حول التشغيل غير الرسمي (على المستوى الدولي).

يمكن حصر هذه الأخيرة في:

1/ الحجم: إن التوجهات العالمية أبرزت سلوكا محفّزا ل" التشغيل غير الرسمي "عبر مختلف مكوناته، حيث تتفاوت نسبة التشغيل غير الرسمي من قارة لأخرى ومن دولة لأخرى، إلاّ أن الميزة الأساسية هي تطور هذه النسبة عبر السنوات في معظم الدول النامية، فإذا كانت الدول الإفريقية وعلى رأسها دول الساحل الإفريقي تمثل أكبر حجم للتشغيل غير الرسمي بنسبة تفوق 90% في سنة 2000 حيث يعتبر هذا الأخير الملجأ والوسيلة الوحيدة لامتصاص اليد العاملة التي ينتجها النمو الديمغرافي، فإن دول أمريكا اللاتينية التي سجلت نسبة تفوق 54% سنة 1999، ودول آسيا الجنوبية وشرق جنوب آسيا التي فاقت نسب التشغيل غير الرسمي فيها 69% (الهند، اندونيسيا، باكستان) لا تقل أهمية عن ذلك،[1] كما أن بعض البلدان شهدت تراجعا في مستوى حجم التشغيل غير الرسمي لا سيما دول آسيا الغربية (الصين وتايلاند) بصفتها تمثل اقتصاديات مائعة.

وقد سجلت دول شمال إفريقيا نسبة 47,3% بين سنوات 2000-2007[2] مما يعكس حجم التشغيل غير الرسمي في هذه الدول من بينها الجزائر، حيث عرفت هذه الدول نموّا في بداية الثمانينات، لكن سرعان ما تضاعف مستوى التشغيل غير الرسمي فيها في أواخرها نظرا للأزمات الاقتصادية ثم مرحلة الإصلاحات الهيكلية، وحتى بعد ذلك حيث أدى التصنيع مثلا في تونس إلى نمو القطاع غير الرسمي الذي أصبح له علاقة إنتاجية مع القطاع الرسمي.

2/ التشغيل غير الرسمي حسب الحالة المهنية: تختلف كل من نسبة العمل الحر ونسبة التوظيف في التشغيل غير الرسمي بين الدول إلا أن الملاحظ من الإحصائيات أن الأعمال الحرة تشكل نسبة لا بأس بها حيث شهد العالم تطوّر هذا النوع بصورة مستمرة من سنوات

[1] - CHARMES Jacques, Concepts , mesures et tendances , études du centre de développement , OCDE ,2009 p36.
[2] - Idem, p36.

السبعينات حتى التسعينات بنسب: 22.5% من مجموع التشغيل خلال السبعينات، 26.8% خلال الثمانينات و 31,3% خلال التسعينات.

وعلى المستوى المحلي فقد شهدت دول شمال إفريقيا نفس التزايد ولو بسرعة أكبر 28,6%خلال التسعينات و35,1% خلال سنوات2000، وهذا إن دل إنما يدل على تجسيد الأشخاص للأعمال الحرة التي تتميّز بالمرونة والحرية عكس العمل المأجور الذي يكون تحت قيود معينة.

وإذا كان العمل الحر ثابتا في الدول المتقدمة فهو في حالة غير جامدة في الدول النامية، قد يعرف الانخفاض والانتعاش في دول مائعة (الصين، سنغافورة، تايلاند)، شأنه في ذلك شأن دول أمريكا الجنوبية التي عرفت تطوّرا ثم تراجعا في التسعينات .وهذا راجع لتأثير النمو الاقتصادي من جهة والأزمات الاقتصادية التي تعصف بهذه الدول أحيانا[1]

3/ العائد في التشغيل غير الرسمي: إن العوائد التي تأتي من التشغيل غير الرسمي متفاوتة تماما وهي بالتالي لا تمثل دائما الفقر والحاجة وعيش الكفاف، إذ أن عوائد رجال الأعمال الصغار في القطاع غير الرسمي تفوق الأجر الأدنى(Smig) أحيانا (4.3 مرة هذا الأجر في المغرب سنة 2003 و 19.9 مرة في تركيا -في مرحلة تضخم) .

ويبقى هذا شيء نسبي إذ هناك خدمات يعرفها القطاع الرسمي تنعدم في القطاع الآخر كالحماية الاجتماعية، التقاعد ....الخ كما يجدر بالذكر وجود أعمال ثانوية أو متعددة لبعضهم تسمح لهؤلاء الأشخاص بمضاعفة رواتبهم، وقد نلاحظ أيضا أن هذه الفئة من رجال الأعمال تمثل فضاءا غير متجانس فهناك أفراد يعملون لصالحهم الخاص وآخرون مستخدمين صغار وهذا أمر لا بدّ من الإشارة إليه.[2]

4/ التشغيل غير الرسمي حسب الجنس: لقد تطورت نسبة الأعمال الحرة عند النساء على المستوى الدولي من 25% في سنوات السبعينات إلى أكثر من 40% في سنوات 2000، إذ مثلت مشاركة المرأة في دول أمريكا اللاتينية ودول الساحل الإفريقي نسبة تفوق نسبة الرجال، كما أن الفرق كان بسيطا خلال التسعينات بين الجنسين في جنوب شرق آسيا وآسيا الجنوبية، أمّا آسيا الغربية والتي تمثل عددا من الدول العربية فقد شكلت نسبة النساء ضمن التشغيل غير الرسمي رقما ضعيفا عدا بعض الدول كلبنان وتركيا التي فاقت بها نسبة النساء نسبة الرجال، وقد ينطبق الحال نفسه على دول شمال إفريقيا (43.3% نساء مقابل 49,3% رجال)، إن الملاحظ حتى بعد سنة 2000 في دول الساحل وأمريكا اللاتينية مساهمة النساء الهامة في التشغيل غير الرسمي حيث نجد النساء خاصة في الأعمال الحرة عكس دول شمال إفريقيا وغرب آسيا، وهذا يرجع لعوامل ثقافية واجتماعية بحتة لا تخص العمل غير الرسمي فقط وإنما العمل الرسمي كذلك.

وعلى المستوى العالمي نلاحظ تطور حصّة العمل الحر للنساء من مجموع العمل غير الرسمي النسوي من 23,7%سنوات 70 إلى 29% سنوات 80 ثم إلى 32,2% سنوات 90، وقد مثل ذلك بالنسبة للجنسين معا 22,5% في سنوات 70 إلى 26,8% في سنوات 80 ثم إلى 31,3% في سنوات90.

كما شهدت دول شمال إفريقيا تحولا فيما يخص النساء ودخولهم لسوق العمل خاصّة مصر والمغرب (من 16,1%إلى 41,1% في سنوات 2000) مقابل (19,2% إلى 35,1%

[1] - CHARMES Jacques, op cit, p39.
[2] - Idem, p40.

) عند الجنسين لتبقى عدد من الدول الأخرى كالجزائر تمثل فئة النساء العاملات غير الرسميات خاصة في النشاطات المنزلية لاتصافها بخصائص تميز العنصر النسوي.[1]

الفرع الثاني: خصائص وميزات التشغيل النسوي.

تحاول المرأة عن طريق العمل كسب لقمة العيش من جهة لكنها تسعى أيضا من خلال ذلك إلى البحث عن التقدير والاندماج أكثر في المجتمع الذي تعيش فيه، وقد مثلت نسبة مشاركة المرأة داخل الفئة النشيطة 53% ما بين سنوات 1997 إلى 2007 .

1/ الدخل: لقد تبين أن النساء لهن دخل أقل من الرجال فيما يخص التشغيل غير الرسمي، كما يتمتعن بقابلية لمفهوم التشغيل غير الرسمي أكثر من الرجال وتمركز تواجدهن خاصة في الفئة السفلى (Fields)، إنّ هذه القابلية تجعل منهن عاملات عائليات لا مستخدمات، فالنساء تنشط في أعمال لا يشغلها عادة الرجال ومن هنا يأتي الفارق في الدخل مثلا البيع بالتجول يستعمل الرجال دراجات، عربات.... الخ أما النساء فعلى الأرض أو في سلل أو حتى في المنزل.... الخ.

إن الفرق في الدخل بالنسبة لفئة النساء بين التشغيل غير الرسمي والرسمي هو أكبر منه عند الرجال كما قد تشارك عوامل أخرى في اتساعه كنقص التشغيل، خاصية العمل المؤقت، الموسمي، الأمراض ....الخ هذا بالإضافة إلى التقاليد والأعراف والمعايير الاجتماعية (85% من النساء في المغرب يطلبون الإذن من أزواجهم للخروج) التي تعارض نشاطات المرأة في خلق مؤسسة أو التعامل مع الرجال دون نسيان الصعوبة التي تجدها النساء في التوفيق بين العمل غير الرسمي والاعتناء بالبيت ورعاية العائلة.[2]

2/ الحقوق: إذا كانت مساعدة المرأة لزوجها في الميدان الزراعي تعتبر أمرا مفروضا مسلّما به، فإن هذه الأخيرة في العديد من الأحيان ليس لها أي حق في ملكية الأراضي (الديانة الهندية، أو التقاليد والأعراف .....الخ)، كما أن التقاليد والأعراف وحتى القوانين في عدد من الدول كالشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحدّد حتى نوع الأعمال التي قد تمارسها المرأة وربّما حتى ساعات العمل وظروف إنجازه، ويتجلى أيضا النقص في جانب حقوق المرأة حتى داخل العائلة إذ أنّ مشاركتها تبقى ناقصة وحتى منعدمة أحيانا في اتخاذ أي قرار داخل العائلة، وتعتبر النشاطات غير الرسمية (النسائية) تتحوّل من جيل لآخر بمقاييس ثقافية وعائلية داخل العائلة أو وسط مجموعات اجتماعية بطريقة وراثية إذ تبقى المؤسسات الاجتماعية غير الرسمية (Les institutions informelles)هي التي لها التأثير المباشر أو بصورة غير مباشرة على دور المرأة الاقتصادي.[3]

3/ الحصول على الموارد:

وتتمثل هذه الموارد في:[4]

✓ **التعليم والتكوين:** تعتبر القراءة والكتابة والحساب أمورا أساسية للدخول لسوق العمل، فالنساء اللاتي يملكن هذا السلاح لهنّ حظ كبير في الدخول للقطاع الرسمي كما يمثل التكوين دافعا قويا في جعل المرأة تشغل نشاطات رسمية إذ قد تبدأ هذه الأخيرة من أسفل السلم (عاملة عائلية) وقد تتحول بعد مرحلة تراكم لرأس المال إلى عمل في القطاع غير الرسمي ثم إلى آخر حرّ في نفس القطاع ليصل بها المطاف إلى التشغيل الرسمي.لكنّ الحقيقة

---

[1] - CHARMES Jacques, op cit, p45.

[2] - KUCERA .D , XENOGIANI .T,Les femmes et l'emploi informel :état des connaissances et t solutions envisageables, études du centre de développement , OCDE ,2009 p 98.

[3] -KUCERA .D , XENOGIANI .T, op cit, p98.

[4]- Idem, p 99.

[4]- KUCERA .D , XENOGIANI .T, op cit, p100.

تبين أن ثلثي النساء في العالم أميّات، رغم التعويض الذي يشهده هذا النقص في السنوات الأخيرة، ورغم العوامل الصعبة التي تعوق الفتيات للذهاب للمدارس واقتناء المعرفة.فالبنات يخرجن من المدارس في سنّ صغير نسبيا ليتعلمن أعمال لها علاقة بالبيت ورعاية الأخوة، الشيء الذي يسمح للأمهات بمزاولة نشاطات تمسّ التشغيل غير الرسمي؛

✓ **الأرض، القروض، الشبكة المعلوماتية:** تعتبر أمورا ضرورية للدخول لسوق العمل، فبالإضافة إلى الإقصاء الذي تعرفه المرأة اتجاه الملكية فالحواجز السوسيو ثقافية تمنع هذه الأخيرة من الاستفادة من مزايا القروض وبالتالي لا يمكن إيجاد أي نوع من التراكم، أما من ناحية المعلومات فيبقى الرجل هو الواسطة أي وسيلة الاتصال إذ لا يمكن للمرأة أن تجري لقاءات مهنية أو الحصول على معلومات تسمح لها بممارسة نشاطها بكل سهولة.

4/ الهيكلة الاقتصادية: في بداية السبعينات تم انتقال بعض الرجال من الزراعة إلى الصناعة ممّا أدّى بعدد من النساء إلى ملء الفراغ، وعلى غرار ذلك أدت المرحلة الانتقالية نحو اقتصاد السوق في العديد من الدول إلى توجه النساء نحو التشغيل غير الرسمي (تجارة، حرف، تحويلات غذائية، العمل المنزلي، العمل عن بعد.... الخ).

كما أن تحرير التبادلات أدّى إلى قيام صناعات تحتاج إلى يد عاملة أكثر حيث أوجدت النساء أمام فرص عمل غير رسمية خاصة.كما لعب النزوح دورا هاما في التحاق المرأة بالتشغيل غير الرسمي بعد فقدها للنشاطات التي كانت تمارسها في الريف، أو حتى عند نزوح الرجل لدولة أخرى أو بلد آخر أمر يكسبها مسؤولية أكبر تعطيها أكثر استقلالية ومصداقية للقيام بعمل غير رسمي.[1]

ملخص الفصل:

لقد برز التشغيل غير الرسمي كمفهوم تم الإجماع عليه من طرف الدول والهيئات الرسمية الدولية رغم الاختلاف الذي يميزه من بلد لأخر،حيث أنّه يبقى غير دقيق للغاية (حسب تقارير المكتب الدّولي للعمل) وأنّ الدول لها حق اختيار المعايير الخاصة حسب الأهداف و التنظيمات الاقتصادية والاجتماعية التي تميزها، لكنه وفي كلّ الحالات يعتبر مكمّلا للتشغيل الرسمي،كونه يلعب دورا هاما للغاية باعتباره مصدرا لخلق فرص العمل وإنتاج الدخل ، والحد من مدى انتشار آفة الفقر للعديد من الأفراد الدين يجدون أنفسهم في عوز تام.

فالمقاربات التي مست هذا القطاع بيّنت على أنّه يمس نشاطات ذات إنتاجيّة و مردود ضعيفين، يوحيان بأن ليس لها مستقبل رأسمالي يخص النمو،كونها تبقى في الظل لتظل قادرة على المنافسة بوصولها للحجم المثالي بالنسبة إليها و الذي يسمح لها بالقدرة على تحويل خفي لليد العاملة، و إمكانية التمويل بعيدا عن رقابة الضرائب وقانون العمل، حيث

تتميز هده النشاطات بصفة عامة بانخفاض مستوى التعليم والتكوين ،العمل حسب الطلب، عدم انتظام العمل ، موارد مالية محدودة، ضعف الدخل المكتسب،جهل للقواعد المؤسسية ،عدم وجود فائض للاستثمار،لها منطق اجتماعي ،و معظم أشكالها تمثل حالات لأعمال حرة ذات طابع تقليدي ، هدفها البقاء على قيد الحياة لفئات فقيرة مهمشة، غير مؤهلة تشتغل بصفة غير كاملة أو هي في حالة بطالة مخفيّة، إذ لا يمكن لفئة فقيرة أن تظل خاملة و لديها فرصة لكسب العيش موجودة في القطاع غير الرسمي بسبب عدم توافر فرص العمل الرسمية، هذا النوع من المقاربات يقر بأنّ تطور العمران داخل المدن و النزوح الريفي من أهم العوامل التي ساهمت في توسّع مجال التشغيل غير الرسمي.

إلا أن الدراسات الأخيرة كشفت أن عوامل جديدة كالعولمة ، الانفتاح نحو اقتصاد السوق و تحرير التجارة ساهمت في خلق فرص تخص التشغيل غير الرسمي، مشيرة إلى وجود صلة و تداخل بين القطاعين الرسمي و غير الرسمي سمح بخلق علاقة إنتاجية وطيدة بين التشغيلين أدت بنا إلى التمييز بين قسمين يخصان النشاطات غير الرسمية أولاهما أدنى يفيد البقاء وجزء آخر أعلى قابل للنمو ، منافس لنظيره الرسمي كونه يتميز بمستوى علمي مقبول، استخدام الائتمان المؤسسي ،إنتاجية عالية، فائض يظهر أنه من الممكن أن تستثمر، استجابة لمنطق الربح الاقتصادي وليس المنطق الاجتماعي، التنويع القطاعي والمكاني للطلب، استخدام أساليب التسويق وإمكانية السيطرة على التكنولوجيا الجديدة.

إن حجم كلا النوعين يتحدد عل أساس النمو والتنظيم الذي يعرفه القطاع الرسمي بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية دون أن ننسى اثر العوامل الثقافية، كل هذا يفرض سياسة متمايزة للتعامل مع التشغيل غير الرسمي كونه لا يمثل علاقة إيجابية دائمة مع زيادة الفقر بل هو يلعب دور البديل في فترات الأزمات أو المكمل أو حتى المنافس أحيانا للتشغيل الرسمي داخل سوق العمل في فترات النمو الذي يخص اقتصاديات الدول النامية،هدا مع ضرورة إدماج خصوصيات المرأة و معالجة المعوقات التي تحول دون مساهمتها في التنمية .

الفصل الثالث:

تأثير الاقتصاد غير الرسمي

على سوق العمل

في الجزائر.

تمهيد الفصل:

خلّف الاستعمار الفرنسي أوضاعاً جد مزرية تميزت باختلال الهيكل الاقتصادي، التخلف الاجتماعي و الاختلال الثقافي، انعكس عنها الفقر والجهل بالإضافة إلى البطالة و هي كما تدعى بثالوث الخطر، والذي بدوره تولدت عنه ظاهرة التخلف و التبعية.

حاولت الحكومة الجزائرية آنذاك اتخاذ التدابير اللازمة للخروج من المأزق، وذلك بانتهاج النظام الاشتراكي كخيار امثل لحل المشاكل والآفات المنتشرة عبر إدارة عجلة التنمية الاقتصادية .و وفقاً للسياسات المطبقة خلال تلك الفترة شهد سوق العمل تطور كبير، وذلك بزيادة تشغيل الفئات الطالبة للعمل وانخفاض معدلات البطالة.

قد كان لنظام التخطيط دور كبير على اقتصاديات الجزائر، ولكن مع مرور الزمن وبظهور المشاكل والأزمات أصبح على الحكومة تغيير السياسات بما يتماشى و الوضع الاقتصادي.

يهدف هذا الفصل إلى تحديد تأثير الاقتصاد غير الرسمي على سوق العمل، وذلك عبر تحليل العناصر الاسترشادية الأساسية الآتية:

واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

1. عرض الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر والظواهر المحيطة به؛
2. أمثلة عن مقاربات قياسية للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ؛
3. آثار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

تحليل سوق العمل في الجزائر.

1. الإطار المؤسسي لسوق العمل في الجزائر؛
2. واقع القوى العاملة بالجزائر ؛
3. توزيع القوى العاملة في الجزائر.

التشغيل غير الرسمي في الجزائر.

1. أبعاد تطور التشغيل غير الرسمي في الجزائر ؛
2. مميزات وخصائص التشغيل غير الرسمي في الجزائر ؛
3. الصور الاجتماعية للتشغيل غير الرسمي بالجزائر.

المبحث الأول: واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

لقد مر الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بعدة أزمات كان لها أثرا كبيرا على مسيرته، ولعل من أبرزها انهيار أسعار البترول في النصف الثاني من الثمانينات وما نتج عنها من آثار سلبية حتمت على الجزائر استخدام سياسات واستراتيجيات جديدة تستجيب للتغيرات السريعة في البيئة الخارجية والداخلية على حد سواء، وفي المقابل ساعدت على تنامي ظواهر سلبية، أبرزها التنامي السريع للاقتصاد غير الرسمي.

المطلب الأول: عرض الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر والظواهر المحيطة به.

الجزائر كغيرها من الدول، أخذ الاقتصاد غير الرسمي نصيبه منها، ولكن بدرجة متفاوتة بينه وبين معظم الدول لذلك سنتكلم عن ظهوره وتطوره والظواهر التي ساعدت على استفحاله.

الفرع الأول: عرض الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

قبل التطرق للاقتصاد غير الرسمي بالجزائر يجب إعطاء لمحة عن هذا النوع من النشاط الاقتصادي منذ الاستقلال إلى يومنا هذا وكذا الظروف التي مر بها.

1/ السياسات الاقتصادية في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

يمكن ذكر أهم السياسات التي مر بها الاقتصاد الجزائري فيما يلي: [1]

أ/ الاقتصاد الجزائري ما قبل الإصلاح الاقتصادي: تميز الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال باعتماده على القطاع الزراعي بشكل كبير، بالإضافة إلى وجود قاعدة صناعية محدودة، وخلال السنوات الخمسة والعشرين التالية، اتبعت الجزائر نظام الاقتصاد الموجه مع التركيز على الصناعات الثقيلة، فلقد كانت إستراتيجية التخطيط المركزي تستند في تمويلها على إيرادات صادرات قطاع المنتجات الهيدروكربونية المؤممة.

وفي إطار التخطيط الشامل، تقوم كل مؤسسة عامة بوضع خطتها السنوية، وكانت جميع المشتريات من لوازم الإنتاج وتوزيع المنتجات تخضع لموافقة السلطات المركزية، وحددت الأجور وفقا لتشريعات مركزية، كما خضعت معظم الأسعار للمراقبة، ولقد صادف هذه الخطة بعض النجاح في البداية، فمن ناحية ظلت نسبة الاستثمار إلى إجمالي الناتج المحلي عند حوالي 45% حتى أواخر السبعينات، ونمى الاقتصاد في المتوسط بأكثر من 6% بالقيمة الحقيقية، كما سجلت معظم المؤشرات الاجتماعية تحسنا كبيرا، ولقد ساعد كل ذلك على ارتفاع أسعار النفط ، ومن ناحية أخرى ونظرا لاستعمال سعر صرف عالي القيمة ووجود أسعار فائدة حقيقية سالبة، اتجهت المؤسسات العامة إلى الاعتماد الكثيف على رأس المال، ولوازم الإنتاج المستوردة، والتي لم تسهم كثيرا في خلق فرص العمل.

إن مثل هذه السياسات التوسعية ترتب عنها بعض الانعكاسات السلبية أثرت على معدل النمو الاقتصادي، إذ أدت إلى وجود سوق داخلية كبيرة لم يستطع الإنتاج الوطني تلبية احتياجاتها في ظل ركود القطاعات الأخرى خاصة القطاع الفلاحي، ومع تزايد النمو الديمغرافي أدت هذه السياسات إلى ارتفاع المديونية الخارجية التي وصلت إلى 18 مليار دولار سنة 1979 ، بعد أن كانت لا تتعدى مليار دولار واحد سنة 1970.[2]

[1] – أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 1991، ص24.

[2] – نفس المرجع، ص 25.

مع بداية الثمانينات بدأت مساوئ التخطيط المركزي تظهر بشكل أكثر، خاصة في كل من المؤسسات العامة والمزارع الحكومية بالرغم من ضخامة الاستثمارات الحكومية في هذه المزارع إلى أن ذلك لم يفد في تحسن الإنتاج والإنتاجية، مما أدى بالجزائر إلى الاعتماد بشكل كبير على استيراد الأغذية التي عرفت ارتفاعا سريعا في أسعارها على مستوى الأسواق الدولية.

ب/ الأزمة النفطية ومحاولات الإصلاح الأولى: لقد ظهرت عيوب ونقائص نظام التخطيط المركزي أكثر وضوحا عندما أدت الصدمة النفطية عام 1986 (والتي كانت تمثل حوالي 98% من الصادرات الجزائرية) إلى هبوط معدلات التبادل ودخل الصادرات البترولية الجزائرية بحوالي 50%، غير أن السلطات الجزائرية لم تبادر في مواجهة هذه الأزمة إلى تعديل سعر الصرف، بل شرعت في تنفيذ العديد من التدابير من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الإصلاح الهيكلي، وقد نتج عن ذلك في بداية الأمر تدهور الأوضاع الاقتصادية الكلية[1].

كما أن المديونية الخارجية عرفت تطورا ملحوظا مثلما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (09): تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 1977-1990.

الوحدة : مليار دولار

السنوات	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90
المديونية	10.10	14.80	17.40	19.24	19.37	17.60	16.03	15.09	16.48	20.43	24.38	26.04	27.08	27.89

المصدر :عبد العزيز.شرابي، الاقتصاد الجزائري، المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2004، ص39 .

يتبين لنا من خلال هذا الجدول أن هناك انخفاض في حجم المديونية خلال الفترة 1982-1985 و الذي يعود إلى سياسة التسديد للديون الخارجية وارتفاع قيمة الدولار مما أدى إلى تصغير الديون غير المقومة بالدولار.

ولقد عززت السلطات الجزائرية من مجهوداتها في تصحيح مؤشرات الاقتصاد الكلي وذلك خلال الفترة الممتدة من عام1989 إلى عام 1991، إذ قامت بإمضاء اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي سنة 1988، والتي كانت تهدف إلى تحرير أسعار عدد كبير من المواد المدعمة من طرف الدولة[2].

وفي سنة 1991 قامت أيضا الجزائر بالإمضاء على اتفاقيات أخرى مع صندوق النقد الدولي، والتي تهدف إلى خفض العملة الوطنية (الدينار) .

ج/ الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة وآثارها على الاقتصاد الوطني: شرعت الجزائر في تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي " ستاندباي "ابتداء من أفريل 1994 وذلك لمدة سنة، وبعد ذلك برنامجا للتصحيح الهيكلي يمتد من أفريل 1995 إلى مارس1998 ، ما لوحظ في هذه الفترة القصيرة هو تحسين أهم المؤشرات الاقتصاد الكلي، إذ سجل معدل النمو الاقتصادي 4% خلال سنتي 1995-1996، وبقي تقريبا بنفس المستوى خلال الفترة2000-2001، مقارنة بالفترة1987-1993 الذي عرف فيها نموا سلبيا .

في المقابل عرفت المؤسسات الجزائرية تدهورا كبيرا، بسبب نقص التموين بالمواد اللازمة المستوردة، إذ انخفضت نسبة استيراد هذه الموارد ب 50% بالنظر إلى سنة 1995، مما أدى إلى حل العديد من المؤسسات العمومية.

[1] – عبد العزيز شرابي، الاقتصاد الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 37.

[2] – نفس المرجع، ص41-42.

كما عرفت مستويات البطالة ارتفاعا متزايدا منذ دخول الاقتصاد الجزائري مرحلة الركود وذلك في بداية سنة 1986، وتجدر الإشارة هنا إلى أن تزايد نسبة البطالة يرجع إلى ما نتج عن تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي من خفض الاستثمار الحكومي، والشروع في عمليات الخوصصة على نطاق واسع، بالإضافة إلى حل المؤسسات العمومية وتصريح العمال، فقد بلغ عدد البطالين سنة 1994 حوالي 2.1 مليون فرد، في حين أنه في سنة1995 قدر معدل البطالة 27% و30%سنة 2000.[1]

و الجدول التالي يبين أهم المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالفترة الممتدة بين 1998-2004.

الجدول رقم (10) : أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 1998-2004 .

الفترة / المؤشرات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
معدل نمو PIB (%)	2.4	3.2	2.4	1.88	3.12	6.78	5.02
معدل التضخم (%)	5	2.6	0.3	3.49	2.27	3.40	3.10
الصادرات(مليار دولار)	10.1	12.3	21.7	19.1	18.4	21.43	20.50
الواردات(مليار دولار)	8.6	9	9.3	9.78	10.60	12	12.3
الميزان التجاري(مليار دولار)	1.5	3.3	12.4	9.5	7.8	9.5	8.1
المديونية الخارجية(مليار دولار)	30.4	28.3	25.2	22.5	22.8	22	21.6
معدل البطالة (%)	30	29.19	29.78	28.80	29.10	28.40	28.00

Source: World Development Indicators data base, April 2006.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن الإصلاحات الهيكلية التي فرضت على الجزائر من قبل صندوق النقد الدولي أعطت نتائج ايجابية أهمها :التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي –والمالي (التضخم،ميزان المدفوعات ،...الخ) وهذا خلال الفترة الممتدة ما بين 1994-1998.

د/ الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري: إن الفترة ما بعد الإصلاح الاقتصادي والمتزامنة مع المدة الممتدة ما بين 1999-2006 أعطت الكثير من الفعالية خاصة بعد التطور الايجابي الذي عرفته السوق البترولية، ويمكن أن نلمس هذا التحسن على المؤشرات التالية:

- البطالة و المديونية؛
- احتياطيات الصرف؛
- معدل النمو الاقتصادي.

يمثل الجدول التالي أهم المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالفترة الممتدة بين:2005-2008 .

الجدول رقم (11) : أهم المؤشرات الاقتصادية الفترة 2005-2008.

الفترة / المؤشرات	2005	2006	2007	2008
معدل نمو الناتج الداخلي الخام (%)	6.10	5.5	3.0	4.6
معدل التضخم (%)	1.64	3	3.51	4.5
الصادرات(مليار دولار)	46.33	54.74	60.59	22.64
الواردات(مليار دولار)	19.88	20.68	26.35	9.26
الميزان التجاري(مليار دولار)	26.47	34.06	34.23	13.38
المديونية الخارجية(مليار دولار)	21.9	19.45	5.606	3.957
احتياطي لصرف(مليار دولار)	56.18	77.78	110	143.1
معدل البطالة (%)	15.30	12.30	13.8	11.3

Source: la banque d'Algérie , www.bank-of-algeria.dz,2009. L'office national des statistiques, www.ons.dz.

[1] – عبد العزيز شرابي، مرجع سبق ذكره، ص61.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن هناك تحسن في بعض المؤشرات الاقتصادية كارتفاع في قيمة احتياطي الصرف والذي وصل إلى حوالي 143.1 مليار دولار، . بالإضافة إلى انخفاض معدل البطالة من 13.8 % سنة 2007إلى 11.3 % سنة2008 و معدل النمو الذي قدر بحوالي 4.% سنة 2008 ، كذلك المديونية التي قدرت بحوالي مليار دولار 3.957 سنة2008 في حين نلاحظ ارتفاع معدل التضخم، حيث قدر ب 4.5% سنة 2008 ، وتناقص الصادرات التي بلغت حوالي 22.64 مليار دولار سنة2008[1] .

غير أن أزمة الرهن العقاري التي كانت سنة 2008 والتي أدت إلى انخفاض أسعار النفط أحدثت هزة ليست بالكبيرة على الجزائر، وابتدءا من 2009 بدأ التوازن يعود بسبب إيرادات الصادرات النفطية المرتفعة من جراء الأسعار إلى غاية 2014 أين غلب عدم الاستقرار على الأوضاع الاقتصادية الجزائرية والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (12): المؤشرات الاقتصادية بالجزائر في الفترة 2013-2017.

الجزائر : مؤشرات اقتصادية كلية مختارة، 2013-2017

نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي: 4318 دولار أمريكي (2015)
معامل جيني: 0.31 (2011)

السكان: 39.5 مليون؛ 2014
الحصة (القيمة): 1254.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة
أهم أسواق التصدير : الاتحاد الأوروبي
أهم الصادرات: النفط والغاز

	2013	2014	2015 تقديرات	2016	2017
الناتج					
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)	2.8	3.8	3.9	3.4	2.9
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير الهيدروكربوني (%)	7.1	5.6	5.5	3.7	3.1
التوظيف					
معدل البطالة (%، نهاية الفترة)	9.8	10.6	11.2	...	...
الأسعار					
التضخم (%، متوسط)	3.3	2.9	4.8	4.3	4.0
مالية الحكومة المركزية (% من إجمالي الناتج المحلي)					
مجموع الإيرادات	35.8	33.4	30.1	26.8	28.0
منها، هيدروكربونية	22.1	19.7	14.1	10.2	11.2
مجموع النفقات	36.7	41.3	46.5	42.4	40.2
رصيد الموازنة الكلي (عجز –)	0.9–	8.0–	16.4–	15.6–	12.2–
إجمالي الدين الحكومي	7.7	8.0	9.0	15.4	25.4
النقود والائتمان					
النقود بمعناها الواسع (التغير %)	8.7	14.4	0.5	1.1	10.0
الائتمان المقدم للاقتصاد (التغير %)	19.9	25.7	16.1	9.0	10.0
ميزان المدفوعات					
رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)	0.4	4.4–	16.2–	17.9–	17.0–
الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)	0.9	0.7	0.4–	0.9	1.1
إجمالي الاحتياطيات (بما يعادل شهور الواردات) 1/	32.3	33.5	29.8	22.1	18.9
الدين الخارجي (% من إجمالي الناتج المحلي)	1.6	1.7	1.8	2.8	4.9
سعر الصرف					
سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير %)	1.4–	2.1	4.3–	1.6–	3.2–

المصادر : السلطات الجزائرية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
1/ بعدد شهور العام التالي من واردات السلع والخدمات.

المصدر: صندوق النقد الدولي، بيان صحفي رقم 16/228، للنشر الفوري، 2016/05/19،المجلس التنفيذي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2016 مع الجزائر، ص03.

2/ الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

تعود بداية ظهور الأسواق السوداء في الجزائر إلى فترة السبعينات، نظرا لما شهده هذا البلد في ذلك الوقت من نزوح ريفي إلى المدن وما رافقه من زيادة الطلب على السلع الغذائية (ظهور فرق كبير بين العرض المتناقص للسلع الغذائية والطلب المتزايد عليها) وفي المقابل انخفاض الإنتاج الفلاحي، حيث كانت تباع في الأسواق مختلف السلع الغذائية بأسعار مرتفعة مقارنة بأسعارها في السوق الرسمية التي كانت مدعمة من طرف الدولة في تلك الفترة.

[1] – بلعربي عبد القادر، الجزائر بين البطالة والقطاع غير الرسمي، دراسة قياسية بمنطقة تلمسان الحضرية، رسالة دكتواه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2009-2010، ص 138-139.

أما القطاع غير الرسمي فقد بدأ بالظهور في منتصف الثمانينات بعد حدوث الأزمة الاقتصادية والتي انجر عنها بروز عدة سلبيات كان لها أثرا كبيرا على مردودية الاقتصاد الوطني، مما دفع بالجزائر للتوجه إلى الإصلاحات التي انبثق عنها تغيير طابع النظام الاقتصادي المتبع وتبني نظام اقتصاد السوق، هذا الانتقال كان له بدوره انعكاسات سلبية على النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما ساعد على زيادة تنامي هذا القطاع، فالقطاع غير الرسمي لم ينشأ صدفة في الجزائر بل تمخض عن إفرازات التغيرات الاقتصادية ، السياسية والاجتماعية التي مر بها هذا البلد.

أ/ المراحل التي مر بها الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:

يمكن تقسيم أهم المراحل التي مر بها القطاع غير الرسمي في الجزائر إلى ما يلي[1]:

- **مرحلة القطاع غير الرسمي الخفي (1962-1985)**: تبنت الجزائر في هذه الفترة النظام الاقتصادي الموجه الذي كان يتميز باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، بالإضافة إلى أن الأسعار كانت محددة إداريا ومدعمة من قبل الخزينة العمومية، كما تميزت هذه الفترة أيضا بانخفاض نسبة البطالة، فقد كان أغلبية الأفراد يعملون في المؤسسات والقطاعات العمومية التي شيدتها الجزائر آنذاك، لذا فان معظم الأنشطة غير الرسمية كانت تمارس من قبل النساء، الأطفال، الشيوخ و المعوقين.
- **مرحلة استفحال القطاع غير الرسمي (1986إلى نهاية التسعينات)**: تميز الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة بتحولات جذرية خاصة في منتصف الثمانينات أين شهد أزمة انهيار أسعار البترول، كما تميزت هذه المرحلة أيضا بنقص شديد في بعض المواد الاستهلاكية، مما ألزم الدولة على استيراد بعض السلع لتغطية هذا النقص، والقيام بعدة إصلاحات كانت تهدف إلى إقامة إستراتيجية تساعدها على الخروج من الأزمات المتعاقبة، فالإصلاح الأول تجسد في سياسة التثبيت واعادة الاستقرار للمؤشرات الاقتصادية الكلية سنة 1989 والذي نتج عنه بداية ظهور الحرية الاقتصادية في الجزائر، أما الإصلاح الثاني الذي ظهر في سنة 1993، فقد كان يهدف إلى إيجاد حل للأزمة الاقتصادية الخارجية (أزمة المديونية الخارجية والتجارة الخارجية)، في حين أن الإصلاح الثالث يتمثل في اعادة هيكلة النشاط الاقتصادي الجزائري (الخوصصة، إلغاء سياسة الدعم للأسعار وتطبيق نظام الأسعار الحر، تشجيع الاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي، تخفيض العملة، تحرير التجارة الخارجية،...الخ).

لقد خلفت إعادة الجدولة آثارا سلبية خاصة على الناحية الاجتماعية إذ أدت إلى زيادة نسبة البطالة كما يوضحه الجدول رقم الموالي ، وهذا ما أدى بدوره إلى انتشار ظاهرة الأنشطة غير الرسمية التي نذكر من بينها ظاهرة بائعي الأرصفة ، بالإضافة إلى بعض الممارسات السلبية لتغطية الطلب المتصاعد عن طريق ظاهرة الترابندو وتجار الحقيبة.

الجدول رقم (13): تطور نسبة البطالة في الجزائر للفترة (1985-2000).

السنوات	85	87	89	90	91	93	94	95	96	97	98	99	2000
نسبة البطالة(%)	9.7	21.4	18.1	19.7	21.2	23.2	24.4	28.1	28	28	28	29.2	29.5

Source:Jean louis.R et autres:Profil pays du femise : Algérie , institut de la méditerranée ,France,Janvier 2006,P2.

[1] - Nacer eddine Hammouda: Secteur et emploi informel en Algérie , CREAD, Alger, 2008, p16.

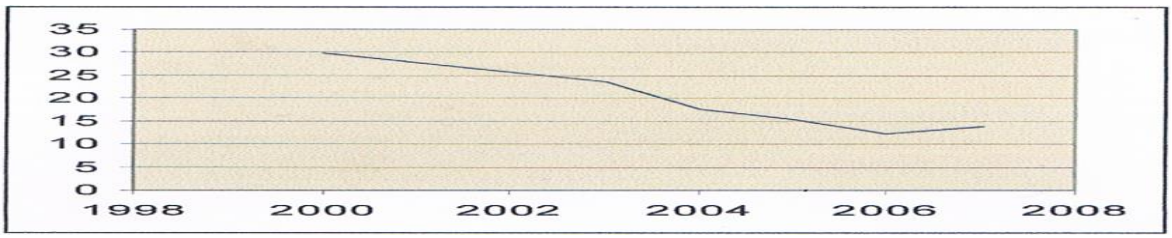
- **مرحلة توسيع مجالات القطاع غير الرسمي بعد 1998**: تميزت هذه المرحلة بالاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي واسترجاع التوازنات الداخلية والخارجية، ويمكن ذكر أهم النتائج الملموسة:[1]

- إعادة التوازنات المالية نظرا لارتفاع إيرادات صادرات المحروقات في هذه الفترة؛
- تسجيل ارتفاع في معدل النمو؛
- انخفاض نسبة البطالة مقارنة بفترة التسعينات؛
- انخفاض معدل التضخم؛
- مراجعة نظام الأجور الذي سمح في تحسين مداخيل العائلات وتحسين مستوى الاستهلاك.

رغم كل التحسينات السابقة الذكر على مستوى الاقتصاد الكلي، إلا أن القطاع غير الرسمي شهد توسعا ملحوظا في هذه الفترة بالرغم من السياسة الجديدة التي وضعتها الدولة في إطار التشغيل الذاتي الذي يحفز الأفراد على إقامة مشاريع فردية في شكل مؤسسات مصغرة تمول عن طريق القروض في إطار برامج تشغيل الشباب، إلا أن ذلك لم يغطي مشكلة البطالة لأن مثل هذه السياسات تحتاج إلى جهاز مصرفي يكون مرن بالإضافة إلى غياب البيروقراطية والرشوة في مجال منح القروض.

كما يمكن أيضا تفسير هذه الزيادة بالنمو الديمغرافي المتزايد إذ قدر عدد السكان المقيمين في الجزائر بحوالي 31.1 مليون نسمة سنة 2002 إلى غاية 41,2 مليون نسمة مع دخول سنة 2017 ،[2] حسب آخر إحصائيات قدمتها وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات نقلتها الإذاعة الوطنية، والذي زاد من حدة البطالة التي بدورها تمتص من طرف الاقتصاد غير الرسمي بكثرة،كما يمثل الشكل التالي تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة (2000 -2007):

الشكل رقم(09): تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة (2000 -2007).



Source: ONS: Taux de chômage, période: 2000-2007

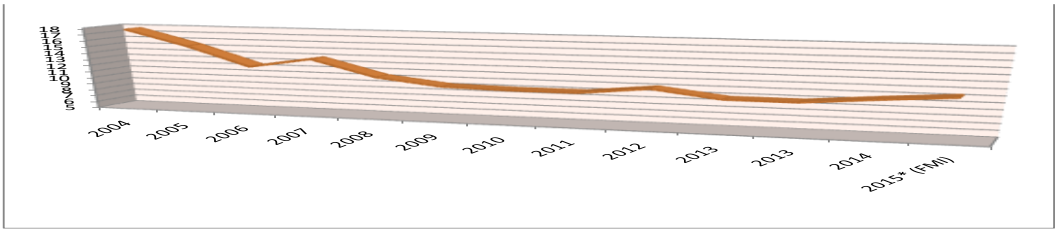
من خلال الشكل السابق نلاحظ أن معدل البطالة في تغير مستمر، فبعد أن كان في سنة 2000 يقدر ب 29.77% بدأ ينخفض تدريجيا ليصل إلى 15.30% سنة 2005 ، ثم 12.30% في سنة 2006 ليعاود الارتفاع من جديد في سنة 2007 ويبلغ 13.8% ،غير أن سنة 2008 بلغت 11.3%رغم أزمة الرهن العقاري التي لم تؤثر على الجزائر بعد ذلك كانت نسب البطالة كما هو موضح في الجدول التالي بالاضافة إلى ما تم ذكره في الجدول رقم (09). وهذا راجع إلى البحبوحة التي عاشتها الجزائر ابتداءا من سنة 2009إلى غاية 2014 لتعاود

[1] – زرنوخ ياسمينة، اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 189.

[2] – تقرير صادر عن الديوان الوطني للاحصاء.

الارتفاع فيما بعد ولكن بنسب متذبذبة وهذا بسبب التذبذب في العائدات النفطية لتذبذب أسعارها وفي سبتمبر 2016 انخفضت إلى 9.9% و10.5 في مطلع 2017 حسب الديوان الوطني للاحصائيات.

الشكل رقم (10): تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة (2004-2015).



المصدر : صندوق النقد الدولي 2015.

الفرع الثاني:الظواهر المحيطة بالاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

يمكن ذكر أهم الظواهر السلبية التي تؤثر في الاقتصاد الوطني، وتشكل عاملا فعالا في تنامي الاقتصاد غير الرسمي فيما يلي:

1/ الفساد: تعتبر الرشوة و استغلال النفوذ من أهم المظاهر التي يعرفها الفساد الاقتصادي والإداري في الجزائر، لقد مر الاقتصاد الجزائري بمرحلة انتقالية جد صعبة بدء بالأزمات، وما صاحبها من التغييرات المتعاقبة في الحكومات، بالإضافة إلى تبني اقتصاد السوق مرورا بالإصلاحات الهيكلية والتخلي عن النظام الاقتصادي الموجه، بالإضافة إلى عدم الاستقرار الأمني كل هذا ترك أثرا سلبيا على الناحية الاقتصادية خاصة، وأدى إلى حدوث تشوهات كثيرة أهمها :تدني القدرة الشرائية ، انتشار البطالة و الفقر، زيادة الدين الخارجي،... الخ، مما ساعد على تنامي ظاهرة الفساد بكل أبعاده المالي، الإدارية، الاجتماعية وغيرها، يعكس الجدول التالي مؤشر الفساد في الجزائر حسب تقارير منظمة الشفافية الدولية وهذا خلال الفترة 2003-2016 :[1]

الجدول رقم (14): مؤشر الفساد في الجزائر الفترة 2003 -2016 .

المرتبة	السنة	التنقيط
84	2003	2.6
96	2004	2.7
97	2005	2.8
84	2006	3.1
99	2007	3.0
99	2008	3.2
111	2009	2.8
105	2010	2.9
112	2011	2.9

[1] - تقرير صادر عن الديوان الوطني للإحصاء.

94	2013	3.6
100	2014	3.6
88	2015	3.6
108	2016	3.4

المصدر: منظمة الشفافية الدولية.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن مؤشرات الفساد في الجزائر جد عالية، مما يدل على انتشار الفساد في هذا البلد .وحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية فان الفساد مرتبط بضعف المؤسسات العامة، بالإضافة إلى عدم وجود الشفافية في الإدارة المالية ، ووجود نظام قضائي غير مستقل مما يدفع بالمحاكم إلى عدم متابعة المسئول الفاسد وبالتالي عدم إرجاع الأموال غير الشرعية.

2/ تقليد العلامات التجارية: يعود تنامي ظاهرة تقليد العلامات التجارية المحلي أو المستورد في الجزائر إلى الانفتاح نحو الخارج وتحرير التجارة الخارجية في سنة 1991 ، حيث أصبح تقليد العلامات التجارية يمس جزء كبير من مختلف المنتجات كالعطور ومواد التجميل، قطع الغيار، السجائر، وحتى الأدوية.هذه المنتوجات إما تصنع في الجزائر أو تستورد من الخارج، حيث كشف السيد أومسعود يوسف مفتش رئيسي بمصالح الجمارك بتاريخ 2017/03/22 على الساعة 16.30 لصالح ايكو ألجيريا عن حجز أكثر من 11 مليون منتوج مقلد ما بين سنوات 2007 و 2016 ،مشيرا على أن نسبة 63 في المائة من المواد المقلدة عبارة عن ألبسة أو منتجات رياضية،تليها المواد الالكترونية وألعاب، وأن المصدر الرئيسي للمنتجات المقلدة هي الصين.ثم عدد من المناطق منها أوروبا و دبي ثم بلدان كتركيا والهند.[1]

3/ تبيض الأموال: عرف الاقتصاد الجزائري نموا كبيرا لظاهرة تبييض الأموال ، وهذا رجع لعدم الاستقرار السياسي والأمني الذي عرفته الجزائر مؤخرا من ناحية، بالإضافة إلى توجه الاقتصاد الوطني نحو الاقتصاد السوق وما تبعه من الانفتاح على الخارج تحت إطار العولمة، ولهذه الأموال مصادر بالجزائر وهي:[2]

أ/ تجارة المخدرات: انتشرت ظاهرة تجارة المخدرات في الجزائر بشكل رهيب في السنوات الأخيرة كما تؤكده تقارير الدرك الوطني وحراس السواحل الجزائرية ،ففي أكتوبر 2006 تم حجز حوالي 15 قنطار من القنب الهندي (الحشيش)و10أطنان من المخدرات، بالإضافة إلى حجز 66.5 غ من الكوكايين و 88.73 غ من الهيروين و 280غ من الأفيون سنة 2005 كما تشير إحصائيات سنة 2007 إلى حجز 5.8 طن من المخدرات بالإضافة إلى كميات معتبرة من الأقراص المهلوسة، أما في سنة 2008 فقد تم إيداع حوالي 28 فلاح الحبس ومتابعة آخرين، نظرا لاكتشاف السلطات العمومية أن هؤلاء المستثمرين الفلاحيين حولوا الدعم الفلاحي المقدم لهم من طرف الدولة من استغلاله في زراعة مختلف المحاصيل الموسمية إلى زراعة الأفيون، كما تشير أرقام المديرية العامة للأمن الوطني على المستوى الوطني إلى حجز 1897 كلغ من القنب الهندي في السداسي الأول من سنة 2009 ،

[1] – بودلال علي، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر "مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2007، ص185.

[2] – Samir Idouni: L'Algérie se transforme peu à peu en une terre de culture de résine de cannabis et d'opium et de trafic de drogues selon les spécialistes: (www.algérie-dz.com),2008.

و 350 غرام من الهيروين، 495 غرام من الكوكايين، و 41 غرام من" الكراك"،إضافة إلى 22799 قرص مهلوس. وتجدر الإشارة إلى أن أكبر كمية من المخدرات تدخل إلى الجزائر عن طريق المغرب، وأكّد العقيد بالإدارة العامة للأمن الوطني وليد حكيمة خلال مؤتمر صحفي الجمعة 10 مارس 2017 بمقر وزارة الداخلية أن الوحدات الأمنية قد تمكنت من حجز 1332.072 كلغ من مادة القنب الهندي و7029.154 غرام من الكوكايين و38628 قرصا مخدرا خلال سنة 2016، نقلا عن إذاعة موزاييك.

ب/ الجريمة المنظمة والإرهاب: تعرف الجريمة المنظمة بأنها ذلك الفعل المنظم والدقيق الذي يسير وفق طرق معينة تقوم بها عصابات محترفة غايتها تحقيق المنفعة الذاتية، يمكن ذكر أهم هذه الأشكال في الجزائر :التزوير، المتاجرة في المواد الكيميائية الخطيرة المحظورة، تجارة الأسلحة وتزييف العملة،...الخ، بالإضافة إلى ظاهرة الإرهاب التي عرفتها الجزائر وبالأخص في العشرينية السوداء، والتي سببت آلاما كبيرة للشعب الجزائري وخسائر جد معتبرة للاقتصاد الوطني.

3/ الهجرة غير الشرعية: يوجد نوعين من الهجرة غير الشرعية في الجزائر:

- هجرة الأفارقة نحو الجزائر والقادمين من النيجر والمالي ودول الساحل الإفريقي.
- هجرة الجزائريين إلى أوروبا عبر السواحل، أو ما يعرف ب (الحراقة) .

4/ التهرب الضريبي (الغش الضريبي) : عرف الغش الجبائي في الجزائر تناميا كبيرا خلال السنوات الخيرة ، وهذا راجع لعدة أسباب نذكر أهمها:[1]

- الصعوبات التي يواجهها التجار الجدد من أجل الحصول على السجل التجاري؛
- عدم تكيف كل من إدارة الضرائب ، الجمارك والغرفة التجارة مع أنظمة التسيير الحديثة؛
- التعاملات التجارية في الجزائر، والتي يغلب عليها طابع البيع والشراء دون استخدام الفواتير؛
- تنامي ظاهرة الفساد الإداري على مستوى مصالح الضرائب و الجمارك ؛
- انفتاح الجزائر نحو العالم، وتحرير التجارة الخارجية مما يدفع بالمستوردين للجوء إلى استخدام الطرق المشروعة من أجل استيراد أكبر كمية من السلع، وبالتالي الحصول على الربح السريع؛
- بالإضافة إلى نوع آخر من الغش و المتمثل في التهرب من دفع اقتطاعات الضمان الاجتماعي ، هذه الظاهرة التي وجدت على مختلف المؤسسات سواء كانت صغيرة أو متوسطة، تجارية أو خدماتية.

والجدول التالي يبين حجم التهرب الضريبي في الجزائر حسب معلومات متاحة:

الجدول رقم (15): حجم التهرب الضريبي في الجزائر خلال الفترة (1990-2006).

السنة	1990	1995	1998	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عدد القضايا الجمركية	5058	5253	2552	2625	2243	1316	2067	2293	1999	2724

المصدر: بودلال علي: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر" مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان، 2007.

حسب هذا الجدول، فان التهرب الضريبي انخفض في الفترة الممتدة بين (2002-2006)، مقارنة بين الفترة الممتدة بين (1990-1998) ، ولعل أهم سبب أدى إلى هذا الانخفاض هو عودة الاستقرار الأمني للبلاد، بالإضافة إلى تحديث مصالح الضرائب والجمارك.

[1] - بودلال علي، مرجع سبق ذكره، ص192-193.

المطلب الثاني :أمثلة عن مقاربات قياسية للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

قامت عدة مصالح في الجزائر بدراسات حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ، محاولة إما لتقدير التشغيل غير الرسمي من جهة، أو تقدير الدخل الخفي من جهة أخرى، ومن بين أهم هذه الجهات نذكر:[1]

1/ مصالح التخطيط: هذه المصالح قامت بتقدير النشاط غير الرسمي عن طريق إعداد تقارير سنوية عن التشغيل في الجدول التالي:

الجدول رقم (16) : تطور التشغيل الرسمي وغير الرسمي في الجزائر خلال الفترة1992-2003.

الوحدة: مليون عامل.

السنـ . . . . . وات	1992	1997	1999	2003
التشغيل الرسمي	4.286	4.684	5.162	6.027
التشغيل غير الرسمي	688	1.131	911	1.249
إجمالي التشغيل	4.974	5.815	6.073	7.276
حصة التشغيل غير الرسمي من إجمالي التشغيل (%)	13.8	19.4	15	17.2

المصدر :المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص90 .

من خلال هذا الجدول ، نلاحظ أن نسبة التشغيل غير الرسمي انتقلت من 13.8% سنة 1992إلى 17.2% سنة 2003 ، مما يدل على تنامي ظاهرة التشغيل غير الرسمي.

2/ الديوان الوطني للإحصائيات: في تقديره للتشغيل غير الرسمي، قام الديوان الوطني للإحصاء بأخذ في عين الاعتبار سوى العاملين في البيوت و مساعدي الأسر ، وقد خلص إلى ما يلي:

- سنة 1992 بلغ التشغيل غير الرسمي 375000؛
- سنة 1996 بلغ التشغيل غير الرسمي900.000 .

كما قام هذا الأخير بأخذ بعين الاعتبار معيار الضمان الاجتماعي، لمعرفة نسب غير المسجلين في الضمان الاجتماعي مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (17): نسب غير المسجلين في الضمان الاجتماعي حسب الوضعية المهنية الفترة (1992-2001).

الوحدة: ألف عامل.

السنوات / الفئات العاملة	1992		1997		2001	
	التعداد	%	التعداد	%	التعداد	%
أرباب العمل و المستقلون	340	51.09	797	68.06	808	64.35
الأجراء	352	11.10	455	13.79	682	20.72
المتمهنون ومساعدو العائلات	105	87.19	143	81.25	158	79.27

المصدر :المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي استنادا لتحقيقات لدى الأسر1992 ،1997، 2001، الديوان الوطني للاحصائيات،ص93

من خلال الجدول السابق تلاحظ أن نسبة غير المسجلين في الضمان الاجتماعي عرفت ارتفاعا ملموسا خلال الفترة 1992-2001 ، مما يدل على زيادة نسبة التشغيل في القطاع غير الرسمي .

[1] – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، الديوان الوطني للإحصائيات.

3/ مكتب الدراسات الوطنية(ECOTECNICS) :كان الهدف من الدراسة التي قام بها هذا المكتب، هو تحديد حجم القطاع غير الرسمي وذلك استنادا إلى المعايير التالية :التصريح الجبائي، التصريح الإداري، التصريح لدى الضمان الاجتماعي

ويمثل الجدول التالي تطور وبنية التشغيل غير الرسمي والمقدرة خلال الفترة 1992-1996:

الجدول رقم (18): تطور بنية التشغيل غير الرسمي والمقدرة خلال الفترة 1992-1996 (بالآلاف).

السنوات	إجمالي التشغيل	التشغيل الزراعي	التشغيل خارج القطاع الزراعي	التشغيل غير الرسمي				التشغيل الرسمي المصرح به جزئيا				التشغيل غير الرسمي و التشغيل الرسمي المصرح به جزئيا النسبة %			
				الصناعة	البناء والأشغال العمومية	الخدمات	التجارة	الصناعة	البناء و الأشغال العمومية	الخدمات	التجارة	الصناعة	الخدمات	البناء والأشغال العمومية	الصناعة
فيفري 1992	4.403,7	761,3	3642,4	26	3	48	102	40	193	106	118	10.4	24.1	30.9	34.6
أوت 1995	5.055,9	578,3	4.477,6	38	161	95	37	98	33	192	286	14.5	30.5	20.6	34.3
مارس 1996	4.957,2	664,4	4292,8	0	197	167	196	73	49	140	140	7.6	31.7	25.6	34.9

المصدر :المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره،ص92.

إن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي:

- انتقلت حصة التشغيل غير الرسمي بالنسبة لإجمالي التشغيل خلال الفترة الممتدة بين 1992و 1996 من 17% إلى 22% ، أي ما يعادل ارتفاعا سنويا قدره 11% ، في حين أن النسبة المؤوية الخاصة بالتشغيل المنظم فتقدر ب2% ؛
- أهم القطاعات الذي يحتل المرتبة الأولى في التشغيل غير الرسمي هو قطاع التجارة والخدمات، ثم يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية، بالإضافة إلى قطاع الصناعة.

4/ تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر وفق لنموذج(Vito Tanzi): تعتمد هذه الطريقة على توافر البيانات المتعلقة بكل من العملة المتداولة، الودائع الجارية و الودائع لأجل ، حيث يتم تقدير حجم الاقتصاد الخفي بدلالة الدخل غير المعلن، وذلك باستخدام نموذج (Vito Tanzi) الذي يعتمد على أسلوب التهرب الجبائي (النموذج القياسي لمعادلة الطلب على العملة)، وقد قام بتطبيق هذا النموذج الباحث بودلال علي في رسالة الدكتوراه، وأهم النتائج الذي حققها هذا النموذج موجود في الجدول التالي:

الجدول رقم (19): تقدير الدخل الخفي في الجزائر خلال الفترة (1970-2004).

الوحدة : مليون دج

السنوات	1970	1980	1985	1990	1995	2000	2004
الدخل الخفي	6829.009	44604.417	62192.582	132802.176	507379.396	942858.983	452225.576
نسبة الدخل الخفي من الناتج الداخلي الخام (% من PIB)	28	27	21	24	25	23	24

المصدر :بودلال علي، الاقتصاد غير الرسمي، مرجع سبق ذكره، ص311 .

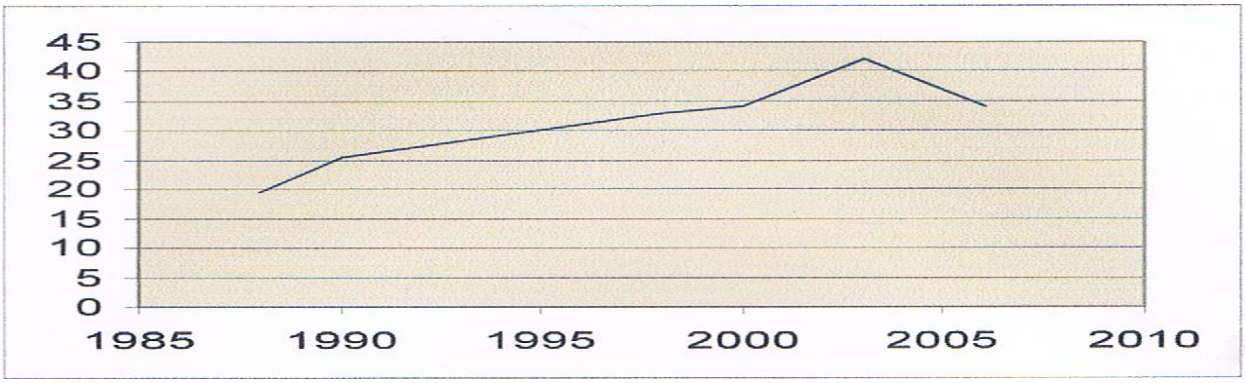
من خلال النتائج المحققة وفق هذا النموذج ، توصل الباحث إلى ما يلي:

1. تراوح حجم الاقتصاد الخفي خلال الفترة (1970-2004) بين 55833.673 مليون دج كحد أدنى و 86218.5652 مليون دج كحد أقصى؛

2. بلغت نسبة الدخل الخفي إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1970-2004) مابين 21% و 28%.

5/ تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام حسب دراسة البنك العالمي و برنامج الأمم المتحدة: يمكن عرض نتائج دراسة البنك العالمي لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني خلال الفترة (1988-2006)، وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (11) : حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة (1988-2006).



Source: World bank,Own calculations based on world bank data, washington D.C,2002-2006 .

من خلال الشكل السابق، بلغت نسبة الاقتصاد غير الرسمي إلى الناتج الوطني خلال الفترة (1988-2006) كما يلي: 19.5% سنة 1988، 24.5% سنة 1990، 32.95% سنة 1998، 34.1% سنة 2000، 42% سنة 2003، 34.2% سنة 2006، كل هذه النسب تدل على مدى خطورة الاقتصاد غير الرسمي، فنسبة 42% تعتبر جد كبيرة.

أما برنامج الأمم المتحدة، فقام بدراسة نسبة التوظيف في القطاع غير الرسمي من التوظيف في القطاع غير الزراعي، وقد توصل إلى النتائج الواردة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (20): البطالة والعمل في القطاع غير الرسمي في دول منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي خلال الفترة (1990-2005).

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		معدلات البطالة: عدد العاطلين عن العمل (بالآلاف) 2005-1996	معدلات البطالة: الإجمالي (كنسبة من القوى العاملة) 2005-1996	معدلات البطالة: الإناث (كنسبة من معدل الذكور) 2005-1996	التوظيف وفقا للنشاط الاقتصادي: الإجمالي (بالآلاف) 2005-1996	التوظيف وفقا للنشاط الاقتصادي: الزراعة (%) 2005-1996	التوظيف وفقا للنشاط الاقتصادي: الصناعة (%) 2005-1996	التوظيف وفقا للنشاط الاقتصادي: الخدمات (%) 2005-1996	التوظيف في القطاع غير الرسمي كنسبة مئوية من التوظيف في القطاع غير الزراعي: سنة المسح 2004-1990	التوظيف في القطاع غير الرسمي كنسبة مئوية من التوظيف في القطاع غير الزراعي: كلا الجنسين 2004-1990	التوظيف في القطاع غير الرسمي كنسبة مئوية من التوظيف في القطاع غير الزراعي: الإناث 2004-1990	التوظيف في القطاع غير الرسمي كنسبة مئوية من التوظيف في القطاع غير الزراعي: الذكور 2004-1990
تنمية بشرية مرتفعة												
33	الكويت	15	1.1	173	..	..	..	..	-	..	..	..
35	قطر	13	3.9	548	438	3	41	56	-	..	..	..
39	الإمارات العربية المتحدة	41	2.3	118	1,779	8	33	59	-	..	..	..
41	البحرين	16	-	..	..	..	..	..	-	..	..	..
56	الجماهيرية العربية الليبية	..	-	..	..	..	..	..	-	..	..	..
58	عمان	53	-	..	282	6	11	82	-	..	..	..
61	المملكة العربية السعودية	327	5.2	274	5,913	5	21	74	-	..	..	..
تنمية بشرية متوسطة												
86	الأردن	..	-	..	43	4	22	74	-	..	..	..
88	لبنان	116	-	..	..	..	..	..	-	..	..	..
91	تونس	486	14.2	132	..	..	..	..	95-1994	50	39	53
104	الجزائر	1,475	15.3	103	7,798	21	26	53	1997	43	41	43
106	الأراضي الفلسطينية المحتلة	212	26.7	71	578	16	25	58	-	..	..	..
108	الجمهورية العربية السورية	638	11.7	290	4,822	30	27	43	2003	22	7	24
112	مصر	2,241	11.0	311	18,119	30	20	50	2003	45	59	42
126	المغرب	1,226	11.0	106	9,603	44	20	36	1995	45	47	44
134	جزر القمر	..	-	..	..	..	..	..	-	..	..	..
137	موريتانيا	..	-	..	..	..	..	..	-	..	..	..
147	السودان	..	-	..	..	..	..	..	-	..	..	..
149	جيبوتي	..	-	..	77	2	8	80	-	..	..	..
153	اليمن	469	11.5	66	3,622	54	11	35	-	..	..	..
أخرى												
	العراق	..	26.8	51	..	..	..	..	-	..	..	..
	الصومال	..	-	..	..	..	..	..	-	..	..	..

المصدر :برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية2007-2008.

هذا بالاضافة إلى المعلومات التي تم جمعها عن الاقتصاد غير الرسمي بالجزائر إلى غاية 2014 من تقارير التنمية البشرية من سنة 1975 إلى غاية سنة 2014 حسب آخر إصدار في 2017/03/01، وهو موجود في الملاحق الملحق 01.

المطلب الثالث: آثار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

تتجلى أهم الآثار الايجابية والسلبية للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر فيما يلي[1]:

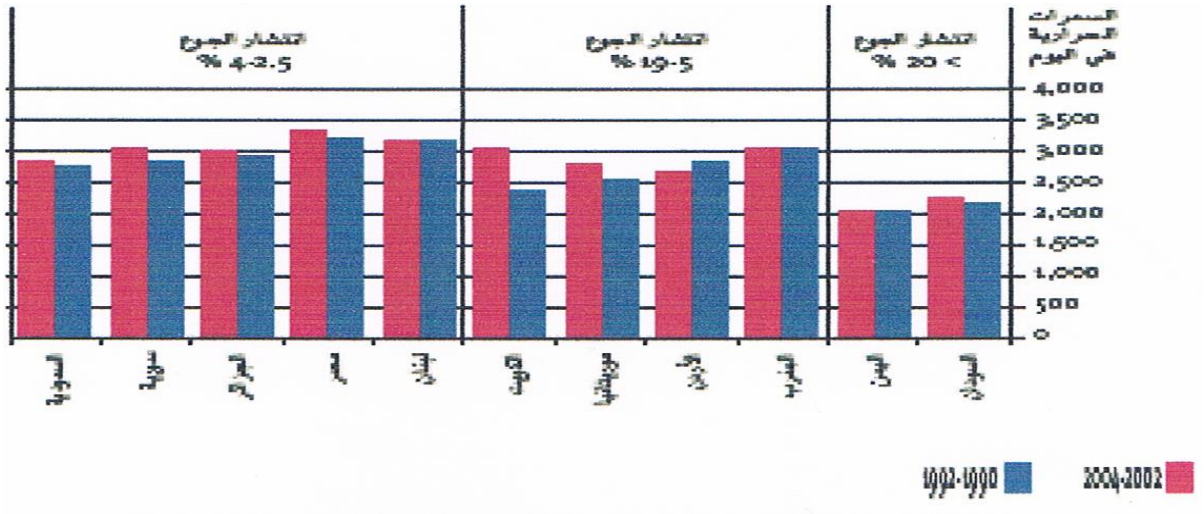
1/ الآثار الايجابية: يمكن القول بأن الاقتصاد غير الرسمي له مزايا خاصة من الناحية الاجتماعية، فهو يساعد في حل أزمة البطالة وإيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل،و يساهم في تأمين الاكتفاء الذاتي في بعض المواد والاحتياجات، كما أنه يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد وخاصة في ظل انخفاض مستويات الدخل الحقيقية، وانتشار الفقر والبطالة:

أ/ الفقر: نقصد بالفقر تدهور أوضاع وظروف معيشية لفئات اجتماعية، والتي تتسم في معظم الأحيان بالحرمان على مستويات مختلفة، فالفقراء هم الأشخاص الذين لا يستطيعون الحصول على سلة السلع الأساسية المكونة من :الغذاء

[1] – بورعدة حورية، مرجع سبق ذكره، ص126-128.

،الملابس والسكن، بالإضافة إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأخرى مثل الرعاية الصحية والمواصلات والتعليم، فقد سجلت نسبة حدة الفقر الإجمالي الأدنى حسب التقرير الخامس للمجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي حول التنمية البشرية في الفترة الممتدة ما بين 2004–2006 تراجعا حيث قدرت بنسبة 5.7 % مقارنة مع نسبة الفقر المسجلة خلال العشر سنوات الماضية التي بلغت ذروتها سنة 1995 .ب 22% ، وانخفضت إلى 17% سنة 1999ثم إلى % 7.5 سنة 2005 وصولا إلى 11.1% سنة 2008 ثم 9.8% سنة 2009 و6.2% سنة 2010 وصولا إلى 5.55% سنة 2011 ومن ثم 5.20% سنة 2012 و 5.03% سنة 2013 وحتى 4.6% نهاية 2016، كما وقد أحصت دراسة جديدة صادرة عن الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم، أن 177 بلدية فقيرة تضم 1569637 شخص يقل دخله عن 5 آلاف دولار، منها 46 بلدية تعاني الفقر الشديد بالإضافة إلى كونها محرومة من خدمات الصحة، التربية، الماء، قنوات الصرف، والغاز، إلى جانب انتشار البطالة والأمية والسكن غير اللائق، وقد أشار التقرير الأخير للديوان الوطني للإحصائيات إلى تدهور قيمة الإعانات الاجتماعية المقدمة للأسر الجزائرية، والتي تبقى دون المستوى وذلك رغم تسجيلها لزيادة جد محتشمة، بحيث انتقلت قيمة هذه الإعانات من375.6 مليار دينار سنة 2004 الى 403.5 مليار دينار سنة 2005 وإذا قمنا بإسقاط أبسط مؤشرات الفقر على الواقع الجزائري متمثلة في :السعر المتوسط للوجبة الغذائية 1500 دج، التوازن الطاقوي 2100حريرة اللازمة للجسم، قيمة الوجبة اليومية للأسرة، فسنجد أن العائلات الجزائرية تبقى فقيرة رغم الزيادات في الأجور التي قامت بها الجزائر سنة 2012 والتي أخذت حيزا كبيرا من ايرادات الدولة أنا ذاك، غير أن نسبة الفقر قد تقلصت مقارنة بسابقاتها في السنوات السابقة خاصة العشرية السوداء، ويمثل الشكل التالي معدل تزود الفرد بالسعرات الحرارية يوميا في 11 بلدا عربيا وذلك خلال الفترتين 1990–1992 و2002–2004.

الشكل رقم (12): معدل تزود الفرد بالسعرات الحرارية يوميا في 11 بلدا عربيا 2002–2004 و 1990–1992.



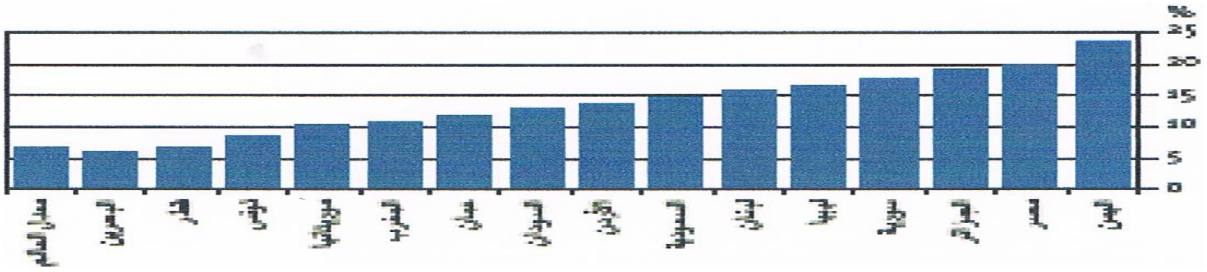
المصدر :منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة،2008.

من خلال الشكل السابق، نلاحظ أن الحصة التي يتزود بها الفرد من السعرات الحرارية في البلدان العربية وذلك خلال الفترتين: 1990–1992 و 2002–2004، تتفاوت من بلد إلى آخر، إذ ينخفض مستواها إلى حد أدنى (انتشار الجوع أكبر من 20%) في كل من السودان، اليمن، ويرتفع قليلا (انتشار الجوع بين5 –19%) في

كل من المغرب، الأردن ، موريتانيا والكويت، ثم يرتفع بنسبة ملحوظة مقارنة بالنسبتين السابقتين (انتشار الجوع بين 2.5-4%)في كل من لبنان، مصر، الجزائر،سورية والسعودية

وما يلاحظ أيضا أن معظم هذه البلدان تعتمد في الحصول على السعرات الحرارية من مختلف السلع التي تستوردها، نظرا لعدم قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي مثلما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (13) : الاعتماد على المواد الغذائية المستوردة الخاصة ب 15 بلدا عربيا السنة2005 .



المصدر :البنك العالمي2008 .

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن نسبة الاعتماد على المواد الغذائية المستوردة لهذه البلدان و الخاصة بسنة 2005، تفوق المعدل العالمي ماعدا البحرين .في حين نجد أن هذه النسبة مرتفعة في الجزائر إذ تصل إلى حوالي% 19 ، وهي نسبة معتبرة إذا ما لا حظنا ارتفاع أسعار السلع الغذائية في العالم وما يكلف من العملة الصعبة لشرائها، وهذا ما يؤثر على الدخل الفردي من جهة ، وعلى قدرته على شراء مثل هذه السلع من جهة أخرى.

كل النسب السابقة الذكر تدل على الوضع المزري للحالة الاجتماعية العامة، إذ أن الجوع وسوء التغذية سوف يؤثران بالسلب على الأداء المدرسي لدى الأطفال : كالرسوب والمتكرر والتسرب المبكر من المدارس، والعمل في السن المبكر بغرض توفير الحد الأدنى للمعيشة ، والذي يكون في معظم الأحيان في القطاع غير الرسمي، لذلك نجد أن الاقتصاد غير الرسمي يساعد في القضاء على الفقر من خلال الموارد التي يوفرها من سلع وخدمات بأسعار تنافسية أقل مما هو معرف عليه في الاقتصاد الرسمي أو الاقتصاد العالمي وكحل يتوجه إليه أصحاب الفئة المحرومة والضعيفة.

ب/ البطالة: تعبر معدلات البطالة المرتفعة في الجزائر خاصة في سنوات التسعينيات عن حالة الاختلال التي يشهدها سوق العمل كما تكلمنا سابقا في المراحل التي مر بها الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ، وقد ساهم برنامج التصحيح الهيكلي في اتساع حدة هذا المشكل (غلق المؤسسات العمومية وتسريح العمال)، بحيث نجد أن نسبة البطالة كانت مرتفعة في سنوات التسعينيات ، إذ تراوحت بين 29.52% سنة 1997 و 29.5% سنة 1999 أما في سنة 2000فقد بلغت حوالي 29.77% ثم بدأت تنخفض تدريجيا لتبلغ النسب التالية: 17.7% سنة 2004، 15.30 % سنة2005، 12.30% سنة 2006، 13.8 % سنة 2007 ،و 11.3 % سنة2008 وما يلفت الانتباه هو أن فئة الشباب تحتل جزء كبير من هذه النسب (سواء كانوا مثقفين أو غير مثقفين) وصولا إلى 10.5 في مطلع 2017 حسب الديوان الوطني للإحصائيات، وهذا ما يدل على أن البطالة قد انخفضت بشكل كبير في الجزائر.

إذا ربطنا هذه النسب مع نسب الاقتصاد غير الرسمي، نجد أن البطالة لها دور كبير في توسع حجم الاقتصاد غير الرسمي، فالبطال هو الذي ليس لديه دخلا ، مما يدفعه إلى البحث عن أي عمل ، والذي يكون في معظم الأحيان في القطاع غير الرسمي، لذلك نجد أن هذا الأخير قد امتص البطالة بشكل كبير بل وأصبح منافسا للاقتصاد

الرسمي الذي لديه إمكانات محدودة خصوصا في ظل التغيرات الراهنة التي تقوم بها الجزائر من تصحيح هيكلي يمس توقيف بعض المشاريع الخاصة بالبنية التحتية وكذا القانون الضريبي الجديد الذي سيكون عائقا أمام الأفراد الطامحين للعمل في الاقتصاد الرسمي ومنه فان الاقتصاد غير الرسمي هو ملجأ لهذا النوع من الأفراد.[1]

2/ الآثار السلبية:

تتجلى أهم هذه الآثار فيما يلي:[2]

- إن العاملين في القطاع غير الرسمي لا يدفعون ضرائب ما يساعد إلى خسارة خزينة الدولة جراء التهرب الضريبي، فحسب تصريحات وزارة التجارة حوالي % 60 من التجارة في الجزائر تذهب إلى السوق الموازية، كما قدر عدد التجار الوهميين ب 626.781 تاجرا خلال الفترة الممتدة بين (1997-2002) ، وحسب تصريحات المجلس الجزائري الاقتصادي والاجتماعي فان حجم التهرب الضريبي يصل سنويا إلى حوالي 200 مليار دج؛
- تزايد عدد قضايا الرشوة والاختلاسات؛
- انتشار الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى عدم صحة البيانات عن المؤشرات الاقتصادية مثل: (معدل البطالة، التضخم، الدخل، مؤشر الاستهلاك، القوة العاملة...إلخ) ، وبالتالي فإن الاستنتاجات المعتمدة على معلومات غير دقيقة ستكون غير صحيحة، وبالتالي ستكون القرارات المتخذة خاطئة، والتي تترجم عادة بسياسات اقتصادية واجتماعية لا تنسجم مع الواقع في أغلب الأحيان؛

- الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى تدني المستوى التعليمي، إذ قدرت نسبة المطرودين من المدرسة سنة 2001 ، والذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة فما فوق حوالي 55.88% من إجمالي المتسربين، غير أن هذه النسبة هي في انخفاض مستمر ففي سنة 2011 بلغ نسبة 32% وفي سنة 2016 أكدت وزيرة التربية الوطنية نورية بن غبريت, أن نسبة التسرب المدرسي بالجزائر هي "الأضعف" مقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا, حسب تقرير صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة اليونيسف، وقالت بن غبريت خلال اليوم الدراسي حول " المتسربون: مسارات دراسية ومآلات سوسيومهنية" أن "الجزائر تسجل أضعف نسبة تسرب في شمال إفريقيا والشرق الأوسط" دون تقديم توضيحات حول هذه النسبة, مضيفة أن "التخلي عن الدراسة أكبر لدى الذكور أكثر منه لدى الإناث"؛

- عدم استفادة العملين في النشاط الاقتصادي غير الرسمي من الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية وغيرها من الامتيازات المادية والمعنوية التي يتمتع نظراءه في القطاع الرسمي؛
- زيادة تداول العملة الصعبة في الأسواق الموازية، مما يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني؛
- إن تفشي ظاهرة تبييض الأموال وتهريبها تؤدي إلى التأثير السلبي على الحركة الاستثمارية،وهذا يؤثر بدوره على معدل النمو الاقتصادي، كما أن ظاهرة الإرهاب تؤدي إلى عرقلة الاستثماري الأجنبي نظرا لغياب الأمن.

[1] - الديوان الوطني للاحصائيات.

[2] - بورعدة حورية، مرجع سبق ذكره، ص128-129.

المبحث الثاني: الإطار المؤسسي لسوق العمل في الجزائر.

يشكل الإطار المؤسسي بالذات عنصرا ذي أهمية معتبرة في صلابة سوق العمل وضعف فعالية سياسة التشغيل، ويعكس هذا الإطار المؤسسي عبر مختلف تطور مراحل التمنية ووسائل إدارتها الحكومية في اعتماد منطق وهدف الحد من البطالة كمقاربة أساسية في البلاد، لذلك سنتطرق إلى القانون الأساسي للعامل في الجزائر، وكذا واقع القوى العاملة وتوزيعها.

المطلب الأول: القانون العام الأساسي للعامل.

يعكس القانون الأساسي العام للعامل[1] الموقف العقائدي والعملي للسلطات العمومية في مجال التشغيل أين شكل الإطار المؤسسي لسوق العمل وسياسة التشغيل في الجزائر في مختلف مراحل التنمية، ويعكس هذا الإطار بشكل كامل التوجهات الاجتماعية في الاقتصاد.

الفرع الأول: تطور الإطار المؤسسي لسوق العمل على ضوء الإصلاحات الاقتصادية.

بعد صدور القانون الأساسي العام للعامل، جاءت عدة نصوص تشريعية وتنظيمية في مجال علاقات العمل، منها ما هو تطبيقي لهذا القانون الأساسي ومنها ما جاء لتكييف علاقات العمل مع الوضع الجديد الذي فرضته الإصلاحات الاقتصادية بصفة عامة، شكلت جملة هذه النصوص تطورا في الإطار المؤسسي لسوق العمل في الجزائر، ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالنصوص التالية:[2]

- ✓ القانون 82-06 المؤرخ في 1982/02/27 المتعلق بعلاقات العمل الفردية والذي جاء تطبيقا لقانون 78-12؛
- ✓ المرسوم 85-59 المؤرخ في 1985/03/23 المتضمن القانون الأساسي لعمال الهيئات والإدارات العمومية، وجاء تطبيقا للقانون 78-05 لتنظيم علاقات العمل في الوظيف العمومي، وقد تم تعويض هذا المرسوم بالأمر رقم 06-03 المؤرخ في 2006/07/15 الذي يتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية؛
- ✓ القانون 90-02 المؤرخ في 1990/02/06 المتعلق بالوقاية من نزاعات العمل الجماعية وتسويتها وممارسة حق الإضراب؛
- ✓ القانون 90-03 المؤرخ في 1990/02/06 المتعلق بمفتشية العمل؛
- ✓ القانون 90-04 المؤرخ في 1990/02/06 المتعلق بتسوية نزاعات العمل الفردية؛
- ✓ القانون 90-11 المؤرخ في 1990/04/21.

تمثل القوانين الأربعة الأخيرة السابقة تطورا نسبيا في الإطار المؤسسي تحت إطار الإصلاحات الاقتصادية التي تم الشروع فيها سنة 1988 على إثر صدور أولى القوانين المتعلقة بهذه الإصلاحات، خاصة القانون رقم 88-01 المؤرخ في 1988/01/12 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسة العمومية الاقتصادية، مع ذلك لم تغير هذه القوانين شيئا جوهريا في علاقات العمل، حيث لا زالت تتضمن العناصر الرئيسية لتنظيم هذه العلاقات لاسيما في مجال

---

[1] – القانون رقم 78-12، المؤرخ في 1978/08/05، الجزائر.

[2] – لطرش الطاهر، الإطار المؤسسي لسوق العمل وسياسة التشغيل في الجزائر: خصائصه الأساسية وأثره على ديناميكية التشغيل، الملتقى الدولي حول "إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011، ص08-09.

الطبيعة غير المحدودة لعقود العمل والانفصال بشكل عام ما بين الأجور والإنتاجية الشيء الذي يعكسه التساوي في الأجور بين كل من يحتلون منصبا متماثلا، حتى وان تم ادخل تخفيف بسيط في هذا المجال بإخضاع تحديد الأجور في المؤسسات الاقتصادية إلى مفاوضات جماعية بين أرباب العمل والنقابات وليس إلى قواعد قانونية كما كان معمول به في إطار القانون الأساسي العام للعامل.

من جهة أخرى لا يزال الإطار المؤسسي الجديد يميل بشكل لافت إلى حماية عنصر العمل وليس توفير الظروف الملائمة لكي يتطور سوق العمل بكفاءة، وهو ما يجعلنا نستطيع وصف هذه القوانين بالحمائية، بالفعل يصعب في إطار هذه القوانين وضع حد لعلاقة العمل سواء كان لأسباب اقتصادية أو حتى لأسباب تأديبية، فضلا عن ذلك يحدد هذا الإطار المؤسسي قواعد صعبة وجد معقدة في تسوية الصراعات الفردية والجماعية للعمل، ويعتبر ذلك من وجهة نظر المؤسسات إطارا تقييديا يصعب ضمنه استعمال عنصر العمل كآلية لضبط النشاط الاقتصادي لهذه المؤسسات.

الفرع الثاني: الإطار المؤسسي وخصائص سوق العمل.

يولد مثل هذا الإطار المؤسسي خصائص ملازمة في سوق العمل يمكن الإشارة إلى أهم عنصرين فيها فيما يلي:

- ضعف مرونة العمل: تعكس مرونة العمل أساسا ثلاثة أوجه رئيسية هي مرونة كمية خارجية، مرونة كمية داخلية ومرونة وظيفية،[1] كما تشير الحالة العكسية إلى ضعف أو انعدام في مرونة العمل، مما يسمح لنا بالحديث عن مرونة كمية خارجية ضعيفة، مرونة كمية داخلية ضعيفة ومرونة وظيفية ضعيفة، تعكس حالة ضعف المرونة الكمية الخارجية عدم مرونة سوق العمل بما فيه الكفاية مما يجعل المؤسسات غير قادرة على تغيير حجم العمل بسهولة تماشيا مع تطور الطلب، علما أن المرونة الكمية الخارجية تقوم أساسا على وجود إمكانية للتوظيف على أساس عقود العمل المحدودة زمنيا أو العمال المناوبين وكذلك القدرة على التخلي عن هؤلاء العمال في حالة تراجع نشاط المؤسسة، أما ضعف المرونة الكمية الداخلية فيشير إلى تلك الحالة التي لا تستطيع المؤسسات اللجوء فيها إلى تعديل مدة العمل تماشيا مع تطور النشاط مثل تقليص ساعات العمل القانونية، في حين يشير ضعف المرونة الوظيفية إلى تضاؤلا لإمكانيات في اللجوء إلى تغيير مناصب العمل دون تحمل تكاليف إضافية كبيرة، ومن الواضح أن هذه الحالات الثلاثة لضعف المرونة تعتبر صفة ثابتة في سوق العمل بالجزائر على أساس أن الإطار المؤسسي يحدد بشكل واضح الوضع الذي يتعين أن تكون عليه علاقة العمل في كل حالة، حيث يشير قانون العمل إلى أن عقود العمل غير محدودة المدة تعبر عن علاقة العمل الأساسية والعامة، حيث لا توجد أية إمكانية لإنهاء هذه العلاقة قبل سن التقاعد إلا في حالات جد استثنائية مثل الإقصاء بسبب تأديبي أو وفاة العامل، من جهة أخرى لا يشير قانون العمل إلى أي إمكانية لتعديل مدة العمل كقاعدة تستعملها المؤسسات لمواجهة تطور السوق، بينما يؤكد على ضرورة توضيح منصب العمل بكل دقة بالنسبة لكل عامل يتم توظيفه مع عدم الإشارة إلى أي إمكانية لتغيير هذا المنصب عندما تقتضي الظروف ذلك باستثناء حالات الإجراءات التأديبية.[2]

[1] - Brunhes. B, La flexibilité du travail réflexions sur les modèles européens, droit social, paris, 1989, p3.

[2] - لطرش الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص10.

❖ الانفصال بين سياسات الأجور والسياسات الإنتاجية: في هذه الحالة فان الأمر يتعلق بصفة خاصة بتواجد صلابة على مستوى الأجور لاسيما نحو الانخفاض، حيث تصبح الأجور وكأنها عبارة عن تكاليف ثابتة، ففي ظل هذا الظرف لا يرتبط تحديد الأجور بتطور الإنتاجية، ما يؤدي في المدى الطويل إلى ظهور حالة اختلال بين موارد المؤسسة وتكاليفها،الشيء الذي يمكن أن يعيقها مستقبلا على الاستمرار في عملية التوظيف، بل قد يؤدي بها ذلك إلى الإفلاس إذا لم تتوصل إلى استعادة توازنها، حتى وإن كانت مستويات الأجور في الجزائر منخفضة نسبيا، إلا أنها لا تستجيب إجمالا إلى مقتضيات الإنتاجية، بمعنى أن تحديدها يتم خارج قانون القيمة، حيث كانت الأجور لفترة طويلة امتدت إلى غاية الإصلاحات الاقتصادية تعتبر دالة اجتماعية تحدد في المركز ، ورغم أن هذه الإصلاحات أدخلت بعض المرونة في هذا المجال، إلا أن سياسة الأجور لم ترق بعد لتكون آلية تستعمل تماشيا مع تطور مستوى إنتاجية العمل، ويعكس ذلك بشكل ما نوعا من الصلابة في الإطار المؤسسي لسوق العمل الذي لم يتطور بشكل كبير في هذا المجال، لذلك يمكن تقسيم الأجور إلى قسمين القسم الثابت والقسم المتغير، حيث يتكون القسم المتغير من العناصر التي تعكس تطور أداء عنصر العمل في عملية الإنتاج، أي نظام العلاوات Régime de primes ويسمى هذا القسم في الجزائر بالنظام التعويضي Régime indemnitaire، الذي لا يعكس دفعه للعمال التطور الفعلي للأداء أي الإنتاجية، بقدر ما يعكس تعويضا لمهام تم القيام بها وهو ما يعني أنه يمثل نظاما التعويض الإداري عوض أن يكون نظاما للتحفيز الاقتصادي.[1]

في الأخير وكنتيجة لذلك نجد أن لقانون العمل في الجزائر خاصيتين مهمتين هما:[2]

✓ الحداثة: فظهوره يعود للسبعينيات ومرد ذلك يعود لاهتمام السلطة العامة في السنوات السابقة ببناء هياكل تنموية إدارية، اقتصادية وسياسية، ثم بدأ الاهتمام بتنظيم العمل في المجال الاقتصادي بدءا بالقانون الاشتراكي؛

✓ التطور والتكيف مع الواقع التنموي: حيث أنه رغم التأخر استطاع قانون العمل الجزائري التكيف مع متطلبات العمل بدليل التواريخ المتعلقة بإصدار القوانين حسب متطلبات الوضع.

يترتب عن الخاصيتين السابقتين اللتين تعكسان إلى حد ما صلابة وعدم مرونة سوق العمل في الجزائر، مجموعة من النتائج السلبية على سياسة التشغيل، والتي توضح مسؤولية الإطار المؤسسي في عرقلة سوق العمل في الجزائر على لعب دوره الفاعل في تنشيط الإنتاج والتشغيل، ويمكن تلخيص أهم هذه النتائج فيما يلي:[3]

✓ عدم مرونة علاقات العمل يؤدي إلى تضاؤل قدرة المؤسسات على تعديل مستوى العمالة مع مستوى النشاط الذي توجد عليه، حيث يبقى العامل في المؤسسة مبدئيا إلى غاية التقاعد، ويؤدي ذلك إلى تقليص اللجوء إلى التوظيف الجديد وتجديد القوى العاملة، فعدم قدرة المؤسسات على تجديد قوة عملها وتغيير مستوى عمالتها تماشيا مع تطور نشاطها (الطلب على منتجاتها) الذي يفرضه تطور السوق والمنافسة يجعلها تفتقد أحد أهم الوسائل التي تسمح لها بتصحيح الاختلالات، فهذه الأخيرة لا تتمثل في ظهور خلل دائم على مستوى التوازن بين الموارد

[1] - Gordon, Robert J, Is There trade-off between unemployment and productivity growth?, NBER Working paper, No .5081,1998.

[2] – لطرش الطاهر، نفس المرجع، ص12.

[3] – نفس المرجع، ص11-12.

والتكاليف فحسب ولكن تتمثل أيضا في سوء استعمال (مزج) عناصر الإنتاج ولاسيما عنصر العمل، ومن الأكيد أنه في حالة وجود مثل هذه الاختلالات وتفاقمها، تفقد المؤسسات قدرتها كعنصر فعّال دائم في مجال التشغيل، ويمكن إعطاء مثال حي عن هذه الحالة من التجربة الاقتصادية الجزائرية، فبالفعل قامت الجزائر في بداية سنوات الثمانينات في رد على بداية تفاقم أوضاع المؤسسات العمومية بإطلاق عملية واسعة لإعادة الهيكلة الصناعية بتجزئة المؤسسات الوطنية إلى مؤسسات أقل حجما ولكن هذه التجربة لم تنجح في توقيف تفاقم الأوضاع الإنتاجية والمالية لهذه المؤسسات التي ظهرت بشكل واضح بعد الصدمة البترولية لعام 1986، وقد أدى تعثر هذه المؤسسات لاحقا ودخولها في حالة ضائقة اقتصادية إلى حل الكثير منها وإعادة هيكلة الجزء المتبقي حيث كان الثمن يتمثل في تسريح عدد كبير جدا من العمال لم يتم إعادة إدماج جزء كبير منهم في النشاط الاقتصادي إلى غاية اليوم، ويعكس هذا المثال بشكل جيد انسجام الإستراتيجية الصناعية وسياسة التشغيل بسبب إهمال المقومات الأساسية التي تسمح للمؤسسات بالتكيف والاستمرار، حيث أن من بين هذه المقومات يجب تواجد سوق للعمل يتميز بالمرونة الكافية؛

- ✓ عدم مرونة علاقة العمل يؤدي إلى جمود سوق العمل وهو الجمود الذي تتضاءل معه حركة العمل توظيفا وتسريحا، الأمر الذي يفاقم من مشكلة البطالة لاسيما بين الوافدين الجدد إلى سوق العمل؛
- ✓ ضعف دور سوق العمل في عملية الضبط سواء بواسطة الكميات أو بواسطة الأسعار، فبالنسبة للنوع الأول من الضبط يؤدي عدم مرونة علاقة العمل إلى ركود سوق العمل ويمنعه من أداء دوره في التقريب بين عرض قوة العمل من طرف الأفراد والطلب على العمل من طرف المؤسسات، وإذا علمنا أن الاختلال في سوق العمل يعتبر مصدر معظم الاختلالات في الاقتصاد نفهم إلى أي مدى يثر ضعف دور سوق العمل في ضبط العملية الاقتصادية، أما بالنسبة للنوع الثاني من الضبط فان صلابة الأجور تفقد المؤسسات أداة أساسية للتكيف المستمر وتفقد السلطات العمومية وسيلة من وسائل الضبط الكلي.

إذا كان الإطار المؤسسي لسوق العمل في الجزائر يمثل عرقلة نسبية في القطاع، فانه قد تم خلق البرامج والأجهزة التي تقوم بمعالجة مشاكل هذا السوق بالذات وهذا ما سنتناوله فيما بعد.

المطلب الثاني :واقع القوى العاملة بالجزائر.

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى أهم السياسات التي تعاقبت على الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا وذلك بالتركيز على التطورات و التغيرات التي انعكست على سوق العمل نتيجة للتغيرات السياسية و الاقتصادية خلال الفترة، إضافة إلى ذلك سنتحدث قليلاً عن الاقتصاد غير الرسمي (الموازي) في الجزائر وتأثيره على سوق العمل، لأن الإحصائيات تشير أن لهذا القطاع تأثير جسيم على معطيات هذا السوق.

1/ مرحلة تحليل ودراسة الاقتصاد الوطني غداة الاستقلال 1962-1966:لقد كان ميراث الجزائر بعد الاستقلال يتميز بالتشوه الاقتصادي و التخلف الاجتماعي و الاختلال الثقافي، و بالرغم من الإمكانات المادية التي تركها المعمرون و المتمثلة في بعض المنشآت النفطية و استخراج المعادن، و جملة من الورشات الصغيرة الخاصة بالصناعات الخفيفة، غير أن ما يمكن ملاحظته على هذه المنشآت أنها غير كافية لسد حاجات الوطن، فضلا عن كونها متمركزة في مناطق جغرافية محددة، الأمر الذي أدى إلى عدم التوازن الجهوي، مما جعل من البنيان الاقتصادي

القليل الذي أقامه الفرنسيون يتجسد في خدمة المتروبول و الاحتكارات الأجنبية، و يتمركز في يد أقلية من المعمرين التي قامت باستغلال الثروات الطبيعية لصالحها، فضلا عن استحواذها على الأراضي الخصبة،[1] إضافة إلى ذلك الخراب و التدمير الذي عمل المستعمر على تخليفه قبل خروجه، و الذي يمكن حصره في النقاط التالية:[2]

- ❖ إحراق آلاف الهكتارات من الغابات و تخريب المنتج الزراعي و المواشي و تخريب المؤسسات الإدارية، بالإضافة إلى العمليات التي أحدثتها المنظمة السرية OAS (سياسة الأرض المحروقة)؛
- فرار الأقلية الأوروبية مهربين معهم رؤوس الأموال و الخبرة و الوثائق التاريخية تاركين الجزائر مثقلة بديون تقدر ب 20 مليار فرنك؛
- هجرة الإطارات في جميع الميادين وانتشار البطالة في أوساط الشعب، حيث قدر عدد البطالين ب 900000(في مراجع أخرى 990000) ؛
- انتشار الفقر، الأوبئة و الأمراض المزمنة في أوساط الشعب؛
- ارتفاع نسبة الأمية بشكل مذهل نتيجة حرمان الشعب من التعليم .

لقد ترتب عن هذه المخلفات اصطدام التجربة التنموية في الجزائر في بدايتها بعدة عوائق من بينها ضعف البنية التحتية، ونقص الكفاءات أو انعدامها في بعض المجالات نتيجة لعودة المعمرين إلى بلدانهم، لذا فإن الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة قد تأسس وفق نماذج اجتماعية لم ترق بطبيعة الإنسان المحلي إلى مستوى الإنتاج، لهذا فقد عرفت الجزائر توجهات اقتصادية لم يستطع الفرد الجزائري التصدي لها أو حتى استيعابها ومعرفة أهدافها الاجتماعية، بل انسجم معها، نظرا لأنه كان يفتقر للعنصر الثقافي بفعل الجهل الذي ورثه عن الاستعمار .فالفترة التي تلت الاستقلال السياسي مباشرة، تميز الوضع العام أثناءها بالتسيير الفوضوي، و المزيد من الضغوط الاقتصادية و تعقيدها و ذلك على الرغم من توفر المواد الطبيعية التي بإمكانها توجيه هذه المرحلة نحو التنمية الاقتصادية .فالنقص في الكفاءة العلمية و الإنتاجية و الوصول بالاقتصاد الى مرحلة إلى ما هو أفضل أدى بصانعي القرارات الاقتصادية آنذاك إلى البحث عن تنظيمات اقتصادية معادية للرأسمالية، والتي بدت لهم أنها تجسدت في الاستعمار . وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار هذه المرحلة مرحلة مخاض و تحولات اجتماعية، لأن الظروف التي لازمت هذه المرحلة تميزت بثلاثة أوضاع عسيرة يمكن حصرها في:[3]

- الاهتمام بحل المشاكل الاجتماعية الناجمة عن الحرب التحريرية؛
- مواجهة العجز المالي الذي خلفه الاستعمار – عند خروجه – بفعل ممارسته تخريب المؤسسات الاقتصادية وتهريب أموالها ونهب خزائن المؤسسات المالية، إضافة إلى الديون؛
- تعويض الإطارات الإدارية و الفنية الأجنبية التي تعمدت ترك الثغور في الجهاز الإداري الاقتصادي للجزائر، مما أدى إلى إثارة البلبلة و فرض واقع سياسي معاد للاستقلال.

---

[1] – حميد خروف ، سياسة التنمية في الجزائر–رؤية سوسيولوجية ، شبكة المعرفة الريفية، الجزائر، 10 جانفي 2010 ، ص196-197.

[2] – Onefd ، استعادة السيادة الوطنية وبناء الدولة الجزائرية، 10 جانفي 2010 ، ص 17-16،
http://www.onefd.edu.dz/3ass/cours/nouveau _prog/Lettres-Langues/Histoire/ENVOI2/env2_his_03.pdf

[3] – حميد خروف ، نفس المرجع، ص199-200.

تعد هذه المرحلة التاريخية في المسار التنموي مرحلة ركود على الصعيد الاقتصادي رغم القرارات السياسية المتمثلة في تأميم رأس المال الأجنبي في ثلاثة نشاطات كبرى : أراضي المعمرين سنة 1963 ، المناجم و المصارف سنة 1966، بالإضافة إلى مجموعة غير متلاحمة من المؤسسات كالأملاك الشاغرة و بعض قطاعات الصناعة التحويلية، فضلا عن احتلال العمال للم زارع و الممتلكات التي تركها المعمرون بصورة مفاجئة و جماعية كمبادرة قاعدية جماهيرية تلتها محاولة الدولة تقنينها في إطار ما يسمى بالتسيير الذاتي .

تسود المجتمعات السائرة في النمو و من بينها الجزائر رابطة مشتركة تجاه التنمية تتمثل في تطلعها للتجديد و محاولة بلوغ التقدم .أي الرغبة في تحقيق أكبر قدر من التنمية في جميع المجالات، و ذلك كتعويض لها عما تعرضت له من تخلف تمثل في تشويه البنية الاقتصادية و اختلال العناصر الثقافية والاجتماعية طوال مدة السيطرة الاستعمارية. كان التحرر السياسي الفرصة المناسبة لشعوب هذه الدول و قيادتها السياسية كي تسعى إلى بناء مجتمعاتها وبلوغ مكانة أرقى بين الدول، و إذا كانت التنمية تعتبر غاية أساسية من غايات هذه الشعوب، فكيف يمكن تحقيقها ؟ بمعنى آخر ما هي الأيديولوجية التي يمكن اعتمادها لبلوغ هذه الغاية؟

كان لمؤتمر طرابلس 27 ماي -4جوان 1962 الفضل في إرساء الأسس و الاتجاهات التي ستنتهجها الجزائر المستقلة، حيث انه في المجال السياسي حدد النهج الشعبي الديمقراطي و النظام الاشتراكي وكذلك انتهاج سياسة خارجية مبنية على مساندة الحركات التحررية في العالم، أما في الجانب الاقتصادي تم اختيار النهج الاشتراكي وسياسة التخطيط، ذلك ما تدل عليه عبارات الميثاق.

..."إن متطلبات التنمية الاقتصادية في البلاد تستوجب القضاء على تسلط الاحتكارات ذلك بمراجعة العلاقات الاقتصادية مع الخارج و مع فرنسا أولا و بإزالة العراقيل الداخلية بإدخال تغيير جذري على هياكل الحياة الريفية و تصنيع البلاد من أجل توفير حاجيات الشعب. و لن تتحقق هذه الغايات إلا بانتهاج سياسة التخطيط وتولي الدولة شؤون الاقتصاد بمشاركة العمال، ضرورة حيوية تمكن وحدها تراكم الرأسمال اللازم لتحقيق تصنيع مفيد خلال فترة قصيرة نسبيا، و تركيز أهم قرارات الاستثمارات والقضاء على أنواع التبذير و المصاريف الباطلة التي يعود سببها إلى التنافس بين المؤسسات وسوف تمكن مساهمة العمال في تسيير شؤون الاقتصاد من مراقبة التخطيط و تنفيذه وتكييفه التدريجي مع الإمكانات الموجودة[1] "...

وقد بدأ العمل بنظام المخططات التنموية منذ سنة 1967 ، وذلك بالمخطط الثلاثي ثم تلاه مخططين رباعيين وآخرين خماسيين.

2/ مرحلة المخططات التنموية 1967-1989: لقد احتل هدف التشغيل صدارة اهتمام مخططات التنمية لكونه عنصراً أساسياً في التوازنات الاجتماعية، فقد ارتبطت الفترة 1967-1989بإقرار نظام الاقتصاد المخطط وباستثمار المركّبات الصناعية الكبرى، فكانت هذه المشروعات واسعة النطاق وراء الطلب على اليد العاملة،[2] وقد شهدت هذه الفترة خمس مخططات تنموية وهي على النحو التالي:

---

[1] - Onefd ، مرجع سبق ذكره، ص19.

[2] - يحيات مليكة، سياسة التشغيل الملائمة في الجزائر للتغلب على البطالة المتعلمة في ظل التحديات الإقليمية و العالمية الراهنة، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، جامعة الجزائر، العدد 13-2005 ، ص103.

- المخطط الثلاثي 1967-1969 ؛
- المخطط الرباعي الأول 1970 -1973 ؛
- المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 ؛
- المخطط الخماسي الأول 1980-1984 ؛
- المخطط الخماسي الثاني 1985 -1989 .

استحوذت المشروعات الصناعية على 51.95% من إجمالي الاستثمارات باعتبار الصناعة هي وحدها الكفيلة بضمان الاندماج الاقتصادي فيما بين القطاعات وتوفير فرص العمل بالقدر الكافي، مما أدى إلى تطوير هذا القطاع وارتفاع معدلات نمو المحروقات على حساب القطاع الزراعي، وتدهورت مكانتها (القطاع الزراعي) في التشغيل بغلبة اليد العاملة الموسمية عن الدائمة.[1]

بلغ صافي مناصب العمل المحدثة خارج الفلاحة بين سنتي 1966 و 1985 حوالي 2 مليون منصب عمل والتي ساعدت بدورها على إنقاص معدل البطالة من 32.9% إلى 17.1% خلال نفس الفترة، ومع بداية سنة 1986بداء نظام خلق مناصب الشغل يتباطأ شيئا فشيئا وبدأ الاختلال يظهر بين جانبي العرض و الطلب،[2] ويمكن الملاحظة أن هذه الفترة عرفت مرحلتين وذلك وفقاً للإحصائيات المتعلقة باستحداث مناصب الشغل ونسب البطالة.

✓ المرحلة الأولى :تضم المخطط الثلاثي و المخططين الرباعيين الأول والثاني، وقد انعكس المستوى الجد مرتفع للاستثمارات العمومية المحققة خلال تلك السنوات (1967-1977) بالإيجاب على عدد مناصب الشغل ب 4.4%،حيث ساهم قطاع البناء والأشغال العمومية ب (30%) في الإنشاء الصافي لمناصب الشغل أي (328000منصب شغل جديد)، قطاع الصناعة ب (28%) أي (306000 منصب)، الإدارة ب (23%) والخدمات (19%) ، وأهم ما ميز هذه المرحلة هو انخفاض عدد العمال في القطاع الفلاحي، وهذا نتيجة انتقال التشغيل نحو القطاعات الحديثة للاقتصاد على حساب الفلاحة والصناعة التقليدية أي من الوسط الريفي نحو الوسط الحضري،[3] والنسب الواردة أدناه توجز تطور وتيرة تزايد معدلات الاستثمار خلال هذه المرحلة:

- 26.4%خلال المخطط التمهيدي المخطط الثلاثي؛
- 33.5%خلال المخطط الرباعي الأول؛
- 46.8%خلال المخطط الرباعي الثاني[4].

وقد تم إنشاء ما يقارب 1.112000 منصب شغل في هذه الفترة وحدها أي بنسبة 64.5% (9.8%في

[1] – تومي صالح، مليكة يحيات، مشكلة البطالة في الجزائر :دراسة استطلاعية عن أبعادها وأسبابها، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، جامعة الجزائر، العدد 14-2006، ص20.

[2] – يحيات مليكة، نفس المرجع، ص103-104.

[3] – تومي صالح، مليكة يحيات، نفس المرجع، ص35.

[4] – نذير عبد الرزاق وآخرون، سياسات التشغيل في الجزائر-الإجراءات و النتائج-، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه، جامعة بن يوسف بن خدة-الجزائر، جوان 2008 ، ص4 .

المخطط الثلاثي، 15.3% في المخطط الرباعي الأول و 21.4 % في المخطط الرباعي الثاني)[1] فبعدما كان عدد المشتغلين سنة 1967 يبلغ 1.720000منصب، ارتفع سنة 1978 إلى 2.830000 منصب،[2] حيث انتقل المتوسط السنوي لخلق مناصب الشغل من 43000منصب خلال المخطط الثلاثي إلى 88000 خلال المخطط الرباعي الأول، وازداد الاهتمام أكثر بهذا المحور فتطورت عملية عرض مناصب الشغل إلى 135000 خلال المخطط الرباعي الثاني،[3] أما بالنسبة للفترة 1967-1978 فقد حققت 99000منصب شغل سنويا،[4] والجدول التالي يوضح تطور الشغل خلال الفترة وذلك وفقا لمختلف القطاعات الاقتصادية:

الجدول رقم (21): تطور الشغل ب(الآلاف)في مختلف القطاعات الاقتصادية خلال الفترة(1967-1978)

الفروع / السنوات	1967	1969	1973	1977	1978
الزراعة	874	934	873	800	861
المحروقات	6	8	22	40	40
الصناعة	117	153	232	347	390
البناء و الأشغال العمومية	71	82	190	364	399
التجارة	179	182	192	212	220
النقل	53	64	85	140	153
الخدمات	142	152	163	205	208
الإدارة	306	318	434	542	559
المجموع	**1748**	**1893**	**2182**	**2650**	**2830**

المصدر :تقرير المخططات التنموية 1967-1978، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية سابقاً، ص 133 ، نقلا عن قصاب سعدية، ص44.

كما أن تطور عدد السكان النشطين إلى السكان المقيمين قد ارتفع سنة بعد سنة، ولقد بينت الإحصائيات أن عدد السكان النشطين يزداد بحوالي 96000 سنوياً وذلك خلال المخطط الثلاثي، أما في المخطط الرباعي الأول ب 108000 ثم ينتقل إلى 127000خلال المخطط الرباعي الثاني وقد تضاعف عدد السكان النشطين بنسبة 4%سنويا خلال 11 سنة،[5] وهذا ما أدى إلى زيادة تفاقم مشكل البطالة.

أما بالنسبة لمعدلات البطالة كما تم التطرق إليه بالنسب، فقد مكنت سياسة التصنيع المنجزة من تحويل اتجاهها، إذ أصبح مخزون العاطلين(337000) بطال سنة 1979 مقارنة بعام 1973 بتعداد (526000 بطال)، كما تراجع معدل البطالة ب 11 درجة من 33% سنة 1967إلى 22% سنة 1977.[6]

- المرحلة الثانية :عرفت فترة السبعينات عدة اختلالات سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي مما أدى إلى انخفاض الأداء الاقتصادي والتحولات في البنية الاجتماعية منذ الاستقلال حتى أوائل الثمانينات، وهكذا أظهرت التجربة الجزائرية أنّه قبل الشروع في تنفيذ أية خطة تنموية جديدة، ينبغي القضاء على النقائص للخطة السابقة، وذلك بتقييم كل وسائل الإنتاج الموجودة، وإعطاء الأولوية للإمكانيات الذاتية وإلزام المسيّرين على تطبيق القوانين لضمان التحكم في إنجاز المشاريع، ولهذا الغرض كان من الضروري إتباع سياسة اللامركزية للهيئات المكلفة بالإنجاز،

[1] - قصاب سعدية، تحليل برامج التشغيل بين النظرية و التطبيق، مذكرة ماجستير غير منشور، جامعة الجزائر،1994 ، ص44.

[2] - بن بخيتة وردة، سياسة التشغيل في الجزائر- دراسة حالة الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006، ص23 .

[3] - قصاب سعدية، نفس المرجع، ص30.

[4] - نذير عبد الرزاق وآخرون، نفس المرجع، ص45.

[5] - قصاب سعدية، نفس المرجع، ص43.

[6] - نفس المرجع، ص44.

وهذا لتسهيل عملية مراقبة المشاريع وتفادي التأخر في إنجازها بهدف التقليص من التبعية للخارج وخلق التكامل الاقتصادي والتحكم في اتخاذ القرارات وقيادة الاستثمارات.

فبعد وفات الرئيس الراحل هواري بومدين وتولي العقيد الشاذلي بن جديد الرئاسة، عرفت الجزائر خلال هذه المرحلة تغييرات جذرية على جميع الأصعدة و المستويات مست كل الميادين، و من أهم الإصلاحات التي عرفتها الجزائر ابتداء من فيفري 1979:

- التوجه التدريجي نحو التعددية السياسية و اقتصاد السوق بعد التخلص من النهج الاشتراكي القائم على البيروقراطية الخانقة و نفقات الدولة الباهظة؛
- الدخول في إصلاحات سياسية جذرية للجزائر تمثلت في إصدار دستور 23 فيفري 1989 ، و فيه تم التخلي نهائيا عن الاقتصاد الموجه، والتوجه نحو اقتصاد السوق و تحرير القطاع الخاص، إقرار حرية التعبير والتجمع، حق الإضراب، إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، إنهاء مهام مجلس الثورة مع بقاء حزب جبهة التحرير الوطني ضمن التعددية السياسية الجديدة.

اعتمدت هذه الفترة على إعادة هيكلة المؤسسات الكبيرة وإعطاء الأولوية لإنجاز ما تبقى من المشاريع التنموية المقررة، فترتب عن هذا التوجه تنامي في فرص العمل بتوفير 140000 منصب عمل جديد، أي بزيادة 4.2% سنوياً حتى وان سجل هذا المعدل تراجعاً بالمقارنة مع المعدل المسجل قبل سنة 1980 ، فإن مردّ هذا الانخفاض يعود أساس اً إلى تباطؤ وتيرة الاستثمارات التي لم تعد تفي بأعباء العمل المطلوب وأصبحت لا تمثل إلا 37% من الناتج الوطني الخام .وبلغ عدد المناصب التي تم إنشائها لتغطية فائض العمالة في سوق العمل في هذه الفترة ب 720000منصب شغل من أصل 1.175000 منصب مسطر أي ما يعادل61%.

بمقارنة المخطط الخماسي الأول و الثاني نجد اختلاف ا كبيراً في مجال التشغيل ومعطياته مما أدى إلى نتائج مختلفة أيضاً، فابتداء من سنة 1985 سُجل انخفاضا عالميا في أسعار النفط، وتواصلت نزعة الانخفاض هذه حتى بلغت ذروتها سنة 1986 (أكثر من الثلث) وكان لذلك تأثير سلبي قوي على المناخ الاقتصادي بصفة عامة، وعلى أحوال العمالة وظروف التشغيل بصفة خاصة،[1] حيث انخفض معدل خلق مناصب الشغل من 140000 خلال المخطط الخماسي الأول إلى 125000 في سنة 1985 ، ثم زاد التراجع إلى 74000 سنة 1986 ثم انخفض الرقم سنة 1987الى حوالي 64000 منصب، ثم 61000 سنة 1988 ليبلغ 59000سنة 1989.[2]

وقد أثرت المعطيات الاقتصادية لتلك المرحلة بانتقال مستوى البطالة من 435000 سنة 1985 إلى 1010900سنة 1987ثم 1150000 سنة 1989. وذلك ما تعكسه معدلات البطالة، فخلال المخطط الخماسي الأول شوهد انخفاضاً ملحوظاً في تلك المعدلات أين سجلت نسبة 11.66% ، لتنتقل إلى 16.86% خلال المخطط الموالي، ثم من 16.3% سنة 1982 .إلى حوالي 17.1% سنة 1985 لترتفع إلى 28% خلال1989.[3]

[1] – تومي صالح، مليكة يحيات، مرجع سبق ذكره، ص21-22.
[2] – نذير عبد الرزاق وآخرون، المرجع سبق ذكره، ص50.
[3] – قصاب سعدية، المرجع سبق ذكره، ص18-21.

3/ البطالة في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية 1990-2000: نتج عن ارتفاع مستوى أسعار البترول بداية الثمانينات (حيث ارتفعت عوائد صادرات النفط لأكثر من الضعف بين سنتي 1978-1980) زيادة في واردات الجزائر وخاصة من السلع الاستهلاكية، و الذي يعود بدوره على النمو الديمغرافي الذي شهد تطوراً (تزايد)كبيراً، ومع حدوث الصدمة الاقتصادية التي تلقتها الجزائر جراء انخفاض أسعار البترول سنة 1986 ، تبين فشل وهشاشة السياسة المتبعة من طرف الحكومة، حيث انه بمجرد سقوط سعر البترول انخفضت إيرادات الجزائر للنصف تقريباً، ذلك أن صادرات الجزائر كانت تعتمد على أكثر من 90% على المحروقات .إضافة إلى أزمة البترول و التزايد المستمر في استيراد المواد الغذائية لتغطية العجز، وأيضا الاستثمارات الكبيرة التي شهدتها الدولة لتدعيم الهياكل القاعدية كبناء السدود وشق الطرقات، ارتفعت قيم الديون الخارجية بنسب كبيرة، حيث وصلت سنة 1989 إلى ما يقارب 28574 مليون دولار أمريكي،[1] والجدول الموالي يوضح تطور الديون خلال المخططين الخماسيين:

الجدول رقم (22) :تطور قيمة الديون الجزائرية خلال الفترة (1980-1989) .

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
قيمة الدين	19359	17682	17728	16285	15944	184012	22906	25022	26745	28574

المصدر: صالح مفتاح، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، عنوان الملتقى وتاريخه مجهولة، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، الجزائر، ص04 .

حسب معطيات الجدول السابق يمكن ملاحظة الانخفاض التدريجي لقيمة الدين، ولكن بحلول الأزمة العالمية للنفط سنة 1985 أصبح من العسير على الحكومة تسديد الديون كما كان في الفترة السابقة .وابتداء من تلك السنة اتخذت الديون منحى مغاير، فمن اقل من 16000 دولار أمريكي سنة 1984 إلى أكثر من 18000 سنة 1985وبقي الدين في الارتفاع ليسجل28574 مليون دولار أمريكي سنة 1989 ، أي انه تضاعف بنسبة تقارب % 180 خلال الفترة 1984-1989.

في ظل تضافر الظروف و الاختلالات السابقة و التي وصلت إلى حد ينادي إلى التغيير، ما بقي أمام الحكومة إلا الرضوخ للأمر الواقع بالتوقف و الانتقال بالسياسة الاقتصادية من الاقتصاد الموجه إدارياً وخطط التنمية إلى اقتصاد السوق، وذلك عبر إصلاحات جذرية وهي ما عرفت ببرامج الإصلاح (التعديل) الهيكلي الذي اتبعته الحكومة منذ نهاية الثمانينات، وذلك تحت وصاية صندوق النقد الدولي مستخدمتا القسط الاحتياطي لها بالصندوق.

وقد ثبت تجريبياً أن آثار برامج التصحيح الهيكلي تكون وخيمة في المدى المتوسط لما ينتج من تدهور للشغل (نتيجة منطقية لتخفيض النفقات العمومية) هذا الذي يستلزم بدوره ارتفاع البطالة .ذلك ما حدث فعلا في الجزائر حيث لم يعرف معدل البطالة تراجع منذ انطلاق تطبيق برنامج التعديل الهيكلي سنة 1994 ، حيث كان معدل البطالة19.7% سنة 1990 لينتقل إلى ما يقارب 24% سنة 1994 ليصل إلى حوالي 29% سنة 1999، إنه الاتجاه العام الذي يبرز بشدة و الذي يعود إلى المركبة الجديدة التي أضيفت إلى مركبات البطالة في هذه السنوات الأخيرة المتمثلة في تسريح العمال، حيث صرحت وزارة العمل في 11 ماي 1998 أن عدد مناصب الشغل المفقودة قدر بحوالي 637188 منصب شغل، هذا وان الاقتصاد الوطني لم يعد قادراً على خلق ربع الطلب الإضافي المتزايد،

[1] – صالح مفتاح، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، عنوان الملتقى وتاريخه مجهولة، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، الجزائر، ص . 04

فقد استقر معدل خلق مناصب الشغل في معدل 40 ألف منصب جديد في الفترة الممتدة بين 1994 و 1997 ، أما بعدها فلقد استمر التدهور بشدة ليصل إلى 27 ألف منصب جديد فقط سنوياً، دون أن ننسي المركبة الأصلية للبطالة المتمثلة في الطلب الإضافي الناجم عن النمو الديموغرافي حيث يجب أن ننتظر ما يقارب 200 إلى 300 ألف طلب جديد كل سنة في سوق الشغل،[1] وعلى العموم يمكن تلخيص آثار هذه الإصلاحات على سوق العمل في النقاط التالية:[2]

- تراجع معروض العمل في الاقتصاد الجزائري خلال سنوات الإصلاحات إلى حوالي 50% ، حيث نجد أن القطاع العام يمثل القطاع الأول بنسبة 78% في توفير مناصب شغل، يليه القطاع الخاص بنسبة 17.8% ثم القطاع الأجنبي بنسبة4.2%؛
- حدوث تحول في هيكل وطبيعة مناصب العمل المعروضة، حيث بلغت نسبة الوظائف المؤقتة 74.5% سنوياً؛
- ارتفاع معدل البطالة وذلك راجع إلى العدد الكبير للمنضمين الجدد لقوة العمل، إضافة إلى الإعداد الكبيرة للتسريحات العمالية خلال الفترة.

4/ البطالة في مرحلة انتعاش الاقتصاد الجزائري2001-2008: إن التحسن الذي عرفته الوضعية الاقتصادية خلال السنوات القليلة الماضية كان نتيجة للحجم غير المسبوق للاستثمار الذي تم رصده في سنة 2004 ، وللرخاء المالي الناتج عن ارتفاع الجباية البترولية المرتبطة بارتفاع أسعار البترول، وللنمو الايجابي لميزان المدفوعات والذي قدر ب 12مليار دولار، وبمديونية تقلصت بأكثر من مليارين دولار لا سيما الديون المتوسطة والبعيدة المدى.

كل هذه المؤشرات الطموحة سمحت بوضع برنامج لدعم الإنعاش الاقتصادي للفترة الممتدة بين-2004 (2001والذي بفضله عرف الاقتصاد الوطني نموا مستقر اً في المتوسط قدر بنحو 4.7% خلال الفترة -2004 (2000، ودعم هذا البرنامج ببرامج أخرى مثل برنامج التنمية الفلاحية والتنمية الريفية الذي ش رع في تنفيذه عام 2000 ، وبرامج تدعيم وتمويل مختلف برامج دعم الشباب، والحصيلة هي تراجع متزايد في البطالة التي انخفضت معدلاتها بستة نقاط خلال عامين لتنتقل من23.72% عام 2003 إلى 17.65% عام 2004 ، وكان هذا التراجع بسبب الزيادة الهامة في فرص التشغيل باستحداث حوالي (720 ألف منصب شغل جديد منها 230 ألف منصب مؤقت).[3]

فحسب برنامج الإنعاش الاقتصادي خصصت الدولة غلاف مالي قدره 525 مليار دينار على مدى أربع سنوات (2001-2004) للتخفيف من الوضعية الاجتماعية المتردية الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية الكلية، فتدخلت الدولة لمؤازرة الفئات المتضررة من البطالة، الفقر وأزمة السكن، ولحسن الحظ إيرادات الجزائر ارتفعت بارتفاع أسعار

[1] - Medjkoun Mohamed, Ajustement structurel emploi et chômage en Algérie, les cahiers du Créad,N°46/47, 1998-1999, P 165.

[2] – بن بوزيان محمد وآخرون، قياس اثر الاصلاحات الاقتصادية المنتهجة من طرف الجزائر على مشكلة البطالة و التشغيل، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه، جامعة بن يوسف بن خدة-الجزائر، جوان 2008 ، ص118-119 .

[3] – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من السنة 2004 ، الدورة العامة العادية 25 ديسمبر 2004، ص120.

النفط، مما مكن الحكومة من تسطير هذا البرنامج، حيث مست قطاعات معينة كالزراعة التي دعمت ب 55.90 مليار دينار جزائري أي بنسبة 10.8% من مجموع الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج، ويمكن تلخيص محتوى هذا البرنامج في الجدول الموالي:

الجدول رقم(23): توزيع الغلاف المالي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 .

القطاع	المحاور	الغلاف المالي(مليار دج)	(%)	مناصب دائمة	مناصب مؤقتة
دعم الإصلاحات	محيط المؤسسات	46.58	8.8	–	–
دعم إنعاش الإنتاج	زراعة– صيد	55.90	10.8	330000	–
تنمية بشرية محلية	تشغيل وحماية اجتماعية	17.50	3.3	70000	–
	تنمية محلية	97.00	18.4	9900	40850
	موارد بشرية	90.20	17.0	13880	–
هياكل قاعدية وأشغال كبرى	—	210.50	39.9	102800	146000
المجموع	—	527.18	100	626380	186850

Source: Rapport du (BIT), Marché du travail et emploi, 2003.

كان لهذا البرنامج أثراً ايجابياً على سوق العمل، مما أدى إلى تقليص معدلات البطالة ، فقد كان عدد البطالين سنة 2001حوالي 2.3 مليون عاطل عن العمل ليصل إلى 2078270 عاطل سنة 2003 أي بتراجع قدره 261179ليصل معدل البطالة إلى 23.7% ، وذلك حسب التحقيق الذي أجراه الديوان الوطني للإحصائيات في شهر سبتمبر 2003حول النشاط و الشغل و البطالة .ليصل إلى 1.7 مليون بطال سنة 2004 مسجلة تراجع قدره 406736 ، وما يميز البطالة في هذه المرحلة هي بطالة الشباب حيث وصل هذا المعدل في سنة 2004 إلى 49 % في صفوف الأقل من 20سنة و 44 % في فئة الشباب في سن ما بين من 20 إلى 24 سنة، خلال نفس السنة 2004 حيث نجد ما يقارب ¾ (73%) من البطالين هم أقل من 30 سنة، بالإضافة إلى تطور نصيب مساهمة القطاع الخاص في التشغيل، حيث تمكن من خلق ما يعادل (2.5 مليون منصب عمل) في الفترة (2001-2005).

كما دعم برنامج الإنعاش الاقتصادي ببرامج أخرى مثل برنامج التنمية الفلاحية والتنمية الريفية الذي شرع في تنفيذه عام 2000، وبرامج تدعيم وتمويل مختلف برامج دعم الشباب، والحصيلة هي تراجع متزايد في البطالة بسبب الزيادة الهامة في فرص التشغيل باستحداث حوالي (720 ألف منصب شغل جديد منها 230 ألف منصب مؤقت).[1]

هذا وقد أعلنت رئاسة الحكومة بتاريخ 07 أفريل 2005 عن برنامج تكميلي خماسي ضخم يمتد على مدار خمسة سنوات(2005-2009)، وهو مشروع يهدف إلى تدعيم النمو رصد له 4200 مليار دينار،[2] يهدف إلى نفس أهداف البرنامج السابق، يم كن من استحداث مليوني منصب عمل بمختلف أنواعها لامتصاص العرض الزائد من قوة العمل في السوق .ذلك ما أدى إلى الانخفاض الملموس في معدلات البطالة، من خلال هذا البرنامج تقلصت معدلات البطالة بعدما كانت 17.65% سنة 2004 لتصل إلى 12.30% سنة 2006 وذلك بخلق 626380منصب دائم و 186850 منصب مؤقت، لتصل النسبة إلى 11.30% سنة 2008.

[1] – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص124.

[2] – منصوري الزين، تداعيات سياسات الإصلاح الاقتصادي على مستوى الفقر– حالة الجزائر، عنوان الملتقى مجهولة، جامعة سعد دحلب البليدة، 2006 ، ص10.

5/ برنامج التنمية الخماسي2010-2014: يخصص برنامج 2010-2014 أكثر من % 40 من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك من خلال :[1]

- ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية و 600.000 مكان بيداغوجي جامعي و 400.000 مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين؛
- أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية من مستشفيات، مركبات صحية متخصصة، عيادات متعددة التخصصات بالإضافة إلى مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين؛
- مليوني وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014 ؛
- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء؛
- تحسين التزويد بالماء الشروب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سدا و 25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها؛
- أكثر من 5.000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة من ملاعب و قاعات متعددة الرياضات .. الخ ؛
- و كذا برامج هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة و الاتصال.

من خلال المعطيات السابقة و المسطرة من طرف رئيس الجمهورية من استثمارات ومشاريع، لابد أن يكون لها كل التأثير على معطيات سوق العمل، ذلك أن المشاريع الكبرى المسطر لها تحتاج إلى أيدي عاملة كثيفة، علاوة على ذلك فإن تشجيع مناصب الشغل يستفيد هو الآخر من 350 مليار دج من خلال الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، دعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل، وستضاف نتائج التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيدرّها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي .كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس المقبلة.[2]

المطلب الثالث: توزيع القوى العاملة في الجزائر.

إن ما تطرقنا إليه في المطلب السابق لا يعطي صورة واضحة لمعالم سوق العمل، ولهذا سنحاول من خلال هذا المطلب إزالة بعض الغموض لتكتمل الفكرة حول هذا السوق، وذلك من خلال التطرق إلى تصنيف القوى العاملة المشتغلة والبطالة وفقاً لبعض المقاييس، التي من شأنها إظهار نقاط القوة و الضعف في تسيير هذا السوق .

1/ توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية: يعتبر هذا التصنيف من بين أهم تصنيفات القوى العاملة المشتغلة، ذلك انه يعطي فكرة حول توجهات العمال إلى قطاع ما على حساب قطاع آخر لوجود عدة أسباب مادية وغير مادية .ومن جهة أخرى يعطي هذا التصنيف فكرة حول القطاعات التي تولي لها الحكومة اهتمامات خاصة، من خلال التشجيع على الاستثمار في قطاع ما بمختلف الطرق و الأساليب، الجدول الموالي يوضح تطور

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 ، بيان اجتماع مجلس الوزراء، الجزائر، 24 ماي 2010 ، ص45-46.
[2] – نفس المرجع، ص47.

وتوزيع عدد العمال وفقاً للقطاعات، مدعمين الفكرة بالنسب المئوية التي من شأنها إعطاء صورة أسهل للتعامل مع الأرقام المجردة.

الجدول رقم(24): توزيع العمالة في الجزائر وفقاً للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة (1967-2008).

القطاعات / السنوات	الفلاحة		الصناعة		بناء وأشغال عمومية		تجارة وخدمات	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
1967	873600	49.9	123000	7.1	71100	4.0	679800	38.9
1968	873600	48.6	143000	7.9	78800	4.3	707400	39.3
1969	933700	49.3	161000	8.5	81600	4.3	715900	37.8
1970	954400	48.1	174000	8.7	120400	6	734400	37.3
1971	912000	45.4	207600	10.3	133300	6.6	754800	37.5
1972	874700	42.6	221300	10.7	146400	7.1	810900	39.4
1973	873400	40.0	245300	11.3	190000	8.7	873300	40.0
1974	880300	38.4	271400	11.8	216700	9.4	924400	40.3
1975	881700	36.1	318700	13.0	250600	10.7	987700	40.5
1976	805500	32.1	359200	14.3	303400	12.1	1045700	41.5
1977	800000	30.2	386500	14.6	364000	13.7	1099200	41.4
1978	861000	33.9	375000	13.1	399000	14.0	1115000	39.0
1979	969200	32.1	401400	13.3	437000	14.5	1210900	40.1
1980	969000	30.8	418800	13.3	471900	15	1285200	40.8
1982	960000	28.0	438400	12.8	552200	16.1	1441400	42.1
1983	960000	26.7	487700	13.6	607600	16.9	1533700	42.7
1984	960000	25.6	507000	13.5	663000	17.6	1626900	43.3
1985	990000	25.6	536000	13.8	661000	17.2	1681000	43.4
1986	1002000	25.6	537000	13.6	657000	16.7	1727000	44.1
1987	1003000	23.6	654000	15.4	658000	15.5	1932000	45.5
1988	1003000	22.0	621000	13.6	820000	18.0	2114000	46.4
1989	1010000	22.7	602000	13.5	717000	16.0	2139000	47.8
1990	970000	21.1	670000	14.6	683000	15.0	2256000	49.3
1991	1140000	23.4	715000	14.7	681000	14.3	2308000	47.6
1992	1150000	23.2	789000	15.9	613000	12.3	4222000	48.6
1996	1154000	20.6	748000	13.2	705000	12.6	3018000	53.6
2000	872880	15.3	826060	14.4	617357	10.8	3409692	59.5
2001	1311641	21.0	861119	13.9	650012	10.4	3406000	54.7
2003	1412340	21.1	804152	12.1	799914	11.9	3667650	54.9
2004	1617125	20.7	1060785	13.6	967568	12.4	4152934	53.3
2005	1381000	17.2	1059000	13.2	1212000	15.1	4393000	54.5
2006	1609633	18.1	1263591	14.2	1257703	14.2	4737877	53.4
2007	1170897	13.6	1027817	12.0	1523610	17.7	4871918	56.7
2008	1252000	13.7	1141000	12.5	1575000	17.2	5178000	56.6

المصدر :المجلس الاقتصادي و الاجتماعي (نقلا عن محمد لموتي ص 62).

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن عدد العمال في تطور مستمر على العموم في كافة القطاعات الاقتصادية، هذا ما يدل على أن خلق مناصب جديدة كل سنة يبقى من بين أهم اهتمامات الحكومة تجاه سوق العمل، ولكن السؤال المطروح هنا هو :ما هي القطاعات الاقتصادية التي أولت لها الحكومة اهتمام اً خاص اً في خلق مناصب الشغل؟

بعد خروج المستعمر الفرنسي من ارض الوطن وما خلفه ورائه من سمات تشوب الاقتصاد الوطني، لم يجد السكان المفتقرين لأدنى الكفاءات أمامهم سوى قطاع الزراعة، الذي لا يحتاج إلى مستويات عالية من الثقافة أو التكنولوجيا، ولهذا فإن قطاع الزراعة استحوذ على نصف (50%) القوى العاملة المشتغلة أي ما يعادل 873600 عامل .يليه قطاع التجارة و الخدمات بنسبة 39%من إجمالي العمالة حيث وصل عدد العمال في هذا القطاع إلى 679800 عامل، ذلك أن هذا القطاع أيضا لا يحتاج إلى كفاءات عالية .لكن قطاعي الصناعة و البناء والأشغال العمومية يحتاجان إلى مستوى معين من التعليم و الكفاءة، ولهذا فإن القطاعين لم يتعدى مجموع العمال فيهما 11 % من إجمالي عدد العمال، بمرور الزمن ونظراً لتوجه الإستراتيجية التنموية للحكومة (سياسة التصنيع) ، أولى بعض الاهتمام لهذين القطاعين، وما يمكن ملاحظته من خلال الشكل هو توسع القطاعين على حساب قطاع الزراعة، مع بقاء قطاع التجارة و الخدمات في مستوياته إلى غاية بداية الثمانينات.

خلال عشريتي الثمانينات و التسعينات حافظ كل من قطاع الصناعة و قطاع البناء و الأشغال العمومية على حصتهما من نسبة العمال بالرغم من وجود تدهور في حصة قطاع الزراعة، فبالنسبة لقطاع الصناعة فإن الصدمة البترولية لسنة 1986 أثرت على الاقتصاد ككل وعلى هذا القطاع بصفة خاصة، نظر اً للاهتمام المسطر من طرف الحكومة له، أما بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية فإن ارتفاع أسعار المواد الأولية حال دون زيادة العمال نتيجة توقف العديد من المشاريع .فيما يخص التوسع الملاحظ في استحواذ قطاع التجارة و الخدمات على العمال، فيمكن تفسير ذلك بأنه بالإضافة إلى أن القطاع يضم العديد من القطاعات الأخرى كالإدارة، النقل...الخ فإن جميع القطاعات الأخرى تحتاج إلى هذا القطاع في تسيير شؤونها، ذلك التطور في القطاعات الثلاث المذكورة سابقاً عاد بالسلب على حصة القطاع الأول، حيث انخفضت نسبة العمال في هذا القطاع إلى اقل من النصف خلال الثمانينات ليبلغ 15.3 % مع مطلع سنة 2000 ، وذلك نتيجة للسياسة المتبعة من جهة ولارتفاع الأجور نسبياً في باقي القطاعات من جهة أخرى، مما نتج عنه اشتداد ظاهرة النزوح الريفي خلال تلك الفترة[1] .

بالرغم من التحفيزات التي وفرتها الحكومة وفقاً لمخطط الإنعاش الاقتصادي من اجل النهوض بقطاع الزراعة إلا أن النتائج لم تكن بالجيدة، حيث ارتفعت حصة القطاع بنسب طفيفة لتتقهقر خلال السنوات الأخيرة، مع ملاحظة بعض التطور في قطاع البناء والأشغال العمومية نتيجة لمخطط الحكومة لتوفير مساكن و القضاء على البناء الهش.

2/ توزيع العمالة حسب فئات العمر: من خلال هذا التقسيم سنحاول التعرف على الفئة العمرية المسيطرة على مناصب الشغل، مستعملين في ذلك التقسيم المعتمد من طرف الديوان الوطني للإحصائيات، وذلك بالتركيز على العشرية الاخيرة فقط.

الجدول رقم(25): توزيع العمالة حسب فئات العمر في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2008) .

السنوات / العمر		أقل من 20	24-20	29-25	34-30	39-35	44-40	49-45	54-50	59-55	60 فما فوق
2000	العدد	315797	822500	996217	973100	741846	662844	581368	323948	281757	26542
	النسبة	5.6	14.4	17.4	16.9	12.9	11.6	10.2	5.6	4.9	0.5
2003	العدد	341537	851363	1036461	1041010	977556	807590	651461	495958	243577	237543
	النسبة	5.2	12.7	15.6	15.5	14.6	12.1	9.7	7.5	3.6	3.5
2004	العدد	469538	1123794	1275676	1157632	1054982	880621	704841	562296	315166	253866
	النسبة	6	14.5	16.2	14.8	13.5	11.3	9.1	7.3	4	3.3
2005	العدد	393147	1129925	1357067	217917	1055709	950859	743339	615927	337505	242826
	النسبة	4.8	14	16.91	15.1	13.1	11.8	9.2	7.7	4.2	3.1
2006	العدد	469379	1201696	1360371	1305236	1253100	1205074	825347	622754	346483	279363
	النسبة	5.3	13.5	15.3	14.7	14.1	13.6	9.3	7.0	3.9	3.1
2007	العدد	385352	1194515	1477470	1292775	1086317	1080505	804121	630888	389470	252831
	النسبة	4.5	13.9	17.2	15.0	12.6	12.6	9.4	7.3	4.5	2.9
2008	العدد	318000	1040000	1332000	1152000	1019000	958000	805000	587000	360000	178000
	النسبة	4.1	13.4	17.2	14.9	13.1	12.4	10.4	7.6	4.6	2.3

المصدر :-الديوان الوطني للإحصائيات

-www.ons.dz

بالتركيز على أرقام الجدول السابق يتبين أن الفئة المسيطرة على سوق العمل هي فئة الشباب، حيث يمكن التمييز بين ثلاث مستويات للعمالة وفقاً لفئة العمر، الأعلى من بينهم تضم فئة الشباب بين 25 إلى 34 سنة، يليها

[1]- revue algérienne du travail, l'emploi en Algérie, n° 19, p 57.

المستوى الثاني الذي يضم الفئة العمرية من 20 إلى 24 سنة و الفئات من 35 إلى 50 سنة، أما المستوى الأخير فيضم الفئات المتبقية، هذا ما يدل على اعتماد الحكومة على عنصر الشباب في سوق العمل خلال الفترة ككل، كما تجدر ملاحظة الانخفاض التدريجي خلال السنوات الأخيرة للعمالة في الفئتين اقل من 20 سنة وأكثر من 60 سنة، وذلك نتيجة محاربة الحكومة لتشغيل الأطفال القصر.[1]

3/ توزيع العمالة حسب الجنس: يعتبر تصنيف العمالة و البطالة وفقاً للجنس من بين المعايير المهمة جداً، حيث يعطي لنا هذا التصنيف صورة شاملة عن الفئة الأكثر انتشاراً في سوق العمل من جهة و الفئة المهمشة من جهة أخرى، وفيما يلي جدول يشمل توزيع العمالة في الجزائر وفقاً للجنس خلال العشرية الأخيرة.

الجدول رقم(26): توزيع العمالة في الجزائر حسب الجنس خلال الفترة(2000-2008).

	ذكور	النسبة	اناث	النسبة
2001	5345223	85.8	883549	14.2
2003	5751032	86.0	933024	14.0
2004	6439158	82.6	1359254	17.4
2005	6870348	85.4	1173873	14.6
2006	7371939	83.1	1496864	16.9
2007	7247367	84.4	1346876	15.6
2008	7718000	84.4	1428000	15.6

المصدر – :الديوان الوطني للإحصائيات
-www.ons.dz

بمجرد النظر في معطيات الجدول، يظهر ان العمالة من جنس الذكور لها الغالبية الكبيرة في السيطرة على مناصب العمل، ويتجلى ذلك في النسب المئوية التي تبين ان الجنس الذكري يستحوذ على % 85 من مناصب الشغل كمتوسط، في مقابل15% للإناث.

بالرغم من التطور الملحوظ الذي شهده العمل النسوي في السنوات الأخيرة (خاصة في مجال التمريض، التعليم و الإدارة) لأسباب نذكر من بينها :انتشار الوعي و الثقافة، المستويات التعليمية التي بلغتها المرأة، غلاء المعيشة ومساعدة المرأة في مصاريف المنزل بعد رفع الدعم عن أهم السلع الغذائية خلال التسعينات، إلا أن نصيب المرأة من العمالة مازال ضعيف بالنسبة إلى نصيب الرجل .حيث يرجع السبب الأساسي في ذلك إلى ارتفاع أعداد طلبات العمل المستلمة من قبل الذكور عن تلك الأعداد بين صفوف الإناث، وذلك لارتفاع نسب التعليم بين الذكور عن الإناث، وبالتالي ارتفاع عدد حاملي الشهادات العليا والمهنية بين الذكور عن الإناث، كما أن مجموعة كبيرة من شريحة النساء تفضلن المكوث في البيت عن الخروج إلى سوق العمل، نذكر انه بهذا الصدد سطرت الحكومة العديد من البرامج في السنوات الأخيرة لإدماج هذه الفئة في سوق العمل تحت اسم تشغيل الماكثات في البيوت.

4/ توزيع العمالة حسب المنطقة الجغرافية: وفقاً لهذا المعيار يمكن تقسيم العمالة إلى مجموعتين كبيرتين أساسيتين، مجموعة تضم الوسط المدني أو الحضري وأخرى تضم الوسط الريفي، وذلك بالاعتماد على بعض المعايير و المقاييس نذكر من بينها :المنطقة الجغرافية، انتشار المشاريع الاقتصادية والخدمات الاجتماعية...الخ .يمثل الجدول الموالي تطور حجم العمالة بين الوسطين، مع حساب النسب المئوية لنصيب كل قطاع.

[1] - revue algérienne du travail, op cit, p 59.

الجدول رقم(27): توزيع العمالة في الجزائر حسب المنطقة السكنية خلال الفترة (2000-2008).

	حضر	النسبة	ريف	النسبة
2000	3389662	59.2	2336259	40.8
2001	3590366	57.7	2638406	42.3
2003	3886288	58.2	2797768	41.8
2004	4548045	58.3	3250367	41.7
2005	4826063	60.0	3218157	40.0
2006	5290595	59.7	3578209	40.3
2007	5288588	61.5	3305654	38.5

المصدر :- الديوان الوطني للإحصائيات -www.ons.dz

من خلال معطيات الجدول يمكن ملاحظة أن عدد العمالة في الحضر تفوق نظيرتها في الريف، وهو ما تعززه النسب المئوية، حيث قارب متوسط العمالة في الوسط الحضري 60% في مقابل 40% في الوسط الريفي حيث يعود أهم سبب لهذا الاختلاف بين الوسطين إلى حصول أفراد الوسط الريفي على مؤهل عالي من التعليم أو التكوين دافعاً له للهجرة الداخلية نحو المدن (النزوح الريفي)، وذلك لأجل حصوله على عمل ملائم أو لسعيه وراء المكاسب المادية.

5 . توزيع البطالة حسب الفئة العمرية: إن دراسة البطالة حسب الفئة العمرية للسكان يكشف لنا العديد من نقاط الضعف و القوة في السياسة الاقتصادية، حيث إن تفشي البطالة في أوساط الشباب يعتبر من بين أهم نقاط ضعف السياسة المنتهجة، ذلك أن هذه الفئة تعتبر طاقة اقتصادية وإنتاجية هائلة إذا ما حسن استغلالها .في الجدول الموالي يمكن إلقاء الضوء على تطور أعداد البطالين في الجزائر وفقاً لهذا المقياس.

الجدول رقم(28): تطور البطالة في الجزائر حسب فئات العمر خلال الفترة (2000-2008).

السنوات/العمر		أقل من 20	24-20	29-25	34-30	39-35	44-40	49-45	54-50	59-55
2001	العدد	393441	687958	578984	280890	155896	93287	72662	58163	18169
	النسبة	16.8	29.4	24.7	12.0	6.7	4	3.1	2.5	0.8
2003	العدد	329136	666872	509289	245568	133532	75108	62516	40295	15954
	النسبة	15.9	32.1	24.5	11.8	6.4	3.6	3.0	1.9	0.8
2004	العدد	256907	505378	462633	206447	104297	58291	41583	24577	11422
	النسبة	15.4	30.2	27.7	12.3	6.2	3.5	2.5	1.5	0.7
2005	العدد	205417	481169	398779	176666	84257	43096	31613	19498	7791
	النسبة	14.2	33.2	27.5	12.2	5.8	3.0	2.2	1.3	0.5
2006	العدد	166414	369982	333483	170394	91115	48942	28415	25544	6533
	النسبة	13.4	29.8	26.9	13.7	7.4	4	2.3	2	0.5
2007	العدد	175245	421404	393024	187488	93151	48364	22192	24182	9613
	النسبة	12.7	30.7	28.6	13.6	6.8	3.5	1.6	1.8	0.7
2008	العدد	140000	388000	348000	149000	69000	34000	19000	15000	7000
	النسبة	12.0	33.2	29.8	12.7	5.9	2.9	1.6	1.3	0.6

المصدر :- الديوان الوطني للإحصائيات -www.ons.dz

أول ما يلاحظ من خلال الجدول السابق هو انتشار البطالة في أوساط الشباب الذين لا يتجاوز سنهم 35 سنة، حيث تعتبر بطالة هذه الفئة من بين أخطر أنواع البطالة التي تعود بالسلب على التنمية الاقتصادية للوطن من جهة وإلى انتشار الآفات الاجتماعية من جهة أخرى، ولكن من بين هذه الفئة يمكن التمييز بين مستويين أخطرهما بطالة الشباب بين سن 20 و30 سنة؛ التي تعتبر متذبذبة خلال فترة الدراسة من سنة إلى أخرى، وهذا راجع لكون هذه الفئة تضم الوافدين الجدد لسوق العمل سواء خريجي الجامعات مباشرة أو الشباب منهي الخدمة الوطنية حديثاً، حيث عرفت بطالة حملة الشهادات تطو ر ا كبيراً خاصة في السنوات الأخيرة ويرجع هذا إلى عدة أسباب نذكر منه بينها:

- الانتقاء الصعب وعامل الخبرة :حيث أصبح أرباب العمل وخاصة الخواص منهم يحذرون من حملة الشهادات، وذلك راجع للتدني الملحوظ الذي عرفه التعليم العالي و المهني خلال السنوات الأخيرة، وما زاد الطين بله، ضعف الطلب الخارجي على الأيدي العاملة وفي المقابل استيراد الأيدي العاملة ذات المستوى و الخبرة العاليين، وذلك راجع لنفس السبب المذكور سابقاً؛
- التقويم الخاطئ لمتطلبات السوق من الأيدي العاملة ويرجع هذا لعدم وجود إستراتيجية واضحة تربط التعليم بسوق العمل، حيث أصبح الاعتماد في مخرجات التعليم على الجانب الكمي بدلا من النوعي.

أدت هذه الأسباب إلى نمو معدلات البطالة في صفوف هذه الفئة حيث شهد هذا النمو مرحلتين تفصل بينهما سنة 1985 ، المرحلة الأولى قبل 1985 أين شهدت بطالة حملة الشهادات نمو ضعيف، فقد انتقلت النسبة من 0.2إلى0.6% خلال سنتي 1977- 1989 وهو نمو ضعيف بالمقارنة بالفترة اللاحقة، فبعد سنة 1985 انتقلت النسبة إلى 3% سنة 1989 ثم إلى 4.4% سنة 1995 لتقفز إلى 6.2% سنة 2000 ويعود السبب في الانخفاض قبل سنة 1985 إلى الدور الذي كان مسندا لحامل الشهادة من جهة، والمجهودات التي قامت بها الدولة من اجل توظيف هذه الشريحة من جهة أخرى مع العلم أن هاته الفترة عرفت سيطرة كاملة للقطاع العمومي.[1]

6/ توزيع البطالة حسب الجنس: حسب الجنس تعطى الفوارق بين الذكر والأنثى في الجدول التالي:

الجدول رقم(29): توزيع البطالين في الجزائر حسب الجنس خلال الفترة(2000 –2008).

	ذكور	النسبة	اناث	النسبة
2001	1934910	82.7	404539	17.3
2003	1759933	84.7	318336	15.3
2004	1370415	82.0	301119	18.0
2005	1199074	82.8	249213	17.2
2006	988288	79.6	252553	20.4
2007	1071975	78.0	302659	22.0
2008	868000	74.2	301000	25.8

المصدر – :الديوان الوطني للإحصائيات –www.ons.dz

تدل معطيات الجدول على أن البطالة تتفشى في أوساط الذكور أكثر من الإناث، حيث أن حصة الإناث من البطالة يتراوح بين الخمس و الربع تقريباً، ولكن تجدر الإشارة إلى أن البطالة في صفوف الذكور تتراجع على العموم من 1759933 سنة 2003 إلى 868000 سنة 2008 ، وفي المقابل فإن عدد البطالين النساء بقي في مستويات متقاربة 318336 سنة 2003 إلى 301000 سنة 2008 ،[2] هذا ما يعني انخفاض نسب البطالة في صفوف الذكور على حساب نسب الإناث، كما يمكن ملاحظة انخفاض نسب بطالة الذكور ، حيث إن الأسباب المذكورة سابقاً في تقسيم العمالة حسب الجنس تفسر جزء كبير من هذا الاختلاف بين الفئتين، أضف إلى ذلك فإن إستراتيجية إنشاء مؤسسات مصغرة، صغيرة ومتوسطة شجعت العديد من الشبان حاملي بعض الشهادات المتعلقة بالحرف كالنجارة، الحدادة، البناء، الخزف...الخ على فتح منشئات امتصت إعداد كبيرة من البطالين من جانب الذكور.

[1] – اسمهان قيبو، البطالة بين حاملي الشهادات العليا، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه، جامعة بن يوسف بن خدة–الجزائر، جوان 2008، ص68-70.

[2] – اسمهان قيبو، نفس المرجع، ص71-73.

7/ توزيع البطالة حسب المنطقة الجغرافية: يستعان بهذا التصنيف لمعرفة أي المناطق تنتشر بين سكانها البطالة بشكل اكبر، هل تنتشر بين سكان الحضر أكثر أم بين سكان الريف؟ وذلك للبحث عن أسباب البطالة في كل منطقة، ومحاولة ايجاد الحلول المناسبة .الجدول الموالي يقسم جمهور القوى العاملة غير المشتغلة حسب المنطقة الجغرافية (حضر، ريف) .

الجدول رقم (30): توزيع البطالة في الجزائر حسب المنطقة السكنية خلال الفترة (2000-2008).

	ذكور	النسبة	اناث	النسبة
2001	5345223	85.8	883549	14.2
2003	5751032	86.0	933024	14.0
2004	6439158	82.6	1359254	17.4
2005	6870348	85.4	1173873	14.6
2006	7371939	83.1	1496864	16.9
2007	7247367	84.4	1346876	15.6
2008	7718000	84.4	1428000	15.6

المصدر :-الديوان الوطني للإحصائيات -www.ons.dz

من خلال معطيات الجدول السابق يمكن ملاحظة الفوارق في إعداد ونسب البطالة بين سكان الحضر و الريف، حيث تتراوح البطالة في المناطق الحضرية حول نسبة 60 % في مقابل 40 % بين سكان الريف، وهي تقريباً نفس النسب التي تحصلنا عليها في تقسيم حجم العمالة باستعمال نفس المقياس .

يمكن إرجاع ارتفاع معدلات البطالة في المناطق الحضرية عنها في المناطق الريفية، إلى ارتفاع عدد سكان الحضر عن عدد سكان الريف، فبارتفاع عدد سكان منطقة ما ترتفع معها معدلات البطالة و العكس صحيح، أيضا ما حدث خلال التسعينات من إصلاحات هيكلية وما ترتب عنها من تسريح جماعي لعمال المؤسسات الكبيرة (حيث تقع كل المنشئات الصناعية في المناطق الحضرية) ظلت آثاره مصاحبة لسوق العمل لسنوات طويلة، أضف إلى ذلك ظاهرة النزوح الريفي قصد البحث عن وظائف أكثر تناسباً مع متطلبات بعض سكان الريف زادت من تفاقم ظاهرة البطالة في صفوف سكان الحضر.

المبحث الثالث: التشغيل غير الرسمي في الجزائر.

يعتبر التشغيل غير الرسمي نتاجا لوجود الاقتصاد غير الرسمي في الدولة، والجزائر كغيرها من الدول التي يوجد بها الاقتصاد غير الرسمي وبشكل ملفت للانتباه خلق توجها كبيرا لأفراد المجتمع من أجل إشباع رغباتهم الكبيرة في ظل الإمكانيات المحدودة.

المطلب الأول: أبعاد تطور التشغيل غير الرسمي في الجزائر.

إنّ تعددية النشاطات غير المصرّح بها ووجود العمل غير الرسمي كظاهرة اجتماعية ظهرت حقيقة منذ السبعينات، لكن كان ذلك بصفة غير بارزة للعيان. وقد بدأ تطور التشغيل غير الرسمي في الجزائر بصورة ملحوظة منذ 20 سنة كردّ فعل مباشر قصد تلبية احتياجات اجتماعية لدى المواطن (العمل، السكن، الدخل، ...الخ) ومعبّرا من جهة ثانية عن مستوى عدم المرونة التي ميّزت تنظيم الاقتصاد بصفة عامة، وبصورة أخص مجالات :الأجور، الضرائب،

إنشاء المؤسسات، الدخول للأسواق الخارجية، معدل الصرف ....الخ[1] هذا بالإضافة إلى التبعية التي شهدتها الجزائر لتقلبات أسعار النفط والتي ما زالت تعرفها لحدّ الآن، حيث شكلت عبئا كبيرا في مرحلة الأزمات .وبصورة واضحة، يمكن تلخيص بروز وتطور التشغيل غير الرسمي من خلال مرحلتين عرفتهما الجزائر، الأولى خصّت فترة الاقتصاد الموجه أمّا الثانية التي تلتها مباشرة وهي فترة الانفتاح نحو اقتصاد السوق.

1/ فترة الاقتصاد الموجه: مثلت فترة السبعينات والثمانينات إرادة سياسية معيّنة اعتمدت على تجسيد أفكار اشتراكية مسّت عدّة جوانب اقتصادية واجتماعية، وقد ساعدها في ذلك الريع البترولي الذي سمح في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات باكتساب نوع من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، إلاّ أن مواصلة الدولة في تجميد ميكانزمات السوق التنظيمية عن طريق سياسات تحديد الأسعار والرواتب، معدل الفائدة وسعر الصرف، الإدارة المباشرة للمؤسسات، الاحتكار التام للتجارة الخارجية، تسيير النظام البنكي، وتقييد القطاع الخاص،كل ذلك أدّى إلى بروز سوق موازي للسوق الرسمي تسيّره ميكانيزمات غير رسمية لا تتحكم فيها الدولة ولا تنظيماتها، الأمر الذي سمح أيضا بتوسيع رقعة التشغيل غير الرسمي

إنّ هذا الانتشار عرف أوجه خاصّة مع بداية الأزمة الاقتصادية 1986 و التي صاحبها تدهور سوق التشغيل حيث سجّلت خسارة 50% من المداخيل، و كانت الجزائر مجبرة على إجراء إصلاحات خاصّة عند عجز هذه الأخيرة عن دفع المديونية (26 مليار دولار) أي ما يمثل 300% من الصادرات ، كما أن خدمات الدين قدرت ب70% من مدخول الصادرات سنة 1991 ، و قد وصل عجز الخزينة لدى البنك المركزي إلى 200 مليار دج، وبالنسبة لعجز القطاع العام قدّر ب 160 مليار دج سنة1989 .[2]

وقد بلغ حجم التشغيل غير الرسمي 25% من مجموع السكان العاملين سنة 1985، حيث مسّ عدد هام من المجالات كالبناء، التجارة والخدمات، إنّ تدخل الدولة المفرط في الاقتصاد أدّى إلى إنزلاقات في سياسة التصنيع وفشل هام في الميدان الزراعي، هذا الأخير الذي كان يغطّي حصّة كبيرة من الطلب الكلي على العمل بات لا يساهم في امتصاص العمالة بسبب النزوح الذي عرفه الوسط الريفي نحو المدن، وبصفة عامة يمكن تلخيص أهم الأسباب التي سمحت بانتشار التشغيل غير الرسمي في هذه المرحلة، نذكر منها:[3]

أ/ **سياسة التصنيع** :لقد عرفت الجزائر خلال السبعينات سياسة تصنيع غير متوازنة شملت العديد من المجالات الكبرى، كالطاقة والمناجم، الإلكترونيك، الميكانيك، وعدد من الصناعات التحويلية الكبرى و هيئات لها استثمارات

[1] - MUSETTE.M, ISLI.M, HAMMOUDA.N, Marché du Travail et emploi en Algérie, Bureau de l'OIT à Alger, Alger, octobre 2003 p45.

[2] - STEEL Omar , La conversion au marché en Egypte et en Algérie , un ajustement par l'informel , les cahiers de l'orient N°45, 1er trimestre , 1997 , p 45-64.

[3] - MEZOUAGHI Mihoub, Les territoires productifs en questions: Transformations occidentales et situations maghrébines, IRMC, Alfa, Paris, 2006 p107.

ضخمة، لكن كل ذلك كان مصدره العائدات النفطية التي لم تسمح بالاستمرارية إثر عدم قدرة الدولة لتغطية عجز هذه المؤسسات التي كانت تتخبط في مشاكل سوء التسيير والفائض في العمالة؛

ب/ **الميدان الزراعي** :لقد شكل التشغيل داخل الوسط الريفي الواجهة الأساسية في استقطاب العمالة في التسعينات وبداية السبعينات حيث كان يمثل سنة 1977 نسبة 72% من العمالة الكلية لينخفض تدريجيا عبر السنوات إلى 40% سنة 2006 ؛3

ج/ **النزوح الريفي** :إن تزايد معدلات الهجرة من الريف نحو المدن، خلقت توترات داخل سوق العمل زادت من حدّة البطالة، زاده في ذلك النمو الديمغرافي الذي عرفته البلاد؛

د/ **سوق العمل** :لقد عرف سوق العمل الرسمي جمودا وتقلصا كبيرا، وأصبح السوق غير الرسمي يمثل نقطة التقاء العرض والطلب على العمل، حتى وإن تم ذلك بطرق غير منظمة بواسطة أشخاص أو تنظيمات تنتمي للقطاع غير الرسمي، إلاّ أن المهم هو أن التشغيل غير الرسمي أصبح يمتص القوى العاملة الفائضة؛

ز/ **اعتماد سياسة التوزيع والاستهلاك** :خلال الثمانينات شكل الاستهلاك هدفا أساسيا في سياسة الدولة ممّا سمح للقطاع غير الرسمي بأن يشكل فضاء موازيا يمسّ التوزيع بسبب سياسة تحديد الأسعار التي أوجدت طلبا أكبر الأمر الذي أبرز نوعين من الأسعار :سعر إداري وسعر حر(موازي)؛

هـ/ سياسات تدخل الدولة في ميكانزمات أسواق السلع وعوامل الإنتاج؛

و/ جمود النظام الإداري والضريبي.

لقد فرضت الأزمة الاقتصادية على الجزائر التخلي عن سياسة الاقتصاد الموجه، لتدخل مرحلة جديدة، فترة الإصلاحات والانفتاح نحو اقتصاد السوق.

2/ فترة الانفتاح نحو اقتصاد السوق: لقد شهدت هذه المرحلة نموا في التشغيل غير الرسمي، إذ أصبح يحوي العديد من الأنشطة التي لا تدخل ضمن إطار التقديرات الرسمية للدخل الوطني ولا تخضع للضرائب، حيث مثل التشغيل غير الرسمي نسبة 29% سنة 1992 من نسبة التشغيل الكلي خارج قطاع الزراعة،[1] وقد تعدى 42 % سنة 1997، فلقد عرفت هذه الفترة رفع الدعم عن الأسعار وانتهاء مرحلة احتكار الدولة للتجارة 2 الخارجية وبالتالي، والخروج من حالة الاختلالات الهيكلية التي ميزت الجزائر سابقا وأكسبتها صورة سلبية فيما يخص الطلب الداخلي.

[1] – MUSETTE.M, ISLI.M, HAMMOUDA.N, Marché du Travail et emploi en Algérie, Bureau de l'OIT à Alger, Alger, octobre,2003, p 43.

لقد مسّت الإصلاحات جوانب عديدة خصّت مجالات البنوك (القرض والفائدة) تشريع العمل (أوجه جديدة كالعقد....)، تخفيض سعر الصرف، تحويل الأولويات الخاصة بالنفقات العمومية (التكلفة الكبيرة التي أنتجتها السياسات الاجتماعية أمام عجز المؤسسات وإفلاسها) .

لكنّ هذه السياسة وعلى العكس من ذلك لم تحدّ من حجم التشغيل غير الرسمي ولا من مرونته بل أبرزت أشكالا جديدة من النشاطات وأبعادا أخرى مسّت جوانب أخرى كالتهرب الجبائي، قضايا الفساد، وتحويل الأموال....الخ، كلّها مجالات لم تكن معروفة سابقا والتي لها علاقة مباشرة بالتجارة الخارجية، وعمليات التحويل في سعر الصرف[1].

فالإصلاحات الهيكلية التي فرضها الواقع و بمبادرة الهيئات الدولية كالصندوق النقدي الدولي والتي بدأت سنة 1994، و الّتي بمجملها كانت هناك محاولة لإصلاح الجهاز الضريبي ومحاولة تحسين التسيير و تخلي الدولة عن بعض ما كانت تعتبره قطاعا عامّا بالإضافة إلى الشروع في المرور لما يسمّى باقتصاد السوق،كلّ هذا زاد من الفوارق الاجتماعية و تطور الأزمات الاقتصادية و الاجتماعية أمام تفاقم هاجس البطالة من جهة(زيادة ب 3 مرات من 1985إلى 1989) و الفقر و تدنى مستوى المعيشة لعدد كبير من أفراد المجتمع و بالتالي قد يعتبر الفضاء غير الرسمي أحيانا كوسيلة احتجاج للوضع الراهن و جواب على التهميش و محاولة للبقاء.

لقد أصبح القطاع العام الذي كان في وقت سابق يشكل الوجه الغالب فيما يخص التشغيل الرسمي (خلال السبعينات والثمانينات كان يشكل 100% تقريبا من التشغيل الكلي، في سنة 1990 كان 81% من العمالة الكلية)[2] يعجز عن تغطية طلب السوق على العمل، ورغم أن سنوات 2000 عرفت ارتفاع حصّة الموظفين في القطاع الخاص إلاّ أنها تبقى ضعيفة (ففي سنة 2005 عرض القطاع الخاص 28% من المناصب الوظيفية)[3] لتترك المجال أمام سوق العمل غير الرسمي للقيام بعملية التوازن، ساعده في ذلك نقص الاستثمار وفائض العمالة، سوء التسيير وقضايا الفساد، ممّا أدى إلى انكماش اقتصادي صاحبه طبعا تدهور اجتماعي تميّز بزيادة حجم البطالة، وانهيار الطبقة الوسطى، زادها في ذلك خفض قيمة الدينار المثالي حيث وصل هذا الانخفاض إلى 1500% خلال عشرية واحدة.[4]

كل ذلك ساهم في بروز التشغيل غير الرسمي كأداة نجدة لعدد كبير من الجزائريين وجدوا أنفسهم في حالة حرمان (أكثر من 14 مليون جزائري تمّ إحصاؤهم كأفراد محرومة اجتماعيا حيث شكلت البطالة % 32 من مجموع العاملين)، إن الانتعاش الاقتصادي المرجو بعد إعادة الجدولة (التفاوض مع صندوق النقد الدولي في سنة 1994)

[1] - MUSETTE.M, ISLI.M, HAMMOUDA.N, op cit, p45-46.

[2] - LEGENDRE François, Emploi et politiques sociales: Tome 2, trajectoires d'emploi et rémunérations, France, sept 2009 p300.

[3] - Idem, p 300.

[4] - MAHIOU.A, HENRY.J, Où va l'Algérie, KARTHALA-IREMAM," Hommes et société ",2001p 33.

وجد نفسه حبيس خدمات المديونية (28 مليار دولار، بمتوسط أن كل جزائري يدين ب 70 مليون من دخله السنوي) ،[1] ليبقى الاقتصاد الجزائري في حالة احتضار.

إنّ توسع حجم التشغيل غير الرسمي (أكثر من 40% في سنة 2001)، أبرز تعددية النشاطات غير الرسمية في الحضر أو الريف ولكن الملفت للانتباه هو تواجده حتى داخل الاقتصاد المهيكل، حيث يلاحظ من خلال عدّة مؤسسات تجارية تمارس نشاطات إنتاجية موازية حلف الكواليس أو تبيع سلعا تنتجها العائلات أو العديد من موظفي المؤسسات والإدارات الذين يمارسون أعمالا ثانوية غير رسمية، وبصفة عامة يمكن إبراز أبعاد وأسباب أخرى مسّت حالة النمو التي عرفها التشغيل غير الرسمي في هذه المرحلة، أهمها فيما يلي[2] :

- النمو الديمغرافي والنزوح الريفي واللذان تابعا تطورهما في هذه المرحلة أيضا؛
- الإصلاحات الهيكلية:أفرزت أزمة اقتصادية واجتماعية مست جميع جوانب الحياة (عمل،سكن، ....)؛
- سياسة الانفتاح الاقتصادي، أي التحول السريع من اقتصاد مغلق إلى اقتصاد السوق أثر ذلك على النسق القيمي والسلوك الاجتماعي، وأوجد نشاطات ومجالات جديدة للكسب، لها طابع غير رسمي.
- إزالة الاحتكار وتحرير الأسعار ؛
- الصعوبات والبيروقراطية الإدارية التي قيّدت خلق المؤسسة الرسمية ونشاطها؛
- تراجع الرقابة :أمام استفحال انتشار التشغيل غير الرسمي؛
- الميل الكبير للغش والتهرب من المصالح الإدارية والضريبية ؛
- مظاهر التهريب والتزوير.

إن توسع مجال التشغيل غير الرسمي، وتعدّد مجالاته كان نتيجة السياسات الطوعية لسنوات 70 – 80 وانفتاح غير مسئول نحو اقتصاد السوق في المراحل اللاحقة.

إنّ التقييم الناتج عن الإحصائيات و الأبحاث الميدانية MOD (التشغيل و الأجور) يبيّن في سنة1977 نسبة 26,3% من السكان العاملين باستثناء قطاع الزراعة وقطاع الإدارة كانوا مستخدمين في نشاطات غير رسمية، بنسبة 27,3% في سنة 1982 و 20,1% في سنة 1984 و25,5% في سنة 1988، و قد قدّر الديوان الوطني للإحصائيات ONS بدورة العمل غير الرسمي في نهاية سنة 1992 حسب البحثMOD ب مليون فرد و ذلك بنسبة 28% من السكان العاملين في غير الزراعة، إذ قدّر التشغيل غير الرسمي في نهاية سنة 1992 بحوالي مليون شخص أي 17,5% من السكان العاملين في غير الزراعة و يتمركزون خاصّة في المؤسسات الصغيرة.[3]

[1] - MAHIOU.A, HENRY.J, op cit, p 39.

[2] - MUSETTE.M, ISLI.M, HAMMOUDA.N, op cit, p43.

[3] - BOUFENIK , ELAIDI , L'informel en Algérie : Quelle approche ?, Coll . sur l'économie informelle en Algérie Tlemcen, (14-15-16) Nov. 2000, p 11.

في حين شكل العائد من السوق غير الرسمي مداخيل هامة مسّت هذه الفترة إذ تم تقييم ذلك من طرف المجلس الوطني للتخطيط (CNP) ب 84 مليار دج سنة 1988 ليصل إلى 69 مليار دج خلال سنة 1989،[1] هذا بالإضافة إلى أن العديد من البحوث اكتشفت في دراساتها بعض الميزات لعدد من الفئات تجعل منها إمّا تنتمي للقطاع غير الرسمي كليا أو بصورة جزئية، كالتصريح بعدم احترام الفترة القانونية للعمل (54.4%من أرباب العمل صرحوا بذلك سنة 1993،[2] أو عدم التسجيل، أو الاشتراك في مؤسسة الضمان الاجتماعي أو حتى التهرب من مصالح الإدارة والضرائب، كما أبرزت البطالة مظاهر وخصائص أخرى مسّت فئة الشباب البطال خاصة والذي رغم الحالة (اللا عمل) التي يعيشها إلاّ أنه يحصل على مداخيل.

و من منظور آخر ، فقد أعطت نتائج البحث الميداني للمرصد الوطني للإدماج المهني [3] لسنوات 1994،1996 1995 أرقام تبيّن الحجم الهائل لعدد البطالين ذوي الشهادات و أبرزت فئة منهم تمارس نشاط غير رسمي و هي في حالة بحث عن عمل في القطاع الرسمي ، و قد أحصت 3938 فرد سنة 1996 و 4169 سنة 1997بنسبة 14,9% و14,6% على التوالي بالنسبة للعدد الكلي ، و يبقى العمل المؤقت هو من أوسع النشاطات لدى هذه الفئة بنسبة46,19% سنة 1996 و 48,8% سنة 1997 حيث أنّ هذا النوع من البطالين يمكنهم ممارسة عدّة أعمال والبقاء تحت مسؤولية العائلة: فلقد مثلوا نسبة 21,74% سنة 1996 و 19,7% سنة 1997 كما بينت نفس الدراسة أنّه حسب الجنس هناك زيادة لدى الذكور بالنسبة للإناث وأن تمركزها عبر مناطق الوطن يمسّ شمال وسط البلاد،[4] وتعتبر أكبر نسبة مسجلة في سنة 1996 بولاية وهران بنسبة 34,6% ثمّ الوادي بنسبة 28,4% أمّا سنة 1997 في ولاية غليزان بنسبة 34% ثمّ بسكرة ب 25,8% و ترتكز أهم نسبة لهذه الفئة في قطاعات الصناعة الغذائية بنسبة33,3% ، الجلود 27,2% و المواد البلاستيكية 28,8% لتأتي في نفس المستوى كلّ من القطاعات المهنية التي تخصّ الكهرباء و الإلكترونيك ، البناء و الأشغال العمومية...إلخ، فلقد أقر 161000بطال سنة 1998 بأنّه يمارس نشاط اقتصادي تجاري و هو بصدد البحث عن عمل في إطار رسمي.[5]

وبصفة عامّة فإنّ ممارسي العمل غير الرسمي بالجزائر يتمركز ون في المؤسسات الصغيرة غير المصرّح بها ،ك " العمل المنزلي "و قطاع التجارة . و قد أعطت جريدة الوطن في سنة 1996 رقم 2 مليون كعدد النساء العاملات في القطاع غير الرسمي خاصّة فيما أصبح يسمّى بالعمل المنزلي.

[1] - LAKEHAL Mokhtar , Algérie de l'indépendance à l'état d'urgence , collections : histoire et perspectives méditerranéennes L'harmattan , Paris ,1992 p 131.

[2] - ADAIR Philippe et HAMED Yousra, Micro-entreprises et micro-crédit au Maghreb, Journée de l'AFSE – L'économie du développement et de la transition CERDI – , Clermont-Ferrand ,19 -20 Mai 2005p 06.

[3] - O.I.P , Etudes comparative des résultats des enquêtes postales des sortants des établissements de la formation professionnelle 1994, 1995, 1996 (O.I.P). Juin 1998, p 6-10.

[4] – الجزائر، تيزي وزو، بجاية، المدية، الشلف، البويرة، البليدة، بومرداس، تيبازة، عين الدفلى.

[5] – بحث حول التشغيل بالنسبة للعائلات بالجزائر (ONS)، N°263 الثلاثي الثالث 1997.

ولقد واصل التشغيل غير الرسمي تواجده ومنافسته للقطاع الرسمي خلال بداية الألفية الجديدة حيث أصبح يغطي أكثر من 30% من إنتاج الثروة الوطنية(PIB)[1] أي ما يتجاوز 08 مليار دولار[2] ويستخدم أكثر من مليون ونصف مليون فرد ،بينما شكلت النفقات المالية غير الرسمية من جانب رأس المال المضارب فيه 40%، وقد قدرت نسبة التشغيل غير الرسمي في هذه الفترة سنة 2001 ب 40% من نسبة العمالة الكلية خارج قطاع الزراعة، لتزداد مداخيل هذا القطاع إلى أكثر من 34% من الناتج الداخلي الخام سنة 2005، ولقد مثلت البطالة وتزايدها قفزة نوعية في عملية التشغيل غير الرسمي فرغم الانتعاش الذي عرفه الاقتصاد في بداية سنوات 2000 (الناتج الداخلي الخام عرف نموا في الثمانينات وتراجع في التسعينات 6)إلاّ أنّ هذه الأخيرة بقيت ثابتة إن لم نقل زادت بقليل حيث مثل البطالون الذين تجاوزت فترة اللا عمل لديهم أكثر من سنة نسبة تفوق 60% سنة 2001 وقد زادت هذه النسبة لأكثر من 20% عند زيادة المدة ل 5 سنوات7 ، أضف إلى ذلك التراجع الملحوظ في خلق مناصب الشغل منذ سنة 1984 ، مما جعل البطالة تزداد بوتيرة أسرع من نمو الطبقة النشيطة إبتداءا من سنة (20% 1987سنة 1990، 30% في سنة[3] 2000).

وفي غياب نظام تأمين على البطالة وغياب فرص العمل الرسمية لجأ العديد من الشباب لقبول أعمال غير رسمية، تعود عليهم بمنافع اقتصادية واجتماعية، حيث شمل هذا التراجع في عرض العمل القطاع العام الصناعي بشكل كبير والإدارة بنسبة أقل، كما مسّ هذا التراجع صفة العمل من إجارة دائمة إلى أخرى مؤقتة، وزيادة العمل الذاتي الحر (27 %في1984 إلى 35 % في 2003) حسب الجدول التالي:

الجدول رقم(31): نسبة الطبقة النشطة العاملة في القطاع غير الرسمي حسب الحالة المهنية .

السنة	1984	2003
مستخدمين وشركاء أحرار	20.63	27.8
موظفين	72.5	65
مساعدين عائليين	6.7	7.1

Source: (**ONS 2003**).

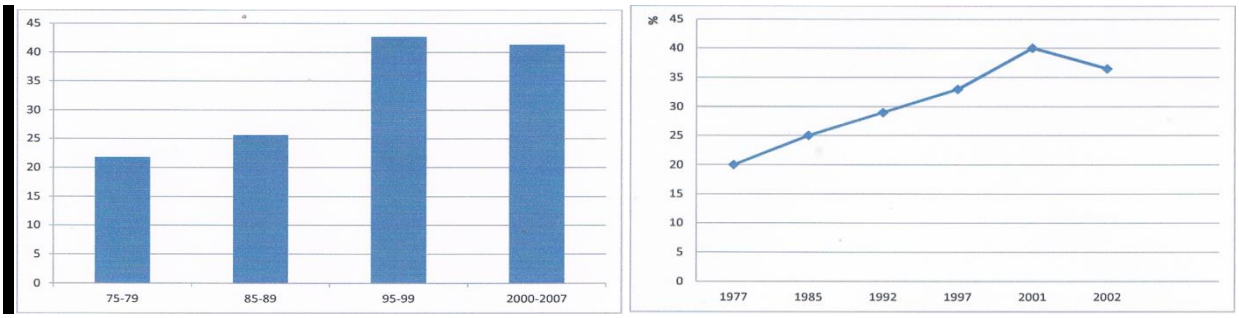
ويمكن إجمال تطورات مستوى حجم التشغيل غير الرسمي بالجزائر في التمثيلات البيانية التالية:

[1] - LALLEMENT.M, ABEDOU.M, BOUYACOUB.M, De la gouvernance des PME-PMI: regards croisés France-Algérie, Collections : logiques sociales, cahiers du GRIOT, L'harmattan, Paris, 2006p 336.

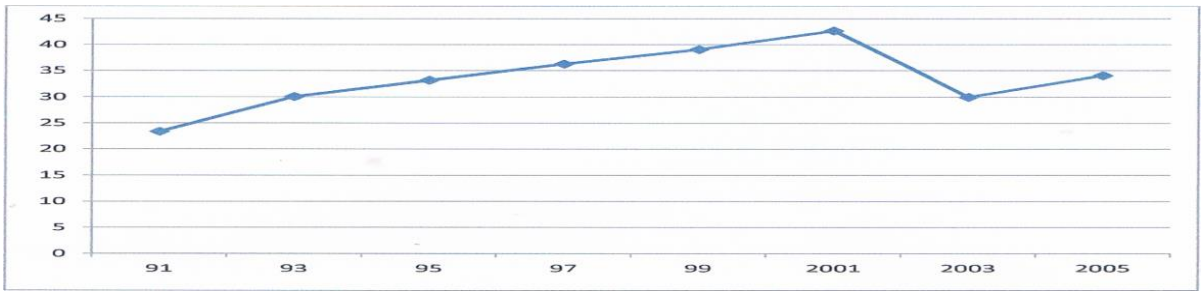
[2] - المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2004، الدورة العادية، سبتمبر 2004، الجزائر، ص41-43.

[3] - BARBIER Jean Paul, L'intermédiation sur le marché du travail dans les pays du Maghreb, BIT, Genève ,2006p36.

الشكل رقم (14): تطور التشغيل غير الرسمي بالنسبة للرسمي بالجزائر خارج قطاع الزراعة (%).



الشكل رقم (15):تطور نسبة القطاع غير الرسمي بالنسبة للناتج الداخلي الخام (PIB%).



المصادر:

- NATIONS UNIES, Examen de la politique de l'investissement: Maroc, publications des Nations unies, juillet 2008. P120 .

- MEZOUAGHI Mihoub, Les territoires productifs en question-s: Transformations occidentales et situations maghrébines, IRMC, Alfa, Paris, 2006 p107.

- MUSETTE.M, ISLI.M, HAMMOUDA.N, Marché du Travail et emploi en Algérie, Bureau de l'OIT à Alger, Alger, octobre 2003 p 43.

- LEGENDRE François, Emploi et politiques sociales: Tome 2, trajectoires d'emploi et rémunérations, France, sept 2009p 300.

- Institut de La Méditerranée, , Profil pays Algérie, Economic Research Forum, Institut de la Méditerrané ,France, Janvier 2006, p7 -16.

تبين و تؤكد المعطيات البيانية التحاليل السابقة اد تكشف عن وجود التشغيل غير الرسمي مند أكثر من 30 سنة حيث كان يمثل نسبة تقارب 20% في سنوات السبعينات إلا انه انتقل إلى أكثر من 25% خلال الثمانينات خاصّة مع بداية الأزمة الاقتصادية (1986) و التي صاحبها تدهور سوق التشغيل.

فقد أدّى تدخل الدولة المفرط في الاقتصاد إلى انزلاقات في سياسة التصنيع وفشل هام في الميدان الزراعي، هذا الأخير الذي كان يغطّي حصّة كبيرة من الطلب الكلي على العمل بات لا يساهم في امتصاص العمالة بسبب النزوح الذي عرفه الوسط الريفي نحو المدن، إن نمو حجم التشغيل غير الرسمي شهد أعلى تطور له في نهاية التسعينات

و بداية الألفية الجديدة ليتجاوز معدله 40% إذ أصبح يحوي العديد من الأنشطة التي لا تدخل ضمن إطار التقديرات الرسمية للدخل الوطني ولا تخضع للضرائب.[1]

المطلب الثاني: مميزات وخصائص التشغيل غير الرسمي في الجزائر.

تسيطر الدولة على معظم الأصول البنكية (100% سنة 1999) حيث يعتبر القرض الموجه للقطاع الخاص غير هام، فالبنوك هدفها الرئيسي يتمثل في عمليات الصندوق فهي لا توزع سوى 45% من ودائعها،[2] ورغم برامج التحويل العام الذي يجمع الثلاثية (الدولة، البنك، المؤسسة الصغيرة)، والمتمثل L'ANSEJ المنشأة سنة 1997 التي تقدّم الإعانة المالية للشباب بقرض دون فائدة يتراوح بين 20% و 25% من قيمة الاستثمار بالإضافة إلى القرض البنكي الذي تتراوح بين 70% و 72% من قيمة الاستثمار والجزء الذي قد تعوضه L'ANSEJ من معدل القرض البنكي و L'ADAS التي ظهرت سنة 1999 واللتان تساهمان في تمويل المشاريع الخاصة بالمؤسسات الصغيرة، إلاّ أن ذلك غير كاف، إذ شملت هذه الإعانات 47000 مشروع أي 27% من المشاريع سنة 2002 تم خلق 2.5 مليون منصب في كل مشروع و16000 مشروع أي 13.5 منصب في كل مشروع فيما يخص l'ADAS.[3]

إذن ونظرا لعدم قدرة النظام البنكي على التمويل من جهة والخصوصيات الاجتماعية والثقافية من ناحية أخرى، كلها أمور ساهمت في بروز أنماط تمويل أخرى غالبا لها علاقة بالقطاع غير الرسمي، حيث يعتبر التمويل الذاتي أول نمط يخصّ المؤسسات الصغيرة في الجزائر دون الإنقاص من أهمية القروض التي تأتي من العائلة أو أشخاص آخرين ممّا يجعل اللجوء للقرض البنكي قليل، ويمكننا تلخيصها فيما يلي[4]:

- ✓ **الأنماط الذاتية** :التمويل الذاتي و إعانات الأموال الخاصة
- ✓ **الأنماط غير الرسمية:**
  - قروض عائلية؛
  - قروض من أشخاص (بفائدة) ؛
  - قروض الموردين؛
  - دفع مسبق للزبائن؛
  - التأمين التكافلي (Les tontines)؛
  - المسترهنين (Prêteurs sur gage).

[1] - FIDH,CFDA ,LADDH , La « Mal-vie »:rapport sur la situation des droits économiques, sociaux et culturels en Algérie ,Avril 2010 .p21 .

[2] - Nora ALLEKI, Algérie La politique pour l'emploi des jeunes : budgets importants mais crise de confiance Chronique internationale de l'IRES - n° 123 -, mars 2010.p37.

[3] - ADAIR Philippe et HAMED Yousra, Micro-entreprises et micro-crédit au Maghreb, Journée de l'AFSE – L'économie du développement et de la transition CERDI – , Clermont-Ferrand ,19 -20 Mai 2005p 13.

[4] - Idem, p14-17.

✓ **الأنماط الرسمية في تمويل البنوك:** هناك أيضا Le FONAPRA تقدم منحة تقدر ب 36% بدون فائدة لمدة تصل بين 7 و 10 سنوات وBTS تقدم قروض بنسبة 5% فقط للأشخاص أقل من 59 سنة، ويبقى أن قرض المورد والدفع المسبق للزبائن يستعملان لتأمين دورة الاستغلال بينما الأنماط التحويلية الأخرى (غير الرسمية)كالتأمين التكافلي تستعمل في جانب الاستهلاك خاصة حيث يعتبر دورها هامشي، وقد أعطيت شروحات حول عيّنة شملت 426 مؤسسة صغيرة بالجزائر سنة 2001 أن 3/2 من المؤسسات تمول نفسها بطريقة غير رسمية أي (67.4 %) من بين هذه المؤسسات، 49% هي وحدات رسمية، كما بينت أن التمويل الرسمي يذهب منه ثلثين للمؤسسات الرسمية وتستفيد منه الوحدات غير الرسمية بقدر العشر، إنّ هذه المعطيات تبيّن مدى أهمية التمويل غير الرسمي حتى داخل الوحدات الرسمية، فما هي حقيقته في القطاع غير الرسمي، لقد أعطت المعلومات الخاصة بالبحث حول العائلات (2001-2002) معطيات منها أن التمويل غير الرسمي فيما يخص الاستثمار الأولي يمثل مجموع القروض العائلية، القروض الرهنية وقروض الموردين، فالمؤسسات غير الرسمية تمون معظمها من طرف موردين رسميين (تجار بالجملة أو مستوردين (Gourch,2002) حيث تتم المعاملات بنسبة 75%نقدا و 20% قروض (3 مرات أكثر عند مورد رسمي)، أما فيما يخص تمويل الأصول المتداولة (Les fonds de roulement) فهي تشمل فقط القروض العائلية والقروض الرهنية وعليه فإن التمويل غير الرسمي هو الغالب بنسبة تتجاوز 80%، إذ أن رأس المال في يد العائلة، وليس هناك حركات أو تحويلات تتم خارج العائلة.

و قد أمكن تحديد أهم الفئات التي تكون هذا القطاع كما يلي:[1]

- الأشخاص البطالين لكن يمارسون أعمال تعود عليهم بعائد؛
- العمال المنزليين؛
- المساعدين العائليين؛
- النساء الماكثات بالبيت لكن تقمن بنشاطات تعود عليهنّ بعائد؛
- العاملين في مؤسسات غير رسمية (غياب الحماية الاجتماعية) ؛
- الافراد التي تمارس نشاطات غير مصرّح بها.

و قد نجد بالإضافة إلى النشاطات و الحرف الصغيرة التي لها إنتاج بسيط نشاطات غير رسمية حتّى داخل القطاع الرسمي أين تعتبر المضاربة هي الخاصيّة الأساسية لهذه النشاطات فيما يلي: [2]

أ –الحالة المهنية إن التشغيل غير الرسمي أفرز مفهوم العمل الذاتي خلال التسعينات وبداية الألفية الجديدة، إذ شكل نسبة 66.6% من العمالة في هذا القطاع مقابل 33.4% كنسبة للتوظيف في مجال التشغيل غير الرسمي(الإجارة)، وتشمل النسبة الأولى المستخدمين والشركاء الأحرار والمساعدين العائليين بينما تنخفض هذه النسبة فيما يخصّ التشغيل بصفة عامة(27%سنة 1984 و 35% سنة 2003) أين يشكل التشغيل غير الرسمي حصّة الأسد الأمر الذي يبين مرونة هذا النوع من النشاطات وملائمتها للحالة الاقتصادية والاجتماعية للمواطن،

[1] – الديوان الوطني للاحصائيات.

[2] - CHARMES Jacques,Concepts, mesures et tendances,études du centre de développement, OCDE,2009,p38-43.

ومن جهة أخرى كونها تعتبر مجالا لعرض القدرات وإمكانيات الإبداع لدى مجموعة من الأفراد كبلتهم صلابة الإجراءات الإدارية والتنظيمية، وقد أحصت بعض المعطيات للديوان الوطني للإحصاء 531000 (ONS,2008)مستخدم أو حر مقابل 609000 موظف سنة2007 ما يبين التقدم الذي عرفه التوظيف كذلك فيما يخص التشغيل غير الرسمي.

ب –الحجم: تعتبر المؤسسات غير الرسمية في معظمها عائلية ولها حجم صغير (أقل من 5 عمال)، حيث عرفت هذه الأخيرة نموا هاما قارب 44% من التشغيل الكلي خارج قطاع الزراعة سنة 2004، فالعمالة الموظفة (القليلة)تكون على أساس معايير التضامن العائلي أو خاصّة بمنطق الشبكات الاجتماعية، حيث تتمركز السلطة في يد شخص واحد غالبا ما يكون صاحب الوحدة، الشيء الذي يحد من النزاعات ويسمح بالتخفي قصد التهرب من الرقابة الإدارية والضريبية، إن اعتماد الحجم البسيط لهذه المؤسسات يسمح بتصنيفها في قطاع العائلات والمؤسسات الفردية الصغيرة، مما يجعلها لا تخضع لرقابة محاسبة ويضعها في حدود الرسمية لبعضها، أما إذا زاد حجمها عن ذلك فهي معرضة لأن تصبح مرئية من الناحية الإدارية الأمر الذي ينطبق أيضا على تراكم رأس المال الذي يجب أن لا يتجاوز قيمة معينة، أما إذا تحقق ذلك فهو يشغل في نشاطات أخرى، ويبين الجدول التالي :تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم.

ج –المكان: لقد بينت عدد من البحوث أن التشغيل داخل المؤسسات عدا قطاع الزراعة (العدد أقل من10 عمال)يشكل 47% من العمالة الكلية لسنة 2001 ، لكن عددا هاما من هذه الأنشطة تمارس في أماكن غير محددة (23.6%) موجودة في مواقع بناء غير معروفة، أسواق شعبية، تجارة بالتجول، بيع على الرصيف.... الخ، كما مثل العمل المنزلي نسبة 8.7% أين يكمن مقر النشاط في المنزل أو لواحقه، أما من ناحية التوزيع فتتفاوت القنوات من رسمية إلى غير رسمية ومختلطة، رغم أن الطابع غير الرسمي هو الغالب لأسباب رقابية.

د –التسجيل الإداري والضريبي: لقد صرح سنة 2006 عدد من المستخدمين والأحرار نسبتهم مثلت 64% من مجموع 2846000 أنهم لا يحوزون على سجل تجاري وأنهم يقومون بنشاطاتهم بدون أي تصريح إداري (المستخدمين 73% والأحرار 25%، ONS,2008)، وهذا يبين أن ثلث المستخدمين والأحرار فقط لهم سجل تجاري ويدفعون ضرائب، وعليه فمن الملاحظ أن معدل التسجيل الإداري والضريبي أكبر من معدل التسجيل في الضمان الاجتماعي (الربع فقط لهم تسجيل في CASNOS) وهذا يرجع لأن بعض الأعمال تتطلب بالضرورة سجلا تجاريا بمجرد الابتداء في النشاط ولكن بعد مرحلة الانطلاق غالبا يقوم أصحاب هذه الأنشطة بوضع استراتيجيات قصد التهرب من الالتزامات التي يعتبرها صارمة ومكلفة (ضرائب واشتراكات).

هـ –المحاسبة: بما أن معظم هذه المؤسسات هي وحدات صغيرة الحجم لا تشغل سوى عدد محدود من العمال، فهي تنتمي بذلك لقطاع العائلات والمؤسسات الفردية مما يجعل منها قد لا تستخدم المحاسبة كليا أو بصورة جزئية بسيطة (أكثر من ربع المستخدمين والأحرار ليس لهم أي محاسبة).

و –التهرب الضريبي: في 2007 تبين أن 66% من المستخدمين والأحرار يتهربون كليا من الضرائب، خاصة الأحرار 74% ثم المستخدمين 25%، ونظرا لوجود النظام الحرفي فإن المستخدمين والأحرار الذين يتهربون بصورة كلية أو جزئية يشكلون 71% (ONS,2008) وذلك داخل القطاع الخاص دائما .

ز –التسيير: تعتمد مؤسسات القطاع غير الرسمي على هياكل تنظيمية سيئة أين تتمركز السلطة في يد شخص واحد هو المالك والمسير، ويعتمد على نظام إدارة مخفي للتهرب من الرقابة الإدارية والضريبية.فالتسيير الخاص بالموارد البشرية (GRH) له صلة بعدم الرسمية، فسياسة شؤون المستخدمين تدار بطريقة شخصية دون تسجيل وكذا التقيد قواعد يحددها المسير، فقد تلجأ الزوجة أو الأم أو عضو آخر من العائلة إلى مدّ يد المساعدة لهذا المسير، (كما صرح بعضهم :نحن مسيران وأمي ترد على المكالمات وعلى كل ما هو إداري).

ح –الحماية الاجتماعية: إن المقارنة بين معطيات La CNAS (المؤسسات المصرح بها) من جهة و L'ONS (المستخدمين والأحرار) بينت رغبة تصاعدية فيما يخص نقص التسجيل ما بين سنة 2003 و 2006 حيث بينت الأبحاث أن عدد المستخدمين والحرفيين المسجلين هم حوالي 20% فقط أي 30% غير مقيدين، وعند مقارنة المستخدمين المصرح بهم في CNAS فقط مع الذين تم بحثهم من طرفL'ONS نلاحظ أن حصّة المستخدمين غير المسجلين تنخفض إلى 48% في 2003 وحوالي 33% في، وتبيّن الإحصاءات أن عدد 4272000فرد نشيط (منهم 1021000 لا يخضعون لأي حماية وهم يشكلون نسبة50% من التشغيل الكلي لسنة 2007 ، أي 3251000 فرد خارج قطاع الزراعة بنسبة 44% من التشغيل الكلي خارج الزراعة) وهي نسبة تمثل 73% من التشغيل في القطاع الخاص خارج الزراعة، وهي تتفاوت بين الفئات، إذ تتمركز خاصة عند المساعدين العائليين (95%) بينما المستخدمين والأحرار (70%) غالبيتهم من القطاع الخاص بالإضافة إلى الموظفين (المأجورين غير الدائمين) والمتربصين (71%) كلهم تقريبا في القطاع الخاص (ONS, 2008) ، وقد أكدت البحوث الحديثة هذه النسب إذ مثل مجال معدل الاشتراكات اتجاه الضمان الاجتماعي معدل يتراوح بين 30% و 55% و بيّنت أن المتربصين والمساعدين العائليين لا يشتركون في الضمان الاجتماعي بصورة قد تكون كلية، إن كل هذه المعطيات تبين مدى حجم غياب التسجيل لدى مصالح الضمان الاجتماعي حيث يبقى هذا المعيار يعدّ أحد الميزات الأساسية للتشغيل غير الرسمي، ويمكن ملاحظة ملخص ما جاء في المعطيات السابقة في الجدول التالي:

الجدول رقم (32): تقسيم التشغيل غير الرسمي من خلال عدّة ميزات(%).

الحجم	العدد	رقم الأعمال
متوسطة	250 -50	200 مليون إلى 2مليار دج
صغيرة	49 -10	أقل من 200 مليون دج
صغيرة جدا	9 -1	أقل من 20مليون دج

Source :LALLEMENT.M, ABEDOU.M, BOUYACOUB.M, De la gouvernance des PME-PMI: regards croisés France- Algérie, Collections : logiques sociales, cahiers du GRIOT, L'harmattan, Paris, 2006.p 67.

إن غياب الحماية الاجتماعية هو من أهم المعايير العملية التي تميز انتماء غالبية العاملين للقطاع غير الرسمي اذ أن أكثر من44% من العاملين في 2007 يتميزون بغياب الحماية الاجتماعية بصورة جزئية أو كلية و ذلك راجع في الغالب لعدم قدرة هؤلاء على دفع الاشتراكات الخاصة بالحماية والضمان الاجتماعي بالإضافة إلى الإجراءات المعقدة التي تخص ذلك دون نسيان أن البعض يعتبرها دون فائدة ، خاصة عند فئة الشباب أو الذين يتميزون بظرفية النشاط.

إذا كان المعيار الأول خاص بكل الفئات فإن المعايير الأخرى – عدم وجود سجل تجاري ،المحاسبة وعدم دفع الضرائب تخص فقط فئة الأحرار المستخدمين ،و الذين بفضل هذه الميزات يمكن إدماجهم داخل القطاع غير الرسمي .إن غياب أي نوع من المحاسبة يميز عدد هام من المستجوبين كون غياب الفوترة يمس معظم عمليات هده الأنشطة

و يبقى أن غياب السجل التجاري و عدم دفع الضرائب يمثلان النسب الأقل ودلك راجع لضرورة الانطلاق في ممارسة أي نشاط ليتم فيما بعد التوجه نحو التخفي و التهرب و حتى الغش من الالتزامات الإدارية والضريبية اد يلاحظ آن عددا من الأفراد يقومون باستئجار سجلاتهم التجارية لصالح مؤسسات رسمية مقابل نسبة معينة (دون نسيان السجلات مجهولة الهوية) .

إن سبب ممارسة المخالفات لهؤلاء العاملين غير الرسميين هو غياب الرقابة من جهة و مواجهتهم للإجراءات البيروقراطية المعقدة التي تصاحب عملية التسجيل لأي نشاط رسمي هدا بالإضافة إلى الأتعاب والعمولات والتكاليف الزائدة التي تنتج عن ذلك دون إهمال عامل الزمن.

و بملاحظة الأرقام التي يحملها الجدول نرى تفاوت ميزات عدم الرسمية بين المؤسسات التي هي في غالبيتها تنتمي للقطاع الخاص، وتجعل منه يشكل جانبا هاما من التشغيل غير الرسمي .لذا يجدر بالذكر التطرق للعوامل التي أدت بهذا القطاع" الرسمي "إلى اكتساب مزايا اللارسمية يوما بعد يوم.

إن المعطيات التي عرضناها تبيّن أنّ التشغيل غير الرسمي يمثل جانبا هاما من القطاع الخاص في الجزائر هذا الأخير يتميّز بنسبة كبيرة من الخصائص التي ستجعل منه مجالا للتشغيل غير الرسمي بصورة كلية أو جزئية، لذا نستعرض أهم المشاكل التي تعوق هذا القطاع والتي جعلت منه لا يمارس الرسمية الكاملة.

إن القطاع الخاص يستمر بصورة قليلة في النشاطات الإنتاجية بسبب المنافسة الأجنبية ومنافسة القطاع غير الرسمي، ورغم أن هذا القطاع يحاول الحيازة على مكان أكبر ضمن مراحل التوزيع وإعادة الإنتاج إلا أن مشاكل عديدة تواجهه منها، صعوبات الحصول على القروض، معدل الضريبة، غموض السياسة الاقتصادية للبلد وقضايا الفساد.

وقد وضح البحث الذي مسّ 572 مؤسسة في 5 ولايات داخل الوطن والذي شمل 10 قطاعات إنتاجية نسب الأجوبة التي قدرت ترتيب وأهمية المشاكل المذكورة سابقا:[1]

- منافسة القطاع غير الرسمي 28.2 %؛
- صعوبات الحصول على القروض 28.8 %؛
- معدل الضريبة 12.8 % ؛
- غموض السياسة الاقتصادية 7.1 %؛
- قضايا الفساد 06.3 % .

إن هذه النسب تبين حجم المشاكل التي تعوق نمو القطاع الخاص خاصة فيما يخص منافسة القطاع غير الرسمي الذي يتطور من يوم لآخر، بالإضافة إلى الحواجز التي تعترض عمليات الحصول على قروض رسمية، الأمر الذي يجعل من القطاع الخاص يلجأ بنسبة كبيرة 72.7%[2] إلى التمويل الذاتي.

أما فيما يخص الضرائب فقد أعطي البنك العالمي معلومات تفيد بأن عدد الدفعات الخاصة بالضرائب تساوي 61دفعة وتتطلب بالتالي 504 ساعة من الوقت، الأمر الذي يعتبر معقدا بالمقارنة مع الدولة المتقدمة.[3]

كما يمكن إضافة صعوبات أخرى تتمثل في[4]:

- مشاكل العقار؛
- مشكل سعر الصرف؛
- النظام الجمركي؛
- البيروقراطية الإدارية؛
- ندرة اليد العاملة المؤهلة؛
- الخدمات في الموانئ؛
- الحصول على وسائل الاتصال؛
- تشريع العمل؛
- الحصول على الطاقة.

[1] - CHENNTOUFTayeb, L'Algérie face à la mondialisation, Conseil pour le développement et la recherche scientifique et sociale en Afrique, Graphiplus, Dakar ,2008 p131.

[2] - NATIONS UNIES, Examen de la politique de l'investissement: Maroc, publications des Nations unies, juillet 2008p 35.

[3] - Idem, p36.

[4] - CHENNTOUFTayeb, op cit, p132.

المطلب الثالث: الصور الاجتماعية للتشغيل غير الرسمي.

إنّ استفحال هذه الظاهرة كان نتيجة للمرحلة الّتي مرّت بها الجزائر و الّتي بدأت منذ الأزمة الاقتصادية والمالية (1985-1986) إذ شهدت سنوات الثمانينات مركزية في تسيير الاقتصاد، صاحبها فشل في سياسة التصنيع، تدهور الموارد، زيادة البطالة، النمو الديمغرافي والنزوح الريفي الذي سمح باندماج النازحين بقوة في سوق العمل غير الرسمي لاعتماد الجزائر على اقتصاد ريعي يتقلب ويتحول بتقلبات أسعار النفط،[1] حيث أبرزت هذه الحالة تقسيمات عديدة، أدت إلى الفصل بين القطاع العام السائد والقطاع الخاص المقيد، المحلية والمركزية، القطاع الرسمي وغير الرسمي[2]

إن الغياب في ثقافة المنافسة (لمدة 20 سنة) أدّى إلى تدهور السوق الداخلي زاده في ذلك تدخل الدولة والبيروقراطية المتنامية التي شهدتها شبكات التوزيع والنظام البنكي.بعدها عرفت الجزائر حالة انتقالية تفيد التوجه لاقتصاد السوق، أفرزت صراعات اجتماعية أنتجتها مطالبات مصدرها الاقتصاد المخطط ومعارضة مجموعة من الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية لنظام الخوصصة، حيث عرف التشغيل غير الرسمي توسعا هاما في مرحلة الإصلاحات الهيكلية، حيث عرف سوق العمل تحولا أثر فيه معدل البطالة المتنامي وفرص العمل الرسمية القليلة في ظل تجميد التشغيل المأجور[3].

وبغض النظر عن كل النتائج الاقتصادية والاجتماعية السلبية التي أفرزها فإن التشغيل غير الرسمي ساهم في خلق نشاطات عديدة أدت إلى تخفيض البطالة الحقيقية، ليغطي بذلك العجز الرسمي الفادح في هذا المجال، إلاّ أنّها أنتجت أهمّية إستراتيجية تتمثّل في المؤسسات الصغيرة و غيرها من أشكال تنظيمات العمل، مثل : (العمل المنزلي أو النشاط الجماعي المتعدد) .

هذه الأهمّية تعتبر إستراتيجية في ميدان التّشغيل و إنتاج السّلع و الخدمات الّتي تلبّي الحاجيات الأساسيّة و ليس الكماليّة ، و من ناحيّة أخرى تتمثّل في العوائد المحصّلة و كذلك الخبرات و المؤهّلات المكتسبة، و عليه فإنّ العمل غير الرّسمي أصبح عامل من عوامل البقاء و العيش عند فئة هامّة من المجتمع الجزائري.[4]

إن التشغيل غير الرسمي عبر تعريفه يتبين أنه مجال لا يمكن التحكم فيه إحصائيا وبالتالي قياسه، وعليه تبقى الملاحظة التجريبية للحالات الاجتماعية هي التي تكشف مثلا بأن عددا هاما من الأفراد من فئة المساعدين العائليين (غير مصرح بهم) المتواجدين في نشاطات التجارة، الحرف والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،الزراعة ، المحلات المخفية للنسيج، العمل المنزلي بشتى أنواعه :خياطة، طرز، طبخ .....الخ، مجالات التصليح (أحذية، آلات، ومعدات،

[1] - MEZOUAGHI Mihoub, Les territoires productifs en question-s: Transformations occidentales et situations maghrébines, IRMC, Alfa, Paris, 2006 p 448.

[2] - TALAHITE Fatiha, Algérie, l'emploi féminin en transition, 8th mediterranean social and political research meeting, Florance, 21-25 mars 2007 p 32.

[3] - LALLEMENT.M, ABEDOU.M, BOUYACOUB.M, De la gouvernance des PME-PMI: regards croisés France-Algérie, Collections : logiques sociales, cahiers du GRIOT, L'harmattan, Paris, 2006 p 126.

[4] - Idem, p220.

سيارات، هواتف....الخ)،كما تبرز مظاهر التشغيل غير الرسمي أيضا في ميادين عديدة كالحرف الخدماتية والتوزيعية وقطاعات أخرى كالنسيج، الكيمياء والصيدلة، الإعلام الآلي، إذ شمل هذا التشعب فئات متعددة داخل المجتمع ابتداءا من موظفي الدولة إلى أقل الطبقات نفوذا والذين يحصلون على دخول في صورة أتعاب استشارية وعمولات[1].

إن صور التشغيل غير الرسمي متعدّدة فمن العمل المنزلي الذي سمح بصورة خاصة لربات البيوت واللاتي لم يجدن سبيلا إلى التشغيل الرسمي بممارسة نشاطات تعود عليهن بعائد وتجعل منهنّ يثبتن قدراتهن المهنية إلى الأعمال الثانوية لصغار موظفي الحكومة و القطاع التربوي والأعمال الإضافية التي يقومون بها بعد نهاية العمل الرسمي كالدروس الخصوصية....دون ذكر الأعمال غير المشروعة.

إنّ توسّع القطاع غير المهيكل (غير الرسمي) شمل مختلف القطاعات الاقتصادية من تجارة، صناعة، نقل، ... الخ، يلاحظه العام و الخاص بصفة طبيعيّة اليوم متمثّلا في العديد من المحلاّت الصغيرة التي تموّن معظم مشترياتها بطريقة غير رسميّة (3000 محلّ صغير بمدينة سيدي بلعباس يعمل في إطار غير رسمي ، علما أنّ أصحاب هذه المحلاّت يعملون داخل القطاع الرسمي ، في الإدارات ، الوظيف العمومي و الصناعة الإلكترونية ، و أنّ معظم هذه المحلاّت تختص في بيع السلع المستوردة غير المتوفرة محليا[2]).

هذا النّوع من النشاط لا يقتصر على المحلات بل يمارس في أمكنة غير رسمية (المنازل، عند الجيران او في الشارع) فهو موجود أيضا بصفة واسعة على أرصفة الطرقات و الساحات العمومية أمام مرأى أعوان الأمن، , الّتي كانت ليس ببعيد تقمع هذا النّوع من النشاط، وأمام عجز السوق المحلي على تلبيّة حاجيات السكان من جهة و الطلب المتزايد من جهة مقابلة جعل من النشاط غير الرسمي الذي يوفّر أو يساعد في خلق توازن بين العرض و الطلب أمرا طبيعيا لدى جميع فئات المجتمع ، و مبررا ذلك بعدم قدرة الدّولة على توفير مناصب الشغل.

و يمكن تقسيم السوق غير الرسمي إلى سوق الصرف و سوق السلع و الخدمات، أين يتم ملاحظة هذا الأخير بمقارنة تطور بأسعار الرسمية أسعاره (أسعار تساوي أو تقل عن سعر السوق الرسمي) تمثل عوائد القطاع غير الرسمي.[3]

حيث ان العديد من العاملين غير الرسميين (56%) يعيشون مشاكل تسويق خاصة الذين يمارسون تبادلاتهم فقط في السوق الرسمي (ساعد في دلك التطور التكنولوجي لوسائل الاتصال كالهاتف النقال).[4]

وأمام العوائد الضعيفة التي عرفها القطاع الرسمي في مرحلة الإصلاحات الهيكلية، ضعف وبيروقراطية الهيئات التنظيمية الخاصة بالضمان الاجتماعي والمعاشات أصبح التشغيل غير الرسمي ملاحظا حتى داخل القطاع الرسمي المهيكل، حيث نراه من خلال عديد المؤسسات التجارية التي تمارس أنشطة موازية خلف الكواليس في مقراتها أو في

[1] - CHENNTOUF Tayeb, op cit, p134.

[2] - Abed Bendjelid « Diversité des activités informelles , actifs , famille et centralité » , revue INSANIYAT N°01,CRASC- Oran ,1997,pp 43-62.

[3] - ADAIR Philippe et HAMED Yousra, Micro-entreprises et micro-crédit au Maghreb, Journée de l'AFSE – L'économie du développement et de la transition CERDI – , Clermont-Ferrand ,19 -20 Mai 2005.p08.

[4] - BOUTAFNOUCHET Mustapha, Les travailleurs en Algérie, ENAP,1984, p 44.

مجال معاملاتها مع قطاع العائلات، بينما نجد فئة هامة من موظفي المؤسسات والإدارات العمومية تمارس عملا ثانويا أو حتى أعمالا متعددة.

ناهيك عن القطاع الخاص الذي يتميز بعدم الرسمية الجزئية في معظمه فعدم التصريح بالموظفين وعدم فوترة العمليات أمور قلما تجد صدى داخل هذا القطاع[1] الذي يتواجد في حدود الرسمية سعيا لدفع أقل ضريبة ممكنة، إن القطاع الخاص لم يصل إلى مستوى الاستثمار الذي يسمح له بعرض العمل مما يجعل للبطالة فترات أخرى للنمو، وقد يميز العمل غير الرسمي جانب من النقص (Précaire) إذ هو يفيد البقاء والعيش عن طريق لحصول على عوائد لم تكن مرحلة البطالة لتنتجها،رغم انه يلقى سمعة جيدة، فهو لا يعتبر مذل أو مهين، إذ يقبل العديد من الأفراد الدخل القليل الذي يسمح لهم بالعيش أو باعتباره دخلا ثانويا عند البعض الآخر.

إن الطابع المؤقت للعمل غير الرسمي قد يكون هو الغالب في انتظار فرص رسمية، إلاّ أن البعض قد يمارسه طوال حياته، إذ عرف المجتمع الجزائري تحولا هاما في عدد من القيم والأفكار مست مفهوم وقيمة العمل في حدّ ذاته، فبينما كانت تشكل" النزاهة "في العمل فضيلة اجتماعية سائدة في الماضي، تلاشت اليوم وأضحى النجاح الاجتماعي عن طريق سعة الحيلة (la débrouille) هو النموذج المتبع، شجعه في ذلك التكوين السريع ل "طبقة بورجوازية وصولية(Une bourgeoisie affairiste) لا تمانع في عرض ثرواتها علانية (سيارات فخمة، فيلات .....الخ) ورغم النمو الذي شهدته هذه النشاطات من ناحية جلب العوائد إلاّ أنها تسعى لأن تبقى في الخفاء دائما ابقاءا على منافستها يعتبر ذلك التطور كمرحلة متقدمة للنمو الذي لا يجب تجاوزه حسب منطق أصحابها، مفضلين عدم المجازفة، والوقوع تحت رحمة قمع المصالح الرقابة.

ولقد عبّر العديد من أن التشغيل غير الرسمي لا يساهم في الاندماج المهني داخل القطاع الرسمي نظرا لوجود نقص وعدم ملائمة توجهات النظام المدرسي من جهة والتكوين المهني من ناحية ثانية في التعليم والتحضير المهنيين مع متطلبات سوق العمل، هذا دون ذكر المشاكل التي يعرفها القطاعين خاصة جانب المدرسة التي يتخبط في مشاكل عديدة حسب جوانب مادية ومعنوية رغم الإصلاحات المذكرة التي لم تعرف نتائج إيجابية. لكن حدّة البطالة و الحاجة أثّر بشكل واضح في المستوى المعيشي للسكان، و الّذين وجدوا أنفسهم مجبرين على إيجاد عائد بديل حتّى و إن كان غير كافي لتلبيّة الحاجيّات الكليّة .فالشباب البطال قد يجد نفسه مجبرا على إمّا القيام بنشاط غير رسمي أو القيام بأعمال كالسرقة ...الخ.

الملاحظ أنّ العمل غيرِ الرسمي لم يعد يقتصر على نوع معيّن من الأفراد بل هو يشمل شريحة هامّة من المجتمع، نساء، أطفال ، رجال و حتّى كبار السن ، و قد بدأ يأخذ تنظيمات و أشكال أصبحت تنافس القطاع الرّسمي (شبكات وطنية و دولية) و أصبح التّهريب ممارسا بصفة خطيرة. كلّ هذا أدّى إلى تغيير النسيج الاقتصادي والاجتماعي للجزائر ، لأنّ القطاع غير الرسمي يتطوّر بصفة غير منظمة و عدد ممارسيه الذين لا يخضعون لأيّ قواعد

[1] - MUSETTE.M, ISLI.M, HAMMOUDA.N, Marché du Travail et emploi en Algérie, Bureau de l'OIT à Alger, Alger, octobre 2003 p 44.

أو إجراءات قانونية تخصّ الضرائب أو الضمان الاجتماعي ، الشيء الذي يعمل على خلق منافسة غير نزيهة بينه و بين القطاع الرسمي الّذي يعرف تذبذب في نشاطه.

ورغم اتصاف التشغيل غير الرسمي بعدم الحماية وعدم التأهيل إلاّ أن انتشاره ونموه الذاتي أمر أبرز تكيّفه مع حاجيات السوق، في ظل عدم الاعتراف بالتنظيمات الخاصة بالعمل، وفي انتظار عودة الثقة في الدولة وتنظيماتها يبقى التشغيل الذاتي المنقذ لعدد هام من أفراد المجتمع .في حين كان عدد كبير من الباحثين يراهن على اختفاء التشغيل غير الرسمي(Weber[1]) ويمثلونه بأنه مرحلة أولية للنظام الرأسمالي سرعان ما تزول(Marx).

دون أن ننسى في الأخير مساهمة لعنصر النسوي في هدا النوع من النشاط خاصة في إطار العمل المنزلي والذي يمثل طريقة لإثبات الذات لعدد منهن ، إذ يبرهنّ على قدرات ويفرضن وجودهن بذلك داخل المجتمع.

لقد ساهمت عدة عوامل في دفع المرأة لمجال التشغيل غير الرسمي شكلت هي نفسها عوائق في التحاقها بالقطاع الرسمي، فتطور النسيج الحضري في الجزائر ساهم في تغيير الأدوار والمهام حتى داخل العائلات (إن تحضير الخبز والحلويات وبعض الأكلات التقليدية التي كانت المرأة تحضرها يوميا أو أسبوعيا أو في المناسبات والمواسم أصبحت تقتنى من المحلات بأسعار متداولة ومن المفارقات أن نجد أن الذكور أصبحوا هم الذين يقومون بتحضيرها) وأنتج سلوكيات وأنماط استهلاكية لم تكن موجودة سابقا، إذ أصبح تناول الوجبات خارج إطار المنزل أمرا قد يكون يوميا بالنسبة لبعضهم، وأحيانا للبعض الآخر، مما سمح للمرأة (الماكثة في البيت) بتوفير وقت كانت تنفقه في نشاطات خاصة بالعائلة قد تستغله في نشاط آخر داخل المنزل .إنّ كل هذه المظاهر لها علاقة مباشرة بحجم التشغيل غير الرسمي إذ أن النشاطات التي كانت بالأمس تمارس للاستهلاك الذاتي (غير تجارية) أضحت اليوم سوقية تتبادل بطريقة غير رسمية .ويغلب طابع العمل المنزلي بنسبة كبيرة على هذه النشاطات التي سمحت للمرأة من جهة جلب عوائد لأسرتها وإثبات ذاتها ووجودها في سوق العمل غير الرسمي.

إن معدل العنوسة وتأخر الزواج، هجرة الأزواج ومرونة العمل المنزلي (الذي يسمح بالاعتناء بالأطفال) جعلا من النساء أكثر تشبثا بالتشغيل غير الرسمي الذي امتص حصة هامة من شريحة النساء اللاّتي كان يعبّر عنهن إلى سنة1989 ب(FPO) نساء مستغلّة نسبيا ليتغير ذلك إلى مفهوم" العمل المنزلي (Travail à domicile) " سنة[2] 1990.

وتبيّن الأرقام مدى اندماج النساء في القطاع غير الرسمي إذ من بين 2.7 مليون عامل 370000 امرأة ليس لها أي نوع من الحماية الاجتماعية، كما وضح البحث حول التشغيل والبطالة سنة 2005 أن 24.4% من النساء العاملات يمارسن العمل المنزلي وأن 38% منهن ليس لهم أي حماية ، (84.3% في قطاع الصناعة)، وقد مثّلت

[1] - ARDES, secteur informel et développement, Tunis, 1er trimestre 1991p 27.

[2] - TALAHITE Fatiha, Algérie, l'emploi féminin en transition, 8th Mediterranean social and political research meeting, Florence, 21-25 mars 2007 p 21.

النساء نسبة 40.6% من مجموع التشغيل غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 1990-1999 معظمها في شكل العمل المنزلي[1].

أما التقسيم من ناحية الحالة المهنية فيبيّن أن العمل الحر هو الغالب بنسبة تفوق 75% سنة 1997 وكذلك سنة 2001 مقابل التوظيف المأجور وهذا يرجع لطبيعة وخصوصيات النشاطات التي يعرفها العمل المنزلي.[2]

إنّ الدراسات حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر تبرز نوعين من التحليلات،منها إسهامات اهتمت بخصوصيّة الظاهرة ذاتها و أعمال أخرى اهتمت بطريقة غير مباشرة بهذه الظاهرة، فمنذ أكثر من 20 سنة اعتمد هؤلاء و غيرهم من اقتصاديين، جغرافيين وباحثين في الاجتماع و الديمغرافيا على محاولة شرح هذه الظاهرة على نطاق واسع (الاقتصاد غير الرسمي و القطاع غير الرسمي)أو حتّى مواضيع أكثر عمقا من دراسة للعمل المنزلي ، الخاص بالبيت والسوق.[3]

إنّ معظم هذه الدراسات و التي أخذت طابع اقتصادي ، اجتماعي و ديمغرافي ،" حاولت تعريف القطاع غير الرّسمي في الجزائر على أساس القطاع الرسمي و أقرّت معظمها بأنّ نشاطات هذا القطاع تقع على هامش الاقتصاد الرّسمي"[4] بالإضافة إلى كونها تتهرّب من رقابة الدّولة و ميكانزمات التسجيل القانوني ، المحاسبي ، الضريبي و حتّى الإحصائي ممّا يضفي عليها الطابع غير الرسمي، كما يمكن ملاحظة تيار هام من الدّراسات خصّ الجانب التجاري من القطاع غير الرسمي سواء مسّ ذلك الاقتصاد غير الرسمي أو مفاهيم كالتشغيل، العمل غير الرسمي، اذ اعتمد البعض على المفاهيم والتعريفات التي اعتمدتها المؤسسات الدولية والقسم الآخر على مقاربات و مفاهيم أخرى حاول أصحابها إسقاطها على المجتمع الجزائري. منهم من حاولت تقسيم السوق الوطني إلى سوق رسمي و أخر غير رسمي حيث تم تقسمه بدوره إلى 3 فروع:[5]

- سوق شبه رسمي: أين نجد القطاع الخاص الذي رغم أنّه مسجل إلاّ أنّه يتميّز بعملية التهرب الضريبي و ممارسة أعمال و صفقات غير قانونية (مخفية)؛
- سوق إنتاجي غير رسمي : و الذي يخص المؤسسات غير الرسمية في قطاع البناء والصناعة ، الخدمات ...الخ؛
- سوق المضاربة : و يشمل بيع السلع النادرة غير المتوفرة بصورة دائمة في السوق.

كما اختار البعض الآخر مجالات أخرى كسوق الصرف أين أبرز أهمية التحويلات المدخرة من طرف المهاجرين و مدى تأثيرها في عملية تمويل و تموين السوق الوطني بالسلع و الخدمات و هي بالتالي تعبر مقياس لسوق الصرف، بينما أراد آخرون إلقاء الضوء على النشاطات غير الرسمية الصغيرة التي تقوم ببيع المواد المستوردة أو المحليّة وإبراز وجود

---

[1] - TALAHITE Fatiha, op cit, p22.

[2] - C. Bounoua , op cit, p144.

[3] - C. Bernard, Le chômage déguisé - Recherche sur la validité du concept à partir de l'agriculture algérienne , thèse de doctorat d'état , sciences économiques , Paris I , 1975, 407p.

[4]- C. Bounoua , op cit, p145-146.

[5] - Idem, p143-162.

هذه النشاطات حتّى داخل داخل المنازل و استقطاب هذه الأخيرة لبعض الفئات مثل المساعدين العائليين المتربصين و حتّى العاملين بالقطاع الرسمي.

و يعتبر أحمد هنّي [1] من أهم الذين بحثوا في ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي من عدّة نواحي شملت النشاطات غير الرسمية و الخزينة ، أزمة تسديد، النقود و المعدل غير الرسمي، الترابندو و الشرعية، الدوران المالي ، معدّل الصرف، العوائد و الهياكل الاجتماعية....إذ يبيّن هذا الأخير دور الهيئات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد في خلق الاقتصاد غير الرسمي ، و يوضّح في نفس الوقت إلى أنّ الاقتصاد غير الرسمي ليس ظاهرة ناتجة عن إهمال الدولة و أنّها قد تزول بتدخلها، فالاقتصاد غير الرسمي حسبه هو مركب من مجموعة من الممارسات التي لها خصوصيات و منطق خاص واستقلالية بحيث أنّ تهربها من الضرائب و المراقبة القانونية لا يمثل إلا جانب من جوانبها. و أنّ الاقتصاد غير الرسمي لا يمثل مجرد أزمة أو خلل في التوازنات الاقتصادية الكبرى و إنّما يعمل على إيجاد مجتمع (جديد) يشمل الأفراد الذين همّشهم القطاع الرسمي، وهو بالتالي يبرز مشاكل منهجية من كون هل أن الاقتصاد غير الرسمي هو مكمل للمحيط الإداري الرسمي أو يمثل محيطا غير رسمي داخل المحيط الرسمي لكنّه ينخره من الداخل؟. إذ لا يرى "هني "النشاط غير الرسمي كمجرد ردّ فعل لقساوة النظام الاقتصادي و الاجتماعي.

ويبقى القول أنّ هناك القليل من الدراسات التي اهتمت بالجانب غير التجاري في شكله العام كالعمل الخاص بالبيت أو في أشكاله الخاصة مثلا (العمل الصحي....)، إذ انصبّ الاهتمام كما ذكرنا سابقا على المفهوم الواسع للاقتصاد غير الرسمي ، القطاع غير الرسمي ، السوق ، الترابندو و لم تكن هناك إسهامات وفيرة تخص مواضع كالتشغيل ، البطالة ، الإجارة....الخ و قد حاولت بعض البحوث الميدانية في مدن مثل: تلمسان، وهران، أرزيو، سيدي بلعباس ، قسنطينة، أو أنّها مست مجموعة من أحياء مثل (المدينة الجديدة بوهران) وضع النقاط على بعض الخصائص التي تمس هده النشاطات وتوضيح العوامل الاجتماعية الفردية أو الجماعية الخاصة الشباب، النساء، العمال و العائلة. [2]

ويبقى استغلال النتائج الإحصائية يطغى على باقي الدراسات الأخرى إلاّ أنّه على المستوى الإحصائي لا يوجد تقييم حقيقي للأشخاص الذين يمثلون هذا القطاع و هذا راجع لعدم وجود دراسات ميدانية مستمرة مباشرة حيث يصعب إنجازها في أرض الواقع كونها تتطلب وسائل مادية و حتى معنوية هامة، وفي الأخير تجدر الإشارة الى أنّ هذه المساهمات تبقى قليلة مقارنة مع الدراسات و الأعمال و الأبحاث و القرارات التي أقيمت خارج الوطن حتّى بمقارنته مع دوّل المغرب العربي وإفريقيا[3] و التي خصّت القطاع غير الرسمي منذ نشأته خصوصا مع بروز " المخطط العالمي حول التشغيل "في بداية السبعينات.

[1] - Boufenik.F , Elaidi . A, L'informel en Algérie : Quelle approche ?, Coll . sur l'économie informelle en Algérie Tlemcen,(14-15-16) Nov. 2000,p 14-16.

[2] - A. HENNI, « Ajustement, économie parallèle et contre société » Revue Naqd N°7, 1994,p51

[3] - C. Bernard , Nouvelles logiques marchandes au Maghreb, L'informel dans les années 80, CNRS? IREMAM? paris, 1991, 264p

وعلى العموم ، يبقى مفهوم التشغيل غير الرسمي في الجزائر أمامه مجال للبحث و الاستكشاف (القطاع غير الرسمي كموضوع علمي ينقصه المزيد من البحث)،[1] دون أن ننكر الجهود التي قام بها العديد من الباحثين و الدارسين و التي تعتبر خطوة هامة نحو التعرف أكثر على هذه الظاهرة في بلادنا.

[1] - Boufenik, Elaîdi, L'informel en Algérie : Quelle approche ? Coll. International (L'économie informelle en Algérie), Tlemcen, (14-15-16 Nov) 2000, p 19.

ملخص الفصل:

إنّ التشغيل غير الرسمي بفضل نشاطاته المتعددة قد أصبح واقعا اقتصاديا و اجتماعيا داخل كلّ المدن الجزائرية ، هذا موازاة مع تقلّص فرص العمل داخل القطاع الرسمي ، و ظهور الفقر و الحاجة . الأمر الذي دفع العديد من العائلات إلى إيجاد طرق للتكيف مع الوضع الجديد هدفها هو الحصول على عائد.

أمام تقاعس السلطات الإدارية اتجاه أولوية الرقابة و الحماية من المنافسة غير الرسمية للمنتجات و الخدمات التي تنتجها ديناميكية القطاع غير الرسمي زادت المطالب المستمرة من المهنيين ورجال الأعمال الذين يدعون إلى الحد من توسعه ، كون نشاطاته تحل محل المؤسسات الكبيرة من حيث خلق وظائف الشغل ،اد يبدو أن لها أكثر قدرة على استيعاب الانتكاسات الوطنية في مجال التشغيل.

إن قلة البيانات التجريبية التي تخص التشغيل غير الرسمي أبرزت صعوبة قياس مساهمته في الدخل القومي بسبب عدم وجود إحصاءات ذات صلة كون هدا القطاع يشمل مجموعة واسعة من الأنشطة، أبعد من أن تكون متجانسة و عليه يبقى التعرف عل الظاهرة أمر أساسي إذا أردنا لهدا النوع من التشغيل أن يلعب دورا قتصاديا يهيئه لأن يمثل قطاعا مهيكلا. فمن خلال تحليل عينة المسح يمكن التحقق من المسارات الثابتة لهده الوحدات الاقتصادية (النشاطات الصغيرة)وتحديد ما يسمى الحلقة المفقودة،و عليه من الممكن التحقق من أداء استراتيجيات التنمية القائمة لديها، هذه المعرفة لحدّ الآن تبقى سطحية تتمثل في معرفة حجم وعدد اليد العاملة التي تمتصّها هذه النشاطات وذلك بصورة غير دقيقة، و بالتالي تبرز الإشارة إلى عملية المراقبة و العقوبات التي يجب أن توجّه إلى عدّة أعمال وممارسات تأخذ القطاع غير الرسمي كغطاء لها.

فمن المهم الشروع في اتخاذ إجراءات عاجلة وتدابير مفيدة من بينها الحد من القيود المفروضة على الائتمان المصرفي ، وتخفيف قبضة الضرائب ، وتعزيز رأس المال ، والحد من حجم التجارة غير الرسمية ، والإعفاءات والحوافز للاستثمار وخلق فرص للعمل كحل لتطوير تشجيع المشاريع الجديدة.

فحسب 2CNES (المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي) أنّه يجب النظر لهذا القطاع بصورة إيجابية تسمح بإدماج النشاطات الخاصّة بإنتاج السلع و الخدمات ، و ذلك بصفة تدريجية في إطار يحمل أكثر شفافية، وتبيان ما يمكنه أن يفيد الاقتصاد الوطني.

الفصل الرابع:

دراسة قياسية للاقتصاد

غير الرسمي في الجزائر.

تمهيد الفصل:

يعتبر الاقتصاد القياسي فرعا من فروع علم الاقتصاد، إذ يهتم بالقياس والتقدير الكمي للعلاقات بين الظواهر والمتغيرات الاقتصادية، كما يعتبر الأداة التوفيقية بين النظرية الاقتصادية و الواقع الاقتصادي باستعمال الأدوات الرياضية والإحصائية، حيث يعتمد الاقتصاد القياسي على التصورات النظرية الاقتصادية التي تعكس العلاقة العامة لمغيرات النماذج، متخذاً في ذلك اللغة الرياضية لصياغة موضوع النموذج على شكل معادلات تبسط العلاقة بين المتغيرات.

كما تعتبر النماذج الاقتصادية القياسية المتعلقة بالسلاسل الزمنية وسيلة ذات أهمية بالغة في تفسير بعض الظواهر الاقتصادية، و القيام بالتنبؤ بسلوكها المستقبلي لهدف الاعتماد عليها في عملية التخطيط الاقتصادي.

فقد شهدت النمذجة القياسية باستعمال النماذج البنيوية العديد من الانتقادات، خاصة وأنها لم تعد تأتي بتفسيرات عميقة ولا بتنبؤات جيدة للظواهر المدروسة، ونظراً للتداخل بين المتغيرات الاقتصادية أصبح لابد من إيجاد طريقة إحصائية تظهر تلك العلاقة، وذلك من اجل تحسين التقدير و التنبؤ، لهذا ظهرت نماذج الانحدار الذاتي؛ حيث تبنى هذه الأخيرة باستعمال العديد من المتغيرات آخذة في عين الاعتبار المشاهدات الماضية للمتغيرات؛ وفق نظام متكامل خال من النقائص التي عرفتها النماذج السابقة.

وقبل أن يبدأ أي باحث في البحث عن العلاقة بين المتغيرات أو غير ذلك، يجب عليه الإلمام بجوانب النظرية الاقتصادية المتعلقة بالظاهرة أولا ، بالإضافة إلى الإلمام بمعطيات الواقع الاقتصادي وهو ما تطرقنا إليه في الفصول السابقة.

ويهدف هذا الفصل إلى إجراء دراسة قياسية ، وذلك عبر تحليل العناصر الاسترشادية الأساسية الآتية:

لمحة عن التحليل القياسي.

1. مفهوم الاقتصاد القياسي وهدفه.
2. مهام الاقتصاد القياسي، تطبيقه واستخدامه.
3. الاقتصاد القياسي والنماذج الرياضية.

أثر بعض المتغيرات المستقلة على الاقتصاد غير الرسمي.

1. تحليل الانحدار الخطي.
2. فرز واختيار مؤشرات النموذج القياسي للظاهرة المدروسة.
3. تقدير نموذج الاقتصاد غير الرسمي.

الإدماج أو المواجهة.

1. الاستراتيجيات المتخذة من قبل الجزائر في مجال الحد من الاقتصاد غير الرسمي وتحسين بيئة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2. الرسمية أو اللارسمية.
3. الوسائل الضرورية لتحسين إنتاجية الاقتصاد غير الرسمي.

المبحث الأول: لمحة عن التحليل القياسي.

قبل تطرقنا لدراستنا القياسية ارتأينا الولوج ولو بطريقة مختصرة في مفاهيم الاقتصاد القياس ومحاولة حصر أهم العناصر التي يرتكز عليها بين النظرية والتطبيقية لتسهيل الفهم للقارئ وتوسيع قاعدته المعلوماتية في هذا المجال.

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي وهدفه.

سنتكلم في هذا المطلب عن مفهوم الاقتصاد القياسي والهدف من استعماله.

الفرع الأول: تعريف الاقتصاد القياسي (Definition of Econometric).

كلمة **اقتصاد قياسي** بالإنجليزية (Econometrics) : مكونة من مقطعين ECONO : مشتقة من اقتصاد و METRICS مشتقة من كلمة قياس.

فكلمة الاقتصاد القياسي تعني حرفيا القياس في الاقتصاد، هذه معنى واسع يشمل العديد من المفاهيم الاقتصادية والتي تعتمد في الغالب على القياسات حيث اغلب الاقتصاديون يهتمون بعملية القياس حيث يتم قياس الناتج المحلي، البطالة، عرض النقود، الصادرات، الواردات، ..الخ، فماذا نقصد بالاقتصاد القياسي؟

هو تطبيق الطرق الرياضية والاحصائيه لتحليل البيانات الاقتصادية بهدف إعطاء محتوى رقمي للنظريات الاقتصادية للتأكد من صحة تلك النظريات.[1]

من هذا التعريف نستطيع أن نفرق بين الاقتصاد الرياضي والاقتصاد القياسي، حيث يعتمد الاقتصاد الرياضي على تطبيق النظريات الرياضية فقط، والنظريات المشتقة لا تستلزم بالضرورة على بيانات رقميه.

والاقتصاد القياسي Econometrics فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يختص بالقياس (التقدير) الكمي للعلاقة بين المتغيرات مستخدما النظرية الاقتصادية والرياضيات والأساليب الإحصائية ، بهدف اختبار النظريات الاقتصادية المختلفة من ناحية ومساعدة رجال الأعمال والحكومات في اتخاذ القرارات ووضع السياسات من ناحية أخري.

أي أن الاقتصاد القياسي يهتم بتحليل الظواهر الاقتصادية الواقعية تحليلاً كمياً ، وذلك باستخدام أساليب الاستقراء الإحصائي المناسبة، أي إنه علم استعمال طرائق الاستقراء والاستدلال الإحصائي لكشف القوانين الاقتصادية الموضوعية وتحديد فعلها تحديداً كمياً.

فالتحليل الكمي للظواهر الاقتصادية هو محاولة للتحقق من العلاقات الاقتصادية والتأكد من منطقيتها في تمثيل الواقع المعقد الذي تعبر عنه النظرية الاقتصادية في صيغة فروض، ويعتمد الاقتصاد القياسي في قياس

[1] – عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعة، الاسكندرية، 2004، ص 12.

العلاقات الاقتصادية وتحليلها على دمج النظرية الاقتصادية والرياضيات والأساليب الإحصائية في نموذج متكامل، وذلك بهدف تقويم معالم ذلك النموذج ثم اختبار الفروض حول ظاهرة اقتصادية معينة ، وأخيراً التنبؤ بقيم تلك الظاهرة.

ومن الواضح أن تخصص الاقتصاد القياسي يعتمد على ثلاثة علوم هي:[1]

1. علم الاقتصاد: وهذا أمر طبيعي ، إذ إن الاقتصاد القياسي هو أحد فروع هذا العلم. فالنظرية الاقتصادية تشير عموماً إلى وجود علاقات معينة بين متغيرات اقتصادية كالعلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة وسعرها وأسعار السلع البديلة مثلاً، وتحتاج عملية قياس تلك العلاقات إلى اختيار نماذج قياسية لتمثيلها.
2. الرياضيات بما توفره من نماذج رياضية يختار الاقتصاد القياسي ما يناسب منها وفق أسس معينة للوصول إلى نموذج لتمثيل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة، ومن الطبيعي أن يكون بعض تلك النماذج أقل جودة في التعبير عن الواقع المعقد من بعضها الآخر.
3. الإحصاء بما يوفره من أدوات أساسية في القياس كالتي تتعلق بطرائق الاستدلال الإحصائي مثلاً.

إن الاقتصاد القياسي وفقاً لتعريف عدد من الأعلام الرواد في هذا المجال كلورنس كلاين L.Klein وإدموند مالينفو E.Malinvaud ، هو علم استعمال طرائق الاستقراء والاستدلال الإحصائيين ، ولاسيما نظريات الاحتمال والتنبؤ والتقدير في معالجة الضواهر الاقتصادية.[2]

الفرع الثاني: تاريخ الاقتصاد القياسي.

يعدّ الاقتصاد القياسي فرعا حديثاً نسبياً إذا ما قورن بتخصصات العلوم الاقتصادية الأخرى، فعلى الرغم من المحاولات التي ظهرت في القرن التاسع عشر والتي كانت ذات طابع اقتصادي قياسي ، كعمل الإحصائي الألماني أرنست إنغل (1821-1896) Ernest Engel الذي وضع قوانينه الخاصة بالدخل و**الاستهلاك** في ضوء بيانات ميزانية الأسرة، واستعمل مصطلح الاقتصاد القياسي أول مرة عام 1926 من قبل الاقتصادي النروجي فريش Frisch.

في عام 1919 نشر الاقتصادي الأمريكي بيرسون W.M.Pearson طريقته الخاصة بتحليل الدورات الاقتصادية التي طبقت في تحليل هذه الدورات في عدد من البلدان الرأسمالية، كما طبقت في الاتحاد السوفييتي سابقاً أيضاً في إنجاز عدد من الأبحاث التي وضعت في خدمة سياسة الدولة السوفييتية في مرحلة الانتقال من **الرأسمالية** إلى **الاشتراكية**، وتعد محاولات تقدير دوال منحنيات العرض و**الطلب** للمنتجات الزراعية

[1] – عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 13-15.

[2] – مجدي الشربجي، الاقتصاد القياسي، النظرية والتطبيق، دار المصرية اللبنانية، القاهرة مصر، 1994، ص22.

في الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع الثلاثينات من القرن العشرين محاولات أولى أيضاً في مجال تطبيق مبادئ الاقتصاد القياسي.[1]

أسس بعض واضعي الفكر الاقتصادي الأوائل من أمثال مور H.More ، وشولتز H.Schultz ، وفريش وستون R.Stone الجمعية الدولية للاقتصاد القياسي International Econometrics Association في عام 1930، ثم توسع تطبيق مبادئ الاقتصاد القياسي بعد الحرب العالمية الثانية، وأخذت أنشطة هذا العلم تشمل تقديرات لمعالم أو لثوابت نماذج اقتصادية مؤلفة من عدة معادلات، ومنذ ذلك التاريخ والاقتصاد القياسي يستخدم كأداة فعالة في حل المعضلات الاقتصادية وفي عمليات **التخطيط** الاقتصادي .

البداية الحقيقية للاقتصاد القياسي هي مع تأسيس جمعية الاقتصاد القياسي Econometric Society في عام 1930 ودورية اكنومتريكا Econometrica Journal في يناير 1933.[2]

وبدأ تطبيق مبادئ هذا التخصص بالانتشار حديثاً في بلدان العالم الثالث وساعد على انتشار طرائق الاقتصاد القياسي عاملان اثنان هما:[3]

1/ توافر الإحصاءات الاقتصادية بكميات أكبر وبدقة أفضل، وهي تؤلف المادة الأولية للبحث العلمي في الاقتصاد القياسي؛

2/ التطور الكبير والسريع في مجال الحاسبات الإلكترونية الذي مكن من التوسع في النماذج الاقتصادية لتشمل عدداً كبيراً من المتغيرات بعد أن كان ذلك مقتصراً على التحليل النظري، فقد أصبح بالإمكان اليوم تقدير ثوابت نموذج مؤلف من عدة مئات من المعادلات واختبار صلاحية النماذج الاقتصادية النظرية ومعرفة مدى ملائمتها للواقع المعقد.

الفرع الثالث: النماذج الاقتصادية والقياسية.

إن المهمة الأولى للاقتصاد القياسي هي تكوين النموذج القياسي، فما هو النموذج القياسي؟

النموذج Model هو تمثيل مبسط للواقع الحقيقي، على سبيل المثال نقول إن الكميه المطلوبة من البرتقال تعتمد على سعر البرتقال هذه تعتبر تبسيط للواقع لان هناك العديد من العوامل المؤثرة على قرار شراء البرتقال على سبيل المثال الدخل، نوعية الغذاء ، الذوق، ...سعر التفاح... الخ من الأسباب التي قد ت يؤثر على قرار شراء كميه من البرتقال.

[1] – مجدي الشريجي، مرجع سبق ذكره، ص 22.
[2] – نفس المرجع، ص23.
[3] – عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 18.

العديد من العلماء نادوا بعملية التبسيط لأن النماذج المبسطة تمثل وسيله ابسط لفهم الواقع ولتوصيل المعلومة وكذلك أسهل في عملية اختبار النظرية والتأكد من صحتها، مثل كارل بوبر Karl Popper و ميلتون فريدمان Milton Friedman ، ذلك أن اختيار نموذج مبسط لشرح العالم الحقيقي يؤدي إلى الانتقاد ين التاليين:[1]

1/ النموذج يكون مبسط جدا؛

2/ الافتراضات غير واقعية.

على سبيل المثال، مثال الطلب على البرتقال: ببناء نموذج الطلب على البرتقال يعتمد فقط على السعر هو تبسيط للواقع، وغير واقعي، للرد على انتقاد التبسيط نستطيع إن نقول انه من الأفضل الابتداء بنموذج مبسط وبناء نموذج أكثر تعقيدا. هذه الفكرة عبر عنها كوبمان، وفي الجانب الأخر هناك من يقول انه الأفضل الابتداء بنموذج عام وتبسيطه حسب البيانات الموجودة مثل سرجان Sargan و ديفيد هنري David Hendry .

أما من ناحية الافتراضات غير واقعية فهذا يسري على معظم النظريات حيث يقول فريمان إن الافتراضات لأي نظريه لا تتسم بالواقعية

بالعودة إلي مثالنا السابق، الطلب على البرتقال، إذا قلنا انه فقط يعتمد على سعر البرتقال هذا افتراض وصفي غير واقعي. ولكن، إذا أضفنا المتغيرات الأخرى. مثل الدخل وسعر التفاح فان هذا لا يضيف واقعية إلي النموذج، حتى هذا النموذج ممكن القول انه لا يتسم بالواقعية وذلك لأن هناك متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج، ولكن مسألة أي من النماذج يكون أكثر فائدة في التنبؤ بالطلب على البرتقال هذا يعتمد على البيانات المتوفرة والبيانات التي يمكن الحصول عليها.

عمليا، يتضمن النموذج جميع المتغيرات التي تعتبر مهمة في تحديد النموذج ونترك المتغيرات في المتغير العشوائي، هذا ما يفرق بين النموذج الاقتصادي والنموذج القياسي.

النموذج الاقتصادي هو مجموعه من الافتراضات التي تصف بالتقريب سلوك ظاهرة اقتصادية معينة أما النموذج القياسي فيتكون مما يلي:[2]

أ/ مجموعه من المعادلات السلوكية المشتقة من نموذج اقتصادي، هذه المعادلات تتضمن بعض المتغيرات و متغير عشوائي والذي يتضمن جميع المتغيرات والتي تعتبر غير رئيسيه في وصف الغرض المطلوب للنموذج؛

ب/ يفيد ما إذا كان إذا ما كان هناك خطأ في المشاهدات المتحصل عليها؛

ج/ تحديد توزيع الاحتمالات للمتغير العشوائي.

[1] – حسين مجيد، سعيد عفاف، الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1998، ص17.

[2] – مجدي الشربجي، مرجع سبق ذكره، ص 27-30.

بهذه المحددات نستطيع أن نواصل اختبار صحة النموذج الاقتصادي ويستخدم للتنبؤ أو تحليل سياسة اقتصادية معينه.

مثال: دالة الطلب، النموذج القياسي كما يلي:

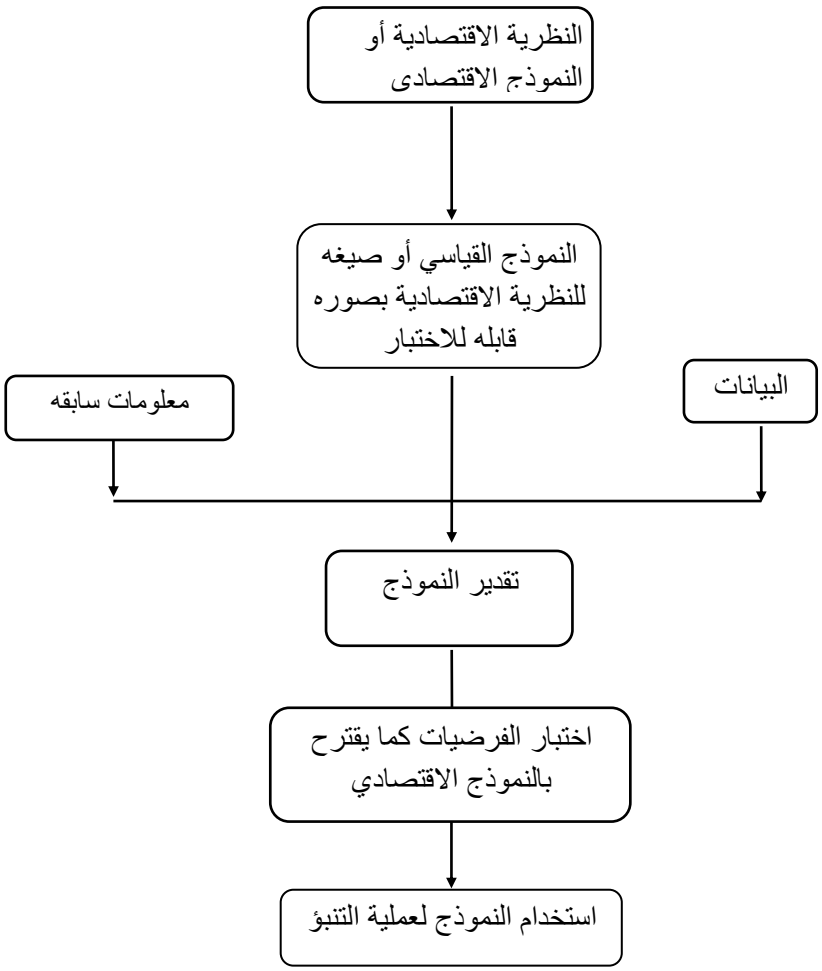
1/ المعادلة السلوكية $Q = \alpha + \beta P + u$

حيث Q الكميه المطلوبة، وP السعر، حيث تمثل المتغيرات المشاهدة و u متغير عشوائي و β و α معالم النموذج؛

2 / تحديد التوزيع الاحتمالي العشوائي حيث يعبر عنه بما يلي: $E(u) = 0$ وقيم المشاهدات المختلفة مستقله وموزعه توزيع طبيعي بوسط = الصفر وتباين σ^2

بهذه المحددات يمكن مواصلة اختبار قانون الطلب وكذلك يمكن استخدام الدالة للتنبؤ بأي تغير في السعر.

شـــكل رقم (16): الخطوات التي يجب إتباعها في تحليل القياسي لنموذج اقتصادي.



المصدر: مجدي الشريجي، مرجع سبق ذكره، ص 27.

الفرع الرابع: هدف وطريقة الاقتصاد القياسي:

الهدف من الاقتصاد القياسي هو:[1]

1/ بناء نموذج قياسي: أي بناء نموذج اقتصادي مبني على الملاحظة بشكل يمكن اختباره، وهناك العديد من الطرق لبناء النموذج القياسي من النموذج الاقتصادي لأننا يجب أن نختار الشكل المناسب، تحديد البناء العشوائي للمتغيرات، وهكذا، هذا يكون الجزء التحديدي من العمل القياسي؛

2/ تقدير واختبار هذه النماذج باستخدام البيانات المشاهدة؛

3/ استخدام تلك النماذج للتنبؤ ولأغراض التحليل.

فهو يهدف بالتالي إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي علي النحو الآتي:[2]

1/ اختبار النظريات الاقتصادية المختلفة ؛

2/ مساعدة رجال الأعمال والحكومات في اتخاذ القرارات ووضع السياسات.

خلال الخمسينات والسينات كان القياسي يقوم على الاستنتاج Inference ولكن تحديد النموذج لم يؤخذ في الاعتبار كثيرا، كان الاهتمام موجه للتقدير الإحصائي لنموذج قياسي محدد، خلال الأربعينات قامت مؤسسة Cowles بتقدم كبير في هذا المضمار.

ولكن التحليل الإحصائي مثل عقبه كبيرة لذلك انحصر الوضع في طرق تقدير مختلفة في الخمسينات والستينات.

لم يتم توجيه الاهتمام لخطأ في التحديد ولكن مع التقدم في التقنية واستخدام أجهزة الحاسب الآلي السريعة بدأ تطوير في الأساليب القياسية حيث وجه الاهتمام إلى مجالات أخرى في التحليل.

هذا التنظيم واجه بعض الانتقادات في السبعينات، بعض هذه الانتقادات يمكن تلخيصها بما يلي:[3]

1/ لا يوجد استرجاع من الاختبار القياسي للنظرية الاقتصادية، وكذلك لا يوجد نتائج للاختبار يمكن على ضوئها تقييم النظرية الاقتصادية؛

2/ البيانات يجب أن يكون لها تأثير على النموذج؛

3/ اختبار الفرضيات لا يجب أن يرتبط بما تقترحه النظرية فقط بل يجب اختبار ملائمة التحديد السابق لذلك يجب إضافة إطار جديد لاختبار ملائمة وتحديد النموذج.

التطوير الجديد المقترح كما يلي في الشكل الذي سيأتي في الصفحة الموالية سوف نتعامل مع نقطة 3 والتي تمثل التطور الذي تم في الاقتصاد القياسي في فصل قادم.

---

[1] – حسين مجيد، مرجع سبق ذكره، ص32.

[2] – نفس المرجع، ص32-33.

[3] – وليد لسماعيل السينو و احمد محمد مشعل، الاقتصاد القياسي التحليلي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص43.

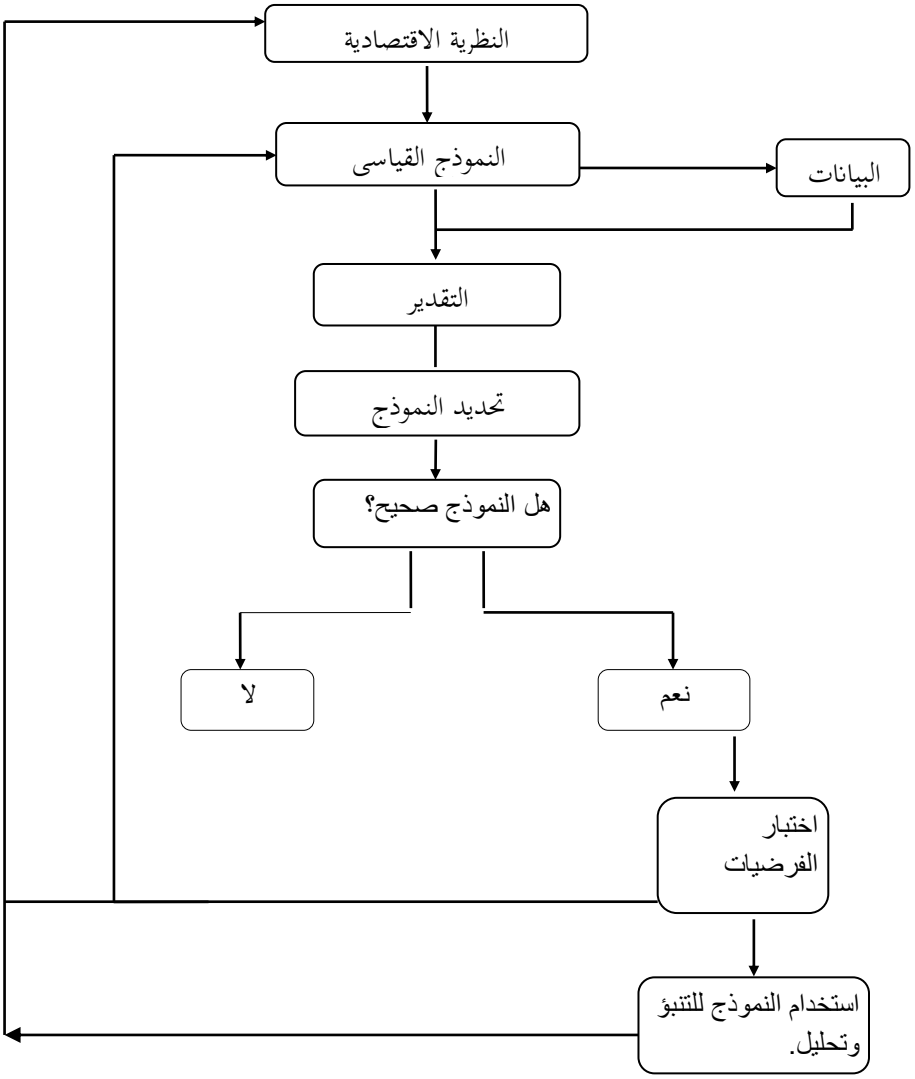
التطور الذي نلاحظه على شكل هو:[1]

1-من النتائج القياسية إلى النظرية الاقتصادية.

2- من تحديد النموذج إلى فحص وتقييم النموذج الاقتصادي.

3- من النموذج القياسي إلى البيانات.

شـــكل رقم (17): الخطوات التي يتم إتباعها في التحليل القياسي لنموذج اقتصادي.



المصدر: مجدي الشريجي، مرجع سبق ذكره، ص 29.

الهدف الأساسي للاقتصاد القياسي هو اختبار النظرية الاقتصادية من المؤشر لنجاح النظرية الاقتصادية توافق إشارة المعاملات المقدرة للنموذج القياسي، والاختبار الأكثر أهميه ماذا كان يعطى تنبؤ أكثر دقه من النظريات الاقتصادية التي تم اقتراحها مسبقا، أي أنه يستلزم من الباحث مقارنة النموذج الحالي مع النماذج السابقة هذه الطريقة لاقت اهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة، وسوف يتم النظر بتفصيل في المبحث الثاني.

[1] – وليد لسماعيل السينو و احمد محمد مشعل، مرجع سبق ذكره، ص49.

المطلب الثاني: مهام الاقتصاد القياسي، تطبيقه واستخدامه.

للاقتصاد القياسي مهام فهو يطبق على مختلف العلاقات الرياضية ويستخدم لمعالجة الكثير من المشكلات الاقتصادية وهذا ما سنبينه في هذا المطلب.

الفرع الأول: مهام الاقتصاد القياسي.

تتمثل مهام الاقتصاد القياسي عامة بتحقيق ما يلي:[1]

1. تحديد النموذج الرياضي المناسب لتمثيل العلاقة أو العلاقات القائمة بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة، إذ يجب على الباحث في هذه المرحلة وضع فروض النظرية الاقتصادية في نموذج رياضي عشوائي.

2. تقدير معاملات أو ثوابت النموذج الرياضي المطبق، وتبدأ هذه المهمة بجمع الإحصاءات الاقتصادية المناسبة بالدقة المطلوبة حول ظاهرة أو ظواهر يراد دراستها وتنتهي باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتقدير معالم النموذج الذي اختاره الباحث لتمثيل العلاقات بين المتغيرات.

3. اختبار النموذج الرياضي العشوائي المطبق لمعرفة ما إذا كان يمثل فعلاً حقيقة الواقع المدروس أم أنه يجب على الباحث اختيار نموذج آخر أكثر واقعية، ويعتمد الباحث في اختيار النموذج المناسب على معايير اقتصادية، إذ من المفترض أن تنسجم قيم المعاملات المقررة في النموذج في طبيعتها وقيمها النسبية مع ما هو متوقع في إطار النظرية والفروض الاقتصادية التي تحكم الظواهر المدروسة، وكذلك من اختبارات فروض النموذج نفسها، ولاسيما تلك المتصلة بالحد العشوائي لمعرفة مدى انسجامها مع الواقع المدروس.

الفرع الثاني: تطبيقات الاقتصاد القياسي.

يعتبر مجال تطبيق الاقتصاد القياسي واسعًا جدًا حيث يشمل كافة الظواهر الاقتصادية:[2]

1/ على مستوى الاقتصاد الجزئي: حيث يمكن استخدام تطبيقاته لتحديد دوال الإنتاج والتكاليف على مستوى المنشأة وكافة اشتقاقاتها مثل دوال الناتج المتوسط والناتج الحدي والتكلفة المتوسطة والحدية، وكذلك يقيس تأثير العوامل المؤثرة على الإنتاج كميًا، ويحدد الحدود المثلى من كل عامل التي يجب إدخالها في العملية الإنتاجية، ويحدد التوليفة المثلى من العوامل مجتمعة التي تحقق أفضل عائديه؛

2/ على مستوى الاقتصاد الكلي: يمكن باستخدام النماذج القياسية تقدير دوال الاستهلاك والطلب للسلع المختلفة على المستوى الكلي، وكذلك دوال الإنتاج بصيغها غير الخطية المختلفة، كما يمكن بناء نماذج قياسية (متعددة المعادلات) توصف الاقتصاد ككل وتتضمن دوال الدخل القومي والاستثمار والاستخدام والاستهلاك والتجارة الخارجية (الصادرات والواردات)؛

3/ ويمكن استخدام تطبيقات الاقتصاد القياسي في بعض الدراسات الاجتماعية.

[1] – عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[2] – عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 29-32.

الفرع الثالث: استخدام الاقتصاد القياسي.

تطور استعمال الاقتصاد القياسي مع تطور الفكر الاقتصادي ومع تغير المشكلات الاقتصادية، وبوجه عام فإن مجالات تطبيق طرق الاقتصاد القياسي هي:

1/ تحليل الدورات الاقتصادية التي تتعرض لها اقتصاديات البلدان الرأسمالية، وخاصة الولايات المتحدة في مطلع القرن العشرين، بهدف التنبؤ بمواعيدها والتصدي للأزمات الاقتصادية ومعالجتها أو التخفيف من حدتها قبل حدوثها وتقليص الخسائر الناجمة عنها، وكانت جامعة هارفرد المركز الأول لهذا النوع من الأبحاث التي قلت أهميتها إثر عجزها عن التنبؤ بحدوث الأزمة الاقتصادية الكبرى عام 1929؛

2/ أبحاث **السوق** وتحديد مرونة **الطلب** والعرض، إذ من الثابت عموماً أنّ هناك علاقة عكسية بين سعر المنتج والكمية المطلوبة منه، ومن المهم عند المنتجين معرفة مدى أثر تغيير محدد في سعر السلعة في الكمية المطلوبة منها، وعلى صعيد أجهزة الدولة المسئولة عن تخطيط عملية التنمية فإن هذا النوع من الأبحاث ذو أهمية خاصة، إذ إن السياسات السعرية تؤلف أدوات لتوجيه أنماط الإنتاج و**الاستهلاك** باتجاهات مرغوب فيها، مما يحتم ضرورة تعرُّف فعالية هذه الأدوات قبل استعمالها، ففي المجتمعات الاشتراكية مثلاً، يتطلب **التخطيط** الفعال للاستهلاك الفردي تعرُّف مرونات **الطلب** بالنسبة إلى الدخل والأسعار، لكي يستطيع المخطط تعرُّف **الطلب** المستقبلي في ضوء التطور المرسوم للدخول والأسعار المتوقعة للسلع وبدائلها؛

3/ دراسة مستويات الإنتاج وعلاقتها بالتكلفة ، وهي دراسات ذات أهمية في مسائل تخطيط الإنتاج على صعيد الوحدات والقطاعات **الإنتاجية**، إذ تبين هذه الدراسات الأهمية النسبية لكل عامل من عوامل الإنتاج في العملية **الإنتاجية** على صعيد المؤسسة وأهميته في **النمو الاقتصادي** على مستوى القطاع والمجتمع، أي تحديد مصادر **النمو الاقتصادي** في المجتمع ودور التطور التقني في ذلك؛

4/ نظرية البرمجة التي تطبق تطبيقاً واسعاً على صعيد الوحدات **الإنتاجية** في البلدان **الرأسمالية** و**الاشتراكية** وفي تخطيط الاقتصاد الاشتراكي الشامل. وفي إطار هذه النظرية يتم تحليل النشاطات الاقتصادية المتداخلة بهدف ضمان التوازن بين جميع الوحدات المستقلة المساهمة في العمليات **الإنتاجية** المترابطة.

المطلب الثالث: الاقتصاد القياسي والنماذج الرياضية.

النموذج الاقتصادي هو تبسيط رياضي لحالة واقعية معقدة في المجتمع يفترض أن يعكس حقيقة العلاقات القائمة بين المتغيرات الاقتصادية الداخلة فيه. ويتوقف عدد هذه العلاقات على الأهداف المتوخاة من النموذج وعلى درجة التفصيل المرغوب في الحصول عليها. وتشترك النماذج الاقتصادية عامة بخصائص معينة منها:[1]

1/ الافتراض أن سلوك المتغيرات الاقتصادية يتحدد بوساطة مجموعة معادلات تعرف بالمعادلات المتزامنة simultaneous equations؛

[1] – حسين مجيد، مرجع سبق ذكره، ص36.

2/ الافتراض أن النموذج المقترح تطبيقه يؤلف أكثر من مجرد تبسيط رياضي لحالة معقدة في الواقع؛

3/ افتراض أن يساعد فهم النموذج المطبق على فهم سلوك متغيرات النموذج في المستقبل. بمعنى أنه يساعد على إجراء التنبؤات المستقبلية حول مستويات تلك المتغيرات.

وتقسم النماذج الاقتصادية الرياضية إلى:[1]

الفرع الأول: النموذج الخطي البسيط.

يعدّ النموذج الخطي البسيط أبسط أشكال النماذج الرياضية، فهو يتضمن متغيرين فقط أحدهما متغير تفسيري ويرمز له عادة بالرمز X، والثاني متغير تابع ويرمز له بالرمز Y. كما في النموذج ذي الرقم (1):

$$Y_i=A+BX_i+U_i \quad (1)$$

إذ إن (i) وهو الدليل، يعبر عن رقم المشاهدة في المجتمع $(i=1,2,3,\ldots N)$ أو في العينة $(i=1,2,3,\ldots n)$، وإن N وn تمثلان عدد وحدات المجتمع أو العينة على التوالي في الظاهرة المدروسة.

في هذا النموذج الخطي البسيط يمكن الافتراض، مثلاً، أن X_i تمثل الدخل التصرفي للأسرة (i) في حين تمثل Y_i الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي لهذه الأسرة. أما A وB فهما معلمان أو ثابتان يمثل الأول متوسط مستوى الإنفاق الاستهلاكي عندما يكون الدخل التصرفي صفراً، ويمثل الثاني متوسط مقدار التأثير في Y عندما تتغير X بمقدار وحدة واحدة.

وأخيراً يعرف U_i بحد الخطأ أو المتغير العشوائي الذي يأخذ قيمة موجبة لدى أسرة تنفق أكثر من متوسط إنفاق الأسر المماثلة لها في الدخل وقيمة سالبة عند إنفاقها أقل من ذلك المتوسط وقيمة الصفر إذا ساوى إنفاقها متوسط إنفاق الأسر المماثلة لها في مستوى الدخل. وتبقى **القيمة** المتوقعة لهذا المتغير العشوائي ويرمز لها بالرمز $E(U_i)$ مساوية الصفر دائماً.

إن إدخال المتغير العشوائي U_i في النموذج الاقتصادي له عدة مسوغات أهمها:[2]

أ. هناك الكثير من المتغيرات التي تؤثر في إنفاق الأسرة الاستهلاكي إلى جانب الدخل التصرفي في مثالنا هذا. وقد يتعذر قياس هذه المتغيرات أو ربما يحتاج ذلك إلى الكثير من الجهد والوقت والمال. فعلى سبيل المثال، إن حجم الأسرة ومكان إقامتها (مدينة أو قرية) وتركيبها النوعي وحساب أعمار أفرادها ومستواهم الثقافي، وغير ذلك كلها عوامل تؤثر في مستوى إنفاقها الاستهلاكي إلى جانب الدخل التصرفي. وقد يكون تأثير هذه المتغيرات المحذوفة في المتغير التابع موجباً أو سالباً إلا أنها في المحصلة تأثيرات يفترض أنها ثانوية يعكسها حد الخطأ.

[1] – Gujarati, Damodar, N. Basic Econometric MacGraw-Hill, Inc(1995),paris, p165-183.

[2] – مجدي الشريجي، مرجع سبق ذكره، ص 32-34.

ب. من المتعذر التنبؤ بدقة باستجابة الأفراد للتغيرات التي تطرأ على دخولهم. فإذا تضاعف دخل الأسرة مثلاً فإن التنبؤ بتغير مستوى إنفاقها الاستهلاكي وتركيبه بدقة أمر في غاية الصعوبة. ثم إن حد الخطأ يفترض فيه أن يعكس أخطاء التنبؤ هذه.

ج. أخطاء قياس متغيرات العلاقة الحقيقية في المجتمع. إذ لابد من ارتكاب أخطاء معينة في قياس قيم المتغيرات الاقتصادية في المسوح الإحصائية الميدانية. وتظهر تأثيرات أخطاء القياس هذه في المتغير العشوائي أيضاً.

ومع ذلك فإن إدخال المتغير العشوائي U_i في النموذج الاقتصادي يقتضي وضع بعض الافتراضات التي تتعلق بوسطه الحسابي (أو قيمته المتوقعة) وتباينه وتغاير قيمه المختلفة فيما بينها وتغاير قيمه المختلفة مع قيم المتغير (أو المتغيرات) التفسيري في النموذج.

الفرع الثاني: النموذج الخطي المتعدد المتغيرات التفسيرية.

إن الحالة التي هي أكثر شيوعاً في الاقتصاد أن يكون المتغير التابع Y تابعاً لعدد من المتغيرات التفسيرية لا لمتغير واحد. وهذه هي حال العلاقة ذات الرقم (2) التي يطلق عليها علاقة الانحدار الخطي المتعدد.

$$Y_i=A+BX_i+CZ_i+U_i \quad (2)$$

إن Y_i في هذه العلاقة التي يفترض أنها تمثل كما في السابق الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة il ، تابعة ليس فقط للدخل التصرفي X_i لهذه الأسرة وإنما لمتغير آخر Z_i وهو عدد أفراد هذه الأسرة مثلاً. وقد يزيد عدد المتغيرات التفسيرية في النموذج على اثنين بحسب الظاهرة المدروسة وعلاقتها بالظواهر الأخرى.

إن الميزة الأساسية لعلاقات الانحدار الخطي المتعددة هي أنها تسمح بأن يعزل على حدة تأثير كل متغير تفسيري في النموذج. فعلى سبيل الاستئناس، تمثل B في النموذج ذي الرقم (2) متوسط مقدار التأثير في Y عندما تتغير X بمقدار وحدة واحدة مع بقاء المتغير Z على مستواه. كذلك تمثل C متوسط مقدار التأثير في Y عندما تتغير Z بمقدار وحدة واحدة مع بقاء X على مستواه . وقد يكون التأثير موجباً أو سالباً بحسب طبيعة العلاقة بين المتغير التابع وكل من المتغيرات التفسيرية . وتدل الإشارة الموجبة (+) على العلاقة الطردية بين المتغير التابع والمتغير التفسيري (المستقل) في حين تدل الإشارة السالبة (–) على العلاقة العكسية بينهما، أي إن الإشارة تبين اتجاه التأثير.

الفرع الثالث: النماذج الرياضية غير الخطية.

تتعدد الصيغ غير الخطية في الاقتصاد القياسي، ويمكن دوماً ابتداع صيغ جديدة. وفيما يلي أمثلة قليلة على بعض الصيغ غير الخطية.

$$Y_i = A + BX_i^2 + U_i \qquad (3)$$

$$Y_i^2 = C + D\left(\frac{1}{X}\right) U_i \qquad (4)$$

$$Y_i = FX_i^M U_i \qquad (5)$$

إذ إن: A، B، C، D وF هي ثوابت تقدر قيمتها في النموذج المعني. وتشير هذه الصيغ إلى وجود علاقة غير خطية بين Y والمتغير التفسيري X في الصيغ الثلاث. ومع ذلك يلاحظ أن إعادة تعريف المتغير X^2 في النموذج ذي الرقم (3)، كأن نضع $X^2=W$، يحول العلاقة الأصلية غير الخطية إلى علاقة خطية:

$$Y=A+BW_i+U_i$$

وإن استعمال التحويلة الرياضية اللوغاريتمية يحول العلاقة ذات الرقم (5) إلى علاقة خطية أيضاً:

$$\text{Log } Y_i=\text{Log } F+m \text{ Log } X+ \text{ Log } U_i$$

أما الأسس التي يتم فيها إختيار صيغة غير خطية من دون أخرى فأهمها:

(أ) انسجام الصيغة الرياضية مع النظرية الاقتصادية المتعلقة بالظاهرة المدروسة. وغالباً ما تساعد هذه النظرية في اختيار المتغيرات التي تدخل في العلاقة، كما تساعد في تحديد تأثير كل متغير تفسيري في التابع على حدة.

(ب) مراعاة العلاقة التي تعكسها المشاهدات الإحصائية حول الظاهرة أو الظواهر المدروسة، إذ قد ترجح هذه العلاقة صيغة من دون غيرها بين الصيغ المقبولة نظرياً.

(ج) البساطة التي تتجلى في اختيار أبسط الصيغ الرياضية بين الصيغ المقبولة. لعدم اختيار معادلة من الدرجة الثانية إذا كانت معادلة من الدرجة الأولى تفي بالغرض، وعدم اختيار معادلة من الدرجة الثالثة إذا كانت المعادلة من الدرجة الثانية مناسبة.

الفرع الرابع: نموذج المعادلات المتزامنة simultaneous equation system .

بغية توضيح مفهوم هذا النوع من النماذج الاقتصادية الرياضية نقتبس المثال التقليدي في **التحليل الاقتصادي** الكلي macro-analysis.

(أ) إن الكمية المعروضة من سلعة ما ويرمز لها عادة بالرمز Q_s هي الكمية التي يقبل المنتجون بإنتاجها وبيعها من أجل مستوى معين من الأسعار P مثلاً. أي إن Q_s تابع للسعر P، ويعبر عن ذلك رياضياً بالعلاقة:

$$Q_s= F (P) \qquad (6)$$

(ب) إن الكمية المطلوبة من هذه السلعة ويرمز لها بالرمز Q_d هي الكمية التي يقبل المستهلكون شراءها من أجل **السعر** P. أي إن Q_d تابع للسعر P، ويعبر عن ذلك رياضياً بالعلاقة:

$$Q_d= G (P) \qquad (7)$$

ويلاحظ في العلاقتين (6) و(7) أن المتغير التفسيري هو P ، ومع ذلك فإن كون كل من المقدارين Q_s وQ_d تابعاً لـ P لايعني بالضرورة تشابه شكل علاقة التبعية رياضياً.

(ج) يستدعي استقرار **السعر** في **السوق** تساوي الكميتين المعروضة والمطلوبة من هذه السلعة ، أي يجب تحقق العلاقة:

$$Q_d = Qs = Q_0 \qquad (8)$$

إذ تمثل Q_0 مستوى التوازن بين العرض و**الطلب** من أجل **السعر** P. تؤلف هذه المعادلات الثلاث (6) و(7) و(8) ما يسمى بنموذج المعادلات المتزامنة، فهو نموذج أكثر واقعية في التعبير عن العلاقات الاقتصادية القائمة في المجتمع قياسياً بنماذج المعادلة الواحدة. ومع ذلك فإن صعوبة تقدير ثوابت هذا النوع من النماذج الرياضية يجعلها أقل جاذبية واستعمالاً من غيرها.

المبحث الثاني: أثر بعض المتغيرات المستقلة على الاقتصاد غير الرسمي.

نهدف من خلال هذا المبحث إلى اجراء دراسة قياسية للاقتصاد غير الرسمي وذلك من خلال محاولة تكوين نموذج قياسي متعدد يبرز العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي كمؤشر تابع والمؤشرات المستقلة التي تكون النموذج، ولكن قبل ذلك سوف نعيد التطرق بشكل من التفصيل لنماذج الانحدار الخطي، التي عادة ما تستعمل في تحليل العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية المختلفة.

المطلب الأول: تحليل الانحدار الخطي.

يعتبر الانحدار احد الأساليب القياسية التي تستخدم في قياس العلاقات الاقتصادية، حيث يختص بقياس العلاقة بين متغير ما يسمى بالمتغير التابع، ومتغير أخر أو مجموعة من المتغيرات تسمى بالمتغيرات المستقلة أو التفسيرية، وتنقسم نماذج الانحدار إلى عدة أنواع: فهناك الانحدار الخطي والانحدار غير الخطي، وهناك الانحدار البسيط و الانحدار المتعدد، وتتحدد درجة الخطية على أساس درجة العلاقة المراد قياسها، ففي الانحدار الخطي تكون المعادلة الممثلة للعلاقة من الدرجة الأولى، وفي حالة الانحدار غير الخطي تكون المعادلة الممثلة للعلاقة من غير الدرجة الأولى، أما صفتي بسيط ومتعدد فأنهما يتحددان بعدد المتغيرات المفسَّرة أو المستقلة التي تحتوي عليها معادلة الانحدار[1]، وسوف نحاول في هذا الجزء من البحث تقديم عرض موجز عن نموذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد.

الفرع الأول: نموذج الانحدار الخطي البسيط.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص95.

يعتبر الانحدار الخطي البسيط من الأساليب الإحصائية التي تستخدم في قياس العلاقة بين متغيرين على هيئة علاقة دالة، يسمى أحد المتغيرات (متغير تابع) والآخر(متغير مستقل أو مُفسِر) وهو المتسبب في تغير المتغير التابع،ومن ثم يمكن عرض نموذج الانحدار الخطي البسيط في شكل معادلة خطية من الدرجة الأولى، تعكس المتغير التابع كدالة في المتغير المستقل كما يلي:

$$y = B_0 + B_1 x + e$$

حيث:

y : هو المتغير التابع (الذي يتأثر).

x : هو المتغير المستقل (الذي يؤثر).

b_1 ، b_0 :هي معلمات النموذج .

e : هو عنصر الخطأ العشوائي، تم إضافته مراعاة للصفة الاحتمالية للنموذج ويمثل الفرق بين القيم الفعلية والقيم النظرية، وبالتالي قد تكون قيمته موجبا أو سالبة .

1/ فرضيات الانحدار الخطي البسيط: إن نموذج الانحدار الخطي البسيط يجب أن يحقق الفرضيات التالية[1]:

- وجود علاقة خطية بين المتغيرين؛
- الوسط الحسابي للأخطاء العشوائية e يساوي صفرا، أي أنها تتوزع بمتوسط مساوي الصفر؛
- التوزيع الطبيعي للمتغير المستقل والمتغير التابع؛
- تجانس تباين الخطأ العشوائي؛
- التوزيع الطبيعي للأخطاء الاحتمالية؛
- عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.

2/ تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط:يمكن تقدير المعاملات $(b_0، b_1)$ في نموذج الانحدار الخطي البسيط باستخدام طريقة المربعات الصغرى، وهذا التقدير هو الذي يجعل مجموع مربعات الأخطاء

[1] – Hussain A.bekhet, Ghaleb A. refae , Data analysis and modiling by using computer, application SPSS, D.alahlia , 2007, p342.

العشوائية أقل ما يمكن، ويحسب هذا التقدير بالمعادلة التالية:

$$\sum e^2 = \sum (y - (b_0 + b_1 x))^2$$

$$b_1 = \frac{n\sum xy - \sum x.\sum y}{n\sum x^2 - (\sum x)^2}$$

$$b_0 = \bar{y} - b_1 \bar{x}$$

وتقدير قيمة $(\mathbf{b_0})$ $(\mathbf{b_1})$ باستخدام طريقة المربعات الصغرى كما في العلاقة السابقة، حيث أن $\bar{x}$ هو الوسط الحسابي لقيم x، $\bar{y}$ هو الوسط الحسابي لقيم y،

الفرع الثاني:نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

هو امتداد للانحدار الخطي البسيط ويأخذ في الحسبان أكثر من متغير مستقل، يتم تحليل الانحدار للتنبؤ بقيمة متغير يسمى بالمتغير التابع، من خلال مجموعة من المتغيرات تسمى المتغيرات المستقلة، ويتم ذلك من خلال تمثيل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، على شكل معادلة خطية تكتب بالصورة التالية:

$$y = b_0 + b_1 x_1 + b_2 x_2 + \cdots \ldots \ldots . + b_n x_n + e$$

حيث:

- b_0 :يمثل الحد الثابت
- $b_1، b_2، \ldots b_n$: تمثل معاملات الانحدار الجزئية أو معاملات المتغيرات المستقلة.
- e : الخطأ العشوائي.

1/ فرضيات النموذج الخطي المتعدد: إن فرضيات النموذج الخطي المتعدد هي نفسها فرضيات النموذج الخطي البسيط يضاف إليها الفرضية التالية:[1]

في حالة الانحدار الخطي المتعدد ، المتغيرات المستقلة يجب أن لا تكون مرتبطة مع بعضها البعض بشكل كبير، لان ذلك يولد مشكلة الارتباط الخطي المتعدد.

[1] - Hussain A.bekhet, Ghaleb A. refae , Data analysis and modiling by using computer, application SPSS, ctp, p356.

2/ تقدير معالم نموذج الانحدار الخطي المتعدد: باستعمال طريقة المربعات الصغرى نقوم بتقدير معلمات هذا النموذج الذي يمثل الظاهرة المدروسة وذلك انطلاقا من الشرط التالي:

$$s = \sum_{i=1}^{n} (y_i - \hat{Y}_i)^2 \rightarrow min$$

ويمكن كتابة الشرط السابق كما يلي:

$$s = \sum_{i=1}^{n} (y_i - b_0 - b_1 x_1 - b_2 x_2 - \cdots \ldots \ldots - b_n x_n)^2 \rightarrow min$$

باعتبار أن (x_i) و (y_i) قيم فعلية ومعروفة فان s عبارة عن دالة ذات المجاهيل b_0، b_1، b_2 ..... و b_n التي تمثل معاملات معادلة النموذج ، ويمكن تحديدها من خلال اشتقاق الدالة $s =$ $(b_0، b_1، b_2، \ldots.، b_n)$ بالنسبة لكل المعاملات $(b_0، b_1، b_2، \ldots.، b_n)$

وجعلها مساوية للصفر فنحصل على جملة المعادلات التالية:

$$\begin{cases} \sum y_i = n.b_0 + b_1.\sum x_1 + b_2.\sum x_2 + \cdots b_n.\sum x_n \\ \sum y_i.x_1 = b_0.\sum x_1 + b_1.\sum {x^2}_1 + b_2.\sum x_1.x_2 + \cdots b_n.\sum x_1.x_n \\ \sum y_i.x_2 = b_0.\sum x_2 + b_1.\sum x_1.x_2 + b_2.\sum {x^2}_2 + + \cdots b_n.\sum x_2.x_n \\ \ldots\ldots \\ \ldots\ldots \\ \sum y_i.x_2 = b_0.\sum x_n + b_1.\sum x_1.x_n + b_2.\sum x_2.x_n + \cdots b_n.\sum {x^2}_n \end{cases}$$

بتحديد المحددات Δ ، Δ_{b_0} ، Δ_{b_1} ، Δ_{b_2} ..... Δ_{b_n} **نقوم بحساب** $b_0، b_1، b_2، \ldots.، b_n$

بحيث: $b_0 = \frac{\Delta_0}{\Delta}$ ، $b_1 = \frac{\Delta_{b_2}}{\Delta}$، $b_2 = \frac{\Delta_{b_2}}{\Delta}$ ، ..... ، $b_n = \frac{\Delta_{b_n}}{\Delta}$

الفرع الثالث: مراحل المعالجة الاقتصادية القياسية للنموذج.

تتمثل مراحل المعالجة القياسية للنموذج في الأتي:

1/ تحديد صيغة النموذج: إن صياغة النموذج الاقتصادي ما هي إلا عبارة عن التعبير عن النظرية الاقتصادية في شكل معادلة أو جملة من المعادلات، حيث أن هذه الأخيرة عبارة عن علاقة تجمع بين متغير تابع ، وآخر مستقل أو عدة متغيرات مستقلة، وتدعى كذلك بالمتغيرات التفسيرية.

إن صيغة النموذج تتوقف على نص النظرية الاقتصادية وما تقترحه أو ما يوصى به في شكل سحابة النقاط أو على ما أثبتته الدراسات التطبيقية السابقة[1].

2/ تقدير وتقييم النموذج: بعد صياغة النموذج تأتي مرحلة تقدير معلمات هذا النموذج، والتي تتم في الغالب من خلال طريقة المربعات الصغرى، ومن ثم يأتي دور التقييم الاقتصادي والإحصائي للنموذج، فالتقييم الاقتصادي يقدم مدى قابلية النموذج ومطابقته للنظرية الاقتصادية عن طريق العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع للنموذج.

أما التقييم الإحصائي فهو يتناول الاختبارات الإحصائية وهذا بهدف قياس أداء معلمات النموذج أو النموذج كاملاً، ويكون التقييم وفق المعايير الآتية:

- **اختبار فيشر (F)**: وهو اختبار المعنوية الإحصائية للنموذج المقترح ككل، وذلك بالمقارنة بين القيمة الفعلية $(F_{réel})$ والقيمة الحرجة آو الجد ولية $(\mathbf{F_{tab}})$ من جدول مقياس فيشر ، وتحسب $(F_{réel})$ وفق العلاقة التالية:
  - $F_{réel} = \frac{R^2}{1-R^2} \cdot \frac{n-m-1}{m}$
  - **أما $\mathbf{F_{tab}}$**:فيستخرج من جدول القيم الحرجة أي درجات الحرية $\boldsymbol{v_2}$، $\boldsymbol{v_1}$ ونكتب $\boldsymbol{F_{(0.05)(v_2, v_1)}}$
  - $v_1 = m$
  - $v_2 = n - m - 1$

  حيث:
  - n: حجم العينة الإحصائية المستعملة في تكوين النموذج
  - m:هو عدد المؤشرات المستعملة في النموذج
- **اختبار ستيودنت (t)**: من اجل تقييم المعنوية الإحصائية لمعاملات المعادلة المقترحة ، يتم حساب مقياس ستودنت (t) لكل المعاملات (b_i) وبعد ذلك تقارن بـ (t_{tab}) المستخرجة من جدول التوزيع لستيودنت، ويسمح حساب مقياس (t) من اختبار الفرضية (H_0) حول الطبيعة العشوائية او الموضوعية لتكوين معامل الانحدار. أما القيمة الجد ولية (t_{tab}) فنحصل عليها من جدول التوزيع الإحصائي لستيودنت عند درجة حرية مقدارها $v_2 = (n - m - 1)$، ومستوى معنوية $\alpha = 0.05$.
- **معامل التحديد (R^2)**:

[1] مجدي الشريجي ،مرجع سبق ذكره ، ص38.

يقيس اختبار معامل التحديد صلاحية النموذج في مجمله عن طريق قياس جودة التوفيق ، إذ يوضح نسبة انحرافات قيم(Y) بالنسبة للانحرافات الكلية ، وتزداد جودة النموذج مع اقتراب $(\boldsymbol{R^2})$ من الواحد ، ويمكن استعمال معامل التحديد المصحح $\left(\overline{R^2}\right)$ لأنه يقيس جودة التوفيق أفضل من (R^2) ، ذلك لان قيمة (R^2) تتأثر بعدد المتغيرات في النموذج بحيث ترتفع مع كل زيادة في عدد هذه المتغيرات، أما قيمة $\left(\overline{R^2}\right)$ فتزيد وتنقص وهذا حسب أهمية المتغيرات التي أضيفت للنموذج[1].

– اختبار فرضية انعدام الارتباط الذاتي: يستعمل اختبار $(Durban-watson)$ للكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين أخطاء النموذج، إذ من الفروض الأساسية في نموذج الانحدار المتعدد هي استقلالية الأخطاء، أي لا يوجد ارتباط بين الأخطاء العشوائية، ولأجراء الاختبار يجب وضع الفرضية التالية :

فرضية العدم : $H_0: \rho = 0$

الفرضية البديلة : $H_1: \rho \neq 0$

ويعتمد اختبار D.W على الأخطاء العشوائية الناتجة في النموذج الخطي العام، على وفق الصيغة $(e_t = Y_t - \hat{Y}_t)$ ولغرض أيجاد الاختبار، يستوجب أيجاد القيمة العليا(d_u) والقيمة الدنيا (d_L) لمعامل(D.W) الموجود في جداول خاصة محسوبة على أساس درجات الحرية لحجم العينة (n) وعدد المتغيرات المستقلة تحت المعتمدة في الدراسة (k) وبمستوى معنوية معين، وعليه فإن قبول فرضية العدم أو رفضها يتم على أساس التوزيع الآتي المبين في الجدول رقم (2) وكما يلي:

الجدول رقم (33): توزيع اختبار D.W.

ت	الحالة	الاستنتاج
-1	$4-d_L < D.W < 4$	ترفض (H_o)، يوجد ارتباط ذاتي سالب.
-2	$4-d_u < D.W < 4-d_L$	لا يمكن الجزم بشيء (منطقة عدم التأكد).
-3	$d_u < D.W < 4-d_u$	تقبل(H_o)، انعدام وجود الارتباط الذاتي.
-4	$d_L < D.W < d_u$	لا يمكن الجزم بشيء (منطقة عدم التأكد) .

[1]– رضا عبد الله أبو سريع، مرجع سابق، ص 125.

-5	$0.0 < D.W < d_L$	ترفض (H_o)، يوجد ارتباط ذاتي موجب.

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على: عيصام عزيز شريف، مقدمة في الاقتصاد القياسي، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 315.

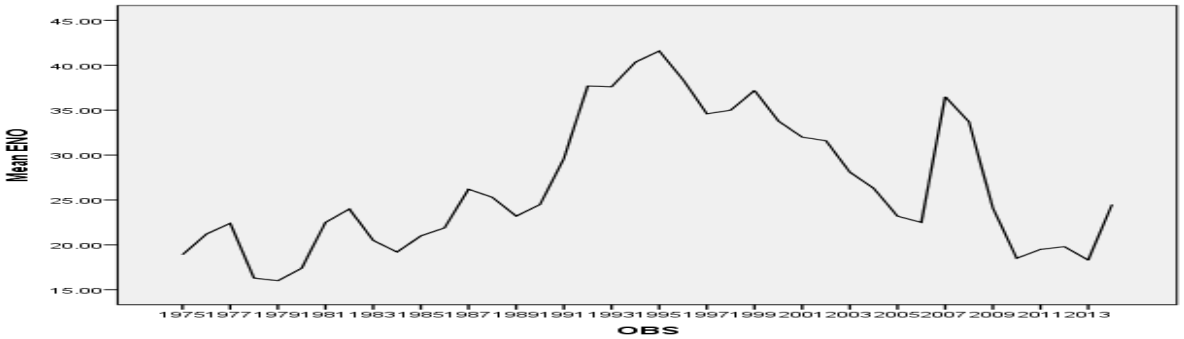
يتضح من أعلاه، أنه كلما كانت قيمة (D.W) قريبة من الصفر دل ذلك على وجود مشكلة ارتباط ذاتي موجب في حين كلما اقتربت القيمة من الأربعة دل على وجود ارتباط ذاتي سالب والقيمة الوسطى لمعامل(D.W) تعني انعدام الارتباط الذاتي كلياً.

المطلب الثاني:فرز واختيار مؤشرات النموذج القياسي للظاهرة المدروسة.

إن عملية اختيار المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في الظاهرة المدروسة والمتمثلة في الاقتصاد غير الرسمي كما أشرنا إليها سابقاً تعتمد على النظريات الاقتصادية بالدرجة الأولى وعلى الدراسات السابقة بالدرجة الثانية، حيث يستخلص مما سبق ذكره أن معدلات الاقتصاد غير الرسمي تتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية منها حجم السكان الإجمالي، الدخل، معدل التضخم، التكنولوجيا،الأجر الحقيقي، معدلات البطالة،أسعار البترول، الاستثمار، وكون أن النموذج القياسي يتكون من متغير تابع ويمثل الظاهرة محل الدراسة "الاقتصاد غير الرسمي" والمتغيرات المفسرة السابقة الذكر، سيتم دراسة تطور معدلات الاقتصاد غير الرسمي ومن ثم دراسة تطور كل من المتغيرات المفسرة وبناءًا على ذلك يتم تحديد العلاقات المتوقعة مبدئيًا أو قبليًا بين كل من معدلات الاقتصاد غير الرسمي والمتغيرات المفسرة.

1/ دراسة أولية لبيانات سلسلة نسب الاقتصاد غير الرسمي (ENO): تمثل السلسلة الحالية نسب الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 1975-2014 أي ما يعادل 40 مشاهدة[1]، ذات متوسط حسابي قدره 26.62%و وسيط 24.30%، سجلت أعلى مستويات للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر سنة 1995 والبالغة 41.60%، أما أدنى قيمة فقد وصلت إلى 16% وذلك سنة 1979 تتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 7.47%، أما التمثيل البياني لهذه السلسلة موضح في الرسم التالي:

الشكل رقم (18): تطور الاقتصاد غير الرسمي في الفترة 1975-2014.



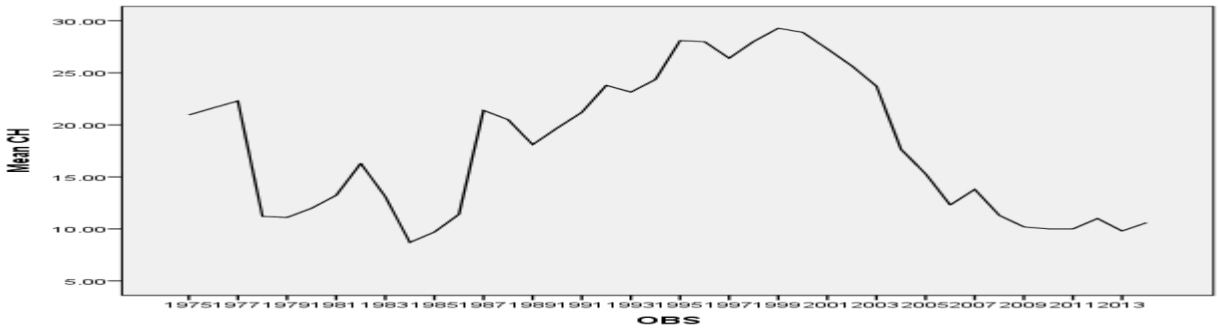
المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على spss23.

[1] – أنظر الملحق رقم 1.

من الشكل نلاحظ أن الاقتصاد غير الرسمي هو في شكل متذبذب ارتفاعا وانخفاضا غير أن فترة التسعينات عرفت ارتفاعا لمستوى هذا الأخير نتيجة السياسة المنتهجة من طرف الجزائر في نهاية الثمانينات وفترة التسعينات ممثلة بإعادة الهيكلة وإغلاق الشركات بالإضافة إلى تسريح العمل.

2/ دراسة أولية لبيانات سلسلة نسب البطالة (CH): تمثل السلسلة الحالية نسب البطالة في الجزائر خلال الفترة 1975-2014 أي ما يعادل 40 مشاهدة[1]، ذات متوسط حسابي قدره 18.02% و وسيط 17.87%، سجلت أعلى مستويات للبطالة في الجزائر سنة 1999 والبالغة 29.29% ، أما أدنى قيمة فقد وصلت إلى 9.7% وذلك سنة 1984 تتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 6.81%، أما التمثيل البياني لهذه السلسلة موضح في الرسم التالي:

الشكل رقم (19): تطور معدلات البطالة في الفترة 1975-2014.



المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على spss23.

من الشكل السابق يتبين أن سلسلة معدلات البطالة جد متذبذبة، وذلك ما تعكسه الدالة المصاحبة للسلسلة، ولكن بمجرد النظر في المنحنى سنميز بين ثلاثة مراحل مرّت بها سلسلة معدلات البطالة، المرحلة الأولى تمتد من بداية السلسلة إلى غاية 1990 ، حيث اتبعت الحكومة خلال هذه الفترة سياسة المخططات التنموية وما انجر عنها من استثمارات كبرى من شأنها تشغيل اكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة، ولكن بحلول سنة 1985انخفضت نسبة التشغيل و ارتفع معدل البطالة وذلك لوقوع الأزمة النفطية سنة 1985 وما انجر عنها من تعثر لعجلة الاستثمار، وبقيت السنوات الأخيرة من هذه المرحلة في تذبذب بين ارتفاع و انخفاض.

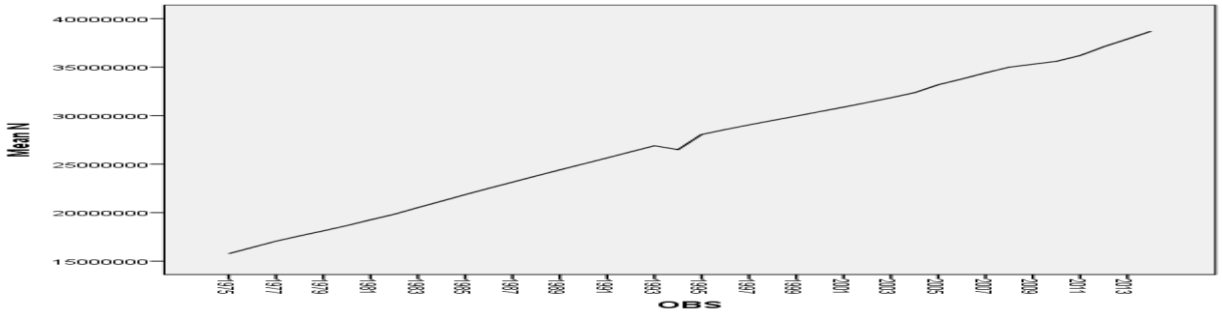
المرحلة الثانية تخص عشرية التسعينات، أين اشتدت أزمة البطالة في الجزائر، وذلك راجع للإصلاحات الهيكلية وما جاءت به في طياتها من تخفيض للنفقات العمومية وتسريح جماعي وفردي للعمال، أما المرحلة الأخيرة "2001-2014" فهي المرحلة التي شهد معدل البطالة وتيرة انخفاض، وذلك باستحداث مناصب عمل جديدة كل سنة أدت إلى الانخفاض المتتالي لمعدلات البطالة على العموم، وذلك نتيجة للتحسن الذي عرفه الاقتصاد الوطني الذي انعكس بدوره على سوق العمل بالإيجاب.

3/ دراسة أولية لبيانات سلسلة إجمالي عدد السكان (N): تمثل السلسلة الحالية إجمالي عدد السكان في الجزائر خلال الفترة 1975-2014 أي ما يعادل 40 مشاهدة[2]، ذات متوسط حسابي قدره 27240875

[1] - أنظر الملحق رقم 1.
[2] - أنظر الملحق رقم 1.

و وسيط 27477000، سجلت أعلى مستويات للسكان في الجزائر سنة 2014 والبالغة 38700000نسمة، أما أدني قيمة فقد وصلت إلى15768000 نسمة وذلك سنة 1975 تتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 6703558.16 ، أما التمثيل البياني لهذه السلسلة موضح في الرسم التالي:

الشكل رقم (20): تطور إجمالي عدد السكان في الفترة 1975-2014.

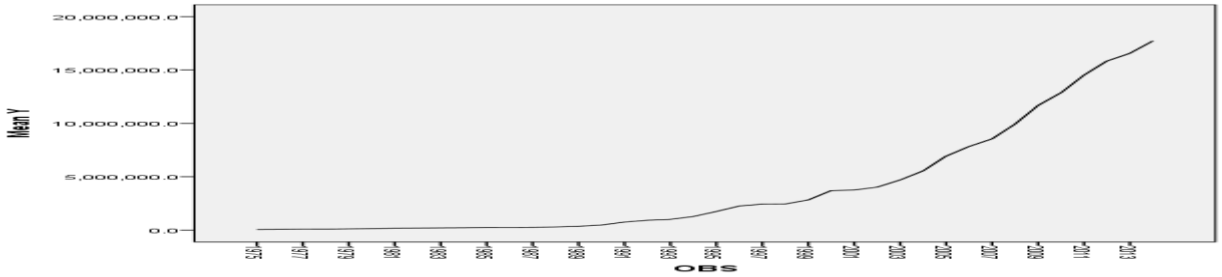


المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على spss23.

من خلال الشكل يتبين لنا أن عدد سكان الجزائر في تزايد مستمر طيلة فترة الدراسة، وذلك بوتيرة ثابتة تقريبا وهو ما تعكسه الدالة الخطية المصاحبة لمنحنى عدد السكان، ويرجع ذلك إلى تحسن المستوى المعيشي للسكان، ولكن بالتدقيق في المنحنى جيدا يتبين لنا أن وتيرة الزيادة انخفضت بداية التسعينيات، ذلك أن هذه الفترة صاحبت ظهور الإرهاب في الجزائر بالإضافة إلى سوء الأحوال الاقتصادية لنفس الفترة (يطلق المؤرخون عليها العشرية السوداء) ومنذ حوالي سنة 2000 شهدت الزيادة السكانية منحى ايجابيا ويرجع ذلك إلى تحسن الأحوال الاقتصادية نتيجة السياسة الجديدة المتبعة من طرف الحكومة بالإضافة إلى زيادة عوائد الدولة نتيجة لارتفاع أسعار البترول.

4/ دراسة أولية لبيانات سلسلة إجمالي الناتج الداخلي الخام (Y): تمثل السلسلة الحالية إجمالي الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1975-2014 أي ما يعادل 40 مشاهدة[1]، ذات متوسط حسابي قدره 4076043.295مليون دج ووسيط 1509287.9 مليون دج، سجلت أعلى مستويات للناتج في الجزائر سنة 2014 والبالغة 17731000.00 مليون دج ، أما أدني قيمة فقد وصلت إلى 53646.6 مليون دج وذلك سنة 1975 تتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 5308602.315مليون دج ، أما التمثيل البياني لهذه السلسلة موضح في الرسم التالي:

الشكل رقم (21): تطور إجمالي الناتج الداخلي الخام في الفترة 1975-2014.



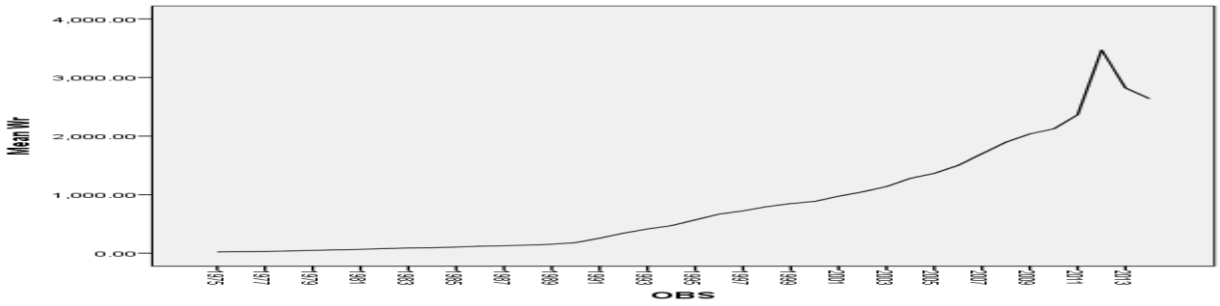
[1] – نفس الملحق.

المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على spss23.

الشكل أعلاه يمثل تطور سلسلة الناتج الداخلي الخام للجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1975-2014 مقيمة بالمليون د.ج، ومن الوهلة الأولى يتضح لنا أن الناتج الداخلي الخام شهد تطور مستمر خلال نفس السنوات ولم يشهد أي تراجع إلا سنة 1986 نتيجة للحالة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر خلال نفس السنة، أيضا يتضح لنا أن السلسلة مقسمة إلى قسمين، القسم الأول يمتد من بداية السلسلة حتى إلى غاية التسعينات والتي شهدت نموا جد بطيء، أما القسم الثاني فيضم ما تبقى من قيم السلسلة و التي شهد فيها الناتج الداخلي الخام تطور جد متسارع، وهي نفس الملاحظة التي سنشاهدها في منحنى حجم الاستثمارات، هذا ما يبرهن العلاقة الموجودة بين الناتج الداخلي الخام و حجم الاستثمارات.

5/ دراسة أولية لبيانات لكتلة الأجور الحقيقية (W_r): تمثل السلسلة الحالية كتلة الأجور الحقيقية في الجزائر خلال الفترة 1975-2014 أي ما يعادل 40 مشاهدة[1]، ذات متوسط حسابي قدره 842.0375 مليون دج ووسيط 519.35 مليون دج ، سجلت أعلى مستويات للأجور في الجزائر سنة 2012 والبالغة 3470مليون دج ، أما أدنى قيمة فقد وصلت إلى 20.6 مليون دج وذلك سنة 1975 تتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 914.36 مليون دج ، أما التمثيل البياني لهذه السلسلة موضح في الرسم التالي:

الشكل رقم (22): تطور كتلة الأجور الحقيقية في الفترة 1975-2014.



المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على spss23.

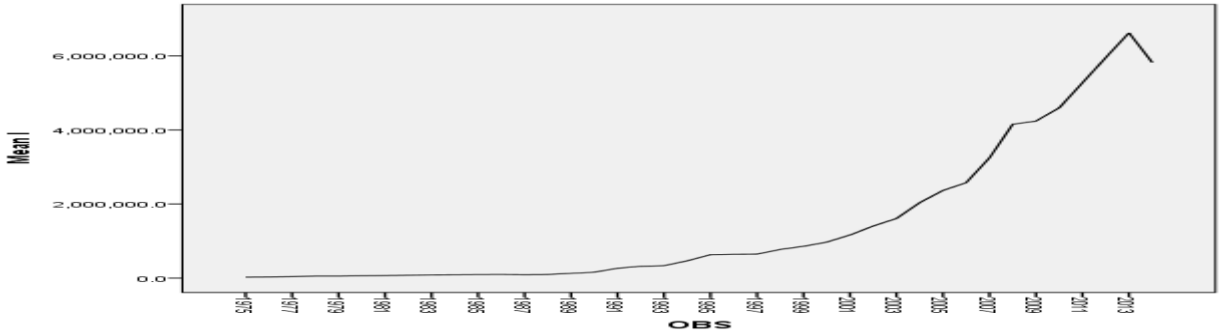
من خلال الشكل السابق يتبين أن سلسلة كتلة الأجور الحقيقية في الجزائر عرفت تطورا مستمرا خلال فترة الدراسة، ذلك أن الكتلة الأجرية تتأثر بصفة كبيرة بعدد العمال وقيمة الأجر، كما يتبين انه بعد سنة 1990 عرفت الكتلة الاجرية نموا متسارعا مقارنة بالفترة السابقة، و يرجع السبب في ذلك إلى انتقال الجزائر الى مرحلة اقتصاد السوق والتخلي عن النهج الاشتراكي، نشير أن الجزائر بدأت الأخذ بمبدأ التحديد المركزي للأجور ابتداء من سنة 1974 حيث نصت المادة 28 من قانون المالية لسنة 1974 الأمر 64/73 المؤرخ في / 1972/09 28 بأن المرتبات والأجور ومختلف التعويضات من أي نوع، الممنوحة في المؤسسات العامة الاقتصادية ذات الطابع الصناعي والتجاري والمؤسسات الأخرى، تجمد في حدودها الحالية وأن أي زيادة في المرتبات والأجور ومختلف التعويضات لا يمكن إلا بمقتضى مرسوم.

[1] أنظر الملحق رقم 1.

وقد تدعم هذا الاتجاه أكثر بعد صدور القانون الأساسي العام للعامل سنة 1978 ، وبعد ذلك مختلف النصوص التشريعية والتنظيمية والتطبيقية له، حيث نصت المادة 127 من هذا القانون بأن تحديد الأجر الذي يجب أن يكون مرتبطا بالهدف المخطط من صلاحيات الحكومة ولا يمكن أن يكون لفائدة المؤسسات المستخدمة.

6/ دراسة أولية لبيانات سلسلة حجم الاستثمارات (I): تمثل السلسلة الحالية حجم الاستثمارات في الجزائر خلال الفترة 1975-2014 أي ما يعادل 40 مشاهدة[1] ، ذات متوسط حسابي قدره 1456395.575مليون دج ووسيط 550486.3 مليون دج ، سجلت أعلى مستويات للاستثمارات في الجزائر سنة 2013 والبالغة 6620342.9 مليون دج ، أما أدنى قيمة فقد وصلت إلى 27801.6 مليون دج وذلك سنة 1975 تتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 1957190.468 مليون دج ، أما التمثيل البياني لهذه السلسلة موضح في الرسم التالي:

الشكل رقم (23): تطور حجم الاستثمارات في الفترة 1975-2014.



المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على spss23.

يمثل الرسم البياني السابق تطور حجم الاستثمارات في الجزائر خلال فترة الدراسة، مقيمة بملايير الدينارات، ما يلاحظ من

خلال الشكل أن الاستثمارات شهدت نموا محتشما خلال الفترة 1975-1985 ، ذلك بالرغم من اعتماد الدولة سياسة

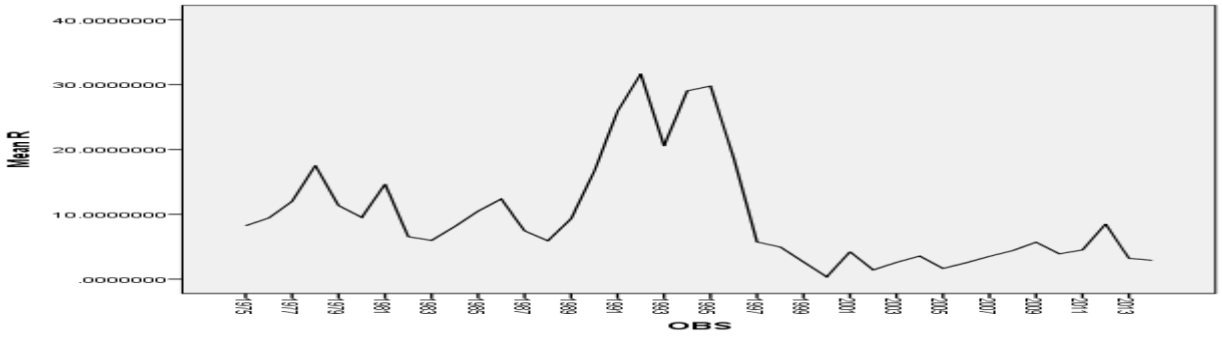
التخطيط الموجه وفتح استثمارات كبرى مست جميع الميادين وخاصة الميدان الصناعي، وبظهور الأزمة البترولية "انخفاض أسعار النفط " سنة 1985 و التي اشتدت سنة 1986 تدهور حجم الاستثمارات بشكل واضح وبقي متذبذب خلال الفترة 1985-1988 وبالرغم من انه لم يسجل انخفاضا في حجم الاستثمارات بعد سنة 1988، إلا أن الفترة 1988 حتى بداية التسعينيات شهدت نموا متذبذبا وغير ثابت وذلك نتيجة لسياسة الإصلاحات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة خلال الفترة من جهة بالإضافة إلى عدم استقرار أسعار البترول من جهة أخرى، بعد تلك الفترة عرفت الاستثمارات تطورا ملحوظا وبوتيرة متزايدة.

ويرجع ذلك إلى سياسات الاستثمار العمومية المتبناة من طرف الحكومة بالإضافة إلى سياسات تشجيع الاستثمارات الخاصة قصد التخفيف من البطالة، مما سبق يمكن الاستنتاج أن حجم الاستثمارات في الجزائر مرتبط كليا بعوائد البترول، فبزيادتها تتوسع الاستثمارات وتزدهر وبانخفاضها تنخفض الاستثمارات.

[1] – أنظر الملحق رقم1.

7/ دراسة أولية لبيانات سلسلة معدل التضخم (R): تمثل السلسلة الحالية معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1975-2014 أي ما يعادل 40 مشاهدة[1]، ذات متوسط حسابي قدره 9.93% ووسيط 6.99%، سجلت أعلى مستويات للتضخم في الجزائر سنة 1992 والبالغة 31.66% ، أما أدنى قيمة فقد وصلت إلى 0.34%وذلك سنة2000 تتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 8.21% ، أما التمثيل البياني لهذه السلسلة موضح في الرسم التالي:

الشكل رقم (24): تطور معدل التضخم في الفترة 1975-2014.



المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على spss23.

من خلال الشكل يمكن ملاحظة أن نسب التضخم في الجزائر أخذت منحى متذبذب خلال فترة الدراسة، ويرجع ذلك أولا إلى السياسة التي تبنتها الحكومة خلال الفترة حيث اتخذت أسلوب اقتصاد السوق كمنهج جديد، والذي يهدف إلى الانفتاح على العالم الخارجي في التجارة و الاستثمار على الخصوص، مما يؤدي بصفة مباشرة في ارتفاع الأسعار، فقد تطورت الكتلة النقدية خلال هذه الفترة رغم تدخل صندوق النقد الدولي، وذلك لوجود فائض في السيولة نتيجتا للإصدار النقدي قصد تغطية العجز الحاصل في الخزينة حيث بلغ العجز 190 مليار د.ج بداية 1990، بالإضافة إلى ذلك قصور العرض الداخلي من السلع مقابل فائض في الطلب، هذا ما يفسر ارتفاع الأسعار بصفة خيالية خلال فترة التسعينات.

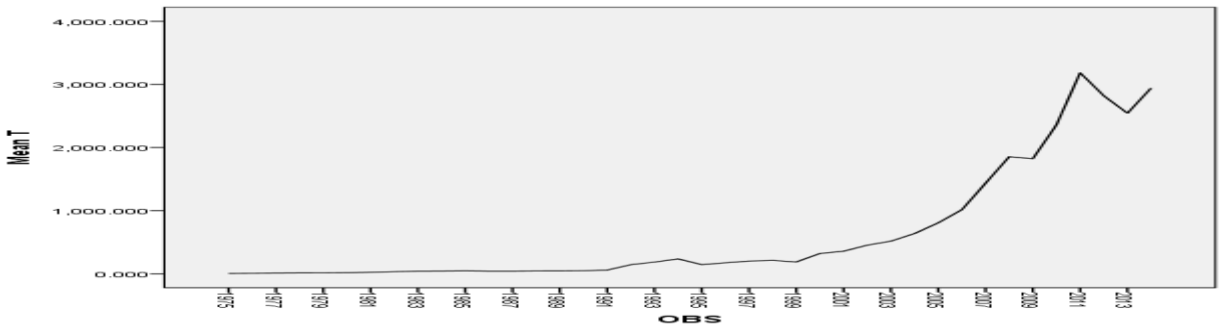
شهدت المعدلات تراجعاً محسوساً سنة 1993 ، ولكن مع حلول سنة 1994 عادت للارتفاع من جديد هذا ما أدى

بالحكومة إلى إبرام الاتفاقية الثالثة مع صندوق النقد الدولي في ابريل 1994 ، لتشهد السلسلة انخفاضاً محسوس بعد الاتفاقية إلى غاية سنة 2000 لتعود إلى التذبذب بالارتفاع و الانخفاض بعد تلك السنة، ونشير إلى أن الزيادة في أسعار السلع والخدمات بلغت نسبة 713.5% خلال سنة 2008 وذلك بالمقارنة مع السنة المرجعية 1989، وبمقارنة بين بداية 2007 وبداية 2008 تظهر الأرقام انخفاضا طفيفا وذلك نظرا للارتفاع الجنوني الذي شهده الثلاثي الثاني من سنة 2007 ، وقد عللت كل الزيادات وقتها بالتهاب أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية، ما كان له أثر سلبي على جميع السلع والخدمات داخل الوطن.

[1] – أنظر الملحق رقم 1.

8/ دراسة أولية لبيانات سلسلة التكنولوجيا (T): تمثل السلسلة الحالية التكنولوجيا (نفقات التجهيز المستخرجة من ميزانية الدولة) في الجزائر خلال الفترة 1975-2014 أي ما يعادل 40 مشاهدة[1]، ذات متوسط حسابي قدره 627.03322مليار دج ووسيط 179.6 مليار دج ، سجلت أعلى مستويات للتكنولوجيا في الجزائر سنة 2011 والبالغة 3184.12 مليار دج ، أما أدنى قيمة فقد وصلت إلى 5.412 مليار دج وذلك سنة 1975 تتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 947.068882 مليار دج ، أما التمثيل البياني لهذه السلسلة موضح في الرسم التالي:

الشكل رقم (25): تطور عامل التكنولوجيا في الفترة 1975-2014.



المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على spss23.

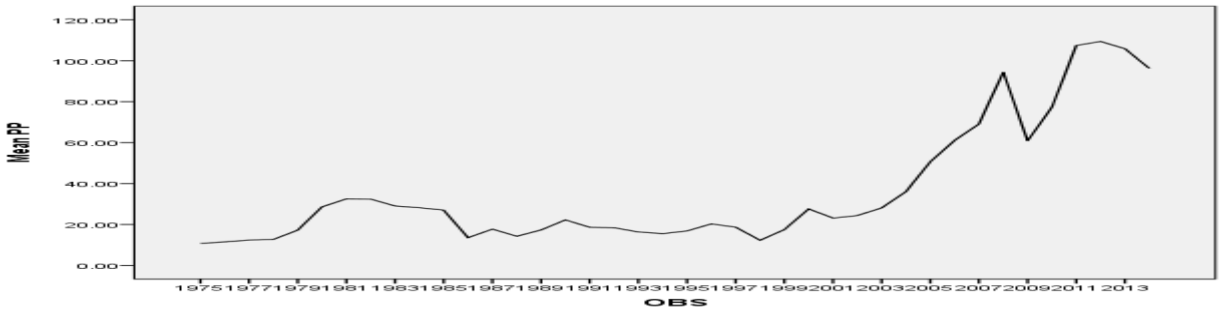
من خلال الشكل يمكن ملاحظة أن عامل التكنولوجيا ممثلا في (نفقات التجهيز) في الجزائر شهد تطورا كبيرا، حيث نلاحظ نموا محتشما خلال السبعينات و الثمانينات، وقد انعكس التذبذب الحاصل في الاقتصاد الجزائري في عشرية التسعينات على المتغير بارتفاع و انخفاض غير ثابت، ولكن مع حلول العشرية الأخيرة، أعطت الحكومة اهتماما كبيرا لهذا الجانب حيث تضاعف بشكل كبير خاصة في السنوات الأخيرة، ويرجع هذا التطور إلى ارتفاع إيرادات الدولة نتيجة للارتفاع الملحوظ في أسعار المحروقات.

9/ دراسة أولية لبيانات سلسلة أسعار البترول (PP): تمثل السلسلة الحالية أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة 1975-2014 أي ما يعادل 40 مشاهدة[2]، ذات متوسط حسابي قدره 36.34 دولار وسيط 23.74 دولار ، سجلت أعلى مستويات لأسعار البترول في الجزائر سنة 2012 والبالغة 109.45 دولار ، أما أدنى قيمة فقد وصلت إلى 10.73 دولار وذلك سنة 1975 تتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 30.03 دولار ، أما التمثيل البياني لهذه السلسلة موضح في الرسم التالي:

الشكل رقم (26): تطور أسعار البترول في الفترة 1975-2014.

[1] أنظر الملحق رقم 1.

[2] – نفس الملحق.



المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على spss23.

من خلال الشكل السابق يتبين أن أسعار النفط عرفت تذبذب وعدم استقرار خلال الفترة قيد الدراسة، ولكن بالتدقيق في

المنحنى نشاهد بعض الصدمات في ارتفاع أو انخفاض أسعار البترول، فمثلا ارتفعت أسعار البترول في الحرب الإيرانية العراقية أين وصلت الأسعار لأكثر من الضعف) من13 دولار سنة 1978 إلى 33 دولار سنة1981 ، ويرجع ذلك بالأساس إلى انخفاض إنتاج كل من إيران و العراق، حيث انخفض إنتاج العراق بمقدار 1 مليون برميل يوميا ليبلغ 2.6 مليون برميل يوميا سنة 1980 ثم إلى 1.1 مليون برميل سنة 1983 كما انخفض الإنتاج الإيراني بحوالي 1.4 مليون برميل ليصل إلى 1.8 مليون برميل يوميا سنة 1980 ثم إلى 2.4 مليون برميل سنة 1983 ، علما أن الإنتاج الإيراني من النفط كان في حدود 5 مليون برميل يوميا.

بقيت الأسعار مستقرة نوعا ما قبل سنة 1986 ، حيث انه في مارس 1983 تم تطبيق إستراتيجية الدفاع عن السعر، وقد قررت أوبك ولأول مرة تخفيض أسعار التعاقد المعلنة بنحو 5 دولارات، ظلت هذه السياسة مطبقة حتى سنة 1985 عندما انخفض إنتاج السعودية ليصل إلى ما يزيد عن 3 مليون برميل بقليل، بعدما كان 9.9مليون برميل سنة 1980 ، وقد قامت بعدها بتبني سياسة" الطريقة التراجعية للتسعير "وهي السياسة التي انتهجتها بقية الدول مع بداية السنة، وخلال الفترة ديسمبر 1985 و فيفري 1986 انخفضت الأسعار إلى اقل من 10 دولارات ليتآكل نظام التسعير الذي استمر لفترة7 سنوات.

واتفقت بلدان أوبك في ديسمبر 1986 على هدف سعري 18 دولار للبرميل، لكن الهدف بداء يتلاشى مع بداية سنة

1987 وبقيت الأسعار متذبذبة ومنخفضة نسبيا حتى سنة 1998 بتطبيق إستراتيجية حصة السوق.

بعد سنة 1998 تبنت بلدان أوبك إستراتيجية تحقيق التوازن في السوق النفطية، حيث كان الهدف الرئيسي لهذه الإستراتيجية هو رفع الأسعار بعد الانهيار الكبير الذي شهدته إبان الأزمة المالية الأسيوية و الوصول إلى مستويات معقولة تلقى القبول من المنتج و المستهلك على حد سواء .

المطلب الثالث: تقدير نموذج الاقتصاد غير الرسمي.

يعتبر الهدف الرئيسي للدراسة من خلال هذا المطلب، تقدير نموذج قياسي للاقتصاد غير الرسمي اعتماداً على المتغيرات المحددة والمدروسة سابقا وذلك باستعمال تقنية الانحدار الخطي المتعدد، معتمدين في ذلك على البرنامج

الإحصائي SPSS قصد الاستفادة من احد خصائصه المتمثلة في التقدير بطريقة Backward والتي من شأنها استبعاد المتغيرات التي لا يكون لوجودها تأثير ذو دلالة إحصائية على المتغير التابع، ومن جهة أخرى يساعد على حل مشكل التعدد الخطي الذي يعتبر من بين أهم المشاكل القياسية التي تصادف الباحث المستعمل للعديد من المتغيرات المستقلة في تقدير النماذج.

1/ إيجاد الصيغة الرياضية:

على أساس ما تم طرحه سابقا يمكن تمثيل نموذج الاقتصاد غير الرسمي بالصياغة الرياضية التالية:

$$ENO = \mathcal{F}(CH, N, Y, I, W, PP, T, R)$$

سيتم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد الخطي في تقدير النموذج القياسي الخاص بمعدل البطالة ولمعرفة الصيغ الرياضية المناسبة.

2/ تقدير نموذج البطالة باستعمال الانحدار المتعدد: اعتمادا على النموذج المبين سابقا و باستعمال البرنامج الإحصائي **spss23** تحصلنا على النتائج الموالية :

الجدول رقم (34): نتائج تقدير نموذج البطالة بطريقة المربعات الصغرى .

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-17.843-	5.138		-3.473-	.002
	N	1.136E-6	.000	1.019	4.902	.000
	Y	-1.440E-6	.000	-1.023-	-1.051-	.302
	I	1.022E-6	.000	.268	.289	.774
	R	.267	.079	.294	3.388	.002
	Wr	-.003-	.004	-.398-	-.794-	.433
	T	7.212E-5	.004	.009	.018	.986
	PP	.141	.086	.567	1.632	.113
	CH	.714	.144	.651	4.967	.000

a. Dependent Variable: ENO

المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على spss23.

بتبسيط النموذج في الجدول أعلاه نحصل على:

$$\mathbf{ENO}=-17.843+1.136e-6\mathbf{N}-1.440e-6\mathbf{Y}+1.022e-6\mathbf{I}+0.267\mathbf{R}-0.03\mathbf{W_r}+7.212e-5\mathbf{T}+0.141\mathbf{pp}+0.714\mathbf{CH}.$$

(-3.473) (4.902) (-1.051) (0.289) (3.388) (-0.794) (0.018) (1.632) (4.967)

0.002 0.00 0.302 0.774 0.002 0.433 0.986 0.113 0.00

N=40 R^2=0.8 F=20.345 D.W=1.058 t=(*)

3/ الدراسة الاقتصادية والإحصائية والقياسية للنماذج المقدرة: لدراسة مدى صلاحية النموذج القياسي المقدر والخاص بمعدل الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، لابد من إجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صلاحية كل نموذج من منظور منطق النظرية الاقتصادية ومدى صلاحيته من الناحية الإحصائية، ويتم بعد ذلك انتقاء أفضل نموذج للقيام باختباره من الناحية القياسية.

أ/ الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج الخطي:

سيتم دراسة النموذج الخطي أولا من الناحية الاقتصادية ومن الناحية الإحصائية كما يلي:

❖ **الدراسة الاقتصادية:**

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

✓ بالنسبة لمعامل النمو السكاني، نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (معدل الاقتصاد غير الرسمي) والمتغير المفسر (النمو السكاني)، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة الذكر ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير النمو السكاني بوحدة واحدة فإن معدل الاقتصاد غير الرسمي سيتغير ب 1.136e-6وحدة، إذن المعامل $(B1)$ معنوي اقتصاديا؛

✓ بالنسبة لمعامل الناتج المحلي الإجمالي، نلاحظ أن إشارته سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع (معدل الاقتصاد غير الرسمي) والمتغير المفسر (الناتج المحلي الإجمالي)، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة الذكر ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة فإن معدل الاقتصاد غير الرسمي سيتغير ب 1.440e-6- وحدة، إذن المعامل $(B2)$ معنوي اقتصاديا؛

✓ بالنسبة لمعامل الاستثمار، نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (معدل الاقتصاد غير الرسمي) والمتغير المفسر (الاستثمار)، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة الذكر ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير الاستثمار بوحدة واحدة فإن معدل الاقتصاد غير الرسمي سيتغير ب 1.022e-6 وحدة، إذن المعامل $(B3)$ معنوي اقتصاديا؛

✓ بالنسبة لمعامل التضخم، نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (معدل الاقتصاد غير الرسمي) والمتغير المفسر (التضخم)، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة الذكر ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير التضخم بوحدة واحدة فإن معدل الاقتصاد غير الرسمي سيتغير ب 0.267 وحدة، إذن المعامل $(B4)$ معنوي اقتصاديا؛

✓ بالنسبة لمعامل الأجر الحقيقي، نلاحظ أن إشارته سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع (معدل الاقتصاد غير الرسمي) والمتغير المفسر (الأجر الحقيقي)، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة الذكر ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير الأجر الحقيقي بوحدة واحدة فإن معدل الاقتصاد غير الرسمي سيتغير ب-0.03وحدة، إذن المعامل $(B5)$ معنويا اقتصاديا؛

✓ بالنسبة لمعامل التكنولوجيا، نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (معدل الاقتصاد غير الرسمي) والمتغير المفسر (التكنولوجيا)، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة الذكر ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغيرت التكنولوجيا بوحدة واحدة فإن معدل الاقتصاد غير الرسمي سيتغير ب7.212e-5 وحدة، إذن المعامل $(B6)$ معنوي اقتصاديا؛

✓ بالنسبة لمعامل أسعار البترول، نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (معدل الاقتصاد غير الرسمي) والمتغير المفسر (أسعار البترول)، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة الذكر ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغيرت أسعار البترول بوحدة واحدة فإن معدل الاقتصاد غير الرسمي سيتغير ب 0.141وحدة، إذن المعامل $(B7)$ معنوي اقتصاديا؛

✓ بالنسبة لمعامل البطالة، نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (معدل الاقتصاد غير الرسمي) والمتغير المفسر (البطالة)، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة الذكر ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغيرت البطالة بوحدة واحدة فإن معدل الاقتصاد غير الرسمي سيتغير ب 0.714 وحدة، إذن المعامل $(B8)$ معنوي اقتصاديا.

❖ **الدراسة الإحصائية:** كما وسبق ذكره فإنه عادة عند اختبار فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد يتم الأخذ بمجموعة من المعايير القياسية و أخرى معايير إحصائية، وسيتم اختبار النموذج المقدر باستعمال معايير إحصائية التي تهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج حيث يتم اختبار معنوية المعلمات باستخدام إحصائية ستودنت T واختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام إحصائية فيشر F وR^2معامل التحديد المتعدد، ثم يتم اختبار بعد ذلك مدى استقرارية معلمات النموذج المتحصل عليه، ليتم بعد ذلك اختباره باستعمال المعايير القياسية لهدف اختبار إذا كان النموذج القياسي يحقق الفرضيات السابقة الذكر أم لا، لاكتشاف إن كان هناك المشاكل التي تصادفنا في الاقتصاد القياسي والتي سبق ذكرها.

✓ **اختبار معنوية المعالم**

تستخدم إحصائية ستودنت T لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة على النحو التالي:

فرضية العدم $H_0: B_0=B_1=B_2=\ldots=B_8=0$

فرضية البديلة $H_0: B_0\neq B_1\neq B_2\neq\ldots\neq B_8\neq 0$

يمكن توضيح نتائج اختبار ستودنت للنموذج الأول من خلال الجدول السابق الذي نوضح من خلاله القيم المحسوبة T_{cal} للمعلمات المقدرة والقيم الجدولية T_{tab} وأدنى مستوى معنوية 5%.

القيمة الجدولية T_{tab} نستخرجها من جدول ستودنت وذلك عند مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية $(n-k)$ وتساوي $T^{\alpha}_{n-k}=T^{0.05}_{31}=1.684$ أي $40-9=31$

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- بالنسبة لمعامل المتغير الثابت (B_0) نلاحظ أن القيمة المحتسبة T_{cal} أكبر من القيمة المجدولة T_{tab} وبهذا سنرفض فرضية العدم H_0 أي أن B_0 معنوي، حيث أن أدنى مستوى لمعنوية ENO تساوي 0.002ما يدل على أنه يمكن قبول الثابت في النموذج بخطأ قدره 0.2% عند مستوى معنوية 5%؛
- بالنسبة للمعاملات B_8,B_4,B_1 نجد أن القيمة المحتسبة T_{cal} أكبر من القيمة المجدولة T_{tab} وبهذا سنرفض فرضية العدم H_0 أي أن B_8,B_4,B_1 معنوية، حيث أن أدنى مستوى لمعنوية CH,R,N على التوالي تساوي 0.000،0.002،0.000 ما يدل على أنه يمكن قبول هذه المعاملات في النموذج بأخطاء قدرها على التوالي 0.00%,0.2%,0.00% عند مستوى معنوية 5%؛
- بالنسبة للمعاملات B_7,B_6,B_5,B_3,B_2 نجد أن القيمة المحتسبة T_{cal} أقل من القيمة المجدولة T_{tab} وبهذا سنرفض فرضية العدم H_1 أي أن B_7,B_6,B_5,B_3,B_2 غير معنوية، حيث أن أدنى مستوى لمعنوية PP,T,W_r,I,Y على التوالي تساوي 0.113,0986,0433,0.774,0.302 ما يدل على أنه لا يمكن قبول هذه المعاملات في النموذج بأخطاء قدرها على التوالي 11.3%,98.6%,43.3%,77.4%,30.4% عند مستوى معنوية 5%.

✓ **اختبار المعنوية الكلية للنموذج:** نستعمل معامل التحديد R^2 واختبار فيشر F لاختبار المعنوية الكلية للنموذج المتحصل عليه انطلاقاً من جدول **ANOVA**[a] كما يلي:

- **معامل التحديد R^2:** إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر ب 0.84، حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم ب 84% من التغيرات التي تحدث على معدل الاقتصاد غير الرسمي، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين معدل الاقتصاد غير الرسمي والمتغيرات المفسرة، أما الباقي تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ u_i.
- **اختبار فيشر F:** يتم مقارنة القيمة المحسوبة F_{cal} والمقدرة ب 20.345 مع القيمة الجدولية F_{tab} حيث يتم استخراجها من جدول فيشر F عند مستوى معنية 5% ودرجة الحرية للبسط والمقام كما هو مبين في العلاقة التالية:

$$F^{k}_{n-k-1}=F^{8}_{40-8-1}=F^{8}_{31}=3.38.$$

و منه نلاحظ أن القيمة المحتسبة F_{cal} أكبر من القيمة الجدولية F_{tab} وعليه سنرفض فرضية العدم والتي تنص على أن كل المتغيرات المستقلة مساوية للصفر ما عدا الثابت، ونقبل بالفرضية البديلة والتي مفادها أنه يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي إلى الصفر ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، إذن النموذج ككل له معنوية.

كما يمكننا توضيح النتائج التالية من خلال ما تم الحصول عليه من البرنامج الإحصائي **spss23** نجد:

✓ بالرغم من أن اغلب المتغيرات ليست لها معنوية إحصائية وهي منفردة، إلا أنها وهي متجمعة لها معنوية، ذلك ما تشير إليه إحصائية فيشر البالغة 20.345 وهي اكبر من القيمة المجدولة 2.3 ؛

✓ بما أن حجم العينة يفوق 30 مشاهدة فهذا يشير إلى انه يمكن التخلي عن اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي.

ب/ الدراسة القياسية للنموذج الخطي: بعد أن تأكدنا من مدى صلاحية النموذج من الناحية الاقتصادية والإحصائية، سنقوم باختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدى انسجامه وتطابقه مع الفرضيات الخاصة به، وسيتم اختبار النموذج الخاص بالفترة الأخيرة لأنه هو المهم سواء من حيث التنبؤ أو التحليل، لذلك سنقوم بإجراء اختبارات التالية:

- الارتباط الذاتي للأخطاء:

يفترض اختبار ديربن واتسون (*Test de Durbin-Watson*) وجود فرضيتين أساسيتين هما :

فرضية العدم :وتنص على انعدام الارتباط الذاتي: $H0: p = 0$

الفرضية البديلة :وتنص على وجود الارتباط الذاتي : $H1: p \neq 0$

حيث من خلال هذا الاختبار نقارن بين القيمة المحسوبة والتي تساوي DW=1.058 و DW المجدولة المستخرجة بالأخذ بعين الاعتبار عدد المشاهدات n=40 وعدد المتغيرات المستقلة k=8 نجد قيم كل من dU و dL على التوالي 1.800 و 0.772 واللتين تحددان مساحة ما بين 0 و 4 كما هو موضح في الشكل التالي:

dL=0.772 dU=1.800 2 4-dU=2.200 4-

0dL=3.228 4

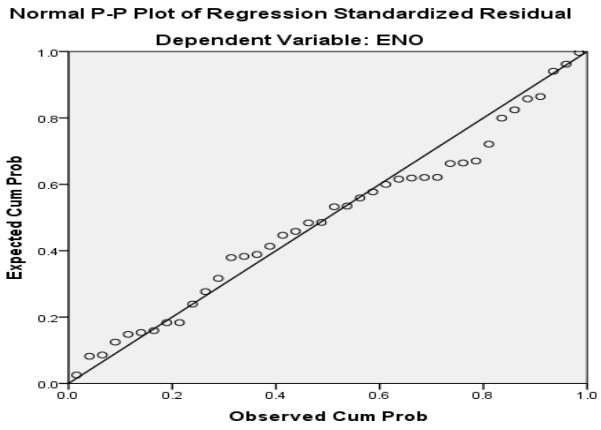
p>0	؟	P=0	P=0	؟	p<0
ارتباط ذاتي موجب	منطقة غير محددة	عدم وجود ارتباط	عدم وجود ارتباط	منطقة غير محددة	ارتباط ذاتي سالب

يلاحظ من خلال هذا الشكل أن قيمة DW المحسوبة تقع ضمن منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء وبالتالي النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

- **اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية :**

وللتحقق من التوزيع الطبيعي للأخطاء قمنا بتمثيل القيم الاحتمالية التراكمية للأخطاء على المحور الأفقي والقيم التراكمية المتوقعة للأخطاء على المحور العمودي.

الشكل رقم (27): التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

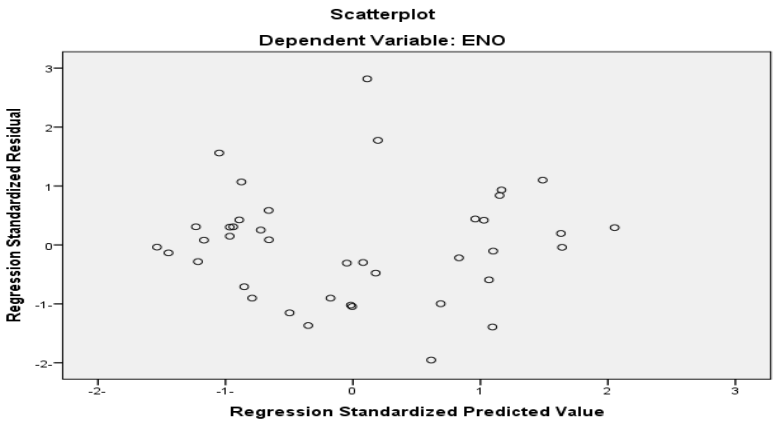


المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على spss23.

ونلاحظ من خلال الشكل اعلاه أن معظم النقاط تتجمع تقريبًا بمحاذاة الخط المستقيم مما يشير إلى أن البواقي تتوزع طبيعيًا بمتوسط يساوي الصفر.

- **اختبار فرضية تجانس الخطأ العشوائي:** للتحقق وللتحقق من فرضية تجانس تباين الخطأ العشوائي ، قمنا بتمثيل قيم(y)على محور افقي والبواقي المعيارية على المحور العمودي، ولاحظنا من الشكل الناتج أن النقاط تتوزع بشكل شريط أفقي متساو حول الصفر، مما يدل على توافر فرضيات التحليل بصورة عامة ، حيث لا يعاني النموذج من مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي.

الشكل رقم (28): اختبار فرضية تجانس الخطأ العشوائي



المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على spss23.

4/ ازالة مشكل التعدد الخطي وإيجاد النموذج الأفضل: سنستعين في حل هذا المشكل بطريقة باك وارد **Backward**، كما سيتم توضيحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (35): نتائج تقدير نموذج الاقتصاد غير الرسمي باستعمال طريقة Backward.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-17.843-	5.138		-3.473-	.002
	CH	.714	.144	.651	4.967	.000
	N	1.136E-6	.000	1.019	4.902	.000
	Y	-1.440E-6	.000	-1.023-	-1.051-	.302
	I	1.022E-6	.000	.268	.289	.774
	R	.267	.079	.294	3.388	.002
	Wr	-.003-	.004	-.398-	-.794-	.433
	T	7.212E-5	.004	.009	.018	.986
	PP	.141	.086	.567	1.632	.113
2	(Constant)	-17.844-	5.056		-3.529-	.001
	CH	.715	.140	.652	5.089	.000
	N	1.135E-6	.000	1.018	5.175	.000
	Y	-1.426E-6	.000	-1.014-	-1.271-	.213
	I	1.019E-6	.000	.267	.293	.771
	R	.268	.073	.294	3.665	.001
	Wr	-.003-	.004	-.399-	-.820-	.418
	PP	.142	.076	.570	1.877	.070
3	(Constant)	-17.765-	4.979		-3.568-	.001
	CH	.710	.138	.648	5.158	.000
	N	1.123E-6	.000	1.007	5.287	.000
	Y	-1.154E-6	.000	-.820-	-1.863-	.071
	R	.272	.071	.299	3.856	.001
	Wr	-.003-	.004	-.349-	-.777-	.443
	PP	.150	.069	.604	2.185	.036
4	(Constant)	-15.839-	4.293		-3.689-	.001

CH	.676	.130	.617	5.211	.000
N	1.057E-6	.000	.948	5.459	.000
Y	-1.511E-6	.000	-1.073-	-3.658-	.001
R	.274	.070	.301	3.902	.000
PP	.137	.066	.552	2.069	.046

a. Dependent Variable: ENO

المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على spss23.

حيث يؤكد الجدول على أن المتغيرات الأكثر تأثيرا على الاقتصاد غير الرسمي هي البطالة، عدد السكان، الناتج الداخلي الخام، التضخم، أسعار البترول على الترتيب وذلك بعد استبعاد كل من المتغيرات الاستثمار، الأجر الحقيقي، التكنولوجيا، وهي نفس معادلة الانحدار المتوصل إليها سابقا بعد التخلص من مشكلة التعدد الخطي، هذا ما يؤكد أن هذه الطريقة (Backward) هي الطريقة الملائمة في التقدير في حالة وجود عدد كبير من المتغيرات وكانت بعض/اغلب المتغيرات ليست لها دلالة (معنوية) إحصائية وهي منفردة، إذ تساعد الطريقة على نزع مشكل التعدد الخطي من جهة وإبراز المتغيرات الأكثر تأثيراً فقط على المتغير التابع واستبعاد البقية من جهة أخرى.

5/ استخلاص نموذج الاقتصاد غير الرسمي بعد إزالة مشكل التعدد الخطي:

يشير اختبار **Backward** إلى أن النموذج السابق هو أفضل النماذج، وهذا ما يدل على أن المتغيرات الأكثر تأثيراً على الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر باستعمال تقنية الانحدار المتعدد هي المتغيرات :البطالة، عدد السكان، الناتج الداخلي الخام، التضخم، أسعار البترول وذلك وفقا للنموذج الموالي، و هو نموذج مقبول من الناحية الاقتصادية و الإحصائية.

$$\mathbf{ENO}= -15.839 +0.679\mathbf{CH}+1.057e-6\mathbf{N}-1.511e6\mathbf{Y}+0.274\mathbf{R}+0.137\mathbf{pp}$$

(-3.689) (5.211) (5.459) (-3.652) (3.902) (2.069)

(0.001) (0.000) (0.000) (0.001) (0.000) (0.046)

N=40 R2=0.837 F= 34.826 D.W=1.010 t=(*)

هذه المعادلة تتطابق مع المعادلة المتوصل إليها باستعمال خاصية **Backward** في البرنامج الإحصائي spss حيث يتم إدخال جميع المتغيرات مرة واحدة إلى معادلة الانحدار ثم يحذف في الخطوة الأولى المتغير المستقل ذو الارتباط الجزئي الأدنى مع المتغير التابع الذي لا يحقق شرط البقاء (غير دال إحصائيا)، وتنتهي الخطوات عندما لا يبقى أي متغير لا يحقق شرط البقاء في معادلة الانحدار، بمعنى أن جميع المتغيرات المتبقية في معادلة الانحدار لها اثر ذو دلالة إحصائية للتنبؤ بقيم المتغير التابع.

المبحث الثالث: الإدماج أو المواجهة.

من خلال ما تطرقنا إليه سابقا حول الاقتصاد غير الرسمي الذي يعتبر سلاحا ذو حدين، فمن جهة يساعد في توفير مناصب الشغل بالنسبة للعاطلين عن العمل والراغبين فيه ومن جهة أخرى فهو يعتبر ككابح لعجلة التنمية الاقتصادية في مختلف الدول لذلك سنحاول الإجابة عن تساؤلنا الذي طرحناه: فهل هو شر لا بد منه أم أننا يمكننا إيجاد سبل للقضاء عليه وإعطاء البديل وهذا ما سنقوم بتناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: الاستراتيجيات المتخذة من قبل الجزائر في مجال الحد من الاقتصاد غير الرسمي وتحسين بيئة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سيتم في هذا الجزء طرح الاتجاهات الكبرى التي طبعت عمليات الإصلاح في الجزائر والتي طبعت الفترة 2001-2009 والمتعلقة بتقليص حجم السوق الموازي وتطوير المنافسة ومكافحة الغش واستراتيجيات ترقية التشغيل والمرأة ثم التطرق إلى استراتيجيات الداعمة لترقية بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الفرع الأول: الاتجاهات الكبرى التي طبعت عمليات الإصلاح في الجزائر الفترة 2001-2009 والمتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي.

بغية تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وإجراء الدراسات الاستشرافية الخاصة بالتنمية المستدامة في الجزائر أنشئت المحافظة السامية للتخطيط والدراسات الاستشرافية في جويلية 2008 وهدفت السياسة العامة في الجزائر في مجال الإصلاحات الاقتصادية إلى:[1]

1/ تقليص السوق الموازية وتطوير المنافسة ودعم النمو المستدام: بهدف تأطير الأسواق الموازية تقوم السلطات العمومية بالتعاون مع السلطات المحلية على إدراج هذه الفضاءات في إطار منظم يتوافق مع التشريعات السارية . لكن بالرغم من الجهود المبذولة في هذا الصدد لا زالت النتائج غير كافية بالنظر إلى سعة الأنشطة غير المستقرة و و فيما يخص تطوير المنافسة فإن التشريعات الجديدة التي تم المصادقة عليها في 2008/05/04 تمنح مجلس المنافسة صلاحيات واسعة في مجال الصفقات العمومية وضبط السوق، وهي تكرس منع كل أشكال التفرد لتفاد احتكار السوق من طرف متعامل اقتصاد واحد، كما أنها تحدد العلاقات الوظيفية بين مجلس المنافسة ومختلف سلطات الضبط.

وفي إطار دعم النمو المستدام وعلى مدى الفترة 1999و2007 اتسم النشاط الاقتصادي بنمو ملحوظ إذ تطور حجم الناتج المحل الإجمالي بمقدار 4 % ، لكن هذا النمو يظل هشا لأنه يرتبط بالمحروقات التي تمثل 45% من الناتج المحلي الإجمالي و 97% من الصادرات وما يقارب 65% من المداخيل الجبائية، في المقابل يشكل حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ما نسبة 31.2.

2/ محاربة البطالة وإستراتيجية ترقية التشغيل:

تميز سوق العمل خلال الفترة 2000-2007 بما يلي:[1]

[1] – الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، تقرير عن الحكامة في الجزائر 2008 ، الجمهورية الجزائرية، ص 22 (وثيقة مقدمة من طرف الأستاذ بن فرحات عبد الله .في إطار مقرر الحكم الراشد والتنمية المستدامة، لطلبة السنة الأولى مدرس الدكتوراه، دفعة 2010).

- خلق فرص عمل بمعدل صافي يتراوح بين 350 ألف و 400 ألف وظيفة في السنة؛
- استقرار نسبة التشغيل من طرف أرباب العمل والمهن الحرة عند 30% من إجمالي سوق العمل طوال الفترة الممتدة من 2001-2007؛
- ارتفاع عدد العاملين من 6 مليون عام 1999 إلى 9.3 مليون عام 2007، أي بنمو يقدر ب 65.5% خلال نفس الفترة، وبهدف الحفاظ على المكتسبات المحصلة في مجال التشغيل وتعزيزها، لاسيما المتعلقة بتلبية طلبات الداخلين الجدد إلى سوق العمل اعتمدت الجزائر في أفريل 2008 إستراتيجية ترقية والتشغيل ومحاربة البطالة.

3/ الإستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد: في إطار مكافحة الفساد تم تطبيق القانون رقم 10-19 المؤرخ في 2006/02/20 ، المتعلق بالوقاية من والفساد ومكافحته والذي يهدف إلى دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته وتعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص؛ كما أنشأت هيئة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته،[2] بالإضافة إلى الجانب التشريعي والتنظيمي لمكافحة الفساد تم تحديد وتعريف المخالفات الممثلة في:

الاختلاس، استغلال النفوذ، الرشوة في الصفقات العمومية، الابتزاز، رشوة أعوان عموميين أجانب وموظفين في الهيئات العامة، استغلال منصب، الإثراء غير المشروع، عرقلة السير الحسن للعدالة.

4/ إستراتيجية ترقية المرأة وإدماجها:

في إطار تحقيق هدف ترقية المرأة وحقوقها تم ما يلي:[3]

- وضع برنامج لخلق مراصد التشغيل النسوي قطاعي على غرار المرصد النسوي التابع إلى وزارة الطاقة والمناجم الذي يندرج ضمن المسعى الجديد لتسيير الموارد البشرية؛
- نظام القرض المصغر الذي سمح باستفادة 66% من النساء من هذا النظام وذلك سنة 2007 ؛
- إعداد إستراتيجية وطنية لترقية المرأة وإدماجها بهدف تمكينها من الاستفادة من برامج التنمية، المساهمة في ترقية بيئة الأعمال وتمت المصادقة عليها من قبل مجلس الحكومة في سنة 2008.

الفرع الثاني: الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها.

يعتبر القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركيزة تحقيق النمو والتنمية المستدامة لذا أولت الجزائر اهتماما بهذا الجانب تشريعيا وتنظيميا وماليا.

1/ الإطار القانوني والتنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بالنسبة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالرغم من الأهمية التي حظ بها منذ بداية التسعينات والتي كانت بإنشاء أول وزارة خاصة بالقطاع سنة 1993

---

[1] – تقرير حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء / نقطة الارتكاز الوطنية في الجزائر، ، نوفمبر، 2008، الجمهورية الجزائرية، ص277-279.

[2] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة العدل، قانون رقم 06-01 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الديوان الوطني للأشغال التربوية ، الطبعة الأولى، 2006 ، ص 1وص5 .

[3] – تقرير حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، مرجع سبق ذكره، ص108.

إلا أن الإطار القانوني لها لم يدخل حيز التنفيذ إلا سنة 2001 وهذا بمقتضى القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2001 المتضمن توجيه وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يعد الأول الذي يولي أهمية واضحة لهذه المؤسسات حيث أعطى تعريفا محددا لهذه المؤسسات ورفع اللبس الخاص بمعايير العمل وهدف إلى إرساء تدابير كفيلة بتطوير وتوسيع نسيج هذه المؤسسات مع العمل على تحسين مناخ الأعمال الذي تنشط فيه.[1]

وحسب القانون 01-18 المادة الرابعة منه تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها تشغل ممن 1 إلى 250 شخصا ، ولا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، وتستوفي معايير الاستقلالية، ويندرج ضمنها المؤسسات الصغيرة والتي تشغل من 10 إلى 49 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار، أما المؤسسات المصغرة فهي تشغل من عامل إلى تسعة عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار.[2]

2/ تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تهدف تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى:[3]

- إنعاش النمو الاقتصادي وإدراج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن حركية التطور والتكيف التكنولوجي و تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها؛
- ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري والاقتصادي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين أدائها؛
- الحث على وضع أنظمة جبائية قارة ومكيفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ترقية إطار تشريع وتنظيم ملائم لتكريس روح التقاول وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تبني سياسات تكوين وتسيير الموارد البشرية تشجع الإبداع وثقافة التقاول؛
- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها، وتحسين الأداءات البنكية في معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع بروز محيط اقتصادي وتقني وعلمي وقانوني يضمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعم والدفع الضروريين لترقيتها وتطويرها؛

وفي إطار تحسين الخدمة العمومية نص القانون على وجوب تشجيع تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتوسيع مجال منح الامتياز عن الخدمات العمومية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يجب في مجال إبرام العقود والصفقات العمومية السهر على تخصيص حصة من هذه الصفقات للمنافسة بين المؤسسات

[1] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 77 ، ص4 .

[2] – نفس المرجع ص5-6.

[3] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، مرجع سبق ذكره، ص5-6.

الصغيرة والمتوسطة وفق شروط تحدد عن طريق التنظيم، كما وتقوم الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تأهيل هذه الأخيرة بوضع برامج تأهيل مناسبة بغرض ترقية المنتج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية وتطوير تنافسية المؤسسات[1].

3/ ترقية المناولة: تعتبر المناولة الأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحظى المناولة بسياسة ترقية

وتطوير بهدف تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، ولذلك تم تأسيس مجلس وطني مكلف بترقية المناولة يرأسه الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقوم باقتراح كل ما من شأنه أن يحقق اندماج أحسن للاقتصاد الوطني، وتشجيع التحاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتيار العالمي للمناولة، وترقية عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل أجانب كانوا أو محليين.

وفيما تعلق بتزويد منظومة الإعلام الاقتصادي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف المعلومات، كلف المركز الوطني للسجل التجار، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والصندوق الوطني للتأمين لغير الأجراء، والإدارة الجبائية، والديوان الوطني للإحصائيات، وإدارة الجمارك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحوي هذه المعطيات كل التفاصيل حول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب إنشاء بنك معطيات خاص.[2]

الفرع الثالث: سياسة التشغيل والتمويل المصغر.

بلغ عدد المناصب التي تم إنشاءها في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة 2005-2008 من 1157859 في 2005 إلى 1355399 في 2007 لتصل إلى 1469583في سنة 2008 وخاصة في مجال الأنشطة الحرفية.[3]

أما على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بلغ عدد المستفيدين 57915 مستفيدا أما على مستوى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة فبلغ عدد المناصب 17675 في 2009 وبالنسبة للوكالة الوطنية لتيسير القرض المصغر ففي 2009/12/31 تم تمويل 145614 مشروع ، كان 58% منها موجه للنساء،[4] والشكل الموالي يوضح توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط وحسب الجنس الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في 2009/12/31.

وعلى أساس النشاطات احتل قطاع الحرف أكبر عدد من المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية للقرض المصغر (ANGEM) حيث وصل عدد المشاريع إلى 41039 مشروع ثم تلاه قطاع الصناعة ب 37008 مشروع وكانت النساء هن أكثر المستفيدات من المشاريع إلا في قطاع الفلاحة والخدمات والبناء كما هو موضح في الشكل الموالي:

---

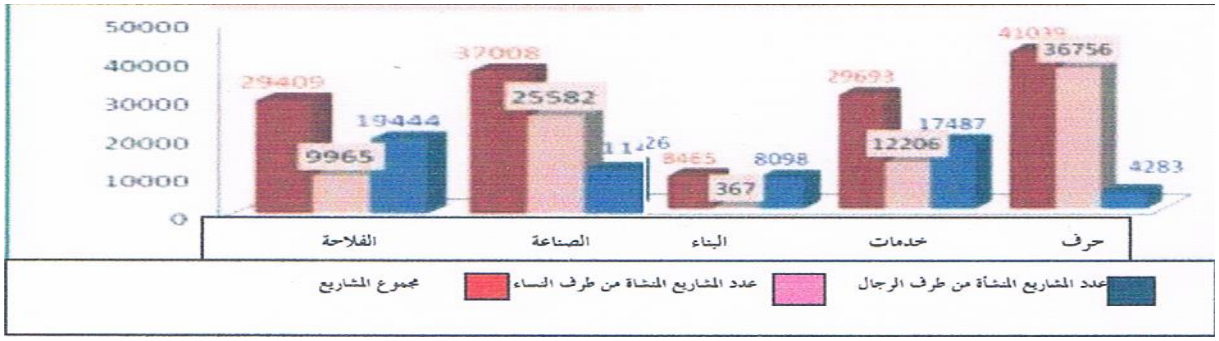
[1] – نفس المرجع، المواد 14،15،16،17،18، ص7.

[2] – المواد 20،22،23،24، ص8.

[3] – CNES, Rapport National sur Les Objectifs Du Millénaire pour Le Développement, gouvernement Algérien, Septembre 2010, p30.

[4] – CNES, Rapport National sur Les Objectifs Du Millénaire pour Le Développement, op cit, p33-34.

الشكل رقم (29): توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط وحسب الجنس الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في 2009/12/21.



Source: CNES, Rapport National sur Les Objectifs Du Millénaire pour Le Développement, gouvernement Algérien, Septembre 2010, p36.

و أما بالنسبة العمال الذين تم توظيف من طرف الدولة وفق لمختلف المبادرات التي كانت أهمها في إطار أعمال المنفعة العامة كثيفة العمل (TUP-HIMO) في إطار تحسين شروط معيشة السكان وفيما تعلق بهذا البرنامج ففي الفترة 2005-2009 وفي إطار مشروع" الجزائر البيضاء "تم إدماج 75549 عاطل عن العمل،[1] وبلغت نسبة الوظائف في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 58.28% للنساء مقابل 41.72%للرجال، كما زادت نسبة النساء المسجلات في السجل التجار من105839 امرأة في 2009 إلى 113712 في 2009 ومن 102339 في 2008 إلى 109974 في 2009 يمارسن أنشطة فردية.

الفرع الرابع: حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

فيما يتعلق بحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فحسب تقرير الحكومة في الجزائر لسنة 2008 فقد تم تنفيذ" الميثاق الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، وفيما يتعلق بمكافحة العمل غير المشرع وتعزيز القدرة الشرائية للمواطنين ومكافحة التقليد فقد تم:[2]

- توسيع الضمان الاجتماعي للعمال؛
- تنفيذ أحكام القانون المتعلق بمراقبة وتوظيف العمال، والذي يلزم صاحب العمل على إيداع عروض العمل الخاصة ب لدى شبكة مكاتب الوكالة الوطنية للتشغيل (*ANEM*) ؛
- تعزيز التنسيق بين القطاعات الذي انعكس عام 2007 من خلال إخضاع ما لا يقل عن 9810 صاحب عمل للتفتيش، ما سمح بالتحقق من ظروف عمل 69091 عامل أجير.

1/ في مجال مكافحة الغش و التقليد:

في إطار إصلاح منظومة الجمارك وتحسين كفاءة أداء الخدمة العمومية الجمركية فقد اتخذت عدة إجراءات في مجال مكافحة الغش منها:

- إنشاء خلية متخصصة في تحليل المخاطر وفي التدخل في الرقابة الفورية واللاحقة؛

[1] - CNES, Rapport National sur Les Objectifs Du Millénaire pour Le Développement, gouvernement Algérien, Septembre 2010, p.36

[2] – الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، تقرير عن الحكامة في الجزائر 2008 ، مرجع سبق ذكره، 63-73.

- تعزيز التنسيق مع المصالح الأخرى المختصة من خلال إبرام اتفاقيات مع إدارة الضرائب، والأمن الوطني، والدرك الوطني؛

أما في مجال مكافحة التقليد فقد أنشأت المديرية العامة للجمارك على مستوى إداراتها المركزية هيئة خاصة مسئولة بمكافحة التقليد كما تم تكثيف إبرام الاتفاقيات مع عدة علامات تجارية على غرار NESTLE[1].

2/ إقامة سوق للعقار: بغرض حل مشكل العقار الذي يعتبر أهم عقبة تعترض طريق الاستثمار تم إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار بهدف إقامة سوق للعقار وترقية وتسيير الممتلكات الموجهة للاستثمار، كما تم إصلاح المنظومة التشريعية التي تخضع لها شروط وترتيبات الحصول على الامتيازات والأراضي التابعة لأملاك الدولة الموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية.[2]

3/ تحسين مناخ الأعمال وعوامل جذب الاستثمار:

ضمن مسعى تحسين مناخ الأعمال و عوامل جذب الاستثمار تم اتخاذ ما يلي:[3]

- بغية التخفيف من الإجراءات الإدارية تم تعديل النصوص القانونية المنظمة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بحيث تم إدخال الترتيبات التالية: (إعادة إدخال امتيازات الاستغلال، الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، الإعفاء من ضريبة النشاط المهني)،
- خفض آجال إصدار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لقرار منح الامتياز من 30 يوم إلى 72 ساعة؛
- إقامة الشباك الوحيد المركزي على مستوى أغلب ولايات الوطن .

ولقد سمحت عملية إعادة تنظيم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من تسجيل تحسن تنظيمي ونوعي كبير خاصة فيما تعلق بتعزيز فعالية الشباك الوحيد، وفي إطار تحسين مناخ الاستثمار تعهدت وزارة الصناعة وترقية الاستثمار بالتعاون مع البنك الدولي بتسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات، وبدأ عن طريق الشبابيك الوحيدة اللامركزية التابعة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وعلى إثرها تم تكوين فريق ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر بهدف الحفاظ على ديناميكية تحسين الشروط التي تسمح بالتقييم على مستوى تصنيف مؤشر ممارسة الأعمال، وقد انجر عن ذلك:

أ/ تعزيز البيئة الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعززت البيئة الاقتصادية لهذه المؤسسات من خلال المصادقة على جملة قوانين ترم إلى[4]:

- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويلات عن طريق صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصندوق ضمان قروض الاستثمار؛
- تطوير الأنشطة المرافقة وتسهيل خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة وتجسد ذلك من خلال إنشاء هياكل دعم ومرافقة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويخص الأمر تنصيب شبكة من مراكز التسهيل ومشاتل عبر

[1] – تقرير حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، مرجع سبق ذكره، ص163.
[2] – نفس المرجع، ص173.
[3] – نفس المرجع،ص177-178.
[4] – الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، تقرير عن الحكامة في الجزائر 2008 ، مرجع سبق ذكره، 203-204.

التراب الوطني بغية مرافقة أصحاب المشاريع خلال مرحلة تجسيد الأفكار و تقديم خدمات المشورة الفنية والتدريب أثناء السنوات الأولى لتطوير مؤسساتهم قبل نهاية الخماسي 2005-2009 بهدف تزويد القطاع ب 17 مشتلة للمؤسسات 32 مركز للتسهيل موزعة عبر التراب الوطني؛

- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لما تعاني منه هذه المؤسسات من هشاشة وتنافس في سياق اقتصاد السوق، وتم الاسترشاد ببرنامج ميدا الأول لوضع أول برنامج للتأهيل ورفع المستوى الذي تم إغلاقه في ماي 2007 بعد أن شرعت 716 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في عملية التأهيل ورفع المستوى؛

- عُهِدَ إلى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برنامج تأهيل يرم إلى تحسين القدرة التنافسية ل 3000 مؤسسة؛ ورفع مستوى هذه المؤسسات في مسار التعلم، كما يهدف البرنامج إلى إدراج 6000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ضمن عملية التأهيل المستدامة؛

- تنظيم منتديات بين المؤسسات والجامعة بغية تطوير البحث والإبداع ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنظيم مسابقة وطنية للمؤسسات المبدعة اعتبارا من سنة 2009 بغية تشجيع المنافسة بين المؤسسات.

ب/ أجهزة دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار والتشغيل: استحدثت عدة أجهزة لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار في الجزائر نوضحها في الجدول أدناه

الجدول رقم (36): أجهزة دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار والتشغيل .

الجهـــاز	الوظيفـــة
الوكالة الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	القيام بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان متابعتها
المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CNCPME)	ترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتهم المهنية من جهة والسلطات العمومية، وجمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل.
صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة المتوسطة(FGAR)	يمنح الصندوق ضمانات للمشاريع التي تحقق الاستثمارات في إنشاء مؤسسات جديدة، وتجديد تجهيزات الانتاج.
صندوق ضمان قروض الاستثمارات(CGCI)	يهدف الصندوق إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعنوان تمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسة وتوسيعها وتجديدها.
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)	ترقية الاستثمار وتطويره ومتابعته، وإعلام ومساعدة ومرافقة المستثمرين في إطار انجاز مشاريعهم، ومنح المزايا الخاصة بالاستثمار.
صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة(FGMMC)	من أجل تمكين البنوك والمؤسسات المالية من تحصيل الديون المستحقة على المقاولين في حال عجز هم من تسديد القروض الممنوحة في إطار برنامج القرض المصغر. وهو ضمان للمقاول والبنك.
صندوق ضمان قروض الشباب ذوي المشاريع (FGCJP)	ضمان القروض الممنوحة من البنوك للمؤسسات المصغرة الممولة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، يتدخل الصندوق بتعويض البنك في حدود 70% من مبلغ الدين.
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)	منح سلف من دون فوائد قصد شراء المواد الأولية لإنشاء نشاطات مصغرة لا تتجاوز كلفتها 100000دج للبطالين أو الذين يمارسون عملا مؤقتا أو غير مضمون ويرغبون في خلق نشاط خاص بهم أو العمل في البيت ويملكون عتادا صغيرا لكن تنقصهم المادة الأولية. والاستفادة من مدة 24 و36 شهرا لتسديد القرض.
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) (وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي).	تمويل مشاريع حاملي شهادات التكوين المهني وحاملي شهادة التعليم العالي البالغين من العمر 30 إلى 50سنة لإنشاء مؤسساتهم (ورشات متنقلة) أو إنشاء مكاتب جماعية أو تقديم قروض بدون فوائد لكراء محل لإيواء النشاطات المستقر(تصل إلى 500000دج. وتسيير جهاز دعم وتوسيع نشاطات الانتاج والخدمات للبطالين
الوكالة الوطنية للتشغيل(ANEM)	مساعدة الشباب على الإدماج المهني بمنح عقود إدماج على مستوى مؤسسات القطاع الاقتصادي والشركات ومختلف الإدارات العمومية

المصدر: الديون الوطني للتخطيط والاحصاء.

في سياق ترقية التسيير السليم للأموال العمومية اتضحت آثار الإصلاحات في:[1]

- تخفيف العبء الضريبي سيما من خلال إلغاء الدفع الجزافي الذي بلغ نسبة 6% من كشف الأجور عام 2000 والمخفض إلى أن ألغي تماما عام 2006 من خلال خفض الضريبة على فوائد الشركات من 30% إلى 19%سنة 2008 بالنسبة للنشاطات المنتجة للسلع والأنشطة المتعلقة بالبناء والأشغال العمومية والسياحة؛
- منح مزايا ضريبية من خلال تشجيع اللجوء إلى القرض الإيجاري كوسيلة لتمويل الاستثمار عبر الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة لفائدة عمليات الحيازة التي تجريها البنوك والمؤسسات المالية في إطار القرض الإيجاري وكذا الإعفاء من ضريبة الدخل العام؛

[1] – الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، تقرير عن الحكامة في الجزائر 2008 ، مرجع سبق ذكره، 157-159.

- إنشاء وحدة مركزية لترقيم ومعالجة المعلومة الجبائية في 2006 من بين مهامها إنشاء قواعد البيانات الضرورية للوقاية من الغش والتهرب الضريبي ومكافحتهما إضافة إلى مكافحة تهرب رؤوس الأموال والاقتصاد غير الرسمي غير القانوني وتبييض الأموال والفساد والجرائم المالية ، إذ منذ إنشاء وحدة مركزية لترقيم ومعالجة المعلومة الجبائية، تولت منح الأشخاص الماديين والمعنويين وكذا الكيانات الإدارية رقم التعريف الضريبي الذي يعتبر المحور الرئيسي للسجل الوطني للشرائح الخاضعة للجباية والسجل الجبائي.

يتم اعتبار أن الاستراتيجيات الموجهة لإدارة الاقتصاد غير الرسمي ما هي إلا عبارة في شق كبير منها على استراتيجيات موجهة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها ولا يمكن تصور مناخ ملائم للأعمال دون الاهتمام بالعوامل التي ترسم أسس بناء الحكم الراشد، وبالتالي" لابد أن تتجه النفقات العمومية نحو إعادة هيكلة الإدارات العمومية وتحسين أساليب تسييرها في اتجاه شفافيتها وإخضاعها للمساءلة "،[1] وهذا ما يجعل الجزائر متأخرة في التصنيفات المتعلقة بسلامة ممارسة الأعمال والاستثمار نتيجة البيروقراطية، حيث تلت قطاع غزة والضفة الغربية في تقرير 2010 و2011 لممارسة أنشطة الأعمال" بالرغم من تطور مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائر ؛ إلا أن مساهمته في الاقتصاد الكلي لا تزال ضعيفة.

المطلب الثاني: الرسمية أو اللارسمية.

إن القطاع غير الرسمي أصعب في التحديد من أي قطاع آخر، إذ أنه الوجه الخفي لتلك الشريحة التي تفشل الحكومة في حصرها وإحكام قبضتها عليها، فهو قطاع غير متبلور بمعنى أنه لا يسهل التعرف على تركيبه أو تنظيمه، وهو يحتل مكانة واضحة في بنية الاقتصاد الوطني.

وغالبا ما ينسب استفحال الاقتصاد غير الرسمي إلى أوجه قصور الدولة ، ولكن اليوم قد تغير موقف الحكومة والسياسات المنفذة التي لم تكن دائما فعالة نظرا لعدم التناسق بين الجهات الاقتصادية ولكن من المتوقع إيجاد علاقة ايجابية تستند إلى الهدف المشترك المتمثل في التنمية.

ومن هنا يشير الحديث عن الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ، تساؤلات عديدة حول موقف الدولة من هذا الاقتصاد ولماذا لا تفرض الدولة قوانين رسمية وغرامات على المتعاملين في هذا الاقتصاد غير الرسمي؟ وهل للدولة مصلحة في وجود هذا الاقتصاد الطفيلي؟.

من هذه الأسئلة يمكننا أن نبين نظرة وموقف الدولة من الاقتصاد غير الرسمي بحسب مذهبين:

- ✓ مذهب له يد في تشجيع الاقتصاد غير الرسمي وهو المذهب الحر اللبرالي.
- ✓ مذهب يحارب الاقتصاد غير الرسمي وهو المذهب التدخلي.

الفرع الأول: المذهب الحر اللبرالي.

[1] – قدي عبد المجيد، الاقتصاد الجزائري والنفط"فرص أم تهديدات، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي :التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة أيام 08/07 أفريل 2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، ص914-915.

ينطلق هذا المذهب من كون الاقتصاد غير الرسمي ما هو إلا تعبير عن الثقل المتزايد لتدخل الدولة، وليس فقط في الميدان الجبائي إنما في ميادين عدة أهمها البيرقراطية وثقل القوانين، كما أن النشاطات غير الرسمية لها ما يفسرها في عدم قدرة الدولة على تلبية حاجات المجتمع وبالخصوص الطبقات المحرومة، وهذا ما يدفع للعمل خارج القانون، ويعتبر هذا التوجه أن الاقتصاد غير الرسمي يلعب دور منظم اجتماعي بالإضافة إلى مساهمته في خلق الثروة وفرص العمل، وكذا التخلص من الإجراءات الإدارية المعقدة، ولهذا غضت الحكومة النظر عن الاقتصاد الموازي للأسباب التالية:[1]

- غضّت الحكومة ومؤسساتها البيرقراطية الطرف عن هذه النشاطات الموازية لأنها رأت فيها أداة لامتصاص غضب جيوش من العاطلين هذا من جهة أخرى فان هذا الاقتصاد يبرأ مصالح التأمينات الصحية والاجتماعية من كل المسؤوليات التي قد تقع على عاتقهم، في حال التعامل مع عاطلين جدد عن العمل؛
- تغاضت السلطة عن السوق الموازية للعملة بسبب غياب البدائل القانونية (مكاتب رسمية للصرف)؛
- كما تسامح مسئولوا الحكومة مع الاقتصاد غير الرسمي بسبب الفساد الحكومي الذي له مصلحة وفائدة في علاقاته مع رجال الأعمال الممارسين للنشاط غير الرسمي؛
- يقوم رجال السياسة بتشجيع النشاطات غير الرسمية بحيث يستخدمون مصطلحات أخرى مرادفة لمصطلح الاقتصاد غير الرسمي مثل العمل الخاص، العمل الحر، الصناعات الصغيرة، وكلها تخرج من كونها أعمالا يمارسها الأفراد في إطار الاقتصاد غير الرسمي لملائمته لقدراتهم المادية وإمكاناتهم التنظيمية.

ومما يبدو فان السوق الموازية أصبحت ضرورة للنشاط الاقتصادي ومكملة لما عجزت عن توفيره السوق الرسمية في مجالي العمل، السلع والخدمات، ولهذا فان الدولة تنظر إلى هذا القطاع على أنه يعمل بعيدا عن رقابتها، وإن منشآته لا تلزم بالإجراءات والمتطلبات الرسمية التي يحددها القانون لممارسة أي من هذه الأنشطة، كما أن أصحاب هذه المنشآت لا يلزمون بالتأمين على أعمالهم أو بدفع الضرائب المفروضة عليهم، أو حتى الحصول على ترخيص من الجهات المعنية لممارسة النشاط.

الفرع الثاني: المذهب التدخلي.

هذا المذهب على عكس الأول، ويقصد به تدخل الدولة لمحاربة النشاطات غير الرسمية، حيث تعتبر هذه النشاطات مصدر خسارة إيرادات كبيرة جدا من خلال التهرب الجبائي، والغش الضريبي، كذلك عن طريق تهريب السلع عبر الحدود مما ينجم عليه نقص في احتياط الصرف.

ينطلق هذا المذهب من كون ضعف قدرة الدولة هو السبب المسئول في تطوير الاقتصاد غير الرسمي ويرجع هذا الضعف إلى:[2]

[1] - ADAIR P, " Production et financement du secteur informel urbain en Algérie " in Revue" économie e t management", N°: 1, Mars 2002, p 10.

[2] - SCHNEIDER Friedrich, 1998a, "Further Empirical Results of the Size of the Shadow Economy of OECDCountries Over Time", Paper presented at the 54Congress of the IIPF Cordoba, Argentina and Discussion Paper, Department of Economics, University of Linz, Austria, p 10-19.

- عجز الدولة سياسيا (عدم قدرتها على فرض الضرائب)؛
- ضعف الرقابة الممارسة من طرف الدولة والتي تؤدي إلى ظهور النشاطات غير الرسمية، ويمكن تبرير هذا الضعف في المراقبة إلى عدم الاستقرار في الدولة إما بسبب حروب أهلية أو حركات إرهابية، كما حدث في سنوات التسعينات في الجزائر؛
- عدم قدرة الدولة على توفير مناصب شغل لكل البطالين؛
- الفساد الحكومي الذي له مصلحة وفائدة في علاقاته مع رجال الأعمال الممارسين للنشاط غير الرسمي؛
- عدم كفاءة الدولة في مراقبة القطاع الضريبي إلى جانب أن أجور المراقبين أقل من المحصول الضريبي، مما يدعو إلى الفساد الإداري والطمع في المحصول الضريبي، وبالتالي غلى حساباتهم الخاصة عوضا عن خزينة الدولة؛

وهكذا وبالرغم من ضعف قدرة الدولة فان الحكومة الجزائرية حاولت بناء نظام اقتصادي عصري وحاولت من خلاله القضاء على الاقتصاد الموازي لأنه يسيطر على جانب كبير من القطاع غير النفطي الضعيف ولأنه يمكن أن يشكل تهديدا سياسيا إذا واصل النمو.

ويتجلى لنا وقوف الدولة موقفا مناوئا يعيق الاقتصاد غير الرسمي فيما يلي:[1]

- تعدد الأجهزة الحكومية التي تتدخل بقصد تنظيم عمل الاقتصاد غير الرسمي حيث تقوم من وقت لآخر بإيقاظ مندوبيها لإجراء التفتيش على أنشطته ويعاني العاملون في هذا القطاع من تعسف المفتشية في استعمال سلطتهم والإتاوات التي يفرضها عليهم بعض الفاسدين منهم؛
- شنت السلطات الحكومية حملة واسعة ضد التجار غير القانونيين في المدن الكبرى خاصة تجار الأرصفة؛
- خصصت الحكومة لبرامج امتصاص ظاهرة الاقتصاد الموازي لسنة 2012 مبلغ 14 مليار دينار، 4ملايير لوزارة الداخلية والجماعات المحلية، و10 ملايير دينار لوزارة التجارة وذلك من أجل انجاز الشبكة الوطنية للتوزيع الواردة في المخطط الخماسي التي تتضمن بناء أكثر من 30 سوق جملة و800 سوق تجزئة و1000 سوق جوارية وذلك لامتصاص الباعة الفوضويون؛
- كما حاولت الحكومة في جانفي 2011 فرض إصدار الفواتير واستخدام الشيكات في كل المعاملات التجارية التي تفوق قيمتها 500 ألف دينار (5000 يورو)، لكن الاحتياجات ضد غلاء أسعار السكر والزيت عطلت المشروع الذي كان يهدف غلى القضاء على التجارة غير الشرعية، ولقد كلف البيع دون فواتير الدولة خسارة 155 مليار دينار خلال السنوات الثلاثة الماضية، لكن الحكومة الجزائرية تحضر الأرضية لإعادة فرض قوانين إجبارية كاستعمال الصكوك للحد من الكتلة المالية المتداولة في السوق الموازية التي تستقطب أغلب المتعاملين الاقتصاديين إليها، رغم حيازتهم على السجلات التجارية، قرر بنك الجزائر مراجعة هامش الربح المرتبط بالتجارة الرسمية للعملات لتمكين الخواص الراغبين في خوض تجارة العملة من فتح مكاتب رسمية للصرف كخطوة تحفيزية من شأنها توفير البديل للسوق السوداء للعملة الصعبة.

[1] - JACKLINE Wahba., 2009, " Informality in Egypt: a stepping stone or a dead End? " working paper Number 456 of Economic Research forum, January 2009, p03-06.

التعليق:

يتفق معظم دارسي الاقتصاد غير الرسمي على أن السياسات الاقتصادية سوف تكون أكثر فعالية إذا ما تضائل حجم الاقتصاد غير الرسمي، ومن ثم فقد اقترحت عدة إجراءات للتعامل مع ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في محاولة للقضاء عليه، أو التخفيف من حدة الآثار المترتبة على وجوده.

فالاقتصاد غير الرسمي الذي يضر بالاقتصاد الوطني ليس ذلك الذي يظهر للعيان، وإنما يتمثل في كتل السيولة الهامة التي يتم تداولها خارج القنوات المصرفية الرسمية، لاسيما و أن هذه التعاملات تضع ي المحيط غير الرسمي غالبية المتعاملين الرسميين، مما يؤكد ضرورة عصرنة وسائل العمل والمراقبة ومنها السجل التجاري الالكتروني وتعميم الصك وغيرها من وائل الدفع الحديثة.

كما أن وضع حد للأسواق الفوضوية تعتبر خطوة ايجابية لكن غير كافية لأن الحل ليس في محاربة التجار الفوضويين فقط، وإنما تشجيعهم في الانخراط في الأسواق المنظمة، كما أن هؤلاء الشباب ليسو من يضر الاقتصاد الوطني، وإنما بارونات الاقتصاد الموازي المتمثلين في المستوردين وتجار الجملة والموزعين الذين يزودون تجار التجزئة. وأن حل ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي لا تكمن في قمعه فقط وإنما في وضع آليات تحفز الناشطين في مجاله على الالتحاق بالنشاط الرسمي، على غرار خفض تكاليف النشاط الرسمي مقارنة بالنشاط غير الرسمي.

لا بد من ضرورة مراجعة منظومة الضرائب والجباية في القطاع الاقتصادي والتجاري، حيث أن التكاليف الباهضة للضرائب أحيانا هي التي تشجع على الهروب نحو التجارة الموازية.

بعد التطرق إلى وجهتي النظر المتعارضتين، وبالاستناد على التحليل الثاني، نقول شئنا أو أبينا فان القطاع غير الرسمي يبقى متواجد بكل مكان، غير أن الحدة التي يظهر بها تختلف باختلاف ظروف كلّ دولة، ففي الجزائر يظهر في شكل أنشطة مشروعة غير مسجلة رسميا، تحفزه مجموعة من العوامل كتفاقم الوزن الضريبي وبعض من الرسوم ومشاركات الضمان الاجتماعي، فكلما زاد فارق التكلفة الكلية بين كلفة العمالة وصافي إيرادات العمل بعد خصم الضرائب بين القطاعين، كلما قويت دوافع الالتحاق بالقطاع غير الرسمي لتجنب فارق التكلفة، كما أن التنظيمات الحكومية المشترطة لوجوب التراخيص واحترام لوائح تنظيم سوق العمل ومختلف الحواجز التجارية تزيد من عزيمة المساهمة في هذا القطاع وبنسب متصاعدة، وبصرف النظر عم إذا كانت هذه الأوضاع مسجلة أو غير مسجلة، نقول أن القطاع غير الرسمي في الجزائر يساهم في ضبط سوق العمل، كما أنه يزدهر في أوقات الكساد والأزمات، وبالتدقيق أثناء تلك الفترات التي تضعف فيها القدرة الشرائية وتزداد المعاناة والفقر، فتشير تطلعات صندوق النقد الدولي أنه الشراكة مع الإتحاد الأوربي، ينتظر أن تتحول السوق الجزائرية إلى سوق استيعاب للمنتجات الأجنبية، كذلك تأثيرات أحجام الاستثمارات الأجنبية التي سترافقها تراجعات في مستويات اليد العاملة كون أن صيغة عقود العمل الدائمة سوف تختفي لتفتح الباب أمام عقود العمل المحدودة وهذا سيعود بالسلب على سوق العمل والعمالة التي سوف تتوجه حتما إلى أساليب العمل غير الرسمية، فالتوافد هذا على القطاع غير الرسمي من شأنه خلق صعوبات إستراتجية للدولة، من الناحية النقدية نقول أن جملة المعاملات في هذا القطاع تتم نقدا مما سيؤدي إلى ازدياد الطلب على النقود وكلما زاد هذا القطاع نماء كلما مالت مدخلات

الإنتاج لاسيما العمالة إلى خارج الاقتصاد الرسمي، والنتيجة ستكون حينها إضعاف معدلات النمو الاقتصادية التي ستكون مصحوبة بكبح في معدلات النمو الإجمالية للناتج المحلي، في هذا يجب أن لا ننسى بأن الجزائر تبقى واحدة من الدول الضعيفة غير مستقلة اقتصاديا حسب تقويم هيئة الأمم المتحدة، وأن حصتها من الصادرات التجارية خارج المحروقات لا تتعدى 500 مليون دولار كما أن حصة مبادلاتها من الناتج الداخلي العالمي لا تتعدى 0,3 % هذا إلى جانب كانياته، من هنا فقط نرى أن الأمر يستدعي ضرورة البدء في تبني الموقف الليبرالي الداعي إلى إدماج هذا القطاع، وهذا لا يكون إلا من خلال تغيير جميع المواقف الهدامة و السلبية اتجاهه، فبدلا من السلبية يجب إدراج هذا القطاع تماشيا مع ما يخدم الوضع الاقتصادي الجزائري، بما يخدم المنفعة العامة ذلك لأن نتائج الاستفادة من الإدماج ستكون كبيرة وعلى جميع الأصعدة كما سبق وأن أشرنا إليها في تحليلنا، أيضا لأن هذا الأخير أثبت وفي كثير من المرات قدرته على امتصاص الأزمات وضبط سوق العمل، تخفيف حدة البطالة بحيث أنه يوظف أكثر من 30% من العمالة، وحتى تكون الاستفادة كبيرة فلا بد من السعي إلى اعتماد مجموعة برامج مفادها مساندة القطاع غير الرسمي وتحسين أوضاعه بالتركيز على توفير ظروفه الملائمة واحتياجاته الحقيقية بما يساعد على إطلاق العنان للطاقات الكامنة فيه، هذا إلى جانب احتوائه ، موزعة على مختلف فئات المجتمع من ملاك العقارات وأصحاب المشروعات والعمال والمستهلكين، غير أن هذا لا يتحقق إلا من خلال تسهيل عمليات اللجوء إلى استخدام القروض ومختلف الموارد المالية وهي ما تشكل أكبر العوائق بالنسبة للقطاع غير الرسمي، أيضا إتاحة فرص التكوين لهذا القطاع، الأمر الذي سيسهل عليه مهمة ومغبة تحديث أنشطته وخدماته، وهذه نقطة ايجابية بالنسبة للقطاع الرسمي بحيث يصبح من السهل تقديره والتعرف عليه فتسهل عملية امتصاصه ومحاصرته ومن ثم إدماجه دون أي عناء، ومن بين ما يجب على الدولة القيام به هو البدء بإزالة ما

يعيق هذا القطاع من:[1]

1/ العائق المالي: فالنظام المالي المتبع حاليا يلعب دورا كبيرا في انتشار الأنشطة غير الرسمية وبالتالي حياكة نسيج القطاع غير الرسمي بحيث أن الشروط والضمانات التي يطلبها تمثل مسيرة محارب، والدليل على ذلك بالنسبة للأجهزة المقترحة لمواجهة البطالة لدى فئات الشباب الذين لم يتمكنوا من كسب التمويل بنسبة تتعدى 60% ، أيضا وفي غياب بنوك متخصصة في منح القروض بحيث أن الشروط التي تضعها البنوك تخص المؤسسات الكبرى، الأمر الذي يجعلها لا تتماشى مع الطلب على القروض الصادر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تحديدا فالمشاكل المالية التي تواجها جلّ المؤسسات تعدت الإطار النظري كما أن المسألة لم تعد متوقفة على الإجراءات وإنما طبيعة القروض ممركز لا يتوافق والمخاطر المأخوذة من قبل البنك وعليه فإن تمويل عمليات الهندسة المدنية لمشروع استثماري تصبح غير قابلة للتمويل، فتكون التجهيزات المستوردة وحدها قابلة للتمويل باعتبارها رهنا منقولا سهل التحقيق.

[1] - Houston J.F, 1987, " The Underground Economy: a troubling issue for policymakers, Business review, FEderal reserve bank of philadelphia, September/october, pp : 03-12 .

مدة القرض ومعدلات الفائدة كما هو الحال في البنوك التجارية الجزائرية، فالمؤسسة الخاصة الصغيرة ناذرا ما تحصل على تحويل طويل الأجل ناهيك عن المؤسسات الصغيرة أو صغار المقاولين، والحالات النادرة للتمويل على المدى الطويل كانت مغطاة بخطوط قرض مسيرة من قبل البنك الجزائري للتنمية، فالأصل في التمويل يعتمد على القروض القصيرة المدى المتميزة بارتفاع تكاليفها، وقصر مدة امتلاكها فمودع طلب التمويل في وكالة ما يجب عليه الانتظار حتى يرسل بطلبه إلى المديرية الفرعية التي تقوم بدورها بإرساله إلى المديرية العامة للبث فيه كما هو الحال لدى القرض الشعبي، المالي المطلوب، وتصاعد الرغبة في العمل فان المسافة تختصر باللجوء إلى التمويل غير الرسمي اعتمادا على التمويل الذاتي أو التمويل من قبل الأصدقاء...الخ،وإلى جانب عراقيل وصعوبات النظام المالي يضاف ضعف السوق المالي الذي لم يتمكن لحد الساعة من جلب شركاء مهمين لقلة الشركات العمومية، وكذا عدم تجاوب القطاع الخاص معه، بسبب الشروط الدقيقة المطلوبة كتوفّر سجل المحاسبة التحليلية والتسيير التي ترغم كل متعامل على الشفافية بتقديم حصيلة كاملة عن رقم الأعمال ورأس المال ومختلف الأصول، بينما تبقى المؤسسات الخاصة، مؤسسات فردية، عائلية صغيرة لمقاولين صغار يحاولون تفادي كل هذه الشروط، في حين أن الباقي يفضل الممارسة غير الرسمية.

2/ العائق الجبائي: مسألة الجباية كما سبق وأن تعرضنا إليها في السابق مطروحة على جبهتين مختلفتين، فترتبط الأولى بكيان الدولة بينما تخص الثانية المؤسسات الصغيرة، فبالنسبة للوحدات الصغيرة فالقضية محسومة مسبقا فما إن تصبح هذه الأخيرة عاجزة على الاستمرار في تسديد العبء الضريبي فان المنطق يريد بها أن تستخدم يدة عن مقاييس الحداثة فإنها تظل مقبولة، و بمجرد أن تتحرر هذه المؤسسات من المراقبة وتتخّلص من العبء الضريبي حتى تبدأ بشن منافسة غير شرعية عنيفة للمؤسسات الرسمية الكبيرة، وهذا ما يمثل خسارة بالنسبة للدولة التي قد تبادر باتخاذ تدابير سلبية ضدها بما لا يساهم في خدمة الاقتصاد، في هذه الحالة يتعرف على القطاع غير الرسمي من باب الممارسة اللاشرعية، وأن تزايدا ته ترد إلى غياب الأطر التنظيمية، خاصة المتعلق منها بالجوانب الضريبية كما أن تزايد هذه الأخيرة عن الحد الذي يمكن أن تحتمله المؤسسة سيتسبب في كبح سيرورتها عن الممارسة في النظام الرسمي، ولعل المسألة محسومة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة لا تتعدى 13% ، و هي التفاتة واضحة إلى حجم التهرب الجبائي وحجم القطاع غير الرسمي بالجزائر، أيضا إلى ما تفقده الدولة من عائدات، والى جانب الجباية يضاف الاقتطاعات الضريبية مثل الضريبة على أرباح الشركات المقدرة

ب 30% ، و 15% بالنسبة للأرباح المعاد استثمارها، وهي نسب لا يستهان بها خاصة وأن الجزائر تسعى إلى أن تكون ضمن قائمة الدول الأكثر جدبا للاستثمار.

من هنا فالمسألة لا تتوقف على الجباية فقط و إنما تشمل حتى شبه الجباية من خلال معدلاتها المميتة والكابحة لأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة المصّغرة، بحيث أن تسديد 35% كنسبة إجبارية من كتلة الأجرة، أمر مغالى فيه ومنه يجب إصلاح أو تعديل النظام الضريبي فالتهرب الضريبي يلعب دورا أساسيا في نمو

الاقتصاد غير الرسمي، بمعنى أنه كلما زاد التهرب الضريبي زاد حجم الاقتصاد غير الرسمي والعكس صحيح، ولذلك يجب الحد منه أو تقليله بقدر المستطاع وذلك من خلال: [1]

- تخفيض معدلات الضريبة: حيث أن العبء ما زال مرتفعا ويمثل حافزا قويا للدخول في الاقتصاد غير الرسمي، لذلك فان تخفيض معدلات الضريبة مع تبسيط الهيكل الضريبي، يمكن أن يساهم في تخفيض حجم الاقتصاد غير الرسمي؛
- ترشيد الإعفاءات الضريبية والإعفاءات الجمركية بصفة خاصة، إذ أنها استخدمت كثغرة للتهرب من الضرائب الأمر الذي أثر بالسلب على حصيلة الضرائب؛
- تشديد العقوبات على التهرب الضريبي: وهي أحد الحلول المقترحة لحل مشكلة التهرب الضريبي، والتي تتمثل في فرض عقوبة أو غرامة مرتفعة جدا وذلك بإتباع سياسات تحدد بمقتضاها إذا كان الشخص يتهرب من دفع الضرائب أم لا، ويمكن أن يتم ذلك على سبيل المثال من خلال مقارنة التقارير المقدمة من طرف الفرد عن دخله، بمستوى دخول الأشخاص الآخرين الذين يخضعون للضريبة والذين يمارسون نفس وظيفته أو يقيمون في نفس المستوى السكني، فإذا ثبت اختلافها يتم إجراء مراجعات ضريبية دورية لهذا الشخص؛
- احتمال كشف التهرب: لكي تعطي سياسات العقوبات المفروضة نتائج جيدة يجب أن تدعم بارتفاع احتمال كشف عمليات التهرب الضريبي، فكلما كانت العقوبات أكثر قساوة وكلما زاد احتمال الاكتشاف، فان الإغراءات والحوافز نحو دخول الأفراد إلى الاقتصاد غير الرسمي سوف تقل.

3/ عائق العقار: إلى جانب العائقين السابقين فهناك مشكلين آخرين يتعلقان بالأراضي و العقارات غير الرسمية، فالدولة مجبرة على تقديم مجموعة من الضمانات و الإصلاحات فيما يتعلق بإجراءات وتكلفة تسجيل هذه العقارات وانتقال الملكية واستخدام العقار كضمان للحصول على الائتمان، وهو الأمر الذي من شأنه تحويل هذه الأصول من رأس مال غير مستغل إلى رأس مال حي قادر علي توليد قيمة مضافة عالية لمالكيه وللمجتمع بشكل عام، وبالنسبة لكل من الأنشطة والعقارات غير الرسمية فالحكومة مطالبة على توفير أساليب أكثر كفاءة لفض المنازعات تطول إلى سنوات في ظل النظام الحالي، ومن ثم ترتفع تكلفتها بالنسبة لأطراف النزاع والمجتمع بشكل عام، مع توحيد القوانين العديدة و المتناثرة ذات الصلة بالقطاع غير الرسمي في قانون موحد يعالج هذه الظاهرة بكل أشكالها، وتدعو إلى إنشاء هيئة مستقلة للتعامل مع هذه الظاهرة بكل جوانبها فضلا عن قاعدة تلق اهتمام الحكومة إلا مؤخرا في ظل بحث الحكومة عن موارد مالية جديدة ظهر اهتمام الحكومة بالباعة الجائلين و مختلف الممارسات غير الرسمية.

من هنا نقول أن المساهمة الفعلية في تغيير النمط الوظيفي الذي تعمل به مختلف المؤسسات الرسمية تعد مسألة حتمية، وحيوية، الرسمي، فمن جهة يحّفز الأولى على الاستثمار والزيادة في رقم أعمالها بينما يشجع الثاني على الدخول في قالب الرسمية، خاصة وأن هذه الأنشطة تساهم في خلق قيم مضافة و مناصب عمل لا يستهان بها وهذا رأي الأغلبية المطالبة بجمع القطاعين، فمن غير الممكن أن يستمر نطاق الجباية في خلق هذه المناصب،

[1] – مرجع سبق ذكره، ص96-97.

فتخفيفها من شأنه الإسهام في توسيع القاعدة الضريبية وزيادة إيرادات الدولة، مما سيحدث زيادة في الإنفاق العام وبالتالي زيادة قدرة الدولة على تمويل البنية التحتية بشكل يعزز التوسع في الإنتاج ومن تم زيادة معدل النمو الاقتصادي الكلي، كما يجب على الدولة أن تسعى في تعميم المزايا والمحفزات التي تمنحها لكل أنواع المؤسسات سواء كانت صغيرة أو مصغرة، متوسطة أو كبيرة، فإذا حدث وأن كانت الاستفادة كبيرة من القطاع الرسمي، فان هذا سيكون محفّزا قويا لاستدراج الممارسات اللارسمية نحو الرسمية كما أن العكس غير مستبعد، فلو زاد اهتمام الدولة بالقطاع غير الرسمي عن مستواه المطلوب سيطمع البعض في الممارسة غير الرسمية.

المطلب الثالث: الوسائل الضرورية لتحسين إنتاجية الاقتصاد غير الرسمي.

قبل الخوض في الكيفية التي يمكن من خلالها تحسين إنتاجية القطاع غير الرسمي بالشكل الذي يجعلها تتماشى ومتطلبات القطاع وإنما يقتضي بنا الأمر البحث أو بالأحرى التعرف عن قطاعات النشاط الاقتصادي الحائزة على طلب محتمل واعد، يتمكن من وراءه، منتجو القطاع غير الرسمي الدخول في منافسة ناجحة مع القطاع الرسمي، لهذا يجب التوقف عن اعتبار القطاع غير الرسمي منفذ نجاة أو ما شبه ذلك، بل لا بد من السعي نحو تحديثه، بتجديد طرق عمله، وتحديث المؤسسات الممارسة فيه، كون أن مسألة تحقيق النمو والتنمية من خلال هذا النوع من المؤسسات في مثل هذا النوع من قطاعات النشاط الاقتصادي يساهم مباشرة في خلق مناصب عمل، ومن تم تحسين الوضعية التنافسية للقطاع غير الرسمي أمام نظيره الرسمي، ومن المعايير الواجب إتباعها لمساعدة هذه المؤسسات، يتوقف وبشكل مباشر على:

- ✓ **التكوين**: قبل أن نتطرق إلى التحليل الفعلي للتكوين، وذلك مهما كانت درجة تفوقه، فالتربية المدرسية والتعليم بمختلف أطواره تشكل بدورها أحدى الدعامات المكملة لتفوق القطاع الرسمي، فالتكوين داخل القطاع غير الرسمي يتوقف وإلى حد بعيد على معرفة نمط سيره مما يساعد على تنمية الكفاءات والمهارات ، لهذا لا بد أن يكون التعليم المدرسي مكملا للتكوين التقليدي، وحسب تقرير المكتب الدولي للعمل فان النظم التعليمية داخل القطاع غير الرسمي تحمل عيوبا خطيرة بالرغم أنها دورها في إيصال المهارات ونقل الكفاءات بين الأجيال لا يستهان به، حاليا فان ما تقوم به الدولة من تكوين للمقاولين من خلال برامج تشغيل الشباب يعتبر أمر حيويا بالنسبة للقطاع الرسمي وغير الرسمي أيضا وهي مفارقة أخرى تهتك ستار الفشل الذي لا يزال يلاحق البرامج الحكومية المعدة خصيصا لمواجهة البطالة، فحديثا كشف أحد التحقيقات المعتمدة أن نسبة كبيرة من المؤسسات التي استفادت من خدمات دعم تشغيل الشباب وغيرها من الأجهزة قد اختفى نهائيا من القطاع غير الرسمي، وكأنه تكوين بهدف التقليص من ساحة القطاع الرسمي ليس إلا، فكان لهذا التكوين أن يكتسب ميزة خاصة، وأن تكون ذا ما صوحب التكوين بسياسة مانحة لقروض بمعدلات فائدة صغيرة، فان الفارق سيكون كبيرا، لأن الرغبة في زيادة المداخل بالقطاع غير الرسمي ستكبر، وبالتالي فان احتمالات الدخول إلى القطاع الرسمي ستزيد، كون أن العملية تتم من أولها إلى آخرها تحت تصرف الدولة دون الحاجة إلى فرض عقوبات وغرامات مالية كما هو الحال في كثير من دول العالم، و كأن الاندماج يتم بمقتضى يد خفية.

✓ **القروض المصغرة:** لقد أصبحت مسألة منح القروض ضرورة ملحة، و لعل السبب في ذلك يعود إلى تصريح نائب رئيس البنك العالمي من أجل والبطالة إلى سعة الاستثمار ولو على خطى ضيقة تمشي موازاة مع طموح صاحبها .ففي الجزائر فان مسألة الحصول على القروض المصغرة وإن كانت موجودة مند العشريتين السابقين فإنها لم ترتقي إلى المستوى المطلوب كون أنها لم تستجب إلا لثلث الطلب، فهذا النقص في الاستجابة لطالبي القروض المصغرة خاصة لصغار المقاولين يجب أن يستدرك بإنشاء منشات مالية أخرى مرنة مما قد يساعد كثيرا منهم على تحسين أوضاعهم داخل السوق ، من خلال تحسين مداخلهم و إلى مثل هذه الأنواع من المنتجات.

✓ تنمية وتوليد حب العمل لدى الطفل الجزائري منذ المرحلة الإعدادية بالطرق التي تخدم مصلحته وبلده؛

✓ باعتبار أن الجزائر دولة تعتمد على العائدات النفطية أي أنها دولة رهينة لارتفاع وانخفاض أسعار البترول فيتطلب منها ذلك الاعتماد في ميزانيتها على هذه العوائد لكن في جانب نفقات التجهيز حتى لا تتأثر نفقات التسيير بارتفاع أو انخفاض هذا الأخير للتخفيف من حدة الأزمات؛

✓ تسهيل الإجراءات الإدارية وتخفيض حدة وكثافة اللوائح القانونية: وذلك بإعادة النظر في الإجراءات والأساليب المطبقة في مجال الاقتصاد الرسمي، وتصميمها لتصبح أكثر واقعية وموافقة للنظام الطبيعي وذلك بتبسيط الخطوات الإجرائية وتقليل المستندات المطلوبة للمراجعة الضريبية،خصوصا بالنسبة للمشروعات الصغيرة ذات الإمكانيات المحاسبية المحدودة، وذلك يمكن أن يقضي على جانب كبير من الأعمال غير المشروعة؛[1]

✓ تحسن الرواتب والأجور في القطاع الرسمي، بما يضمن تحسين مستوى الدخل، حيث أن الإنتاجية ترتفع بشكل دائم بينما الرواتب والأجور لا ترتفع بنفس المعدلات، حيث أن ضعف مداخيل العمال في القطاع الرسمي يدفعهم إلى العمل في مجالات أخرى بعيدة عن أعين الرقابة لكي يسدوا الفجوة بين الدخل والإنفاق؛[2]

✓ إعادة النظر مخصصات الدعم: إن العدالة والتنمية الاقتصادية المستدامة المنصفة، سوف يلقيان خدمة أفضل لو منح السكان الأصليون مزيدا من السيطرة عل أرضهم، ولو خصص الدعم للتعليم، والرعاية الصحية ،والبنية التحتية، وكلها مكونات حيوية للتنمية الاقتصادية المستدامة المنصفة، ولابد لإدارة الموارد الطبيعية أن ترتكز عل قطاعات الخدمات والتصنيع وليس عل قطاع الصناعات الإستخراجية لساهم هذا الأمر في نمو الوعي وتطور البنى والأفكار نحو الأحسن؛

✓ زيادة الغرامات على هؤلاء الذين يعملون في صورة خفية، وكذلك على هؤلاء الذين يقومون بتوظيفهم وكذلك زيادة أعداد مفتشي العمل، وإظهار درجة أكبر من التحكم والسيطرة على هذه الأشكال من العمالة؛

✓ تحسين الإنتاجية: زيادة إنتاجية رأس المال البشري ورأس المال المادي المستعمل وذلك بإعطاء الأهمية للموارد البشرية، والوصول السهل إلى التمويل، وإلى أسواق الاستهلاك، وخدمات المؤسسات؛

[1] – نسرين عبد الحميد نبيه، مرجع سبق ذكره، ص97-99.

[2] – بن يشو فتحي، مرجع سبق ذكره، ص136-138.

- ✓ إن زيادة عدد العاملين في الاقتصاد غير الرسمي مرتبط بعدم ملائمة هذه القوى العاملة وتشجيع البحث العلمي والتكوين المهني اللذان يعتبران الدعامة الأساسية لنمو الاقتصاد ككل؛
- ✓ تسهيل الوصول إلى رأس المال و الخدمات المالية: يعتبر عدم توفر الأموال و/أو الوصول إلى الاعتمادات المالية عائقا كبيرا أمام تحسين الاقتصاد غير الرسمي ويمثل التحد الكبير في تلبية احتياجات منظمي المشروعات الصغيرة أو البالغة الصغر وتسهيل وصولهم إلى رأس المال؛
- ✓ أهمية التمويل المصغر: يُعتبر الوصول إلى الخدمات المالية سندا لقدرة الفقراء عل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بطريقة مستدامة وإدارة مهاراتهم والحد من مواطن ضعفهم ذلك أن لقطاع التمويل المصغر آثار مباشرة عل تنمية العمالة الذاتية وتنظيم المشاريع وأنشطة توليد الدخل وتنمية المهارات وبناء الأصول وتخفيف المخاطر وتمكين المرأة وتحسين ظروف المعيشة، وينطو التمويل المصغر على إمكانية إضفاء الصبغة الرسمية عل الاقتصاد غير الرسمي وتمكين منظمي المشروعات الصغيرة من المشاركة في الاقتصاد الرسمي والاستفادة منه، برفع نسبة إنشاء القطاع الخاص لمنظمي المشاريع الذين يعملون في الاقتصاد غير الرسمي، بينما يمكن أن توفر إقامة الشبكات بين التمويلات المصغرة حافزا لدفع المنشآت المستفيدة من التمويل المصغر إلى الاقتصاد الرسمي؛
- ✓ إنشاء جمعيات تعاونية متخصصة، دورها المساعدة والاستشارات في حل المشاكل التي يواجهها الناشطون في الاقتصاد غير الرسمي (كالباعة المتجولون، تجار الحقيبة، ميكانيكيين، ...الخ) لتدفعهم شيئا فشيئا للعمل في الاقتصاد الرسمي؛
- ✓ تعزيز وتحديث قدرات هيئات التوظيف العامة و إدارات العمل من خلال البحث عن الكيفية التي من خلالها تقوم مؤسسات سوق العمل بتحسين خدماتها في مجال المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر أين يتركز الجزء الأكبر من قوة العمل؛
- ✓ الحاجة إلى توفير اتفاق بشأن توفير الحماية الاجتماعية للعمال المهاجرين و مراجعة العقود الخاصة بهم وبالتالي المساهمة في إعداد إطار قانوني وتنظيمي لهجرة الأيد العاملة؛
- ✓ توفير الرعاية الصحية الميسورة التكلفة من خلال خطط التأمين الصحي المجتمعي وتقوية صلاحية الخطط القائمة للعمال غير المؤمنين؛
- ✓ تشجيع ودعم وضع خطط للتأمين الجزئي مبتكرة واللامركزية للضمان الاجتماعي بغية توفير الحماية الاجتماعية عن طريق دعم المجتمعات المحلية والجماعات؛
- ✓ تحسين القدرة التفاوضية للعمال عن طريق تدريب الجماعات الهشة وتمثيلهم عل المستوى المؤسسي؛
- ✓ الرفع من مستوى الرفاه الاجتماعي للمتعاملين في الاقتصاد غير الرسمي وذل بوضع هياكل اجتماعية مناسبة؛
- ✓ تحسين مشاركة المواطنين والتي لا تحدث من دون أن تبذل الحكومات المحلية جهودها لإدماج مواطنيها وخلق العمليات الإنتاجية لمشاركة فعالة؛

- ✓ خلق بيئة أعمال ممكنة لمؤسسات الاقتصاد غير الرسمي وإقامة الحكم الراشد للحكومات دور أساسي في إيجاد بيئة ممكنة ومعززة للاستثمار الخاص من خلال توفير فرص مناسبة لمبادرات القطاع الخاص وتوفير عناصر الحكم الراشد ومكافحة الفساد؛
- ✓ وضع وتنفيذ إستراتيجية عامة لمكافحة الفساد تشمل وضع أنظمة وقوانين صارمة لمعاقبة المتورطين في قضايا الفساد، وإنشاء لجنة عليا للتحقيق في الملابسات وقضايا الفساد؛
- ✓ إشراك الجمهور في تشخيص الظواهر الفاسدة فهو الأكثر معرفة بمواقع حدوث الفساد وبالتالي التمكن من الإخطار بالمواطن التي تحدث فيها شبهات حول ممارسة الفساد (آلية الإخطار بالشبهة)؛
- ✓ الرقابة الإدارية عل العمل وعلى المال العام ما يفرض التزام من طرف الموظف العام بالعمل وفقا لما وظف لأجله (آلية الرقابة الإدارية)؛
- ✓ نشر الوعي بمخاطر الفساد وآثاره في كل الوسائل الإعلامية وكذا في أوساط المؤسسات التربوية حتى تنتشر ثقافة مكافحة الفساد في كل أوساط وفئات المجتمع (آلية الإعلام)؛
- ✓ موائمة الأطر القانونية للعمل والحماية الاجتماعية من أجل تسهيل هجرة العمالة داخل البلد وخارجه؛
- ✓ توفير السلامة المهنية والتغطية الصحية للعمال الضّعفاء لاسيما في الزراعة والاقتصاد غير الرسمي؛
- ✓ تقييم احتياجات وتوقعات المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر؛
- ✓ التنظيم الإدارة وإدارة الجودة لدى هيئات التوظيف العامة وإدارات العمل؛
- ✓ خلق مرونة أكثر في ساعات العمل من خلال خفضها بدلا من الساعات الإجبارية؛
- ✓ تعزيز فعالية الإدارة العامة وتعزيز الحكم الراشد؛
- ✓ توفير الفرص الاقتصادية بالعمل عل توزيع المنافع الاجتماعية بشكل عادل؛
- ✓ إعادة الاعتبار للمورد البشر الموجود في الاقتصاد غير الرسمي؛
- ✓ تخفيف الضغوطات الإدارية وجعلها أكثر مرونة؛
- ✓ إتاحة الوصول إلى الخدمات المالية؛
- ✓ إتاحة الأسواق لصغار المنتجين؛
- ✓ تحسين الخدمات والبنى التحتية.

وهكذا فان معالجة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي تقتضي معرفة الأسباب الحقيقية التي تكمن وراء وجود هذا الاقتصاد ومحاولة التغلب عليها، وهو ما يمكن تحقيقه عن طريق تقليل الحوافز والإغراءات نحو الانضمام إلى هذا الاقتصاد، وزيادة درجة جاذبية الاقتصاد الرسمي، وهو ما يؤدي إلى تضييق الاقتصاد غير الرسمي وحصره في أضيق نطاق ممكن.

ملخص الفصل:

في الأخير يمكن القول بأن النموذج المتوصل إليه يمكن أن يزيح بعض الغموض حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، ويكشف أهم المتغيرات المؤثرة على الاقتصاد غير الرسمي، حيث تسمح لواضعي القرار ولو ببعض الشيء في التقليل من معدلات البطالة، والتقليل من التوجه نحو الاقتصاد غير الرسمي وذلك عن طريق زيادة وتشجيع حجم الاستثمارات؛ خاصة منها تلك التي تمتص أعداد كبيرة من الأيدي العاملة وذات مردودية من سلع وخدمات.

خاتمة عامة:

الخاتمة.

يلعب الاقتصاد غير الرسمي دورا هاما في تحسين ظروف معيشة كثير من الفئات الفقيرة، صحيح أنه لا يقدم حلولا جذرية للخروج من الفقر والبطالة إلا أنه من دون أنشطة الاقتصاد غير الرسمي ، سبل توفير الحد الأدنى من العيش الكريم تصبح أكثر صعوبة لا وبل مستحيلة، وينظر للاقتصاد غير الرسمي كمخزن للمبادرات القائم على المؤسسات المصغرة، وكديناميكية مستقلة لبناء القدرات والمهارات المتخصصة، لكن هذه القدرات غير مستغلة .ما استوجب إعطاء اهتمام بفئات هذا الاقتصاد والبحث عن سبل إدارته بالاهتمام بمعالجة الأسباب المؤدية له بدلا من الانشغال بالإنفاق على الآثار السلبية التي برزت بأشكال متعددة في هذا البحث والمترتبة عنه وتدعيم السبل المؤدية إلى تقوية آثاره الايجابية فانتشاره في كل المناطق دون التقيد بالمكان ومرونته العالية في التكيف مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية دون التأثر بالأزمات ومساهمته في المعالجة الجزئية لمشكل البطالة جعلت من الاهتمام به شكل أكثر من مهم ، وبناء عليه هدف البحث إلى إبراز مختلف آثار الاقتصاد غير الرسمي على سوق العمل و تسليط الضوء على استراتيجيات إدارته من خلال العمل على اختبار **فرضيات البحث التالية:**

الفرضية الأولى: الاقتصاد غير الرسمي هو حتمية تفرضها الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة وإدماجه في النسيج الرسمي سيؤثر إيجابا على الاقتصاد الوطني ككل، وهذه الفرضية أثبتت صحتها حيث نجد أن هذا الأخير أخذ حيزا كبيرا في اقتصاديات كل الدول سواء المتطورة منها أو المتخلفة صحيح أنه يختلف من حيث النسب إلا أنه موجود في كل الدول وسبب ذلك الأزمات التي ترمي بضلالها على اقتصاديات الدول وما تخلفه من آثار أهمها الاقتصاد غير الرسمي؛

الفرضية الثانية: تفكك هيكل الاقتصاد الوطني الرسمي واعتماده المباشر على مداخيل النفط كمصدر رئيسي لتمويله من جهة وتزايد الاحتياجات الوطنية للتشغيل بفعل النمو الديمغرافي من جهة أخرى، جعل الاقتصاد الوطني غير قادر على الاستجابة لمتطلبات سوق العمل في الجزائر، لذلك كان التوجه كبيرا نحو الاقتصاد غير الرسمي الذي يقدم القيمة المضافة للاقتصاد كنسبة من الناتج الوطني الإجمالي وكذا توظيفه للثروة البشرية المتمثلة في حجم القوة البشرة التي تقدر ب 1.8 مليار عامل من أصل 3 ملايير عامل في العالم، أما في الجزائر فهو يساهم في توفير مناصب شغل لـ 3مليون عامل ويتوقع أن تكون نسب الأرقام أكبر بكثير، إضافة إلى رأس المال المجتمعي (أعراف، عادات وتقاليد، قيم) موجودة في الاقتصاد غير الرسمي الذي يعد بمثابة عقد يمكن الاستعانة به في تكوين القوانين الرسمية، لذلك فهو يساهم في التقليل من آثار النمو الديمغرافي الكبير ويمتص البطالة المتأتية من الأزمات التي يولدها تهور أسعار البترول في الجزائر؛

الفرضية الثالثة: يمكن اعتبار الاقتصاد غير الرسمي منافسا وليس مكملا للاقتصاد الرسمي وذلك في ظل الظروف التي يمر بها هذا الأخير من تفكك وعدم قدرته على مواكبة متطلبات سوق العمل في الجزائر، ويرجع هذا الأمر إلى أن الاقتصاد غير الرسمي يخفف من عدد الإجراءات وتكاليف ممارسة الأعمال والتي تختلف من دولة إلى أخرى، فمثلا القوانين الجبائية بالجزائر تزيد من التوجه نحو الاقتصاد غير الرسمي ليخسر الاقتصاد الرسمي حصة لا بأس بها الأموال التي تذهب سدا نتيجة التوجه نحو الاقتصاد الرسمي ومما لاشك فيه أن هذا الأخير يعتبر ملاذا آمنا للكثير من الطبقات الاجتماعية بالجزائر لتوفيره الحاجيات الأساسية لحياتهم المعيشية؛

الفرضية الرابعة: تستعمل العديد من الطرق القياسية في تقييم واستشراف حول الاقتصاد غير الرسمي بالجزائر والتي تعطي النظرة الحقيقية للمتغيرات التي تؤثر علية في الجزائر، لذلك اعتمدنا في دراستنا القياسية على نموذج الانحدار الخطي المتعدد وخلصنا إلى تكوين نموذج قياسي يبين العناصر المؤثرة على الاقتصاد غير الرسمي ممثلة في البطالة والنمو الديمغرافي والناتج الوطني الإجمالي مضافا إليه التضخم وأسعار البترول منها من له تأثير ايجابي كالبطالة والنمو الديمغرافي والتضخم وأسعار البترول أما الناتج الوطني الإجمالي فهو له تأثير سلبي وهو ما نلمسه حقيقة في أرض الواقع المعاش.

الخاتمة.

1/ النتائج:

من خلال ما جاء به البحث ومما تقدم من طرح نخلص إلى النتائج التي تخص واقع الاقتصاد غير الرسمي بالجزائر كما سنوردها فيما يلي:

- غياب تعريف موحد ومشترك للاقتصاد غير الرسمي والذي زاد المشكل تعقيدا منذ وصفه لأول مرة في تقرير لمنظمة العمل الدولية عن العمل في كينيا سنة 1972 ، وما رافق ذلك من خواص متغايرة لطبيعة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، وبالتالي تعاريف مختلفة تؤدي إلى استراتيجيات مختلفة؛
- صعوبة وكذا اختلاف وجهات النظر في تفسير علاقته بالاقتصاد الرسمي ما زاد من صعوبة ضبط تعريف موحد له؛
- يعتبر العنصر النسوي وفئة الشباب والأطفال من أهم ما يميز خصائص العاملين في الاقتصاد غير الرسمي، وتزداد أهمية الاقتصاد غير الرسمي من خلال ما يمثله حجمه كقيمة مضافة وكنسبة مئوية من إجمالي الناتج الوطني الإجمالي؛
- تتعدد أسباب نمو حجم الاقتصاد غير الرسمي لكن أهمها هو عبء الضرائب والضمان الاجتماعي وكثرة اللوائح والقوانين المنظمة لممارسة الأنشطة وتعقدها يفرض التدخل الحكومي في الأسواق المختلفة وتدني كفاءة وجودة خدمات القطاع العام والعاملين فيه وهي ظروف تعتبر بمثابة أرض خصبة لنمو وانتشار الأنشطة غير الرسمية وانتشار الفساد؛
- الحد من ظاهرة الفقر لن يكون ممكنا من دون دعم الفقراء العاملين في الاقتصاد غير الرسمي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة وتدعيم القائم منها؛
- أصحاب المشاريع غير الرسمية يعتمدون على مبدأ الرشادة الاقتصادية ذلك أن قرار دخولهم في النشاط ما هو إلا عبارة عن موازنة بين تكاليف هذا الدخول ومنافعه أي تحليل اقتصادي بحت قائم على الثنائية تكلفة عائد؛
- وجود الاقتصاد غير الرسمي يعبر من جهة على وضع أو حالة غير طبيعية في العلاقة بين الدولة والمواطن، ولذلك يتولد شعور بعدم الرضى من قبل دافعي الضرائب عن ما تقدمه الدولة من خدمات عامة؛ لذا فلاقتصاد غير الرسمي لا يعتبر قطاعا إشكاليا ينبغي السعي للقضاء عليه بل يجب السعي إلى فهم أسبابه فهو ابن شرعي للسياسات الفاشلة في الاقتصاد الرسمي؛
- يُعتبر معظم العمال غير الرسميين فئات مستضعفة تعمل في ظروف محفوفة بالمخاطر، وبالتالي فهي تستحق اتخاذ تدابير لمساعدتها من خلال انتهاج سياسات اجتماعية وقانونية خاصة بالعمل؛
- إن الاقتصاد غير الرسمي هو ميدان لمنظمي مشاريع نشطين يحتاجون إلى التخلص من اللوائح المرهقة الحائلة دون إضفاء الصبغة الرسمية على أعمالهم ؛
- يجب التأكيد على إدارة الاقتصاد غير الرسمي و إتباع سياسات تجعل الريف أو الإقليم جذابا ودعم المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة خاصة في المناطق الريفية لما توفره من فرص عمل ودخل للعاملين بها وتساعد على تقليل النزوح الريفي إضافة إلى تحويلها إلى مشاريع رسمية تساهم في الضريبة؛
- إن مظاهر الفقر في الاقتصاد غير الرسمي لا تمثل الصورة الأكثر دقة له لأنها تصرف الاهتمام عن الإنجازات أصحاب المشاريع الريادية الذين يمثلون جزءا من ثروة الاقتصاد غير الرسمي والذين يخاطرون بإنشاء مشاريعهم في ظروف صعبة ساهم في تكوينها الاقتصاد الرسمي؛

- يُعتبر النهوض بالاقتصاد غير الرسمي وسيلة بالغة الأهمية للتوسيع المستدام للخدمات الأساسية للحماية الاجتماعية، وبهذا المعنى فهو يشكل الأداة الأساسية لنهج تخفيف حدة الفقر وتقوية الوئام الاجتماعي عن طريق تحقيق الحماية الاجتماعية للجميع؛
- يُعتبر تحديث الاقتصاد غير الرسمي وإضفاء الصبغة الرسمية عليه نهجا تدريجيا يتم على مراحل؛
- بشكل عام يشكل وجود بيئة أعمال مناسبة عاملا مهما في تدعيم القدرة التنافسية للدول على الرغم من تشابك العناصر المكونة لهذه البيئة والمؤثرة فيها، والعبء الرئيسي يقع على عاتق الدولة في تجاوز هذه المعوقات التي ترجع أساسا إلى إختلالات هيكلية على مستوى الاقتصاد الكلي أو إلى قصور في التشريع والتنظيم التشريع سوق العمل، البيروقراطية والفساد؛
- لا يمكن تصور مناخ ملائم للأعمال دون الاهتمام بالعوامل التي ترسي أسس بناء الحكم الراشد وبالتالي لابد أن تتجه النفقات العمومية نحو إعادة هيكلة الإدارات العمومية وتحسين أساليب تسييرها في اتجاه شفافيتها وإخضاعها للمساءلة، وهذا ما يجعل الجزائر متأخرة في التصنيفات المتعلقة بسلامة ممارسة الأعمال والاستثمار نتيجة البيروقراطية إذا لم يعد من وظائف الدولة اليوم القيام بالاستثمار فإن من وظائفها الإنفاق على تحسين المناخ الملائم للقطاع الخاص وإزالة العراقيل أمامه؛
- لا توجد إستراتيجية واضحة في الجزائر لإدارة الاقتصاد غير الرسمي بل هناك إجراءات تعمل على تنظيم وتقليص السوق الموازية وتحسين المنافسة بهدف تأطير الأسواق الموازية، لكن بالرغم من الجهود المبذولة في هذا الصدد لا زالت النتائج غير كافية بالنظر إلى حجم الأنشطة غير المستقرة، كما لا توجد استراتيجيات محددة بل هناك جهود للحد من الفقر واستراتيجيات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعمها وترقيتها ومرافقتها اعتبرت بمثابة

إستراتيجية لإدارة الجانب المشروع للاقتصاد غير الرسمي للحد من البطالة والتخفيف من الفقر وتشجيع المبادرين،

وتحقيق التنمية المستدامة بقيادة القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

انطلاقا من التحليل الذي تطرقنا إليه في موضوعنا، نقول أن الأزمات والاضطرابات التي مر بها الاقتصاد الوطني منذ العشريتين السابقتين اللتان كانتا مرفقة بتدهور البنى التحتية للاقتصاد ومشحونة بفشل أغلب التجارب التنموية المنتهجة، ولا شيء أسوء من تراجع معدلات النمو الاقتصادي عن المستوى المطلوب الذي يمكّن من إعادة التوازن إلى اختلال العرض بالطلب في سوق العمل والذي زادت من تفاقماته برامج التعديل الهيكلي، برامج أقل ما يقال عنها أن ضررها كان أشد وطأة على جميع المستويات من نفعها، فعلى حد التعبير عندما تنعدم حظوظ الشفاء فلا سبيل إلا البتر، أي أن هذه الإصلاحات وإن ظهرت محتومة في ظاهرها ففي باطنها كان لا بد منها لتدارك ما يمكن تداركه.

وعلى هذا الأساس قمنا بتقديم بعض الاقتراحات فيما يخص ادماج أو الحد من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بالجزائر، نذكر منها:

1/ اقتراحات متعلقة بسوق العمل وبرامج التشغيل:

- مراجعة المهام الأساسية للمؤسسات المتكلفة ببرامج التشغيل وتفعيلها بما يساير تطورات سوق العمل، بالإضافة إلى تعزيز الوكالات الخاصة بالتشغيل بوسائل عمل حديثة تسمح لها بجمع قاعدة معلوماتية بشكل سريع، كما يجب أيضا تدعيم هذه الوكالات بيد عاملة متخصصة وكفئة؛

- التنسيق الدائم بين مصالح التشغيل والديوان الوطني للإحصائيات من أجل الحصول على إحصائيات واقعية تتعلق بمؤشرات التشغيل؛
- تحسين وتطوير البرامج التكوينية المتعلقة بتكوين المبتدئين في العمل لأول مرة، بالإضافة إلى تشجيع وإعداد برامج تكوينية لأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة الجدد من أجل مساعدتهم على التفاعل مع سوق العمل؛
- ضرورة ربط العلاقة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي عن طريق مشاركة إطارات المؤسسات في تدريب الطلبة خاصة الحاملين منهم شهادات ذات تخصصات مهنية، بالإضافة إلى فتح أبواب الجامعة أمام إطارات المؤسسات والإدارات من أجل تكوينهم؛
- إنشاء وكالات تشغيلية تهتم بقضايا القطاع الخاص، مما يسهل عملية تبادل المعلومات بين عارضي وطالبي العمل في هذا القطاع.

2/ الاقتراحات المتعلقة بترقية الاستثمارات:

- إعطاء دعم كبير للاستثمارات المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتبارها القاعدة الأساسية للنهوض بالقطاعات خاصة الصناعية منها؛
- إنشاء مناطق جديدة للنشاط استجابة لطلبات المستثمرين، بالإضافة إلى تحسين وضبط دفتر الشروط ومتابعة الالتزام به؛
- ضرورة التنسيق والتكامل بين مختلف الإدارات الاقتصادية الهامة (البنوك، الجمارك والضرائب) من أجل تسهيل إجراءات إصدار القرارات والتراخيص؛
- إصلاح المنظومة المالية والبنكية بما يتماشى وترقية الاستثمارات مع إزالة العقبات والبيروقراطية في منح القروض؛
- ضرورة خلق مناخ استثماري يسمح بجلب المستثمرين الأجانب؛
- تشجيع ودعم الاستثمارات المهمشة خاصة المتعلقة منها بقطاعي الفلاحة والسياحة، بالإضافة إلى تشجيع ومنح تسهيلات مادية ومعنوية للمستثمرين في مجال الزراعة في الجنوب الجزائري؛
- دعم وتشجيع الصناعات التقليدية، فهي تلعب دورا كبيرا في تمويل القطاع السياحي.

3/ الاقتراحات المتعلقة بفعالية النظام الضريبي:

- ضرورة مراجعة التشريع الضريبي قصد تحديد ثم معالجة مختلف الثغرات التي يتضمنها؛
- إنشاء قضاء ضريبي يفصل في قضايا الضرائب؛
- الاستفادة من تجارب البلدان الناجحة في مكافحة التهرب الضريبي؛
- استحداث أجهزة الإدارة الضريبية وعصرنتها، بالإضافة إلى القيام بإصلاح شامل لهذه الإدارة وفق معايير دولية متعلقة بالأداء الضريبي؛
- العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بربط وتحصيل الضريبة؛
- تبسيط قانون الضرائب وإجراءات تنفيذه حتى يتسنى فهمه وهذا ما يؤدي إلى احترامه؛
- زيادة فعالية مكافحة التهرب الضريبي من خلال توفر إرادة سياسية قوية وتطبيق عقوبات صارمة؛
- إعادة النظر في أجور موظفي مصلحة الضرائب وذلك لتحفيزهم على رفع مردودية العمل وإبعادهم عن الرشوة والفساد؛
- عقد اتفاقيات دولية متعلقة بمكافحة التهرب الضريبي والتي من شأنها أن تساهم في تبادل المعلومات المتعلقة بالكشف عن الوضعية المالية للمكلف.

4/ اقتراحات متعلقة بمكافحة الرشوة والفساد:

- إعادة النظر في القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد؛
- فتح التنافس في القطاع الخاص بغية اجتناب سيطرة مصالح خاصة على المؤسسات الوطنية؛

- توعية الرأي العام وضرورة إطلاعه على قضايا اللجنة الخاصة بالفساد؛
- توعية الرأي العام وضرورة إطلاعه على قضايا اللجنة الخاصة بالفساد؛
- ضرورة تطبيق معايير تمنع الفساد على كل من الحكومة، الإدارات العامة، البنوك ووكالات الإقراض، المقاولون،..الخ؛
- الاعتماد على تجارب البلدان التي نجحت سياستها في مكافحة الفساد كتجربة هونغ كونغ، بوستوانا، ...الخ؛
- ا
- فصل الجهاز القضائي عن السلطة (استقلالية السلطة القضائية) بغية تمكينه من إصدار الحكم بالاستقلالية ودون أي ضغط أو تأثير مثلما هو الحال في قطر التي تحتل المرتبة الأولى في البلدان العربية حسب مؤشر محاربة الفساد لسنة 2009، حيث قام الجهاز القضائي القطري المستقل بمحاكمة دبلوماسيين قطريين في قطر؛
- ضرورة وجود الحكم الجيد وتدعيمه بشفافية في إدارة برامج وميزانيات الدولة؛
- توفير الاستقرار السياسي، الأمني والاقتصادي داخل البلد.

5/ الاقتراحات المتعلقة بمكافحة تقليد العلامات التجارية والسوق الموازي:

- العمل على فتح مكاتب لتحويل العملات في إطار رسمي خاصة في النزلات، والتي سوف تسهل عملية التحويل خاصة بالنسبة للأجانب؛
- إنشاء بنوك تجارية جزائرية في الخارج خاصة في البلدان الأوربية أين يتواجد عدد كبير من المغتربين الجزائريين، مما سيسهل عملية تحويل أموال المغتربين بطريقة رسمية إلى الجزائر وبالتالي زيادة الاستثمار فيها، كما هو الحال في المغرب ففي سنة 2007 تم تحويل حوالي 3.5 مليار دولار إلى المغرب عن طريق بنوكه المتواجدة في البلدان الأوربية؛
- البحث عن مصادر أخرى لجلب العملة الصعبة إلى الجزائر كتطوير وتحديث الجانب السياسي؛
- تحديث أساليب الرقابة لدى مصالح الجمارك والتي من شأنها معرفة العملة الصعبة المخفية؛
- تشديد الرقابة على السلع المستوردة من أجل التقليل من استيراد السلع المزيفة والاستفادة من تجارب البلدان الأخرى في هذا الميدان، فعلى سبيل المثال فرنسا قامت بتدريب الكلاب بطريقة تمكنها من معرفة القرص (CD) إذا كان مزيف أو حقيقي؛
- تشديد الرقابة على الشريط الحدودي؛
- إنشاء لجنة لمحاربة التقليد كاللجنة الوطنية لمحاربة التقليد بفرنسا (CNAC)، تعمل في إطار النزاهة والصرامة من أجل تفعيل وتشديد القوانين واللوائح المتعلقة بمحاربة التقليد.

ن

ا

ل

ت

ي

ن

ج

ح

ت

س

ي

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية.

1/ الكتب:

- ✓ د. حيان أحمد سلمان، الاقتصاد الخفي، مجلة الاقتصاد والنقل، عدد 7، سوريا، 2006.
- ✓ عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، دار الجامعة الجديدة، بدون طبعة، الإسكندرية،2006 .
- ✓ إبراهيم توهامي، إسماعيل قيرة، عبد الحميد نليمي، العولمة والاقتصاد غير الرسمي، دار الهدى، الجزائر، 2004.
- ✓ د.سوزي عدلي ناشد، الاتجار في الشر بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى،سوريا، 2008.
- ✓ عبد الله محمد الحلو، الجهود الدولية والعربية لمكافحة جريمة تبييض الأموال، مكتبة الحلبي الحقوقية، لبنان، 2007.
- ✓ صفوت عبد السلام عوض الله، الاقتصاد السري، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.
- ✓ حمدي عبد العظيم، غسيل الأموال في مصر والعالم، القاهرة، 1997.
- ✓ نسرين عبد الحميد، الاقتصاد الخفي،دار الوفاء لدنيا الطباعة، الاسكندرية، 2007.
- ✓ محمد إبراهيم طه السقا، الاقتصاد الخفي في مصر، مكتبة النهضة، مصر، 1996.
- ✓ أحمية سليمان، التنظيم القانوني لعلاقات العمل في الجزائر الجزء الأول مبادئ قانون العمل ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثانية ، بن عكنون الجزائر 2004 .
- ✓ كمال عبد الحميد الزيات، العمل وعلم الإجماع المهني دار غريب، القاهرة – مصر 2001.
- ✓ عبد الفتاح محمد دواير أصول علم النفس المهني وتطبيقاته، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان 1995.
- ✓ طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار الصفا للنشر و التوزيع، الأردن، 1998.
- ✓ محمد طاقة و آخرون، اقتصاديات العمل، الطبعة الأولى، إثراء للنشر و التوزيع،عمان ،الأردن، 2008.
- ✓ حمدي ياسين ، على عسكر، حسن الموسوي، علم النفس الصناعي والتنظيمي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الاولى، دار الكتاب الحديث، الكويت، 1999.
- ✓ تركي بدوي، علاقات العمل في مختلف الصناعات، الطبعة الاولى، دار الفكر العربي، مصر1991 .
- ✓ حماد محمد شطا، النظرية العامة للأجور والمرتبات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982.
- ✓ عبد الفتاح بو خمخم، ادارة الموارد البشرية، مطبوعات جامعة منتوري قسنطينة 2001 .
- ✓ رشيد واضح، علاقات العمل في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر 2002.
- ✓ أحمد هني، دروس في التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1993.

قائمة المراجع.

- ✓ منصور احمد منصور، تخطيط القوى العاملة بين النظرية و التطبيق، وكالة المطبوعات، الكويت، 1975.
- ✓ إبراهيم سليمان قطف ،علي محمد خليل ،مبادئ الاقتصاد الجزئي ،الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،2004 .
- ✓ مدحت القريشي ،اقتصاديات العمل ،الطبعة الأولى،دار وائل للنشر ،الأردن ، 2007.
- ✓ محمد طاقة ،حسين عجلان حسن ، اقتصاديات العمل ،الطبعة الأولى،مكتبة الجامعة ،عمان ،الأردن ، 2008.
- ✓ رونالد ايرنبرج، روبرت سميث، تعريب فريد بشير طاهر، اقتصاديات العمل، دار المريخ لنشر و التوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1993.
- ✓ ضياء مجيد الموسوي ،النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي ،الطبعة الثانية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 1992 .
- ✓ نعمة الله نجيب إبراهيم، نظرية اقتصاد العمل، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع، مصر،1997.
- ✓ حربي محمد عريقات ،مبادئ الاقتصاد ،التحليل الجزئي ،الطبعة الأولى،دار وائل للنشر ، عمان ،الأردن ، 2005 .
- ✓ محمد عزيز ،محمد عبد الجليل أبو سنينة ،مبادئ الاقتصاد ،الطبعة الأولى، منشورات جامعة قان يونس ،ليبيا ، 2002 .
- ✓ إسماعيل محمد هاشم ،مبادئ الاقتصاد التحليلي ،دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،بيروت،1988.
- ✓ الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر المشكلات المعاصرة، د. رمزي زكي، عالم المعرفة، الكويت 1998.
- ✓ مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2000 .
- ✓ علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة واثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2005 .
- ✓ محمد علي الليثي و آخرون، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر،1997.
- ✓ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، دار معيد للكتب، مصر، 1997.
- ✓ د أ. منصور أحمد منصور، تخطيط القوى العاملة بين النظرية والتطبيق، وكالة المطبوعات، الكويت، 1975.
- ✓ د. محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة: أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل الجات والعولمة، مصر، 2003.
- ✓ علي عبد الوهاب نجا، "البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها :دراسة تحليلية تطبيقية"، الدار الجامعية الإسكندرية، 2005.

- ✓ نزار سعد الدين عيسى وإبراهيم سليمان قطف، "الاقتصاد الكلي :مبادئ وتطبيقات"، دار الحامد للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، 2007 .
- ✓ فليح حسن خلف، " الاقتصاد الكلي"، جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2007.
- ✓ جمال حسن، أحمد عيسى السراحنة، مشكلة البطالة وعلاجها، دار اليمامة للطبع والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2000 .
- ✓ مجيد علي حسن، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2004 .
- ✓ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، دار معيد للكتب، مصر، 1997.
- ✓ أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 1991 .
- ✓ عبد العزيز شرابي، الاقتصاد الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- ✓ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعة، الاسكندرية، 2004.
- ✓ مجدي الشريجي، الاقتصاد القياسي، النظرية والتطبيق، دار المصرية اللبنانية، القاهرة مصر، 1994.
- ✓ حسين مجيد، سعيد عفاف، الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1998.
- ✓ وليد لسماعيل السينو و احمد محمد مشعل، الاقتصاد القياسي التحليلي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.

2/ الرسائل والمذكرات:

- ✓ بورعدة حورية، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص الاقتصاد الدولي، جامعة وهران، 2013-2014.
- ✓ قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسنغال، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتورة في الاقتصاد، تخصص الاقتصاد المالي، جامعة قسنطينة، 2009-2010.
- ✓ بن يشو فتحي، جدلية المقاربات النظرية والمنهجية للاقتصاد غير الرسمي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، 2007-2008.
- ✓ رشيدة حمودة، إستراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة دراسة مقارنة بين تجربتي الجزائر ومصر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التسيير، تخصص الإدارة الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011-2012.

- ✓ عماد لعلاوي،مفهوم العمل لدى العمال وعلاقته بدافعيتهم في العمل الصناعي من خلال إشباع الحوافز المادية، دراسة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم النفس وعلوم التربية، تخصص علم النفس العمل والتنظيم، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، 2011-2012.
- ✓ شلالي فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2005 مع محاولة اقتراح نموذج للتشغيل للفترة 2004 -2009، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005.
- ✓ بوبكر بن العايب، دراسة تحليلية لتطور التشغيل في الجزائر-منهجية التنبؤ باستعمال نماذج الانحدار الذاتي VAR، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر،2003 .
- ✓ بن طاجين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير علوم اقتصادية، تخصص نمذجة قياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010-2011.
- ✓ بلعربي عبد القادر، الجزائر بين البطالة والقطاع غير الرسمي دراسة قياسية بمنطقة تلمسان الحضرية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة، أبي بكر بلقايد تلمسان، 2009-2010.
- ✓ صديق الشريف، عقود ما قبل التشغيل و اكتساب هوية العامل، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية جامعة الجزائر، 2007 .
- ✓ عطار عبد الحفيظ، التشغيل غير الرسمي بين الدافع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، أطروحة لنيل الدكتوراه في الأنثروبولوجيا، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2009-2010.
- ✓ بلعربي عبد القادر، الجزائر بين البطالة والقطاع غير الرسمي، دراسة قياسية بمنطقة تلمسان الحضرية، رسالة دكتواه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2009-2010.
- ✓ زرنوخ ياسمينة، اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006-2007.
- ✓ بودلال علي، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر "مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2007.
- ✓ قصاب سعدية، تحليل برامج التشغيل بين النظرية و التطبيق، مذكرة ماجستير غير منشور، جامعة الجزائر، 1994.
- ✓ بن بخيتة وردة، سياسة التشغيل في الجزائر- دراسة حالة الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2006 .
- ✓ بن يشو فتحي، جدلية المقاربات النظرية والمنهجية للاقتصاد غير الرسمي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة تلمسان، 2007-2008.

3/ المقالات المنشورة والقابلة للنشر:

- ✓ وائل نوارة، الاقتصاد غير الرسمي كأحد أعراض ظهور الدولة الموازية، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، 2005، متاح على الموقع www.cipe-arabia.org/files/art1401.pdf ،شوهد بتاريخ 01/22 /2017.
- ✓ عاطف وليم اندراوس، الاقتصاد الظلي: المفاهيم، المكونات، الأسباب، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
- ✓ فريديريك شنايدر، دومينيك إنستي، الاختباء وراء الظلال، "نمو الاقتصاد الخفي"، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد 30 ، مارس2002 صندوق النقد الدولي ، واشنطن، (نسخة إلكترونية)متاح على الموقع : <http://www.imf.org/external/pubs/ft/issues/issues30/ara/issue30a.pdf> شوهد بتاريخ 2017/02/23.
- ✓ حميد خروف ، سياسة التنمية في الجزائر-رؤية سوسيولوجية ، شبكة المعرفة الريفية، الجزائر، 10 جانفي 2010 Onefd - 2010 ، استعادة السيادة الوطنية وبناء الدولة الجزائرية، 10 جانفي 2010 http://www.onefd.edu.dz/3ass/cours/nouveau_prog/Lettres-Langues/Histoire/ENVOI2/env2_his_03.pdf
- ✓ يحيات مليكة، سياسة التشغيل الملائمة في الجزائر للتغلب على البطالة المتعلمة في ظل التحديات الإقليمية و العالمية الراهنة، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، جامعة الجزائر، العدد 13-2005.
- ✓ تومي صالح، مليكة يحيات، مشكلة البطالة في الجزائر :دراسة استطلاعية عن أبعادها وأسبابها، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، جامعة الجزائر، العدد 14-2006 .
- ✓ بحث حول التشغيل بالنسبة للعائلات بالجزائر (ONS)، N°263 الثلاثي الثالث 1997.

4/ المؤتمرات، الملتقيات والأيام الدراسية:

- ✓ د. بريشي عبد الكريم، مداخلة بعنوان الاقتصاد غير الرسمي بين الطرح النظري والواقع العلمي، ملتقى وطني حول: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر-الآثار وسبل الترويض، جامعة سعيدة، يومي 20-21 نوفمبر 2007.
- ✓ بن يوب لطيفة وبوغرارة بومدين وغربي ناصر صلاح الدين، أثر المشروعات الصغيرة على الاقتصاد غير الرسمي، ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، المركز الجامعي سعيدة، يومي 20-21 أفريل 2007.
- ✓ عزوز بن علي وبوزيان عبد الباسط، الاقتصاد الموازي والسياسات المضادة له في الجزائر، ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، المركز الجامعي سعيدة، يومي 20-21 نوفمبر 2007.
- ✓ بن نوي مصطفى وعجيلة محمد، متطلبات الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الجزائري، الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (الآثار وسبل ترويضه)، المركز الجامعي بسعيدة، يومي20-21 نوفمبر 2007.

- ✓ عبد الكريم البشير ،مداخلة بعنوان دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل– حالة الاقتصاد الجزائري،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،العدد السادس ، 2009 .
- ✓ لطرش الطاهر، الإطار المؤسسي لسوق العمل وسياسة التشغيل في الجزائر: خصائصه الأساسية وأثره على ديناميكية التشغيل، الملتقى الدولي حول "إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011 .
- ✓ نذير عبد الرزاق وآخرون، سياسات التشغيل في الجزائر-الإجراءات و النتائج-، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه، جامعة بن يوسف بن خدة- الجزائر، جوان 2008 .
- ✓ صالح مفتاح، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، عنوان الملتقى وتاريخه مجهولة، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، الجزائر.
- ✓ بن بوزيان محمد وآخرون، قياس اثر الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة من طرف الجزائر على مشكلة البطالة و التشغيل، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه، جامعة بن يوسف بن خدة-الجزائر، جوان 2008 .
- ✓ منصوري الزين، تداعيات سياسات الإصلاح الاقتصادي على مستوى الفقر- حالة الجزائر، عنوان الملتقى مجهولة، جامعة سعد دحلب البليدة، 2006 .
- ✓ اسمهان قيبو، البطالة بين حاملي الشهادات العليا، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه، جامعة بن يوسف بن خدة-الجزائر، جوان 2008.
- ✓ قدي عبد المجيد، الاقتصاد الجزائري والنفط"فرص أم تهديدات، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي : التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة أيام 08/07 أفريل 2008 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة .

5/ التقارير والمنشورات:

- ✓ المادة 133-134 من القانون الأساسي العام للعامل.
- ✓ المواد 3،5،6،7،8، مكتب العمل الدولي جونيف موسوح السكان الناشطين اقتصاديا، العمالة والبطالة، 1996.
- ✓ تقرير صادر عن الديوان الوطني للإحصاء.
- ✓ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي
- ✓ القانون رقم 78-12، المؤرخ في 1978/08/05، الجزائر.
- ✓ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من السنة 2004 ، الدورة العامة العادية 25 ديسمبر 2004.

- ✓ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 ، بيان اجتماع مجلس الوزراء، الجزائر، 24 ماي 2010 .
- ✓ الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، تقرير عن الحكامة في الجزائر 2008 ، الجمهورية الجزائرية (وثيقة مقدمة من طرف الأستاذ بن فرحات عبد الله .في إطار مقرر الحكم الراشد والتنمية المستدامة، لطلبة السنة الأولى مدرس الدكتوراه، دفعة 2010).
- ✓ تقرير حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء / نقطة الارتكاز الوطنية في الجزائر، ، نوفمبر، 2008، الجمهورية الجزائرية.
- ✓ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة العدل، قانون رقم 06-01 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الديوان الوطني للأشغال التربوية ، الطبعة الأولى، 2006 .
- ✓ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد77 .

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية.

1/ Les ouvrages :

- ✓ Marc Debarc Hatier: Les milliards de l'ombre: L'économie souterraine, Imprimerie Maury, Paris, 1992,
- ✓ Philippe Montigny: Lutter contre la corruption un impératif pour le développement du Bénin, Edition L'harmattan, France, 2001
- ✓ Geert Derlue: Fraude Fiscale , Edition Maklu s.a, Belgique, 2007,
- ✓ Antoine Ngakosso: Corruption, Fraude, Evasion fiscale et croissance, Edition L'harmattan,2009,
- ✓ Gazier Bernard, Economie du Travail et de l'emploi, Edition Dalloz, PARIS, 1991
- ✓ Ahmed Zakane, Analyse de l'offre de l'emploi, Mémoire de magister, ISE, Alger, 1992
- ✓ Michael Burda ,charles wyplosz,Macro économie,3*éme* édition ,paris ,France,2003,
- ✓ Lakel Samira, L'Emploi et le chômage en algerie, Mémoire d'ingénieur, INPS, Alger, 1998
- ✓ P.BODSON et P.MARTELOY, politiques d'appui au secteur informel dans les pays en DVP, Economica,1995

- ✓ Charmes .J , 1990 , Une revue critique des concepts , définition et recherches sur le secteur informel , in Salomé et Schawartz (éd.) 1990
- ✓ MENI Malikwisha, "L'importance du secteur informel en RDC",Bulletin de l'ANSD, volume 1,Kinshasa,Décembre 2000
- ✓ P.BODSON, politiques d'appui au secteur informel dans les pays en DVP , Economica , 1995
- ✓ J.B Boyabe, « marché informel »; une lecture critique du modèle d'AQUERLOF, tiers monde, vol 40 , n° 157,1999
- ✓ CHARMES Jacques, Concepts , mesures et tendances , études du centre de développement , OCDE ,2009
- ✓ Nacer eddine Hammouda: Secteur et emploi informel en Algérie , CREAD, Alger, 2008
- ✓ Brunhes. B, La flexibilité du travail réflexions sur les modèles européens, droit social, paris, 1989
- ✓ Gordon, Robert J, Is There trade-off between unemployment and productivity growth?, NBER Working paper, No .5081,1998.
- ✓ Medjkoun Mohamed, Ajustement structurel emploi et chômage en Algérie, les cahiers du Créad,N°46/47, 1998-1999
- ✓ MUSETTE.M, ISLI.M, HAMMOUDA.N, Marché du Travail et emploi en Algérie, Bureau de l'OIT à Alger, Alger, octobre,2003
- ✓ LEGENDRE François, Emploi et politiques sociales: Tome 2, trajectoires d'emploi et rémunérations, France, sept 2009
- ✓ MAHIOU.A, HENRY.J, Où va l'Algérie, KARTHALA-IREMAM," Hommes et société ".
- ✓ LAKEHAL Mokhtar , Algérie de l'indépendance à l'état d'urgence , collections : histoire et perspectives méditerranéennes L'harmattan ,Paris ,1992.
- ✓ BARBIER Jean Paul, L'intermédiation sur le marché du travail dans les pays du Maghreb, BIT, Genève ,2006.

✓ NATIONS UNIES, Examen de la politique de l'investissement: Maroc, publications des Nations unies, juillet 2008.

✓ BOUTAFNOUCHET Mustapha, Les travailleurs en Algérie, ENAP,1984

✓ ARDES, secteur informel et développement, Tunis, 1er trimestre 1991

✓ TALAHITE Fatiha, Algérie, l'emploi féminin en transition, 8th Mediterranean social and political research meeting, Florence, 21-25 mars 2007

✓ A. HENNI, « Ajustement, économie parallèle et contre société » Revue Naqd N°7, 1994

✓ C. Bernard , Nouvelles logiques marchandes au Maghreb, L'informel dans les années 80, CNRS? IREMAM? paris, 1991

✓ Gujarati, Damodar, N. Basic Econometric MacGraw-Hill, Inc(1995),paris

✓ ADAIR P, " Production et financement du secteur informel urbain en Algérie " in Revue" économie e t management", N°: 1, Mars 2002

✓ BOUNOUA C., Une lecture critique du secteur informel dans les pays du tiers monde ,les cahiers du CREAD N°30. 1992

✓ Organisation De Coopération Et De Développement Économique, Manuel sur la mesure de l'économie non observée, Service des Publications de l'OCDE, Paris, France, 2003, (en line) http://www.oecd.org/dataoecd/9/20/32016147.pdf consulté le :08/01/2017.

✓ Bureau Internationale Du Travail, Méthodes et Instruments d'Appui au Secteur Informel en Afrique Francophone, Genève, Bureau international du Travail, 2004, www.socialalert.org/pdf/ consulté le site : 04/05/2011.

✓ Socialalert, the informal economy (en line) on site www.socialalert .org/pdf/1808brochENGred.pdf Consulted 25/02/2017.

✓ pierre pestieau, l'économie souterraine, edition hachette, paris, 1995

✓ Dennis DUCKE, Gabor IVANY, Mark KAN, The Shadow Economy- A critical Analysis, USA,2007

✓ Freidrich Schneider: shadow Economies and Corruption all over the world: New Estimation for 145Countries, july 2007 http://www.lawrence.edu/fast/finklerm/shadeconomycorruption_july2007.pdf seen 04/01/2017.

✓ ELBADAWI Ibrahim & Norman Loayza, Informality, " Employment and Economic Development in the Arab World", Journal of Development and Economic Policies, Volume 10, No.2, July 2008, Arab Planning Institut, Kuwait, on site: http://www.arab-api.org/jodep/products/mag/v10-2.pdf consulted 25/01/2017.

✓ société française de psychologie, psychologie du travail : que va devenir le travail, entreprise moderne d'édition, paris 1978

✓ Activité,Emploi &chômage au 3*éme* trimestre,1997,

✓ 2Blanchard et Daniel Cohen, Macro économie, 4*éme* édition ,France,

✓ Académie limoges, chômage, 17/01/2017, http://www.lycarsonvalbrive.aclimoges. fr/secosoc/ breve. php3?id_breve=216.

✓ Bureau International du Travail, La normalisation du travail, Nouvelle série 53. Genève, 1953

✓ Gregory. N. M, (2006), " Macroéconomie ", De Boeck, Paris, 3 eme édition

✓ Nations Unies : Conseil économique et social,étude sur la mesure du secteur informel et de l'emploi informel en Afrique, Décembre 2007

✓ CHARMES Jacques, Secteur informel, emploi informel, économie non observée: méthodes de mesure et d'estimation appliquées aux économies en transition. L'exemple de la Moldavie, CEEED, Versailles,2005

✓ JUTTING .J,LAIGLESIA.R,JUAN .R,l'emploi informel dans les pays en développement , études du centre de développement , OCDE ,2009

✓ KUCERA .D , XENOGIANI .T, Les causes de la persistance de l'emploi informel , études du centre de développement , OCDE ,2009

✓ KUCERA .D , XENOGIANI .T,Les femmes et l'emploi informel :état des connaissances et t solutions envisageables, études du centre de développement , OCDE ,2009

✓ Samir Idouni: L'Algérie se transforme peu à peu en une terre de culture de résine de cannabis et d'opium et de trafic de drogues selon les spécialistes: (www.algérie-dz.com),2008.

✓ revue algérienne du travail, l'emploi en Algérie, n° 19

✓ MUSETTE.M, ISLI.M, HAMMOUDA.N, Marché du Travail et emploi en Algérie, Bureau de l'OIT à Alger, Alger, octobre 2003

✓ STEEL Omar , La conversion au marché en Egypte et en Algérie , un ajustement par l'informel , les cahiers de l'orient N°45, 1er trimestre , 1997

✓ MEZOUAGHI Mihoub, Les territoires productifs en questions: Transformations occidentales et situations maghrébines, IRMC, Alfa, Paris, 2006

✓ BOUFENIK , ELAIDI , L'informel en Algérie : Quelle approche ?, Coll . sur l'économie informelle en Algérie Tlemcen, (14-15-16) Nov. 2000.

✓ ADAIR Philippe et HAMED Yousra, Micro-entreprises et micro-crédit au Maghreb, Journée de l'AFSE – L'économie du

développement et de la transition CERDI – , Clermont-Ferrand ,19 - 20 Mai 2005.

✓ O.I.P , Etudes comparative des résultats des enquêtes postales des sortants des établissements de la formation professionnelle 1994, 1995, 1996 (O.I.P). Juin 1998.

✓ LALLEMENT.M, ABEDOU.M, BOUYACOUB.M, De la gouvernance des PME-PMI: regards croisés France-Algérie, Collections : logiques sociales, cahiers du GRIOT, L'harmattan, Paris, 2006.

✓ FIDH,CFDA ,LADDH , La « Mal-vie »:rapport sur la situation des droits économiques, sociaux et culturels en Algérie ,Avril 2010.

✓ Nora ALLEKI, Algérie La politique pour l'emploi des jeunes : budgets importants mais crise de confiance Chronique internationale de l'IRES - n° 123 -, mars 2010

✓ ADAIR Philippe et HAMED Yousra, Micro-entreprises et micro-crédit au Maghreb, Journée de l'AFSE – L'économie du développement et de la transition CERDI – , Clermont-Ferrand ,19 - 20 Mai 2005.

✓ CHARMES Jacques,Concepts, mesures et tendances,études du centre de développement, OCDE,2009.

✓ CHENNTOUFTayeb, L'Algérie face à la mondialisation, Conseil pour le développement et la recherche scientifique et sociale en Afrique, Graphiplus, Dakar ,2008.

✓ MEZOUAGHI Mihoub, Les territoires productifs en question-s: Transformations occidentales et situations maghrébines, IRMC, Alfa, Paris, 2006.

✓ TALAHITE Fatiha, Algérie, l'emploi féminin en transition, 8th mediterranean social and political research meeting, Florance, 21-25 mars 2007.

✓ LALLEMENT.M, ABEDOU.M, BOUYACOUB.M, De la gouvernance des PME-PMI: regards croisés France-Algérie, Collections : logiques sociales, cahiers du GRIOT, L'harmattan, Paris, 2006.

✓ Abed Bendjelid « Diversité des activités informelles , actifs , famille et centralité » , revue INSANIYAT N°01,CRASC- Oran ,1997

✓ ADAIR Philippe et HAMED Yousra, Micro-entreprises et micro-crédit au Maghreb, Journée de l'AFSE –L'économie du développement et de la transition CERDI – , Clermont-Ferrand ,19 - 20 Mai 2005.

✓ MUSETTE.M, ISLI.M, HAMMOUDA.N, Marché du Travail et emploi en Algérie, Bureau de l'OIT à Alger, Alger, octobre 2003

✓ C. Bernard, Le chômage déguisé - Recherche sur la validité du concept à partir de l'agriculture algérienne , thèse de doctorat d'état , sciences économiques , Paris I , 1975.

✓ Boufenik.F , Elaidi . A, L'informel en Algérie : Quelle approche ?, Coll . sur l'économie informelle en Algérie Tlemcen,(14-15-16) Nov. 2000

✓ Boufenik, Elaîdi, L'informel en Algérie : Quelle approche ? Coll. International (L'économie informelle en Algérie), Tlemcen, (14-15-16 Nov) 2000

✓ Hussain A.bekhet, Ghaleb A. refae , Data analysis and modiling by using computer, application SPSS, D.alahlia , 2007.

✓ CNES, Rapport National sur Les Objectifs Du Millénaire pour Le Développement, gouvernement Algérien, Septembre 2010.

✓ CNES, Rapport National sur Les Objectifs Du Millénaire pour Le Développement, gouvernement Algérien, Septembre 2010

✓ SCHNEIDER Friedrich, 1998a, "Further Empirical Results of the Size of the Shadow Economy of OECDCountries Over Time", Paper presented at the 54Congress of the IIPF Cordoba, Argentina and

Discussion Paper, Department of Economics, University of Linz, Austria.

✓ JACKLINE Wahba., 2009, " Informality in Egypt: a stepping stone or a dead End? " working paper Number 456 of Economic Research forum, January 2009.

✓ Houston J.F, 1987, " The Underground Economy: a troubling issue for policymakers, Business review, FEderal reserve bank of philadelphia, September/october.

الملاحق:

الملحق رقم (01): جدول متغيرات الدراسة.

ENO	PP	T	Wr	R	I	Y	N	CH	OBS
18.9	10.73	5.412	20.6	8.2300316	27,801.60	53,646.60	15768000	20.95	1975
21.2	11.51	6.948	24.7	9.4307354	31,926.50	65,252.20	16415000	21.64	1976
22.4	12.39	10.191	29.6	11.9892833	41,265.40	86,887.10	17058000	22.3	1977
16.3	12.7	12.531	37.5	17.5239234	54,621.70	92,080.20	17600000	11.2	1978
16	17.25	13.425	46.1	11.3486005	54,431.30	112,904.40	18120000	11.1	1979
17.4	28.64	17.227	57.1	9.5178244	63,512.00	143,343.20	18666000	11.99	1980
22.5	32.51	23.45	65.8	14.6548426	70,835.70	169,035.20	19262000	13.23	1981
24	32.38	34.449	76.9	6.5425096	77,342.40	181,076.70	19833000	16.3	1982
20.5	29.04	40.434	88.6	5.9671639	87,819.00	203,580.00	20522000	13.1	1983
19.2	28.2	41.326	94.2	8.1163979	92,531.50	213,010.10	21185000	8.7	1984
21	27.01	45.181	103	10.482287	96,765.40	252,836.40	21863000	9.7	1985
21.9	13.53	40.663	120.1	12.3716091	99,333.30	250,465.70	22512000	11.4	1986
26.2	17.73	40.216	125.7	7.4412609	93,880.20	260,754.40	23139000	21.4	1987
25.3	14.24	43.5	137.5	5.9115449	98,040.20	290,039.30	23783000	20.5	1988
23.2	17.31	44.3	152.2	9.3043612	128,766.00	357,045.00	24409000	18.1	1989
24.5	22.26	47.7	180	16.619559	160,217.00	472,805.70	25022000	19.7	1990
29.6	18.62	58.3	255.5	25.8863869	266,733.90	752,592.30	25643000	21.2	1991
37.7	18.44	144	341.3	31.6696619	319,811.10	918,623.80	26271000	23.8	1992
37.6	16.33	185.2	412.5	20.5403261	336,203.00	1,005,031.40	26894000	23.15	1993
40.35	15.53	236	469.9	29.0469484	467,941.20	1,274,944.00	26496000	24.36	1994
41.6	16.86	144.7	568.8	29.7803382	633,031.40	1,743,631.80	28060000	28.1	1995
38.4	20.29	174	667.2	18.6856255	644,641.40	2,256,712.60	28566000	27.99	1996
34.6	18.68	201.6	722.1	5.7276878	647,459.00	2,432,462.90	29045000	26.41	1997
35	12.28	211.9	794.6	4.9506667	773,955.40	2,444,370.20	29507000	28.02	1998
37.2	17.48	187	847.1	2.6434128	858,951.50	2,825,227.60	29956000	29.29	1999
33.8	27.6	321.9	884.6	0.3407314	971,652.10	3,698,683.70	30416000	28.89	2000

32	23.12	357.4	972.4	4.2259883	1,164,536.60	3,754,870.80	30879000	27.3	2001
31.6	24.36	452.9	1,047.30	1.4162095	1,406,546.60	4,023,413.80	31357000	25.66	2002
28.1	28.1	516.5	1,137.90	2.5836076	1,609,383.50	4,700,040.40	31848000	23.72	2003
26.3	36.05	638	1,278.40	3.5644818	2,036,696.90	5,548,632.90	32364000	17.65	2004
23.2	50.64	806.9	1,363.50	1.6399627	2,366,114.80	6,932,817.80	33184000	15.3	2005
22.5	61.08	1,015.10	1,500.30	2.5311359	2,575,531.50	7,834,343.40	33779000	12.3	2006
36.5	69.08	1,434.60	1,698.70	3.5120101	3,244,923.80	8,551,807.70	34413000	13.8	2007
33.7	94.45	1,854.10	1,897.10	4.4	4,154,537.80	9,929,380.00	35000000	11.3	2008
24.1	60.86	1,823.12	2,038.20	5.7	4,238,612.50	11,675,240.00	35300000	10.2	2009
18.5	77.38	2,360.70	2,124.50	3.9	4,596,378.30	12,870,342.50	35600000	10	2010
19.5	107.46	3,184.12	2,364.50	4.5	5,271,425.80	14,519,800.00	36200000	10	2011
19.8	109.45	2,820.42	3,473.00	8.5	5,950,681.60	15,843,000.00	37100000	11	2012
18.3	105.87	2,544.21	2,822.30	3.2	6,620,342.90	16,570,000.00	37900000	9.8	2013
24.5	96.29	2,941.71	2,640.20	2.9	5,820,641.20	17,731,000.00	38700000	10.6	2014

الملحق رقم (02): جدول يخص المتوسط والوسيط والقيم الصغرى والكبرى وكذا الانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة.

Statistics

		CH	N	Y	I	R	Wr	T	PP	ENO
N	Valid	40	40	40	40	40	40	40	40	40
	Missing	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Mean		18.0287	27240875.00	4,076,043.295	1,456,395.575	9.682427908	842.0375	627.03322	36.3433	26.6238
Median		17.8750	27477000.00	1,509,287.900	550,486.300	6.991885250	519.3500	179.60000	23.7400	24.3000

Std. Deviation	6.81192	6703558.160	5,308,602.3148	1,957,190.4679	8.2119696745	914.36856	947.068882	30.03302	7.47018
Minimum	8.70	15768000	53,646.6	27,801.6	.3407314	20.60	5.412	10.73	16.00
Maximum	29.29	38700000	17,731,000.0	6,620,342.9	31.6696619	3,473.00	3,184.120	109.45	41.60

الملحق رقم (03): جدول يخص معامل التحديد، معامل التحديد المصحح، واختبار ديربن واتسن قبل إزالة بعض المتغيرات.

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.917[a]	.840	.799	3.35144	1.058

a. Predictors: (Constant), T, R, CH, N, PP, Wr, I, Y

b. Dependent Variable: ENO

الملحق رقم (04): جدول يخص اختبار فيشر قبل ازالة بعض المتغيرات.

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1828.142	8	228.518	20.345	.000[b]
	Residual	348.198	31	11.232		
	Total	2176.340	39			

a. Dependent Variable: ENO

b. Predictors: (Constant), CH, N, R, T, PP, Wr, I, Y

الملحق رقم (05): جدول يخص معامل التحديد، معامل التحديد المصحح، واختبار ديربن واتسن بعد ازالة بعض المتغيرات.

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.915[a]	.837	.813	3.23367	1.010

a. Predictors: (Constant), PP, R, CH, N, Y

b. Dependent Variable: ENO

الملحق رقم (06): جدول يخص اختبار فيشر بعد ازالة بعض المتغيرات.

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1820.814	5	364.163	34.826	.000[b]
	Residual	355.526	34	10.457		
	Total	2176.340	39			

a. Dependent Variable: ENO

b. Predictors: (Constant), PP, R, CH, N, Y